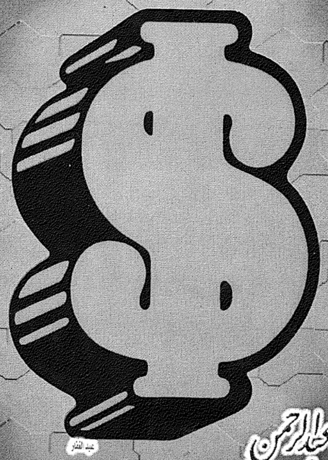
علم الاجتماع الاقتصادي

النشأة والتطور



دكتورة
عا... محمد عبد الرحمن
...لم الاجتماع
جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦



علم الاجتماع الاقتصادى

النشأة والتطور

دكتور
عبد الهادى محمد عبد الرحمن
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة الاسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قناة السويس - الشاطبى - ت ٥٩٧٢١٤٦

محتويات الكتاب

الباب الأول

الباب الثانى

مقدمة الطبعة الثانية

نفذت الطبعة الاولى لهذا الكتاب بجزئيه الاول والثانى ، بعد صدورهما بشهور قليلة ، نظرا لندرة ما كتب عن علم الاجتماع الاقتصادى باللغة العربية بصورة عامة ، وما يرتبط عموما بالقضايا والموضوعات والمشكلات التى جاءت فى ثنايا هذا المؤلف ، ويتناولها الكثير من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ككل . كما يتضح لنا ايضا ، مدى حرص القارىء العربى على تناوله قضايا اجتماعية واقتصادية هامة ، لا تزال تشغل اهتماماته، ويحاول ان يتناولها بالدراسة والتحليل . ولا سيما ، ان كثيرا من الموضوعات والقضايا التى اثيرت فى هذا المؤلف ، تاخذ طابعا هاما لانها تعكس رؤية حديثة ، فى مجال علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع الاقتصادى على وجهة الخصوص .

فى نفس الوقت ، حرصنا فى الطبعة الثانية (الحالية) ، لان نقوم بدمج جزئى الكتاب السابق ، حتى يصبح فى متناول القارى العادى ، والذى يسعى للاطلاع على مبادىء علم الاجتماع الاقتصادى ، وسيما عندما يهتم بدراسة احد فروع علم الاجتماع المتخصصة ، والتى اصبحت تعرض لقضايا سوسيولوجية واقتصادية متميزة . وتتناول بالدراسة والتحليل لعدد من المشكلات والموضوعات ، التى لا تزال تشغل العقل العربى ، وتفتح الباب لمناقشات متعددة ومتنوعة ، ترتبط عموما بالوضع الاقتصادى التنموى فى الدول النامية ، ومنها بالطبع الدول العربية . كما يتناول ايضا ، عددا من الموضوعات والقضايا التى يطرحها النظام الاقتصادى العالمى الجديد والذى يشكل معظم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى دول العالم سواء اكانت متقدمة ام نامية فى نفس الوقت .

كما حرص المؤلف ، على ان يتناول مجموعة من الموضوعات والقضايا الاقتصادية ، والتى يتم تحليلها عن طريق الاستعانة بالمنظورات السوسيولوجية والاقتصادية ، والتى تعكس عموما عن طبيعة التحليلات النظرية والنتائج الامبريقية ، التى تم اجراؤها على عدد من المجتمعات النامية والعربية على وجهة الخصوص . فى نفس الوقت ، لقد حرص

الباحث على أن يعرض لعدد من الموضوعات التى يتناولها هذا الكتاب ، فى ضوء الاستعانة بالمدخل التعددى بين العلوم الاجتماعية . علاوة على استخدام الكثير من الدراسات التحليلية المقارنة التى قد بيناها من قبل لعديد من علماء علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والنفس منذ فترات طويلة مضت ، ويؤكد عليها الكثـير من المتخصصين فى هذه العلـوم فى السنوات الاخيرة .

وأخيرا ، اتمنى من الله سبحانه وتعالى ان يحقق ما رجونا تحقيقه من هذا الكتاب ، وان يضيف الى المكتبة العربية وللقـارىء العربى عموما ما يشغل تفكيره واهتمامه وتطلعه دائما لمستقبل افضل باذن الله ،،

والله ولى التوفيق لعباده المخلصين

دكتــور

عبد الله محمد عبد الرحمن

الاسكندرية فى سبتمبر ١٩٩٨

الباب الأول

نشاة علم الاجتماع الاقتصادى والاسهامات السوسيولوجية التقليدية والحديثة

الفصل الاول : نشاة علم الاجتماع الاقتصادى ومجلاته وعلاقته بالعلوم اجتماعية الاخرى

الفصل الثانى : اسهامات المدرسة السوسيولوجية الاوروبية التقليدية (١)

الفصل الثالث : اسهامات المدرسة السوسيولوجية الاوربية التقليدية (٢)

الفصل الرابع : اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة

مقـــــدمة :

تعكس انماط الفكر الاقتصادى والاجتماعى عن ظهور مجموعة من المدارس الاقتصادية الاشتراكية التى سيطرت على طبيعة الحياة العامة فى المجتمعات الغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر · كما كشفت التحليلات السابقة لهذه المدارس كيفية نشاتها وتاثيرها على واقع الانشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية بصورة عامة ـ كما توضح ايضا نوعية الاطار الايديولوجية التى وجهت من اجلها ، ولخدمة طبقات اجتماعية معينة · وهذا ما ظهر بوضوح لحقيقة نشاة مدارس الطبيعيين والتجاريين على سبيل المثال ، حيث استهدفت مدرسة الطبيعيين خدمة مصالح طبقة الزراعيين الفرنسيين ، شان ذلك شان مدرسة التجاريين التى كرست لخدمة ومصالح طبقة التجار فى انجلترا ، وهذا ينطبق ايضا على بقية المدارس الاقتصادية والاشتراكية التى ظهرت خلال القرنين الماضيين ·

من هذا المنطلق ، جاء اهتمامنا فى الفصول السابقة لتوضيح خلفية تاريخية مختصرة لنوعية هذه المدارس الاقتصادية وتحليل كيفية ارتباط هذه المدارس بواقع الحياة الاجتماعية العامة فى المجتمعات الاوروبية · خاصة وان دراسة الظواهر الاقتصادية التى اهتمت بمعالجتها لايمكن فهمها وتحليلها الا من خلال طبيعة البناءات المجتمعية التى ظهرت فيها · علاوة على ذلك ، ان دراسة تلك المدارس يساعد فى فهم طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة ، والتى حدثت بصورة سريعة مع البدايات الاولى لنشاة المجتمع الحديث · وايضا معرفة الى اى حد اسهمت هذه المدارس فى تشكيل انماط الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والايديولوجى التى ظهر فى القرن التاسع عشر وخلال القرن الحالى · وكيف سيطرت الفلسفات العامة والايديلوجيات الاقتصادية والسياسية على انماط الحياة فى المجتمعات الغربية ، قبل ظهور معظم العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاقتصاد والاجتماع · فلقد سيطر الاقتصاد السياسى ، على معظم تحليلات المدارس الاقتصادية خلال القرنين الماضيين ، ولم يظهر مفهوم علم الاقتصاد الا مع ظهور المجتمع الحديث خلال العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ·

ويتركز أهتمامنا فى الفصول الثلاثة القادمة ، لدراسة طبيعة العلاقة بين علمى الاقتصاد والاجتماع ، وبالتحديد لفهم العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ، وكيف نشأ علم الاجتماع الاقتصادى كأحد الفروع العامة لعلم الاجتماع ؟ والذى وضع أول معالمه الاساسية عالم الاجتماع الفرنسى أوجست كونت فى العقود الاولى من القرن التاسع عشر . حقيقة ، يعكس تحليل التراث التاريخى لنشأة علم الاجتماع الاقتصادى ، مدى اهتمام اوجست كونت وغيره من رواد علم الاجتماع الاوائل ، بطبيعة هذا الفرع والذى تلازم فى الواقع مع نشأة وتطور المراحل التاريخية لعلم الاجتماع ذاته . من ناحية أخرى ، لابد وأن نشير الى حقيقة هامة مؤداها : ان افكار كونت الوضعية ، لم تظهر من فراغ بقدر ما تأثر بالفعل بطبيعة الافكار الاجتماعية والاشتراكية والاقتصادية والسياسية التى ظهرت خلال أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر . ومن ثم ، توجد علاقة قوية بين تحليلات كونت وأستاذه سان سيمون وغيره من رواد المدرسة الاجتماعية والاقتصادية الاشتراكية . بالاضافة الى أن اهتمامات مالتوس ، وريكاردو ، وسميث ، وهيوم ، ومل ، التى كانت بمثابة نقطة الانطلاق الاساسية لوضع فلسفته الوضعية ورد هجوم علماء الاقتصاد الاوائل ، الذين انتقدوا نشأة علم الاجتماع ذاته . بالاضافة الى ذلك ، ان نشأة علم الاجتماع الاقتصادى فى مراحله الاولى استقطبت آراء علماء الاقتصاد من امثال مل ، الذى وجد من وضعية كونت اهتماما كبيرا لتغيير انماط التحليل والاساليب المنهجية للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية .

علاوة على ذلك،سنهتم أيضا بدراسة أهم المجالات الحديثة والتعريفات الخاصة لعلم الاجتماع الاقتصادى وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى ولاسيما التاريخ ، والاقتصاد ، والانثربولوجيا ، وعلم النفس ، والجغرافيا. وكيف أسهمت هذه العلوم وفروعها المختلفة فى تطور مجالات علم الاجتماع الاقتصادى خاصة فى السنوات الاخيرة . من ناحية أخرى ، سنعالج كيف تبنت تحليلات علماء المدرسة السوسيولوجية الاوروبية التقليدية والتى تمثلت فى كتابات ماكس فيبر ،واميل دوركايم ،وهربرت سبنسر تطوير علم الاجتماع الاقتصادى ، واستخدام المفاهيم المختلفة فى دراسة القضايا والظواهر الاقتصادية وتفسير العلاقة بين الاقتصاد ، والفرد ، والمجتمع ، والدولة . بالاضافة الى ذلك ، كيف اهتمت المدارس الاوروبية المختلفة بعلم الاجتماع

الاقتصادى مثل المدرسة التاريخية الالمانية التى تزعمها فيبر ، أو المدرسة الفرنسية الدوركيمية ، وتحليلات علماء الاجتماع البريطانيين من أمثال سبنسر ، الذى نجد كثير من عناصر الاتفاق حول تصوراته الاقتصادية وبالطبع المدرسة الاقتصادية الانجليزية الذى وضع معالمها الاولى آدم سميث .

كما يعكس الاهتمام بدراسة المدارس السوسيولوجية الاوروبية التقليدية نشاة الإتجاهات والمداخل العامة التى سيطرت على علم الاجتماع وفروعه المختلفة ومنها بالطبع علم الاجتماع الاقتصادى ، وكيف ظهر على سبيل المثال الاتجاه البنائى الوظيفى الذى امتد بعد ذلك الى المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة ، (كما سنعالج ذلك فى الفصول القادمة بالتفصيل) . علاوة على ذلك ، نسعى لدراسة اسهامات المدرسة السوسيولوجية التقليدية الاوروبية أو ما يسمون بالجيل الثانى من رواد علم الاجتماع ، من امثال جورج سيمل ، وفلفريدو باريتو وايضا ثورستاين فبلن . فبالنسبة لكل من سيمل وباريتو ، وطبيعة نشاتهما العلمية تعكس الكثير من عوامل الاهتمام بعلم الاجتماع الاقتصادى بصورة خاصة ، والتى نحاول ابرازها فى اطار معالجتنا لأهم كتاباتهم ولاسيما كتاب سيمل عن «فلسفة النقود» ومنهجيته المميزة فى هذا الصدد . ويشارك فبلن باريتو فى طبيعة النشاة العلمية لهما واعتبارهما من رواد علم الاقتصاد ، الذين استقطبوا الى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، واسهموا فى تطوير مجالاته وقضاياه المختلفة ، وتاكيدهما على ضرورة عدم الفصل بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية واعتبار الاخيرة جزءا من الظواهر المجتمعية .

كما تكمن اهمية تحليلات باريتو فى علم الاجتماع الاقتصادى من خلال رئاسته لمدرسة «لوزان الاقتصادية» والتى اسسها عالم الاقتصاد الشهير «فالراس» ، فلقد سعى باريتو لتطوير افكاره ونظرياته الاقتصادية ، وحث علماء الاقتصاد على ضرورة الاهتمام بالمداخل السوسيولوجية عند دراسة الظواهر الاقتصادية . ولقد وجدت تصورات باريتو اهتمامات ملحوظة سواء بين علماء الاجتماع والاقتصاد من امثال الفريد مارشال الذى ايد كثيرا من تحليلات باريتو وفيبر فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى . بالاضافة الى ذلك ، جاء اهتمامنا بتناول تحليلات ثورستاين فبلن كاحد علماء الاقتصاد البارزين الذى وجد فى علم الاجتماع الاقتصادى بؤرة اهتماماته الاساسية ، ذلك العالم

ذو النشأة الاجتماعية الاوروبية والعلمية الاكاديمية الامريكية،أسس المدرسة المؤسساتية التى انتشرت افكارها وتصوراتها بين علماء الاجتماع والاقتصاد وغيرهم من العلوم الاجتماعية الاخرى . تلك المدرسة التى وجدت من المدارس السوسيولوجية والاجتماعية نقطة انطلاق اساسية لها ولاسيما المداخل التحليلية والمنهجية التى تعالج الظواهر الاقتصادية بصورة افضل من المداخل التقليدية والاقتصادية المجردة . وبايجاز ، ان معالجتنا لتلك المدارس السوسيولوجية الاوروبية التقليدية تركز على تحليل مدى اسهامها فى وضع المعالم الاولى لنشأة علم الاجتماع الاقتصادى وتحديث قضاياه ومجالاته المختلفة ، ومدى تأثيرها على بلورة الافكار والنظريات السوسيولوجية الحديثة الاخرى التى ظهرت بعد ذلك فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى .

من هذا المنطلق ، تجيء اهمية دراسة كتابات كل من الرواد الاوائل لعلم الاجتماع والذين اسهموا بصورة فعلية فى وضع الاسس الاولى لعلم الاجتماع بالاضافة الى اهم فروعه المتخصصة بعد ذلك . كما نلاحظ ايضا، أن عدد من هؤلاء العلماء ركز جزءا كبيرا من تحليلاته من أجل دراسة العلاقة المتبادلة بين الظواهر المجتمعية كلها ، وهذا ما ظهر واضحا عن ربط الظاهرة الاقتصادية بالظاهرة الاجتماعية ككل . وان كان قد تعرض بعض هؤلاء العلماء لعدد من الانتقادات من جانب علماء الاقتصاد والذين حرصوا فى بادىء الامر أن يستأثروا بدراسة الظواهر الاقتصادية بمفردها دون اعطاء اهتمام اكبر بدراستها فى اطارها الواقعى الذى نشأت فيه .

ويعكس ذلك ، مدى الالتقاء والاختلاف بين علماء الاقتصاد والاجتماع خلال القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، وبلورة الجذور الاولى لنشأة علم الاجتماع الاقتصادى ليكون أرض محايدة للتعبير عن آراء ووجهات نظر عدد كبير من علماء الاجتماع والاقتصاد بضرورة تطوير المناهج المستخدمة عند دراسة الظواهر الاقتصادية وذلك عن طريق استخدام المناهج والنظريات السوسيولوجية التى بدات تلعب دورا كبيرا فى تفسير الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى المتغير فى المجتمع الحديث .

عموما ، سوف نكشف خلال فصول الباب الحالى عن كثير من الدراسات النظرية لعدد كبير من علماء الاجتماع الاقتصادى الذين اسهموا بصورة

اساسية فى وضع اسس علم الاجتماع الاقتصادى وتطوير افكاره وتصـورانه حتى يتلاءم مع طبيعة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ليسهم عموما فى تحديث كل من النظريات السوسيولوجية والاقتصـادية فى نفس الوقت • كما كانت لاسهاماتهم الدافع الاكبر فى دراسة العديد من الظواهر والمشكلات الاقتصادية التى بدات تفرض ذاتهـا على الساحـة الدولية والتى ظهـرت بوضوح فى اطار ما يعرف بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد والذى سوف نشير اليه تباعا فى الابواب التالية •

الفصل الأول

نشاة علم الاجتماع الاقتصــادى ومجالاته
وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى

تمهيـــــد :

١ ـ العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد •

٢ ـ نشاة علم الاجتماع الاقتصادى وتطوره •

٣ ـ تعريف علم الاجتماع الاقتصادى ومجالاته •

٤ ـ علاقة علم الاجتماع الاقتصادى بالعلوم الاجتماعية الاخرى •

أ ـ التــاريخ •

ب ـ الســياسة •

جـ ـ الانثروبولوجيــا •

د ـ علم النفس •

هـ ـ الجغــرافيا •

تمهيــــــد :

شهدت العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر نشاطا ملحوظا فى مجـال العلوم الاجتماعية ، كنتيجة طبيعية لنمو التيارات الفكرية والانسانية حول أهمية هذه العلوم ، وضرورة وجودها لدراسة نوعية التغـيرات الاجتمـاعية والاقتصادية والسياسية التى ظهرت فى مراحل التحول الاخيرة من المجتمع الحديث . ففى خلال هذه المرحلة ، ظهرت علوم اجتماعية متعددة ولاسيما علم الاجتماع الذى يرجع نشاته الاولى فى النصف الاول من القرن المـاضى كما شهدت بعد ذلك هذه المرحلة العديد من الاختلافات حول النشاة العلمية لبعض هذه العلوم ، وطبيعة تخصصاتها ، ومجـالات اهتماماتها . وهـذا ما ظهر واضحا على سبيل المثال بين كل من علماء الاجتماع والاقتصاد .

لكن مع بداية القـرن الحـالى (العشرين) ، ظهـرت بعض التطورات العلمية التى اسهمت فى نشاة وتاسيس هذه العلوم ، ومنها بالطبـع عـلم الاجتماع ، وبداية الاهتمام ببعض الفروع المتخصصة لهذا العلم ، مثل علم الاجتماع الاقتصادى . الا أن هـذه الاهتمامات كانت تدور فى نطاق عـلم الاجتماع العام ، وحدود نظرياته وادواته المنهجية خاصة فى العقود الاولى من هذا القرن . وتوضح فترة ما بعد الخمسينات ، عن تحولات هـامة فى مجال النظرية والمنهج لعلم الاجتماع ، ونمو العديد من الفروع المتخصصـة لهذا العلم . الامر ، الذى جعل من هذه الفروع مراكز اهتمامات مشـتركة ليس فقط بين المتخصصين السوسيولوجيين ، بقدر ما كانت موضع اهتمـام لعدد من العاملين والباحثين فى مجـالات متعددة من العـلوم الاجتمـاعية الاخرى .

من هذا المنطلق،سوف يدور محور اهتمامنا لمناقشة المراحل التطورية السابقة على نشاة علم الاجتماع مع بداية القرن الحالى ، ونوعية الخلافات العلمية بين كل من علمى الاجتماع الاقتصاد ، ثم كيفية تحول هذه الخلافات لتكون موضع التقاء فكرى وعلمى واهتمام مشترك بين كل منهما خاصة مع العقود الاولى من نفس هذا القرن . علاوة على تحليـل كيف أثمـرت تلك الاختلافات على تنوع المجالات المختلفة لعلم الاجتماع الاقتصـادى ونشـاته

وتطوره ، والى أى حد كانت تلك الاهتمامات والمجالات مجالا خصبا يعكس بوضوح العلاقة المتبادلة بين كل من علم الاجتماع الاقتصادى والعـديد من العلوم الاجتماعية وفروعها المختلفة .

ـ العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد فى القرن التاسع عشر .

كشفت التحليلات السابقـة لأهم المدارس الاقتصادية التى ظهـرت فى القرن التاسـع عشر والتى تناولنـا أهم افكار روادها المختلفـة ، عن كيفية ظهور تلك الافكار والتصورات واعتبارها محـورا هاما ، عبر بوضـوح عن واقع التغـيرات الاجتماعية والاقتصـادية والسياسـية التى عاشتها مراحل التحول نحو المجتمع الحديث . فظهرت افكار مدرسة التجاريين والطبيعيين لتعبر عن الواقع الاجتمـاعى والاقتصـادى الذى ظهـر فى كل من فرنسـا وانجلترا على وجه الخصوص فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القـرن التاسع عشر . كما مهـدت تلك الافكار لظهـور الرواد الاقتصاديين الاوائل والتى تمثلت فى أعمال كل من وليم بيتى ، وترجو ، وكانتيلون ، وديفيد هيـوم ، ثم كيف أسهمت تلك الافـكار لهـؤلاء الرواد فى وضـع أسس علم الاقتصاد التقليدى عن «آدم سميث» وغيره من انصار المدرسة الاقتصـادية الكلاسيكية ، ولاسيما مالتوس ، وريكاردو ، ومل وغيرهم(١) . الا ان نمـط التفكير الاقتصادى عند اصحاب هذه المدرسة ظل معبرا بوضوح عن نوعيـة الفكر الاجتماعى السائد وظروف العصر بصورة عامة . فجاءت جميع نظريات القيمة ، والاجور ، والاسعار ، والارباح ، فى علاقاتها بنوعيـة الطبقـات الاجتماعية ، والرغبة فى تحقيق التقدم الاقتصادى والتجارى والصناعى .

ينطبق ذلك تماما على بقية المدارس الاقتصادية الاشتراكية أو التقليدية المحدثة التى عرضت أهم افكارها فى الفصول السابقـة ، والتى تمثلت فى تحليلات انصار المدرسة الاقتصادية الخيالية والاشتراكية العلمية ابتـداء من تحليلات سان سيمـون ، وسيسمـوندى ، واوين ، وكارل ماركس . وفى الواقع ، لقد شـهدت تلك الافكار مولد العـديد من التحـولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ظهرت فى المجتمعات الاوروبية خـلال القرن الماضى واوائل القرن الحالى . فجاءت معظم هذه التحليلات تعكس الواقع الاجتماعى والسياسى المتغير ، وكيفية توجيه الفكر الاقتصادى والاجتمـاعى لتعويض الطبقات العاملة والفقيرة ، وتحقيق المساواة الاجتماعية وعـدالة التوزيع ، واشـباع الحـاجات الاسـاسـية ، والتخفيف من حـدة المشكلات

الاجتماعية الناجمة عن البطالة ، والسيطرة الرأسمالية ، وعمليات اللاتوازن بين الانتاج والتوزيع والاستهلاك وغيرها .

أما تحليلات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة والتى عرفنـا أهم أفكارها عند روادها البارزين ولاسيما ، الفريد مارشال وجون كينز ، فلقد كشفت عن تحولات هامة فى نمط الفكر الاقتصادى والاجتماعى الذى ظهر بالتحديد مع ابتداء الربع الاخير من القرن الماضى ، وحتى بداية الخمسينات من القرن الحالى . وبالرغم من معـاصرة تلك الافكار للنزعات الاقتصادية والاجتماعية الاشتراكية ، والتى تمثلت فى الافكار الاقتصادية الماركسية ، الا أن أفكار مارشال ، وكينز حافظت على المكاسب الاقتصادية التى حققتها الرأسمالية فى المجتمعات الغربية ، وكيفية تحقيقها للانجازات الهائلة على المسـتوى الاقتصادى والاجتماعى معا . وفى الواقـع ، فاننا نلاحـظ ، أن تصورات بعض علماء الاقتصاد من أنصار المدرسة الاقتصادية التقليدية المحدثة ـ كما عبرنا عن ذلك فى تحليلنا لكل من مارشـال وكينز ـ جاءت لتكشف طبيعة الاهتمامات السوسيولوجية والاجتماعية التى التزم بها هؤلاء العلماء ، وهذا ما ظهر واضحا على سبيل المثال فى تحليل نظريات الاسعار ، والسـلوك الاستهلاكى ، والانتاج ، والتوزيع ، والارباح ، والاجور . علاوة على ذلك ، لقد عالج كل من مارشال وكينز العـديد من مظاهـر ومشكلات السـياسات الاقتصادية وانعكاساتها على السياسات الاجتماعية الاخرى التى تمثلت فى مشكلات البطالة ، والفقر ، والعمالة والتشغيل وغيرها .

بعد هذا العرض السريع الموجز ، يتضح لنا ان نمط التفكير الاقتصادى للمجتمعات البشرية عامة والمجتمعات الحديثة والمعاصرة لا يمكن فهمه بعيدا عن التفكير والحياة الاجتماعية التى توجـد بالفعل فى هـذه المجتمعات . بالاضافة الى ذلك ، ان التغيرات الفكرية للسياسات والنظريات الاقتصـادية المتغيرة ، توضح لنا حقيقة هامة هى ، أن تلك النظريات تمثلت فى مجموعة من الايديولوجيات المتصارعة ، والتى شـهدت أقوى مراحل ظهـورها فى الخمسينات والستينات من القرن الحالى . كما تعد تلك النظريات والافكار الاقتصادية بمثابة الاتجاهات الفكرية ، التى مهـدت بالفعـل لنشأة عـلم الاجتماع الاقتصادى وتطوره فى الوقت الحاضر ، واعتباره أحد فروع علم الاجتماع العام ، الذى كرس له العديد من اهتمامات المتخصصين والباحثين فى السنوات الاخيرة . خاصة ، وأن بعض اهتمامات هذا الفرع الحـديث

- «علم الاجتماع الاقتصادى» تسعى لتحليل التطورات التاريخية للظـواهر الاقتصادية المجتمعية ، باعتبارها أحد مجالاته الاساسـية والتى يهتم بهـا حاليا . (١)

وضمن اهتمامات عـلم الاجتمـاع الاقتصادى ومجالاته المختلفة ، فانها تعالج ايضا كيف نشأ هذا الفرع وتطور ؟ وما هى المراحـل التاريخية التى مر بها هذا الفرع الحديث كغيره من الفروع المتخصصة من علم الاجتماع ؟ وما طبيعـة الخـلافات العـلمية حـول نشـأة هذا الفـرع (علم الاجتماع الاقتصادى) ، وخاصة انه يعتبر موضـع التقـاء بين كل من علم الاجتمـاع والاقتصـاد ؟ وكيف ادت تلك الخـلافات الاولية حـول نشاته الى تعـاون المتخصصين بعد ذلك وللاستفادة من مجالات التخصص والموضـوعات التى يعالجها فى الواقع ؟ تلك التساؤلات سوف تكون موضـع اهتمامنا للاجـابة عليها فى ضوء تحليل النشاة التطورية وظهور علم الاجتماع الاقتصادى .

يرجع بعض علماء الاجتماع الاقتصادى المعـاصرين ، الى أن طبيعـة الخلافات الاولى التى ظهرت حول نشاة هذا الفرع الحديث من فـروع علم الاجتماع ، تعد شيئا طبيعيـا ، خاصـة وان الصراع الفـكرى بين العلمـاء والمتخصصين فى العصور الانسانية عبر عن ذلك بوضوح ومنها على سـبيل المثال الخلافات الاولية التى ظهرت بين علماء الاجتماع والنفس وظهور علم النفس الاجتماعى Social Psychology ، فلقـد ظهرت خلافات متعـددة حول شرعية هذا الفرع من فروع علم النفس والاجتماع معا ، ولكن ما لبث أن تغيرت هذه الخلافات ، ونتج عنها المزيد من ثمرات الالقاء الفكرى بين كل من علماء النفس والاجتماع على حد السواء .

لكن قد يختلف الامر ، حول نوعية الخلافات بين كل من علمى الاجتماع والاقتصاد ، بالمقارنة بالخلافات التى ظهرت بين علم الاجتماع والنفس حول نشاة علم النفس الاجتماعى . خاصة ، وأن النشاة التاريخية لكل من علمى الاجتماع والنفس تكاد تكون متزامنة بعض الشىء ، ولكن تشير الخـلافات بين علماء الاقتصاد والاجتماع عن تباين ملحوظ فى النشاة الاولى لهـذين العلمين . فلقد سبق علم الاقتصاد فى الظهور عن علم الاجتماع بقرابة ثلاثة أرباع قرن من الزمان ، اذا ما فرضنا ان نشاة علم الاقتصاد عندما نشر آدم سميث كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦ ، ووضع «اوجست كونت» أولى افكار علم الاجتماع فى دروس الفلسفة الوضعية Cours de Philosophie positive

فى الفترة ما بين (٣٠ ـ ١٨٤٢) • ومن ثم ، فان علم الاقتصاد بتراثه الفكرى وتاريخه يسبق علم الاجتماع من حيث النشاة وحجم التراث الفكرى فى نفس الوقت • فلقد طور علم الاقتصاد العديد من النظريات والاساليب المنهجية والتحليلية التى يعالج بها الظواهر الاقتصادية أكثر من علم الاجتماع • ومن هذا المنطلق ، فان التوقعات المترتبة على هذا التباين التاريخى والنشاة الاولى لكل من العلمين سوف ينتج عنها خلافات حول نوعية الاهتمامات والقضايا التى يعالجها كل علم على حده(٢) •

هذا لا ينفى من وجود علاقات قوية بين علم الاجتماع والسياسة والفلسفة وعلم النفس ، والقانون ، بالمقارنة بين هذه العلوم الاخيرة وعلم الاقتصاد • وبصورة عامة ، ان ظهور العلاقات بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ترجع جذورها خاصة الى العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ، بعد أن طرح كونت أفكاره السوسيولوجية ، حول أهمية وأحقية ظهور علم الاجتماع على قائمة العلوم الاجتماعية • حيث سعى للدفاع عن نشاة علمه الجديد وتفنيد العلوم الاجتماعية الاخرى ، التى هدفت لاعاقة ظهوره ولاسيما من جانب علماء الاقتصاد السياسى •

لقد كشفت بعض التحليلات للدروس أو المحاضرات التى كان يلقيها كونت (حول الفلسفة الوضعية) فى واخر الثلاثينات من القرن الماضى، كيف سعى كونت لتفنيد الاراء والادعاءات التى وجهت الى علم الاجتماع وافكاره الاسياسية • الامر ، الذى جعله يصف «الاقتصاد السياسى» على أنه علم «ميتافزيقى» «وذو نوعية محدودة» ويترجم هذا الراى من جانب كونت لدفاعه حول نشاة علم الاجتماع • كما تكشف المناقشات العلمية التى ظهرت لكونت فى انجلترا وبالتحديد عام ١٨٣٩ وجهة نظره وساعده فى ذلك العالم الاقتصادى والفيلسوف جون ستيوارت مل J. S. Mill الذى اتفق معه فى معظم أفكاره فى الفترة ما بين ١٨٤١ ـ ١٨٤٧ • فلقد أعجب «مل» كثيرا باراء كونت الوضعية ، ولم يشعر بوجود اختلاف فكرى معها وخاصة انتقاداته للاقتصاد السياسى •

ففى عام ١٨٦٥ نشر كونت مؤلفه «كونت والوضعية» Comte and Positivism ، والتى سعى «مل» لظهورها بصورة علنية واضحة ، خاصة أن «مل» وجد فى افكار «كونت» نزعة واقعية انتقادية لعلم الاقتصاد

السياسى • وفى خلال السبعينات من نفس القرن الماضى جذبت آراء كـونت مجموعة من علماء الاقتصاد المشهورين فى ذلك الوقت ولاسيما جون كينز J. Keynes والفرد مارشال A. Marshall ، وجون كيرنز J. Cairnes ولعـل السبب الاول الذى يكمن فى تفسير مدى اهتمام هؤلاء العلماء الاقتصــاديين باراء كـونت الوضعية ، لا يرجـع بالدرجـة الاولى الى انتشـار «النزعـة الوضعية» فى الدوائر العلمية البريطانية •ولكن يرجع الى اعتبار «الوضعية» احد الوسائل المنهجية الجديدة التى أخـذت فى الانتشار فى كل من المانيا والنمسا ، ثم بعد ذلك فى بريطانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة(٣) •

لكن قبل حـدوث تفاهم مشترك بين كونت وعدد من علمـاء الاقتصاد البريطانيين فى أواخر القرن التاسع عشر ، توجد بعض الآراء التى اعترف بها هؤلاء العلماء وعدم التشكيك فى أهمية علم الاجتماع واسهاماته فى تطور النظرية الاقتصادية • فلقـد ناقش كونت مرارا آرائه حـول عـلم الاقتصاد السياسى واعتباره علما ميتافزيقيـا • ولقد اسـتند كونت فى توضيح هـذه الآراء المنهجية المجردة التى يعتمد عليها الاقتصاد السياسى ، عـلاوة على استخدامه الاساليب الاستنباطية • كما أن هذا العلم ـ على حد تصـورات كونت ـ لا يمكن فهمه الا من خلال المجتمع الذى يعالج قضاياه الاساسية • وبايجاز ، لقد ظهرت مجموعة من الانتقادات لتصورات كونت ، خاصة من أصحاب الاتجاهات الاقتصادية البحثية ، والتى تحد كلية من عمـلية تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية • وان كان كونت قـد حـدد بوضوح انه من الصعب على علم الاقتصاد أن يدرس أو يفهم معزولا عن المجتمع • خاصـة وأن هذا «العزل» يعد أحد الاساليب الميتافزيقية المجردة • من هذا المنطلق نجد أن انتقاد كـونت للاقتصاد يكمن فى نزعـة «الوضعيـة» وتحليـلاته للظواهر المجتمعية ،بما فيها الظواهر الاقتصادية على انها ظواهر «واقعية» يجب تحليلها عن طريق الملاحظة الواقعية ، وبعيدا عن التجريد ،والاعتماد على الاساليب المنهجية العلمية •

بالرغم من ذلك ،ظهرت بعض التحليلات الاقتصادية لعلماء «الاقتصاد» فى القرن التاسع عشر لتعبر عن وجهات نظر مغايرة لافكار كونت وانتقدته سواء لتصوراته الوضعية أم لاساليبه المنهجية ، مدعية أن الاساليب المجـردة التى كان ينتهجها علم الاقتصاد ربما تكون ذات فائدة من النزعـة الوضعية التى اعتنقها كونت بصورة متعمقة • كما تحولت بعض هذه الانتقادات الى

شرعية وجود علم الاجتماع ذاته ومستقبله ، واعتباره «علمـا لا قيمة له» ، وهذا ماظهر على سبيل المثال فى تصورات «الفريد مارشال»وانتقاده لكونت ووضعه علم الاجتماع على قائمة العلوم الاجتماعية جميعـا . وهذا بالفعل ما أيده تلميذه جـون كينز بعد ذلك ، واعتبـار وجهة نظـر كونت حـول الاقتصاد «آراء رديكالية» تتجـاهل النتائج التى توصل اليها هـذا العـلم (الاقتصاد) ، كما شككوا فى مقدرة علم الاجتماع لان يصل الى نفس هـذه النتائج خاصة وأن كونت اعتبره العلم الاجتماعى الأول(٤) .

فى الواقع ، تعكس جملة الآراء والانتقادات التى وجهت الى كـونت من قبل علماء الاقتصاد البريطانيين فى أواخر القرن التاسـع عشر ، مدى حرص هؤلاء العلماء على ضرورة أن يركز علم الاجتماع اهتماماته ويترك شئون علم الاقتصاد أو طرقه المنهجية والتحليلية لعلماء الاقتصاد انفسهم . وهذا ما يجعل تلك الآراء تجد رفضا لها سواء فى القرن التاسع عشر أو فى الوقت الحاضر ، نظـرا لان اهتمامات عـلم الاجتماع تتركـز على كل من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية واعتبار الاخيرة ظواهر مجتمعية خالصة .

وان كانت قد ظهرت بعض النزعـات السوسيولوجية من قبـل علمـاء الاجتماع انفسهم أو علماء الاقتصاد الذين ركزوا على وصف علم الاجتماع بانه Leftover Science متاثرين بآراء علماء الاقتصاد البريطانيين فى القرن التاسع عشر ، والتى تدعو الى ضرورة أن يظل علم الاجتماع بعيدا ليس فقط عن مجال علمـاء الاقتصاد ولكن ايضـا عـلم السياسة والعـلوم الاجتماعية الاخرى ، التى كانت موجودة بالفعل قبل نشاة علم الاجتماع . ولقد ظهرت تلك الآراء فى ضوء ما يعرف بفكرة تقسيم العمل الفكرى The division of Intelletual Labour بين العلوم الاجتماعية ، خاصة بعد أن اخذت تلك العلوم تكتسب شرعيتها النظامية والمؤسساتية سـواء فى الجامعات أو المراكز الاكاديمية العلمية(٥) . فكل علم من العلوم الاجتماعية سعى لتحديد هويته مستخدما فى ذلك كافة الاساليب الشرعية او نمـاذج من الصراع مع العلوم الاخرى ، التى كانت سابقا تدعى انتماءه لها . وهذا ما ينطبق على علم الاجتماع ، الذى يعتبر علما حـديث النشاة بالمقـارنة بعلم الاقتصـاد وتراثه التاريخى والاكاديمى الطويل . ولهذا السبب ، جعل علم الاجتماع يركز اهتماماته قبل نهاية القـرن التاسع عشر ، بعيـدا عن مجالات عـلم الاقتصاد وينشغل بقضايا اجتماعية عامة مثل الاسرة ، والفقر ، والثقافة ، والتعليم وغيرها .

فى الواقع ، لقد استمر هذا الوضع العلمى بالنسبة لعلم الاجتماع فى العقود قبل الاخيرة من القرن التاسع عشر ، حيث لم تظهر امكاناته العلمية لهذا العلم فى أوروبا الا حتى العقد الاخير (التسعينات) من نفس القرن ، عندما ظهرت مجموعة الرواد الاوائل من أمثال أميل دوركايم Durkheim وفيبر Weber . وانتشار جهود الجيل الاول من المدرسة السوسيولوجية الامريكية مع بداية العقد الحالى خاصة بعد ان ظهرت أعمال روس Ross وكولى Cooley ، وسمنر Sumner ، وزنانيكى Znaniecki وبارك Park وبيرجس Burgess وغيرهم .

على أية حال ان تحليل العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد خلال التسعينات من القرن التاسع عشر ، تظهر من خلال تاثير علماء الاجتماع الامريكى وبداية الاهتمام بعلم الاجتماع فى الجامعات والأكاديميات العلمية وما سمى بمرحلة التحول نحو المؤسساتية Institutionalization كما يوجد سببان أساسيان يوضحان هذه العلاقة وهما أولا : تطور علم الاجتماع بصورة سريعة منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين،وبدات اهتمامات هؤلاء العلماء بدراسة قضايا اقتصادية وازداد تاثيرهم على العديد من علماء الاجتماع فى الدول الاخرى . ثانيا : زيادة الخلافات بين علماء الاقتصاد والاجتماع بصورة ملحوظة فى الولايات المتحدة لتحقيق المكانة العلمية بالجامعات ، ومن ثم يجب أن (علم الاجتماع) يهتم بدراسة القضايا الاقتصادية .

وفى اطار هذين السببين السابقين ، يمكن توضيح العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد فى أواخر القرن التاسع عشر والذى احتدم الخلاف بينهما على أحقية اى العلمين أولى للاهتمام بدراسة القضايا الاقتصادية ، خاصة بعد أن أصبح علم الاجتماع علما معترفا به داخل الجامعات ، كما انشىء خلال هذه الفترة الاتحادات المهنية سواء لعلم الاجتماع والاقتصاد ، بعد ان كانت تجمع داخل نطاق الاتحاد الامريكى للعلوم الاجتماعية . American Social Sciences Association وذلك منذ عام ١٨٦٥ .

ومع زيادة اهتمام علماء الاجتماع بدراسة القضايا الاقتصادية بدات تظهر مخاوف علماء الاقتصاد من طموحات هذا العلم ، وسعيه ليكون موسوعة اجتماعية يغطى كل شىء حتى القضايا والمشكلات الاقتصادية . وما لبث ان ظهرت مجموعة من العداءات من جانب علماء الاقتصاد لعلم الاجتماع ، وهدفت فى مجملها لاقصاء علماء الاجتماع بعيدا عن مناطق نفوذ واهتمامات

علم الاقتصاد ، وظهر ذلك بوضوح مع منتصف التسعينات . وأمام هذه العداءات والانتقادات بدأ يتخلى علماء الاجتماع عن مناقشة تلك القضايا، خاصة بعد أن ظهر بين علماء الاجتماع انفسهم تساؤلات تدور حول ماذا يعنى ويهدف علم الاجتماع ذاته ؟ . ولكن ظهر رد فعل مضاد من جانب بعض علماء الاجتماع بعد ذلك ، وتصدوا للانتقادات المريرة من جانب علماء الاقتصاد . ودخلت الخلافات بين العلمين فى اطار علمى جديد ، ويمكن أن نعرض بايجاز لأهم أفكار علماء الاجتماع وأسباب اختلافهم مع علم الاقتصاد ابان هذه الفترة كما يلى :(٦)

أولا : ظهور اهتمامات كل من ليستر ورد L. Ward ، واليون سمول A. Small من بين علماء الاجتماع البارزين ، الذين حددوا مهمة علم الاجتماع ، ليقوم بالتنسيق بين العلوم الاجتماعية بما فى ذلك علم الاقتصاد . وكانت تلك الفكرة احدى تصورات كونت ،التى تعرض فيها لانتقادات مريرة من جانب علماء الاقتصاد قبل ذلك .

ثانيا : اهتمام فرنكلين جدينجز F. Giddings بأهمية تطبيق واستخدام المنظور السوسيولوجى Sociological Perspective فى دراسات علم الاقتصاد السياسى . وتتلخص «فكرة جدينجز» بامكانية تحليل المشاكل الاقتصادية للاساليب والمنظورات السوسيولوجية ، كما يجب أن ينظر الى علم الاقتصاد على أنه يعالج قضايا مجتمعية . اذن فهو فى مرحلة تالية بعد علم الاجتماع. وعموما ، لقد تبنى أفكار جدنيز العديد من علماء الاجتماع خاصة بعد زيادة نشاط اتحاد علم الاجتماع الامريكى فى عام ١٩٠٥ .

ثالثا : تكشف طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع خلال القرن التاسع عشر عن وجود اختلافات بين العلمين خاصة حول اهتمامهما بقضية السياسة .لقد بدأ أوجست كونت فى «دروس الفلسفة الوضعية» حملة انتقادات شديدة ضد علماء الاقتصاد نظرا لاهمالهم الاهتمام بمشكلات الطبقات العاملة ، وعداءاتهم للسياسات الحكومية والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التصنيع والانتاج . خاصة وأن تلك المشكلات والطبقات تعتبر جزءا واقعيا من المجتمع الحديث المصاحب لازدهار الراسمالية . وهذا ما جعل عالم الاقتصاد الشهير «الفرد مارشال» يعترف بجزء من انتقادات كونت ويوجه اهتمامات علماء الاقتصاد نحو معالجة تلك القضايا بصورة واقعية ، هذا بالرغم من اختلافه مع كونت خلال هذه المرحلة حول بعض القضايا الاخرى.

في الواقع ، لقد تطور الخلاف حول قضية الاهتمام بالسياسة من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد ، وركز الاخرون على مدى امكانية أن تظل العلوم الاجتماعية علوما « حيادية » أم لا ؟ . ولكن هذا يكشف عن تناقض اهتمامات هؤلاء العلماء كثيرا بقضايا السياسة وعدم تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية قبل اهتمامات علماء الاجتماع بسنوات طويلة . وعلى أية حال ، ان تلك القضية ظلت موضع تحليل من جانب العديد من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة بفترات طويلة ، وربما تظهر تحليلات ماكس فيبر ، حول «الحقائق» ، «والقيم» ، «والسياسة» ، «والحيادية» ، «والاخلاق المهنية» بين العلوم الاجتماعية ،احدى التحليلات الهامة التي توضح مدى انشغال هذه العلوم والمهتمين بها بقضايا متعددة ، ولاسيما القضايا التي ترتبط بمفاهيم العلوم وفلسفتها ، ومناهجها العامة . وان كان قد شارك فيبر في هذا الصدد بعض علماء الاقتصاد والسياسيين من امثال جون ستيوارت مل على سبيل المثال .

وفي اطار تحليلنا للعلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ابان القرن التاسع عشر ، نود أن نشير بايجاز أيضا الى بعض اهتمامات العلماء الذين أسهموا في كل من العلمين معا خلال نفس الفترة ، كما كانت لهذه الاسهامات من آثار ايجابية متعددة على نشأة علم الاجتماع الاقتصادي وتطوره حتى يومنا هذا . وتعتبر تحليلات كل من «كارل ماركس» K. Marx وآدم سميث A. Smith نموذجا واضحا لهذه الاسهامات خاصة وأن كتاباتهما ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، واصطبغت بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في نفس الوقت ولا تزال موضع اهتمام للعديد من العلوم الاجتماعية والمهتمين بها حتى الوقت الحاضر(٧) .

فتحليلات ماركس لا يمكن تجاهلها من الناحية العلمية سواء من قبل علماء الاجتماع المبكرين او المعاصرين عندما يتعرضون لقضايا اقتصادية بحتة ، وربما لم يشر ماركس بوضوح الى مصطلح علم الاجتماع وماهيته ، ولكن سعى لأن يؤسس نوع معين جديد من العلوم الاجتماعية ومختلف بعض الشيء عن كتابات كونت السوسيولوجية . ولاتزال توصف أعمال ماركس بانها قريبة الى تحليلات علماء الاجتماع الاوائل لمحاولة التنسيق بين الحقائق العلمية والظاهر العلمية التي تهتم بها العلوم الاجتماعية . ويظهر ذلك بوضوح في تاكيداته على أهمية الحقائق التاريخية ، كما توضح اهتماماته وأساليبه المنهجية انه كان قريبا جدا الى تحليلات الرعيل الاول

من علمـاء الاجتمـاع اكثر منهـا الى المدارس الاقتصـادية التقليدية عنـد معالجتها للنظريات الاقتصادية ·

وربما توضح التحليلات السوسيولوجية المعاصرة مدى اهتمامها بمعالجة كتابات ماركس واسهاماته فى علم الاجتمـاع الاقتصادى ،.وبرغم أن هذه التحليلات تعترف باهمية هذه الكتابات ولكنها لاتعزو اهميتها الى تطور علم الاجتماع الاقتصادى بالمقارنة الى اسهامات ماكس فيبر على سبيل المثال·كما تكمن اهمية كتابات ماركس وتظهر بوضوح عندما نجدها فى تحليلات فيبر واشارته لاسهامات الاول ورؤيته الى علم الاقتصاد كاحد العلوم الاجتماعية· وعمـوما ، تصنف اعمـال ماركس ضمن أعمال عـلم الاقتصاد الاجتمـاعى SocialEconomy وحسب تصـورات فيبر ، فان ماركس كعالم اقتصادى اجتماعى ، قد اسهم كثيرا فى كل من «عـلم الاجتماع» والاقتصاد وهـذا ما يشارك فيه الراى جوزيف شومبيتر J. Schumpeter بصورة عامة · فكتابات ماركس ـ كما تصور فيبر ـ تجمع بين علم الاجتمـاع الاقتصادى ، وتاريخ الاقتصاد ، والنظريات الاقتصادية فى نفس الوقت ·

من هذا المنطلق ، فان كتابات ماركس فى القرن التاسع عشر ، التى تعـبر بوضـوح عن اهميـة ظهـور عـلم الاجتمـاع الاقتصادى ومنظوراته السوسيولوجية ومعالجة بعض القضايا والموضوعات المشتركة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد معا · كما تقلل من حجم الخلافات الاولى التى ظهـرت خلال القرن التاسع عشر ، التى عـرفت مصـدر اهتماماتها الاساسية حول النشأة التاريخية لعلم الاجتماع ذاته · كمـا لايمكن ان تترك الساحة العلمية حاليا لمعالجة كتابات ماركس الاقتصادية الى العلماء الماركسيين الاقتصاديين فقط ، دون محاولة الرد عليهم من قبل علمـاء الاجتماع وتحليـل القضايا المتعددة التى طرحها ماركس من قبل ابان القرن التاسع عشر ، وهذا مايجب أن يهتم بمعالجة علم الاجتماع الاقتصادى ، ولاسيما مشـكلات الاغتراب ، والامبريالية ، والصراع الطبقى ، والانتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك وغيرها من الموضوعات الاخرى ·

فى الواقع ، لقد سعى بعض علماء الاجتماع الاقتصادى سواء فى أوروبا والولايات المتحـدة من امثـال سـويد بيرج Sweedberg ، ارنيـل سملسر N. Smelser او غـيرهما ، الاشـارة الى تحليـلات ماركس الاقتصـادية

الاجتماعية شأنها فى ذلك شأن تحليل كتابات «آدم سميث» الاقتصادية من منظور علم الاجتماع الاقتصادى ، خاصة وان كتابات سميث لم تكن تصنف تحت عنوان علم الاقتصاد ، الذى لم ينشأ كعلم حديث الا بعد ظهور «ثروة الامم» على حد وصف بعض مؤرخى التاريخ الاقتصادى كما اشرنا الى ذلك فى الفصول السابقة • فتصـورات «سميث» لم تكن بمثـابة أفكار اقتصادية بحتة ،بقدر ما جمعت الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والسياسية فى نفس الوقت ، حيث ظهـرت افكاره فى فترة كانت العـلوم الاجتماعية جميعا علما واحدا • الامر ، الذى جعل الرعيل الاول من علماء الاجتماع يعترفون بأهمية تحليلاته ، ولاسيما «اوجست كونت» ذو النزعـة العدائية للاقتصاد • وتترجم أعلى مراحل هـذا الاهتمـام من قبـل علماء الاجتماع بكتابات سميث عندما وضع اليون سمول A. Small مؤلفا يحمل عنوان «آدم سميث وعلم الاجتماع الحديث» In Adam Smith and Modern Sociology وذلك فى عام ١٩٠٧ ، والذى أشار فيه الى حقيقة عندما يقرأ الفرد «ثروة الامم» يشعر تماما بان مؤلفه عالما اجتماعيا •

وتظهر أهمية تحليلات «سميث» واعجاب الكثير من علمـاء الاجتماع الاوائل و المعاصرين ليس فقط عند معالجته للظواهر الاقتصادية ، ولـكن محاولته لبناء علم اجتماعيا عاما يقوم على الاخلاق أو الفلسفة الاخلاقية، بعيدا عن مضمون علم الاقتصاد السياسى الذى ظهر خلال القرن التاسع عشر • وهذا ما جعل على سبيل المثال ، أن يهتم «سمول» فى أحد فصول كتـابه المشار اليه سابقا ، أن يعالج بوضوح منهجية سميث فى العلوم الاجتماعية • ومن هذا المنطلق، يأتى أهمية دور علم الاجتماع الاقتصادى ، ليعيد دراسة وتحليل «ثروة الامم» وليتعرف بوضوح على تحليلات هـذا العالم ، وكيف أسهم «سميث» فى وضع أسس العديد من الموضوعات الهامة مثل التجـارة الخارجية الحرة ، ونظم الحماية ، وطبيعة الاسواق •

فعند تحليل سميث «للأسواق» لم يشر الى الايدى الخفية التى تسهم فى الانتاج والتقدم الاقتصادى ، بقدر ما ركز على رؤية سوسيولوجية واقعية ، اظهر فيها بوضوح أهمية كل من الفرد والمجتمع معا ودورهما فى تحقيـق التقدم الاقتصادى والاجتماعى • كما أن «سميث» لم يطلق العنان كلية الى حكم رجال الاعمال واعطائهم الحـريات المطلقة ، فلقـد أشار الى ضرورة

محاربة الجشع والطمع البشرى ، والروح الاحتكارية لطبقة التجار والصناع والذين لا يجب ان تترك لهم الساحة المجتمعية للسيطرة والتحكم فى الجنس البشرى . كما حذر «سميث» من ان اطلاق الحرية لرجال الاعمال كلية ،لان ذلك سوف يؤدى الى تحقيق اهدافهم عن طريق المؤامرات ويقضى على الاعمال الشريفة والخلاقة ، التى تجزى فى الحياة الاقتصادية والاسواق . ومن ثم ان محور الفكرة الرئيسية عند سميث ، كانت تدور حول وضع الاسس النظامية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ،بما فيها الطبقات الاقتصادية الراسمالية ، وذلك لتحقيق كل من المصالح الفردية والمجتمعية فى نفس الوقت باعتبارهما وجهين لعملة واحدة .

عموما ، ان تحليلات «آدم سميث» كما أشار اليها فى «ثروة الامم» كانت موضع اعجاب شديد لكثير من علماء الاجتماع منذ بداية القرن الحالى ، كما ظهر ذلك واضحا فى تحليلات وأفكار اليون سمول على سبيل المثال . ولكن حان الوقت لتكون تلك الاهتمامات لسميث مثل غيرها من كتابات ماركس والرعيل الاول من علماء الاقتصاد الاجتماعى ، التى ظهرت ابان القرن التاسع عشر ، وتعد موضع اهتمام لعلم الاجتماع الاقتصادى ، وخاصة أن أفكار هؤلاء العلماء اصطبغت بالطابع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والاخلاقى ، بالرغم من ظهورها فى القرن التاسع عشر ، وأسهمت بدون شك فى تطور هذا الفرع الحديث من علم الاجتماع ووضعت أسسه الاولى خلال القرن الحالى العشرين وهذا ما سوف نهتم به حاليا .

٢- نشأة علم الاجتماع الاقتصادى وتطوره فى القرن العشرين :

اتسمت طبيعة العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد خلال القرن التاسع عشر ، بمجموعة من مظاهر الخلاف حول نوعية القضايا والموضوعات التى يجب معالجتها كل علم على حده . وتوضح تلك الخلافات أمورا عادية تثار بين علماء العلوم الاجتماعية عند نشأة أو تاسيس احد فروعها ذات الاهتمامات المشتركة بين تلك العلوم . وهذا ما حدث فى الواقع عند نشأة علم النفس الاجتماعى ، والخلافات التى ظهرت بين كل من علم النفس والاجتماع ، شأن ذلك علم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع القانونى وعلم الاجتماع الطبى وغيرهم .

لكن ما تلبث أن تتبلور نوعية الاهتمامات والتخصصات العلمية وتحد

حدة الخلافات بين العلوم الاجتماعية أو الطبيعية ، خاصة بعد ان تتضح اهمية الموضوعات والقضايا التى تعالجها هذه الفروع الحديثة والتى نشات نشاة طبيعية نتيجة لنمو التخصصات ، وتطور الاطر النظرية والاساليب المنهجية ، التى تسهم فى معالجة القضايا بصورة أكثر علمية وواقعية . علاوة على ذلك ، يجب الاشارة هنا الى حقيقة هامة مؤداها ، أن معظم الصراعات او الخلافات التى نشات بين كل من علم الاجتماع ، والنفس ، والسياسة ، والقانون ، والطب ، والاقتصاد ، جاءت معظمها فى فترة من الفترات الحديثة النشاة سواء لعلم الاجتماع أو بعض تلك العلوم ايضا . كما لم تكن قد تحددت بعد هوية تلك الفروع الحديثة ومجالاتها المختلفة ، بالاضافة الى أن معظم العلوم الاجتماعية كانت تسعى للحصول على الاعتراف الاكاديمى العالمى وتحديد مكانتها بالجامعات والمعاهد العلمية المختلفة .

يبرهن على ذلك ، طبيعة التحليلات السابقة عن الخلافات بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد خلال القرن التاسع عشر ، وان كان ذلك لم ينف من من وجود بعض التقارب فى وجهات النظر بين كل من اوجست كونت ، وجون ستيوارت مل وغيرهما من علماء الاقتصاد فى القرن التاسع عشر على وجه الخصوص . كما كانت هناك بعض الاهتمامات المشتركة بين كل من علماء الاجتماع والاقتصاد على اهمية تحليلات وكتابات بعض العلماء من امثال كارل ماركس وآدم سميث ، خاصة وان هذه التحليلات جاءت لتعبر عن الكثير من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاخلاقية فى نفس الوقت . وعلى اية حال ، لقد شهد بداية القرن العشرين اهتمامات وتطورات متعددة تتعلق بموضوع اهتمامنا الحالى ، حول تحليل النشاة التطورية لعلم الاجتماع الاقتصادى ، خاصة بعد أن تحددت المعالم الاساسية والقضايا العامة التى يعالجها علم الاجتماع ذاته . ويمكن ان تحدد تلك التطورات لنشاة علم الاجتماع الاقتصادى خلال القرن الحالى الى ثلاث مراحل تقريبية وهى[٨] :

(أ) الفترة الاولى (١٩٠٠ ـ ١٩٣٠) :

خلال العقد الاول من القرن الحالى ، بدأ علم الاجتماع يرسى قواعده فى العديد من الجامعات الامريكية والاوروبية ، ونشرت مجموعة من اعمال العلماء السوسيولوجيين من امثال ليستر وورد Ward ، والبيون سمول Small ، وفرانكلين جدينجز Giddenes وغيرهم . كما تم تاسيس الاتحاد

الامريكى لعلم الاجتماع فى عام ١٩٠٥ · وظهر نوع من التقارب بين علماء الاقتصاد والاجتماع ، خاصة بعد أن تخلى كثير من علماء الاجتماع مع نهاية القرن التاسع عشر عن بعض أفكار أوجست كونت الداعية للتويج علم الاجتماع على راس قائمة العلوم الاجتماعية باسرها ·

كما شهد هذا العقد الكثير من التطورات التى أعطت دفعة قوية لنشأة علم الاجتماع الاقتصادى فى أوروبا ، ولاسيما فى ألمانيا عندما حدث نوع من التعاون المثمر بين علماء الاقتصاد والاجتماع ، كما حدث ذلك بالفعل بين جوزيف شومبيتر J. Schumpeter وماكس فيبر M. Weber فلقد سعى الاول ممثلا لمدرسة الاقتصاد الكلاسيكى المحدث أو ما يسمى بالمدرسة النمساوية The Austrian School ، ان يتقرب كثيرا لموضوعات علم الاجتماع ، ويهتم بتبنى المداخل السوسيولوجية فى معالجة الظواهر الاقتصادية ، كما كان انضمامه لعضوية ألاتحاد الالمانى الاجتماعى ، عاملا قويا لزيادة رابطة التعاون مع العديد من علماء الاجتماع الالمان ، واشترك فى نشر العديد من الدراسات ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية · وبايجاز ، سعى شومبيتر لتحديد معالم علم الاقتصاد الحديث ، عن طريق التعاون مع علم الاجتماع ، وهذا ما ظهر واضحا فى كتابه «تاريخ تحليل الاقتصاد» In Economic History Analysis عندما اشار بوضوح الى أن الاقتصاد يتكون من أربعة مجالات هى(٩) : (١) النظرية Theory (٢) تاريخ الاقتصاد Economic History ، (٣) الاحصاءات Statistics (٤) علم الاجتماع الاقتصادى Economic Sociology · كما اكد أهمية تعاون علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الاخرى ، خاصة وأن الحقائق الاقتصادية وغير الاقتصادية (الاجتماعية) مرتبطة جميعا بمختلف العلوم الاجتماعية التى يجب أن ترتبط ببعضها البعض ·

اما ماكس فيبر ، فلقد حاول أن يقوى روابط العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع · ففى بداية حياته الاكاديمية ترك دراسة القانون لاقتناعه الشديد باهمية علم الاقتصاد خاصة وان الاخير يعتبر من العلوم الاجتماعية الاكثر مرونة وواقعية · وفى عام ١٩٠٤ نشر احدى مقالاته الشهيرة عن «الموضوعية فى العلوم الاجتماعية» Objectivity in The Social Sciences ، علاوة على آرائه حول النماذج المثالية Ideal types لتكون وسيطا فكريا وتصوريا لتحليلاته التاريخية · كما أعلن فيبر عن ضرورة توجيه علم الاجتماع وجعله

علما اجتماعيا اقتصاديا،وذلك خلال عمله بجريدة «الارشيف» ، والاهتمام بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى مثل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية،وتاريخ الاقتصاد،وأيضا علم الاجتماع الاقتصادى.علاوة على ذلك،يعد كتابه «أسس الاقتصاد الاجتماعى» Groundiss der Sozialokonomik الذى وضعه فى السنوات المبكرة من القرن الحالى بالاشتراك مع عدد من علماء الاقتصاد أو الاجتماع معا ، احد الاسهامات التى عالج فيها فيبر افكاره المنهجية السوسيولوجية التى يجب استخدامها عند دراسة القضايا والموضوعات الاقتصادية . كما عاونه فى وضع هذا الكتاب مجموعة من علماء الاقتصاد الالمان من أمثال شومبيتر Schumpeter ، وفان ويسرس V. Wiesers ، وبوشر Bucher ، وسمبارت Sombart ، وأيضا عالم الاجتماع الايطالى روبرت ميشيلز R. Michels . وعموما ، ان اهتمامات كل من شومبيتر وفيبر من رواد المدرسة الاقتصادية الاجتماعية الالمانية ساعدت كثيرا فى نشأة وتطور علم الاجتماع الاقتصادى ، ونظرا لأهمية تلك الاسهامات سوف نشير اليها لاحقا فى الفصول القادمة .

وفى فرنسا كانت لجهود عالم الاجتماع اميل دوركايم E. Durkheim منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى العشرينات من القرن الحالى اسهاما بالغا فى وضع اسس كل من علم الاجتماع وفروعه المتخصصة ، ولاسيما علم الاجتماع الاقتصادى . فلقد تناول دوركايم جزءا كبيرا من مؤلفه الهام Année Sociologique ، الذى نشر فى عام ١٨٩٧/٩٦ تناول فيه كثيرا لعلم الاجتماع الاقتصادى . ويعرض ريموند أرون R. Aron لاهتمامات دوركايم فى هذا المجال بأن معالجته للقضايا الاقتصادية جاءت كنوع من المشكلات الاجتماعية ذات الطابع الاخلاقى(١٠) . كما تتلخص آراء دوركايم بايجاز ، حول علم الاجتماع الاقتصادى فى ثلاث نقاط أساسية وهى ، أولا : نقده لعلماء الاقتصاد واهتماماته المجردة ، وثانيا ، محاولتهم لعزل الظاهرة الاقتصادية عن الاجتماعية ، وثالثا محاولة دوركايم لمعالجة بعض المشكلات الاقتصادية والنظم التى كانت ترتبط بقضايا اجتماعية واقتصادية محددة ولاسيما مشكلة الملكية الخاصة .

كما توضح العديد من مؤلفات دوركايم السوسيولوجية وجهات نظره حول علم الاجتماع الاقتصادى،فلقد تناول بوضوح فى كتابه «قواعد المنهج الاجتماعى» The Rules of Sociological Method معالجة الظواهر الاقتصادية

عن طريق استخدام المنظورات السوسيولوجية • كما أشار الى ذلك أيضـا ، فى أحد مقالاته عن «علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية» التى نشرت عـام ١٩٠٣ • وان كان قد تعرض دوركايم للعديد من الانتقادات من جانب علماء الاقتصاد نظرا لانتهاجه منهج كونت ، هذا بالرغم من أن دوركايم لم يكن مقتنعا بآراء كونت وبضرورة قيام علم الاجتماع واستيعابه لقضايا وموضوعات علم الاقتصاد السياسى • وفى الواقع ،يعد أفضل عمل سوسيولوجى لدوركايم تناول فيه بوضوح عـلم الاجتماع الاقتصادى مؤلفه الشهير «تقسيم العمل فى المجتمع» In the Division of labour in The Society الذى أشـار فيه لسـبل وأسباب اعادة تنظيم الاقتصاد ، للتخلى عن الاتجاهات القومية ، والعمل على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية فى المجتمعات الاوروبية • وعموما ، تعد اسهامات دوركايم من الاسهامات السوسيولوجية الهامة فى تطور نشـأة علم الاجتماع الاقتصادى وهذا ما سوف نشـير اليه فيما بعـد بصورة أكثر تحليـلا •

تعتبر اسهـامات كل من جـورج سيمـل G. Simmel وفالفريدو باريتو V. Pareto ، وثورسـتاين فبلن T. Veblen من الاسـهامات السوسيولوجية الكلاسيكية التى ساعدت فى تاسيس علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث يعتبر هؤلاء رواد علم الاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى • فلقـد نشر سيمل كتـابه «فلسفة النقود» Philosophy of Money عـام ١٩٠١ واشاد به العـديد من رواد علم الاجتماع ولاسيما فيبر ودوركايم وغيرهما • اما باريتو فلقد سعى للتمييز بين علم الاقتصاد الخالص Pur-Economic ، والاقتصـاد التطبيقى Applied Economic وعلم الاجتماع ، ووضع عدد من المؤلفات الاقتصادية والسـوسيولوجية التى تبرهـن على اسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى • وتوضح كتابات «فبلن» ان اهتماماته الاولى كانت اقتصادية بحتة ، ومالبثت ان تركزت أعماله حول علم الاجتماع الاقتصادى ، تلك الاسهامات التى اشاد بها العديد من الرعيل الاول من علماء الاجتماع والمحدثين على حـد السواء من امثال سـير رايت ميلز R. Mills ، وتالكوت بارسـونز T. Parsons وروبرت ميرتون R. Merton وغيرهم •

كما شهدت فترة العشرينات من القرن الحالى ، تطورات علمية هـامة أسهمت فى تاسيس علم الاجتماع الاقتصادى ، خاصة بعد ان اعقبت مرحلة نهاية الحرب العالمية الاولى نشاة مجموعة من فروع كل من علم الاقتصـاد

والاجتماع • وظهرت عناوين جديدة تعالج الظواهر الاقتصادية والاجتماعية فى نفس الوقت مثل دراسة علم الاجتماع الصناعى Industrial Sociology وسوسيولوجيا المهن Sociology of Profession ، ودراسات الطبقات Strification Studies وغيرها من الفروع التى تم تعالج الظواهر الاقتصادية بمفردها •

٢ ـ الفترة الثانية (١٩٣٠ ـ ١٩٦٠) :

حدث خلال هذه الفترة بعض التطورات العلمية الهامة التى صاحبت فى الواقع تطور علم الاجتماع ذاته ، وانتشار نظرياته بالرغم من تباينها الايديولوجى • وإن كان قد عكس هذا التباين العديد من الاختلافات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سواء داخل علم الاجتماع نفسه أو علاقته ببعض العلوم الاجتماعية ولاسيما الاقتصاد والسياسة • وتبرز بداية عقد الثلاثينات بعض الشواهد على ذلك عندما نحلل العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد على وجه الخصوص ، واثر تلك العلاقة على تطور الاجتماع الاقتصادى • فلقد كانت لآراء «باريتو» ، التى قد ظهرت فى العقد السابق (العشرينات) تاثيرات واضحة على ضرورة فصل كل من علم الاجتماع والاقتصاد كعلمين مميزين ومنفصلين كل منهما عن الاخر • وجاءت تلك الفكرة لباريتو من خلال تحيزه لعلم الاقتصاد ، على انه العلم الذى يدرس السلوك العقلانى Rational behavior ، اما علم الاجتماع فيدرس السلوك اللاعقلانى Irrational behavior ، ولهذا السبب زاد من تجاهل الكثير من علماء الاقتصاد لموضوعات علم الاجتماع ومجالاته المختلفة •

وتستمر عملية تجاهل كل من علماء الاقتصاد والاجتماع ونمو حركة العداءات بينهم خلال عقد الاربعينات ، وهذا ما اشار اليه بوضوح جوزيف شومبيتر فى كتابه تاريخ التحليل الاقتصادى(١١) History of Economic Analysis • فبرغم أن علم الاجتماع والاقتصاد منذ اواخر القرن الثامن عشر ، ظهرا كعلمين منفصلين الى حد ما ، وحدث نوع من التقارب بينهما فى أواخر القرن التاسع عشر ، الا أن فترة الاربعينات تعكس مدى اعتزاز كل من علماء الاجتماع والاقتصاد بمجالاتهم الضيقة ،وركزوا جهودهم على تحليل سواء علم الاجتماع البدائى ، أو علم الاقتصاد البدائى،دون الاهتمام بالنتائج العلمية التى يمكن أن يكسبها العلمين معا عندما يحدث بينهما تقاربا وتفاهما مشتركا •

كما شهدت فرنسا فى الفترة منذ أواخر العشرينات وحتى الاربعينات مجموعة من العلماء الذين يشكلون المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع الاقتصادى ومن ابرزهم فرنسيس سيماند F. Simiand ، وسلتن بوجلى C. Bougle ومارسى هلبوش M. Halbwachs ومارسيل موس M. Mauss وغيرهم ، من العلماء الذين اعتنقوا أفكار المدرسة الدوركيمية ، ووجدت معظم اعمالهم في بعض الدوريات السوسيولوجية المتخصصة مثل Aneé Sociologique والتى نشرت كثيرا لموضوعات علم الاجتماع الاقتصادى Sociologie Economique

وبالرغم من اهتمامات علماء المدرسة الفرنسية والاوروبية بموضوعات علم الاجتماع الاقتصادى ، الا أن مرحلة الركود العلمى أو اضمحلال العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ظلت مستمرة وحتى الخمسينات . فلقد سعى علماء الاقتصاد بدراسة المشاكل الاقتصادية بصورة مجردة وبعيدا عن الاهتمام بالقوى الاجتماعية ، كما سعى علماء الاجتماع بدورهم بتجاهل القوى الاقتصادية عند تحليلهم للمشكلات الاجتماعية . وفى أواخر الخمسينات حدث تغير ملحوظ فى المكانة العلمية لعلم الاجتماع ، خاصة بعد أن احتلت الولايات المتحدة دور أوروبا وأصبحت مركزا للعلوم الاجتماعية ، وحدث الكثير من التقارب والتعاون بين كل من علماء الاجتماع والاقتصاد . وان كان ذلك ، لا ينفى وجود العديد من التحليلات السوسيولوجية للمشكلات والموضوعات الاقتصادية التى ظهرت فى أوروبا خلال هذه الفترة وخاصة فى اعمال عالم الاقتصاد الشهير «كينز» وغيره من انصار مدرسة استكهولم Stockholm School ، مثال ذلك كتاب أدولف لوى A. Löwe ، عن «الاقتصاد والاجتماع» الذى نشر عام ١٩٣٥ .

قبل الاشارة الى اسهامات علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة وتحديثهم لموضوعات علم الاجتماع الاقتصادى خلال الفترة من ١٩٣٠ ـ ١٩٦٠ ، نود أن نضيف أيضا بصورة موجزة ، بعض التلحيلات السوسيولوجية لعلماء الاجتماع الذين ظهروا فى أوروبا خلال تلك الفترة ، بالاضافة الى أنصار مدرسة استكهولم . فلقد ظهرت اعمال ليبولد فان ويس L. V. Wiese ، واهمها مقالته عن «النظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادى» Economic Theory and Economic Sociology كما ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع البارزين ابان تلك الفترة ، وحاولوا أن يستخدموا المنظورات السوسيولوجية

فى تحليل تاريخ الفكر الاقتصادى ، وتطوير ميادين علم الاجتماع الاقتصادى واهتماماته المختلفة . وقد تمثلت هذه التحليلات فى أعمال كارل مانهايم K. Mannheim وتوينز Tonnies ، وسومبارت Sombart وغيرهم من رواد المدرسة الالمانية التاريخية Germany Historical School . ويعد كتاب مانهايم عن«الانسان والمجتمع فى عصر اعادة البناء» Man and Society in an Age of Recenstruction أحد المؤلفات الهامةالتى عالجت قضايا سوسيولوجية واقتصادية فى علم الاجتماع الاقتصادى وخاصة سياسات عدم التدخل Laissez Faire ، والتخطيط الاقتصادى Economic Planning .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، شهدت أوروبا بعد التغيرات فى مجال دراسات علم الاجتماع الاقتصادى ، وظهرت بعض الاعمال خلال الخمسينات وأوائل الستينات ، ولكن معظم تلك الاعمال ، ركزت حول المناقشات العامة للنظرية الاقتصادية فى مقابل علم الاجتماع ، واستخدام التحليلات السوسيولوجية لدراسة تاريخ النظرية الاقتصادية . ولقد تمثلت تلك الاعمال فى كتابات تشارلز بتلهايم C. Bettelheim وأرموند كيفلير A. Cuvillier وجويفريد يسرمان G. Eisermann ، وولير Weiller الذين اهتموا بتحليل دراسات باريتو وشومبيتر رواد المدرسة التاريخية عامة.

وفى الولايات المتحدة ، فلقد شهدت تلك الفترة تطورات متعددة ليس فقط فى مجال علم الاجتماع ، ولكن فى مجال العلوم الاجتماعية كلها كما اشرنا الى ذلك سالفا . وظهر نوع من التقارب الفكرى بين علماء الاقتصاد والاجتماع للاستفادة من الخبرات المهنية والنتائج العلمية لكل منهما . ومن بين علماء الاجتماع نجد وليم أوجبرن F. Ogburn وتالكوت بارسونز T. Parsons ، وعلماء الاقتصاد نجد فرانك نايت F. Knight على وجه الخصوص ، الذى كان له خبرة علمية كبيرة بالعديد من العلوم الاجتماعية الاخرى . ويعتبر التعاون العلمى المشترك بين كل من بارسونز ونايت احد الامثلة على تقارب كل من علمى الاجتماع والاقتصاد خلال تلك الفترة، حيث وجدا من تحليلات فيبر وكتاباته حول علم الاجتماع الاقتصادى لقاء مثمرا بينهما منذ بداية الثلاثينات. كما كان لترجمة «نايت» كتاب فيبر عن التاريخ الاقتصادى العام(١٢) General Economic History توجيها مباشرا لعلماء الاقتصاد ، بضرورة الاهتمام بدراسة تطور وتاريخ النظم الاقتصادية فى المجتمعات البشرية .

علاوة على ذلك ، شهدت فترة الثلاثينات والاربعينات اهتمامات تالكوت بارسونز سواء مع «فرانك نايت» ، وأودلف لوى وغيرهم من علماء الاقتصاد حيث نشرت مجموعة من المقالات التى توضح مدى علاقات التعاون العملى بين كل من علمى الاقتصاد والاجتماع . ولقد ظهرت تلك المقالات فى بعض الدوريات العلمية المتخصصة مثل The Quarterly Journal of Economics كما استخدم بارسونز بعض الاصطلاحات مثل «الاقتصاد الامبريالى» Imperialism Economic والذى انتقل بعد ذلك للعديد من علماء الاقتصاد من أمثال رالف سويتر R. Souter . أما خلال الخمسينات ، فلقد خفت عملية التفاعل المشترك بين علماء الاقتصاد والاجتماع بالمقارنة بالفترة السابقة ، مع وجود بعض الاستثناءات العلمية بينها ، كما حدث ذلك بوضوح فى جامعة هارفارد Harvard University بين عدد من علماء الاجتماع من أمثال بارسونز وفرنسيس سيتين F. Sutton ونيل سملسر N. Smelser وبين علماء الاقتصاد مثل جيمس ديسنبرى J. Duesenberry . وعموما اثمر هذا التعاون لتدريس أحد الكورسات العلمية فى جامعة هارفارد فى الفترة مابين (٥١/ ١٩٥٦) بعنوان التحليل السوسيولوجى للسلوك الاقتصادى The Sociological Analysis of Economic

وتعد أيضا ، محاضرات مارشال Marshall Lectures التى قام بالقائها بارسونز بجامعة هارفارد عام ١٩٥٣ احدى الاسهامات السوسيولوجية الهامة لعلم الاجتماع الاقتصادى (والتى لم تكتشف وتنشر الا مؤخرا فى عام ١٩٨٨)(١٢) . حيث سعى بارسونز ليحاضر لطلاب علم الاقتصاد والاجتماع معا بجامعة هارفارد ، ويحلل العلاقة بين كل من النظرية الاقتصادية Economic Theory والنظرية السوسيولوجية Sociological Theory ومدى امكانية تحقيق التكامل بينهما ،عند دراسة البناءات والنظم الاجتماعية فى المجتمع الحديث . وعلى أية حال ، سوف نشير مرة أخرى لأهمية تلك المحاضرات خاصة عند تحليل اسهامات بارسونز ورواد المدرسة الامريكية فى علم الاجتماع الاقتصادى فى الفصول القادمة .

كما يعتبر كتاب «الاقتصاد والمجتمع» Economic and Society الذى وضعه بارسونز بالاشتراك مع سملسر أحد الاعمال السوسيولوجية فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى والذى نشر عام ١٩٥٦ ، واهتمامه بمعالجة النظرية السوسيولوجية وعلاقاتها بالقضايا الاقتصادية ، وتحليل الاقتصاد كنظام

اجتماعى ، وطبيعة البناءات والنظم الاقتصادية ، والعديد من العمليات الاقتصادية وأسسها الاجتماعية مثل الاستهلاك ، والاستثمار ، بالاضافة الى تحليل مشكلات النمو والتغير الاقتصادى وغيرها من القضايا والموضوعات الاقتصادية المختلفة . وعموما ، يمكن القول بان تلك الفترة (٣٠ ــ ١٩٦٠) من خلال القرن الحالى شهد علم الاجتماع الاقتصادى الكثير من الانجازات نتيجة لاسهامات علماء الاجتماع وتقارب وجهات النظر بينهم وبين علماء الاقتصاد سواء فى أوروبا أو الولايات المتحدة على وجه الخصوص . تلك الفترة التى تقلصت فيها حدة الخلافات بين علمى الاقتصاد والاجتماع بالمقارنة بالعقود الاولى من القرن الحالى أو القرن التاسع عشر .

(جـ) الفترة الثالثة (١٩٦٠ ــ ١٩٩٤) :

تشهد فترة النصف الثانى من القرن الحالى بعض الخصائص والمميزات العامة ، التى تجعلها تختلف كثيرا عن الفترات السابقة فى مجال تطور العلوم الاجتماعية بما فيها كل من علم الاجتماع والاقتصاد معا.ولقد انعكس هذا التطور بصورة ملحوظة على تطور مجالات وفروع علم الاجتماع المختلفة ومنها بالطبع علم الاجتماع الاقتصادى الذى نهتم به حاليا.ومن بين هذه المميزات نضج النظريات السوسيولوجية والاساليب المنهجية ومحاولة توجيههما لدراسة الواقع الاجتماعى المتغير والمشكلات الاجتماعية المتعددة، وهذا ينطبق ايضا على العديد من العلوم الاجتماعية الاخرى .

كما نلاحظ ايضا،وجود اهتمامات مشتركة بين علماء العلوم الاجتماعية وليس فقط بين كل من الاقتصاد والاجتماع ، والدعوة الى الاستفادة من الخبرات العملية والنظرية التى حققها بالفعل جهود العاملين والمتخصصين بها . كما أصبح المدخل المتعدد Inter-discipinary approach بين العلوم والذى يعد من المداخل الهامة ، التى تسعى اليها جميع العلوم الاجتماعية مماثلة بما حققت العلوم الطبيعية على المستوى النظرى والمنهجى والنتائج الطيبة التى توصلت اليها هذه العلوم الاخيرة.علاوة على ذلك ان الاهتمام بما يعرف بالدراسات المقارنة Comparative studies بين العلوم الاجتماعية والفروع المختلفة لها أصبحت سمة علمية ومنهجية هامة بين المتخصصين فى الوقت الحاضر .

وفى اطار تحليلنا لتطور علم الاجتماع الاقتصادى خلال العقود الحالية فلقد حدث تقاربا كبيرا بين علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والنفس والتاريخ والجغرافيا والانثربولوجيا للاستفادة من التطورات العلمية ونتائج التخصصات الاكاديمية ، التى حققتها هذه العلوم وفروعها المتعددة . وربما نجد أن أول اعمال سوسيولوجية هامة عالجت القضايا الاقتصادية ظهرت فى عقد الستينات ، عندما نشر عالم الاجتماع الاقتصادى الامريكى نيل سملسر كتابه عن «سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية»(١٤) Sciology of Economic life وذلك عام ١٩٦٣ . والذى حاول فيه أن يشير الى تطور علم الاجتماع الاقتصادى وتحليله للعمليات الاقتصادية ، وعلاقة علم الاجتماع بالاقتصاد ودراسة المظاهر السوسيولوجية للتنمية الاقتصادية .

وفى منتصف الستينات ظهر تطور جديد فى ميدان دراسة علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث حدث تقارب كبير بين علم الاجتماع والاقتصاد والنفس بصورة خاصة . ونتج عنه ظهور الاقتصاد السلوكى Behavioral Economic الذى اهتم به هربرت سيمون H. Simon ، محاولا تحليل فكرة الروابط العقلانية ، والنظرية السلوكية للمجتمع ، والاتجاهات الحديثة من نظرية التنظيم Organization Theory . وان كان هذا الاتجاه الحديث لم يفلح كلية فى تغيير الاتجاهات الكلاسيكية ، التى تدعو للفصل بين كل من علم الاقتصاد والاجتماع ، نظرا لغياب الحوار المستمر بين هؤلاء العلماء ، مع وجود بعض النزعات المتشددة من علماء الاقتصاد حول سيادة الاقتصاد على العلوم الاجتماعية الاخرى ، وذلك فى اطار ما عرف عموما «بالاقتصاد الامبريالى» ، تلك الفكرة التى نبتت اصولها خلال الخمسينات وامتدت حتى السبعينات والثمانينات ، ومحاولة غزو علماء الاقتصاد علوم القانون، والتاريخ ، والادارة ، والاجتماع ، والتربية ، وعلم السياسة وغيرهم .

بالرغم من نمو هذه الفكرة (الاقتصاد الامبريالى) ، الا ان هناك عدة محاولات للالتقاء بين علماء الاقتصاد والاجتماع وخاصة من جانب علماء الاقتصاد وعدم تبنيهم للاقتصاد الامبريالى ، ومن هؤلاء العلماء البرت هيرشمان A. Hirshman ، وتوماس سكلنج T. Schelling ، كنث ارو K. Arrow الذين سعوا لضرورة جعل الاقتصاد مرتبطا بعلم الاجتماع والبعد عن كل الاتجاهات العدائية بين العلمين سواء فى مرحلة الاجتماع الكلاسيكى او الاقتصاد الامبريالى .

لكن فى مقابل ضغط اتجاه «الاقتصاد الامبريالى» اهتم كثير من علماء الاجتماع بضرورة تحليل الموضوعات والمجالات الاقتصادية المختلفة ، وهذا ما حدث بالفعل خلال السبعينات . حيث ظهـرت بعض التحليلات التى لم يعرفها علماء الاجتمـاع الاقتصادى من قبـل مثل دراسـة هارسـون وايت H. White فى عـام ١٩٧٩ عن «الاسواق كبناءات اجتمـاعية» Markets as Social Structures . وان كانت قـد ظهـرت مجموعة من التحليلات التى عالجت اقتصاديات دول العالم الثالث ، واقتصاديات عمـل المرأة ، والتى جمعت مجموعة من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والتنظيم والادارة. ومن هذه التحليلات أيضا ، كتاب فرد بلوك F. Block عن أصول الاقتصاد العام (١٩٧٧) ولويس تيللى L. Tilly ، وجون سكوت J. Scott عن المرأة والعمل والاسرة (١٩٧٨) ، وهارى ماكلر H-Makler ، والبرت مارتيللى A. Martinelli ، ونيل سملسر N. Smelser عن الاقتصادى العالمى الجديد (١٩٨٢) ، وايفـــر بـيرج I. Berg عن المنظـورات السوسيولوجية لســوق العمل (١٩٨١) وغيرهم .

فى الواقع ان عقد السبعينات والثمانينات شهد الكثير من التحليـلات النظرية،التى أسهمت فى اعادة وتنظيم الاطار النظرى الذى يوجه المجالات والتحليلات المختلفة لعلم الاجتماع الاقتصادى ، ومحاولةللدخول فى دراسة القضايا والمشكلات الاقتصادية المعاصرة ، ولاسيما الاقتصاد العالمى ، ودور المرأة فى الاقتصاد ، واسواق العمل ، والاسواق المالية.وتمثل تلك القضايا نوعا من التفاعل بين كل من علم الاجتماع والاقتصـاد والسياسة . كما كان لتطور الاساليب المنهجية الرياضية والاحصائية التى استخدمها علم الاجتماع العام ، وتحديث النظريات السوسيولوجية المختلفة دفعة قوية نحو تطـوير وتحديث علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الحاضر .

كما شهد عقد الثمانينات مجموعة من المداخـل والمنظورات الحـديثة التى توضح العـلاقة بين كل من علم الاجتمـاع والاقتصـاد ومن أهم هذه المداخل(١٥) : المدخل الاقتصادى (الاقتصاد الامبريالى) ـ الذى أشرنا اليه سابقا ـ (٢) المدخـل البنـــائى الفــردى The Structural-Individual Approach (٣) مدخـل الاقتصـاد السياسى الجـديد The New Political Economy Approach (٤) مدخل السوسيو ـ اقتصادى The Socio Economic Aproach ـ تلك المداخل التى تبرهن على التقارب الشديد

الاقتصاد والاجتماع فى الوقت الحاضر والتى تعزز من مجالات علم الاجتماع الاقتصادى ، ولاسيما على مستوى النظرية التى تعالج هذه المجالات. كما اهتم بها علماء الاجتماع المعاصرين البارزين من أمثال أنطونى جدينجز A. Giddengs ، والتى ظهرت فى احدى مقالاته الحديثة عن «النظرية الاجتماعية ومشكلات الاقتصاد العام» ، الذى يوضح فيها الى أى حد يمكن استخدام النظرية السوسيولوجية فى معالجة العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما استخدام ما يعرف بنظريات التوقعات العقلانية Rational Exection Theories .

بالاضافة الى ، تلك التحليلات الحديثة التى ظهرت فى علم الاجتماع الاقتصادى خلال السبعينات والثمانينات ، فلقد ظهرت مع بوادر السنوات الاولى من عقد التسعينات مجموعة من التحليلات السوسيولوجية التى تعطى اهتماما كبيرا الى علم الاجتماع الاقتصادى الجديد. ومن أهم هذه التحليلات كتاب الاقتصاد والمجتمع الذى قام بتجميعه كل من عالمى الاجتماع الاقتصادى الامريكى نيل سملسر N. Smelser ، والبرتو مارتنيللى Martinelli ونشر عام (١٩٩٠) والذى يشير الى قضايا حديثة مثل المضمون النظامى والثقافى للاقتصاد ، والايديولوجيا والنشاط الاقتصادى ، والتعاون الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، والاسواق والدولة ، والشركات متعددة الجنسيات ، وهجرة العمل الدولية وغيرها . كما نشر فى نفس العام (١٩٩٠) احد الكتب الهامة الذى قام باعداده عالم الاجتماع الاقتصادى السويدى ريتشارد سويد بيرج R. Swedberg بعنوان «الاقتصاد والمجتمع» لاستطلاع آراء اكثر من خمسة عشر عالما من علماء الاجتماع والاقتصاد حول العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد فى الوقت الراهن . وفى عام (١٩٩١) قام «سويد بيرج» أيضا بتحليل سوسيولوجى جديد لأفكار جوزيف شومبيتر ، عن الاقتصاد والاجتماع الراسمالى كمحاولة جديدة لتحديث العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع بصورة خاصة(١٧) . وعموما ، تلك أهم التطورات التى ادت الى نشاة علم الاجتماع الاقتصادى خلال القرن الحالى ، والتى أشارت الى التحليلات ارتبطت بهذا الفرع الحديث من علم الاجتماع منذ القرن التاسع عشر حتى قرب نهاية القرن العشرين .

(٣) تعريف علم الاجتماع الاقتصادى ومجالاته :

فى اطار تحليلينا للنشاة التطورية لعلم الاجتماع الاقتصادى يجب أن

نوضح طبيعة هذا العلم وماهيته باعتباره أحد الفروع الرئيسية لعلم الاجتماع وتفسير اهم المفاهيم المتعلقة به ، خاصة وان حقيقة النشأة التطورية له كشفت عن كثير من التغيرات التى حدثت بالفعل منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر • كما ارتبطت تلك التغيرات بنوعية العلاقة المتباينة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد على وجه الخصوص وبالعلوم الاجتماعية عامة • كما كشفت تلك العلاقة ونوعية التطورات عن استحداث كثير من النظريات والاساليب المنهجية التى أسهمت فى تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع الاقتصادى • وعلى اية حال ، سوف نشير حاليا وبصورة موجزة،لتحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى وتعريفاته،والمناهج السوسيولوجية العلمية التى يستخدمها فى تحليل موضوعاته وقضاياه المختلفة •

يكشف تحليل تراث نشاة علم الاجتماع الاقتصادى خلال القرن التاسع عشر وحتى العشرينات من القرن الحالى،عن استخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى ، عند عدد من علماء الاجتماع الكلاسيكين ولاسيما ماكس فيبر، واميل دوركايم ، وكارل مانهايم ، وفبلن ، وجوزيف شومبيتر ، علاوة على كارل ماركس • وهذه المرحلة يصفها البعض بمرحلة علم الاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى Classical Economic Sociology • فلقد استخدم على سبيل المثال فيبر «علم الاجتماع الاقتصادى» ليحدد طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد من ناحية ، وليشير بضرورة تبنى المداخل السوسيولوجية والتحليلية التاريخية المقارنة لدراسة الظواهر الاقتصادية التى توجد فى المجتمعات البشرية(١٨) • كما سعى دوركايم لاستخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى ، ولاسيما فى تناوله لقضية تقسيم العمل Division of labaur وعلاقتها بنظريته المعروفة عن التضامن الاجتماعى Social Soilidarity • ويشارك كل من ماركس وفبلن الراى حول ضرورة احلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية ، بنظرية اقتصادية حديثة تكون اكثر اهتماما بالاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة مثل المادية التاريخية Historical laterialism ، والاقتصاد التطورى Evolutionary Economic • وعموما،فلقد تم تحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى فى اوروبا خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف الخمسينات من القرن الحالى ، كما استخدمه بالفعل الرعيل الاول من علماء الاجتماع(١٩) •

يوضح التحليل التالى مقارنة بين النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

واهتمامات علم الاجتماع الاقتصادى خلال الفترة السابقة ، حيث توجد اختلافات مميزة بينهما من حيث الاهتمامات ، وأنماط التحليل للظواهر الاقتصادية ، والطرق المنهجية العلمية(٢٠) .

مقارنة بين النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وعلم الاجتماع الاقتصادي

اوجه المقارنة	النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية	علم الاجتماع الاقتصادى
(١) مفهوم الفاعل	- الفاعل معزول (الافراد - أصحاب المال والمصانع)	- الفاعل الاجتماعى (الافراد الجماعات، والمؤسسات)
(٢) مجال الفعل	- أى موقف يتم الاختيار ، حسب طبيعة الندرة ، وفاعلية الاسواق (الاقتصاد المعزول)	- النظام الاقتصادى جزء من المجتمع (الاقتصاد الاجتماعى)
(٣) أنماط الفعل الاقتصادى	- التركيز فقط على الافعال العقلانية مع التاكيد على الاختيار ومستويات الحد الاقصى (العقلانية الشكلية)	- التركيز على الافعال العقلانية ، والانماط الاخرى من الافعال الاقتصادية (العقلانية الاجتماعية والافعال الاقتصاديةالاجتماعية بصورة عامة)
(٤) نتائج الفعل الاقتصادى	- الاتجاه نحو التوازن	- الاتجاه نحو سيطرة كل التوترات والصراع بين المصالح
(٥) وجهة نظر التحليل	- التوصل الى النتائج العلمية (الموضوعية الخارجية)	- التوصل الى النتائج وأعضاء المجتمع الداخلية)
(٦) مفهوم الزمن	- الزمن ثابت ومرتبط فقط بالافعال الموجودة (الزمن ثابت وتكيفى)	- الزمن متغير ويستخدم كعنصر هام فى التحليل (الزمن السوسيو - تاريخى)
(٧) المنهج العلمى	- التنبؤات تقوم على التجريد المثالى (التنبؤات المجردة)	- الوصف والتفسيرات تعتمد على التجريدات المعدلة امبريقيا (التفسير والوصف الامبريقى)

يوضح هذا الشكل ، الكثير من جوانب تعريف علم الاجتماع الاقتصادى وتميزه عن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ،التى تعالج النظام الاقتصادى بعيدا عن المجتمع الذى يوجد فيه · أما علـم الاجتماع الاقتصـادى ، ينظر الى الاقتصاد على أنه نسق اجتماعى مثل بقية الانساق المجتمعية الاخرى · ويعتبره جزءا تابعا للنسق الاجتماعى العام ، كما يعطى مزيدا من الاهتمام للظواهر والقضايا الاقتصادية وعلاقاتها بذلك النسق العام والفـروع التابعة له · ومن مظاهر الاختلاف بين النظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادى ايضا حول الفعل الاقتصادى Economic Action ، حيث تعتمد الاولى على الافراد وأصحاب رؤوس الاموال والمصـانع ، وتحليلهم على أنهم وحـدات منفصلة أو معزولة عن الواقع الاجتماعى وتوجيههم فقط نحو تحقيـق الحد الأقصى من المنفعة Utility · أما التصور السوسيولوجى للفاعل الاقتصادى فهو فاعل مجتمعى وهذا ما أطـلق عليه «ماكس فيبر» بالفعل الاقتصـادى الاجتماعى ، الذى ينتج عن طريقـة التفـاعل فى المجتمع ويعتبر نتاجـا اجتمـاعيا ·

علاوة على التباين والاختلافات الاخـرى بين كل من تحـديد وتعريف النظـرية الاقتصـادية النيوكلاسيكية ، التى عاصرت نشـأة عـلم الاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى ، نجد متغيرات مثل التحليل ، والزمن ، والمنهجية ، من أهم المتغيرات التى يعتمـد عليهـا الباحثين لتحـديد ماهيـة كل منهما وتطور نشأتهما التاريخية · فالنظرية الاقتصـادية تنظـر الى التـوازن ، والموضـوعية الخارجيـة ، والزمن الثابت ، والتجـريد المثالى للظـواهر الاقتصادية · فى مقابل ذلك فعلم الاجتماع الاقتصادى ، يركز على تحليـل التوترات والصراعات الناتجـة عن الاختـلاف حـول المصـالح Intersts والموضوعية الداخلية ، ومفهوم الزمن المتغير ، حيث يعالج تاريخ الظواهر الاقتصادية وتطورها وتفسيرها ووصف مظاهرها بعيدا عن التجريد المثالى وبصورة واقعية امبريقية ·

كمـا شهدت الفترة من الثـلاثينات وحتى الخمسينات بعض التغـيرات الطفيفة فى مضمون واهتمامات علم الاجتماع الاقتصـادى ، ثم ما لبث ان حدث بعض التطورات حول القضايا والمفاهيم التى يستخدمها هذا الفـرع من فروع علم الاجتماع · ويمكن ان توصف فترة ما بعد الخمسينات بظهور علم الاجتماع الاقتصادى الحديث The New Economic Sociology الـذى

نشا خاصة بعد أن اسهمت المدرسة البنائية الوظيفية The Structural -Functional School في تحليل الظواهر الاقتصادية ومعالجة النظريات الاقتصادية بصورة أكثر واقعية ومتنوعة للموضوعات والقضايا التى تهتم بها عادة . كما ساعد فى ذلك الاهتمام ظهور مجموعة من علماء الاجتماع الامريكيين الذين شاركوا بصورة فعالة فى تطور «علم الاجتماع الاقتصادى» الا أن معظم اهتماماتهم كانت تستخدم مفهوم «الاقتصاد أو المجتمع» ، كمفهوم بديل(٢٠) ، لعلم الاجتماع الاقتصادى حتى بداية الثمانينات ، كما حدث ذلك فى معالجات كل من باسونز وسملسر المشتركة فى هذا المجال . أما خلال الثمانينات وبداية التسعينات أصبح استخدام مفهوم «علم الاجتماع الاقتصادى» أكثر تداولا وهذا ما ظهر فى التحليلات الحديثة لكل من سملسر ومارتنيللى ، على سبيل المثال ، ليشارك نفس استخدامات علم الاجتماع الاقتصادى فى أوروبا سواء فى مراحل التطورية الكلاسيكية أو الحديثة وهذا ما سوف نعالجه بصورة أكثر تحليلا فى الفصول القادمة .

وربما يعد أفضل تعريف لعلم الاجتماع الاقتصادى ، ذلك التعريف الذى وضعه سملسر فى كتابه «سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية» والذى يشير فيه الى أن علم الاجتماع الاقتصادى هو «تطبيق للاطار العام المرجعى ، والتغيرات ، والنماذج التفسيرية لعلم الاجتماع لدراسة الانشطة المعقدة التى تعالج الانتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، والاستهلاك للسلع النادرة والخدمات»(٢٢) .ويركز هذا التعريف على موضوع علم الاجتماع الاقتصادى الذى ينقسم الى جزئين اساسيين هما أولا النشاطات الاقتصادية بمفردها ، حيث يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة كيفية بناء هذه الانشطة ودورها فى الحياة الاقتصادية . وما القيم التى تحدد شرعيتها،وما المعايير والجزاءات والقواعد المنظمة لها . كما يعالج ايضا ، طبيعة التنظيمات

الاقتصادية مثل المصانع ، وانساق المركز ، والقوة وعلاقات السلطة ، والانحراف ، والاتحادات وغيرها التى تؤثر فى الانشطة الاقتصادية عموما. ثانيا : يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بتحليل التغيرات السوسيولوجية والعلاقات الاقتصادية المتداخلة بينها ، وموقف المضمون الاقتصادى وغير الاقتصادى للظواهر والمشكلات الاقتصادية وانشطتها المختلفة . كما يحاول الاجابة على عدد من التساؤلات مثل : هل ترتبط الادوار المهنية بطبيعة البناءات والادوار الاسرية فى المجتمع الصناعى ؟ وما هى أنواع الصراع

السياسى التى تنتج عن العلاقات والنظم الاقتصادية فى المجتمعات المختلفة؟ وما طبيعة أنساق الطبقة التى تنشأ حسب طبيعة أنماط النظم الاقتصادية؟٠ فلقد تؤدى بالطبع الاجابة على تلك التساؤلات لتناول العديد من المجالات والموضوعات التى يهتم بمعالجتها علم الاجتماع الاقتصادى ، ولاسيما موضوعات مثل الرأى العام ، وصراع الادارة والعمال والعلاقة بين الطبقات الاقتصادية ومعالجة علماء الاجتماع لها ككل ٠

بصورة موجزة ، ارتبط علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الحاضر بمجموعة حديثة من الموضوعات والقضايا ، التى تعكس نوعية التعريف الحديث له،والذى يسعى لتحليل الظواهر والنظريات الاقتصادية باعتبارها ظواهر اجتماعية تهتم بمعالجة مشكلات مرتبطة بالنسق السوسيولوجى العام ٠ كما يهدف لاستخدام المنظورات السوسيولوجية لدراسة تلك الظواهر والمشكلات بصورة واقعية امبريقية ، ولقد ساعد فى ذلك ظهور مجموعة جديدة من النظريات والاساليب الميثودلوجية الحديثة ٠

وعلاوة على الاهتمامات التقليدية التى كان يعالجها علم الاجتماع الاقتصادى قبل الخمسينات والتى اشرنا اليها سالفا ، يمكن أن نوضح أهم الموضوعات والمجالات التى يعالجها حاليا وهى :(٢١)

١ ـ الاستهلاك ، والانتاج ، والاختراعات التكنولوجية ، والاسواق (والعمل ، والمال ، والصناعة ، والمستهلك) ٠

٢ ـ تأثير العوامل الاجتماعية والاخلاقية على الاقتصاد ، والتنظيمات الاقتصادية مثل (البنوك ، وشركات التامين،والشركات العالمية،والصناعية وغيرها) ٠

٣ ـ تحليل العلاقة بين الاقتصاد والتنظيمات غير الاقتصادية الاخرى مثل (الدولة والنقابات وغيرها) ٠

٤ ـ دراسة الطبقات الاقتصادية ، والحياة داخل تنظيمات العمل ، والحراك الاقتصادى ، والمهنى ٠

٥ ـ معالجة النظريات والايديولوجيات الاقتصادية ، والاتجاهات نحو الاقتصاد ، والمهن الاقتصادية مثل (المستثمرين وأصحاب المال والعمل) ٠

٦ ـ دراسة اقتصاديات الرفاهية ، والنظام الاقتصادى العالمى الجديد،

ومشكلات التضخم ، والعقود ، والقروض والمعونات ، والمال ، والاقتصاد الرسمى وغير الرسمى ٠

٧ ـ معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول العالم الثالث مثل الفقر ، والصحة والعلاج ، والتعليم وغيرها من قضايا أخرى ٠

كما ساعد على اثراء تلك المجالات وتنوعها فى علم الاجتماع الاقتصادى ظهور عدد من النظريات العامة ، التى أمكن استخدامها فى تحليل هذه المجالات الموضوعات المختلفة ، ومن أهم هذه النظريات : النظريات المتوسطة المدى ، وعلم الاجتماع التاريخى ، ونظرية التبعية ، والانساق ، والنظرية الماركسية المحدثة ، ونظرية النوع (الجنس) ، والاتصال ، والاجتماع الرياضى ، والاثنوميثودلوجية ، ونظرية الفعل ، والاقتصاد السياسى ، والتحول المؤسساتى ، ونظرية اللعب ، والنظرية النيوكلاسيكية (الاقتصادية) ونظرية التنظيم ٠

بالاضافة الى ذلك ، لم يقتصر سعى علماء الاجتماع الاقتصادى لتناول تلك المجالات الحديثة ، والتى تكشف عن دخول هذا الفرع الحديث فى جوهر الظواهر والمشكلات الاقتصادية ، بقدر ما سعى المتخصصون حديثا بفكرة تنوع الاهتمامات والمجالات الحديثة لعلماء الاجتماع والتعاون مع غيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية الاخرى (وهذا ما سوف نشير اليه لاحقا) ٠ كما اهتم علماء الاجتماع الاقتصادى أيضا بالتطورات والتغيرات التى أدت الى ظهور عدد من الفروع الوليدة النشأة لعلم الاجتماع العام ٠ فلقد كان لظهور علم الاجتماع الصناعى،وعلم اجتماع التنمية ، والاجتماع السياسى،وسوسيولوجيا الاسواق،وسوسيولوجيا التربية وغيرها من الفروع الاخرى من اسهامات متعددة على اثراء الموضوعات التى اهتمت بقضايا التنمية الاقتصادية والرفاهية ، وتكاليف الانتاج والاستثمار ورأس المال والعديد من القضايا والمجالات الاخرى ٠

هكذا نلاحظ ، ان تحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى وتعريفه ارتبط بالنشأة التطورية لهذا الفرع نفسه،فجاءت القضايا التى تم معالجتها خلال القرن التاسع عشر والثلاثينات من القرن الحالى ، لتوضح طبيعة الخلافات الفكرية والعلمية بين كل من علمى الاجتماع والاقتصاد ٠ كما يشير أيضا ، الى فترة ظهور ما يعرف بالاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى،ومعاصرته

للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، ونوعية التباين بينهما فى تحليل كل من الافعال والانشطة والموضوعات الاقتصادية ، وسعى علم الاجتماع الاقتصادى للاستفادة من المنظورات السوسيولوجية فى دراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية التى تعتبر جزءا ونتاجا لطبيعة النسق الاجتماعى الاجتماعى العام وهو (المجتمع) . كما شهد نصف القرن الاخير من (القرن العشرين) ، تطورات متعددة فى علم الاجتماع الاقتصادى واستقطابه لمجالات حديثة تمثل جوهر النظريات والظواهر والمشكلات الاقتصادية ، وساعد فى ذلك ظهور العديد من النظريات السوسيولوجية وتحديث الاساليب المثيودلوجية العلمية،وتحليلها لتلك المشكلات بصورة واقعية امبريقية . كما كان لاستخدام الابعاد التحليلية المقارنة بين العلوم الاجتماعية وفروعها المختلفة اثارا ايجابية متعددة الجوانب على تقدم علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الراهن وهذا ما سوف تكشف عنه تحليلات الفصول القادمة .

(٤) علاقة علم الاجتماع الاقتصادى بالعلوم الاجتماعية الاخرى .

يكشف تحليلنا السابق لكل من تطور علم الاجتماع الاقتصادى ونشاته خلال القرن التاسع عشر وتاسيسه خلال القرن العشرين ، عن الكثير من الموضوعات والمجالات المختلفة التى اصبح هذا الفرع يهتم بتحليلها بصورة عامة . ولقد اسهم هذا التنوع فى المجالات عن وجود علاقات متداخلة سواء بين فروع علم الاجتماع العام . وبين علم الاجتماع الاقتصادى وبين الاخير والعديد من العلوم الاجتماعية الاخرى . على اية حال ، سوف نحاول حاليا تناول بعض العلوم الاجتماعية التى ترتبط مع علم الاجتماع الاقتصادى وتتداخل معه فى نوعية القضايا والمجالات التى يعالجها بالفعل ، والى أى حد ساعدت تلك العلوم فى تطوير وتحديث اهتمامات علم الاجتماع الاقتصادى ؛ وكيف أدت الى تعزيز طرق وأساليب البحث المنهجى والنظرى فى معالجة المجالات الاساسية والمشتركة بين علم الاجتماع الاقتصادى والعلوم الاجتماعية الاخرى ؟ وما هى أهم هذه العلوم بصورة خاصة ؟ .

لكن قبل الاجابة على تلك التساؤلات ، يجب أن نؤكد على حقيقة هامة وهى : ان علاقة علم الاجتماع الاقتصادى بالعلوم الاجتماعية الاخرى لا تبعد كثيرا عن علاقة العلوم الاخيرة بعلم الاجتماع العام،باعتبار أن علم الاجتماع الاقتصادى يعد أحد الفروع الاساسية لهذا العلم . اما تفسيرنا للعلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادى وبعض العلوم الاجتماعية فى الوقت الحاضر ،

يجىء فى اطار اهتمامنا بمعالجة القضايا والمجالات الحديثة المتعددة التى تتناولها بالفعل العلوم الاجتماعية وفروعها المتنوعة وتحللها للاستفادة من الاهتمامات المشتركة بينهما ، وتحديث هذه المحـاولات وتطورهـا حسب وجهات نظر المهتمين بها وتخصصاتهم المختلفة .

(أ) التــاريخ .

ارتبط كثير من التحليلات فى علم الاجتماع الاقتصادى بكتابات علمــاء التاريخ على مختلف العصور التاريخية التى اهتموا بمعالجتها بالفعل . كما جاءت معظم الاهتمامات المشتركة بين كل من عـلم الاجتمـاع الاقتصــادى والتاريخ فى اطــار اهتمامات علمــاء التــاريخ والمؤرخـين بكل من علمى الاجتماع والاقتصاد . ويؤكد على ذلك ، ما تم معالجته خلال هذا الكتاب، عنـدما تناولنـا التفكير الاقتصــادى والاجتماعى خـلال العصور القديمة ، والعصور الوسطى الاسلامية ، والعصــور الوسطى للمجتمعات الاوروبية او مجتمعات ما قبل الراسمالية(٢٢) . فلقـد ساعدت تحليـلات علماء التـاريخ للكشف عن المزيد من الحقائق التاريخية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر الفرعونية ، والصين القديمة ، والهند، وبلاد الاغريق وغيرها من المجتمعات البشرية القديمة ، وكيف ارتبط النظام الاقتصادى بطبيعة النظم الاجتماعية والدينية والسياسية . وهذا ينطبق ايضا على مجتمعات العصــور الوسطى الاسلامية ، فلقد جاءت المدارس الاولى للاقتصاد فى الاسلام بصورة تدريجية تعكس متغيرات العصر الاسلامى الجديد على انماط توزيع الدخل والثروة، وتنمية النشاط الانتاجى ، وتحديد الملكية العامة والخاصة ، وتنظيم عمليات استغلال الاراضى غير المزروعة ، وعلاقات البيع والشراء والسوق وتحديدها فى ضوء الشريعة الاسلامية .

كما تكشف لنا أيضا ، تحليلات كل من المقريزى وابن خلدون باعتبارهما من مؤرخى الحياة الاجتماعية والاقتصــادية للدولة الاســلامية فى العصور الوسطى ، عن الكثير من الافكار الاقتصادية والاجتماعية وما ارتبطت بهما من ازمات ومجاعات وحالات الرخاء ، والتحول فى أنماط المعيشة ، وكيف ادت الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية لتغيير العلاقات المجتمعيــة وبناء الطبقات ، والمهن والحرف واصحاب المعاشات، والفلح ، وأهل المسكنة وغيرهم من ارباب المهن المختلفة . وربمـا تعتبر تحليـلات «ابن خلدون» لنوعية النشاط الاقتصادى ، وما اسماه بالنشاط الاقتصادى الطبيعى ، وغير

الطبيعى ، وتقسيم العمل ، ونظرية القيمة ، والنقود ، والاسعار وعلاقة الاقتصاد عموما بالدولة والسلطة من أهم التحليلات التاريخية،التى يسعى اليها ابن خلدون وكتاباتها فى صورتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواقعية ، وتركت آثارا متعددة على معرفة الاحوال العامة فى العصور الوسطى الاسلامية .

وتبرهن تحليلات علماء التاريخ للفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى على أهمية العلاقة بين علم التاريخ وعلم الاجتماع الاقتصادى ، الذى سعى لمعرفة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التى ارتبطت بالفكر الاقتصادى فى مجتمعات ما قبل الرأسمالية وما بعدها حتى الوقت الراهن . كما كانت للنشأة التطورية للمدارس الاقتصادية التى ظهرت ابتداء من القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين ، من اسهامات متعددة ومعرفة كيف تبلور الكثير من الافكار والنظريات الاقتصادية من خلال ارتباطها بالواقع الاجتماعى والسياسى والدينى . فنجد على سبيل المثال،كيف ظهرت مدرسة التجاريين فى بريطانيا ، والفيزوقراطيين فى فرنسا ، والى أى حد ارتبطت كل مدرسة بفئة أو طبقة اجتماعية اقتصادية محددة ووجهت آرائها عامة ، لتحقيق مصالح معينة بالذات ؟ . وهذا ينطبق ايضا على تحليلات مدرسة الرواد الاقتصاديين الاوائل عند بيتى ، وكانتيلون ، وترجو ، وهيوم ، وكيف امتزجت آراء هؤلاء الرواد بالكثير من التصورات التاريخية والفلسفية والاخلاقية والدينية فى نفس الوقت . وهذا ما نجده ايضا فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى عند سميث ، وريكاردو ، ومالتوس ، ومل ، حيث جاءت معظم آرائهم لتعبر عن فكر اقتصادى متطور عن النظريات الاقتصادية اللاهوتية السابقة . كما يصدق ذلك ، عند تحليل الفكر الاقتصادى للمدرسة الاشتراكية والتى نبتت جذورها عند سان سيمون ، واوين ، وأخيرا عند ماركس ، كما تطور الفكر الاقتصادى مع أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين عند رواد المدرسة النيوكلاسيكية (المحدثة) عند الفرد مارشال وكينز على سبيل المثال ، لتشير بوضوح عن تطور تاريخى للفلسفات والايديولوجيات العامة للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . كما تظهر تلك المدارس عن منهج فكرى واضح ومميز ،ويكشف عن ظروف العصر المتغير فى نفس الوقت .

وتعتبر تحليلات «ماكس فيبر» عند تناولة لتطور الفكر التاريخى

الاقتصادى فى العديد من مؤلفاته السوسيولوجية(٢٤) ، ولاسيما تاريخ الاقتصاد العام General Economic History عن مدى ارتباط الاقتصاد بالمراحل التاريخية التى مرت بها المجتمعات البشرية • كما عالج من منظور سوسيو ــ تاريخى مقارن ، تطور النظم الاقتصادية سواء فى المجتمعات القديمة ، ومجتمعات العصور الوسطى والحديثة • علاوة على تحليل الكثير من العمليات الاقتصادية والمؤسسات المختلفة مثل : النقود ، والاسواق ، والتجارة وطبقة التجار ، والاتحادات التجارية والاقتصادية وغيرها،وكيف تطورت تلك العمليات والمؤسسات فى اطار المجتمع العام الذى نشأت وتطورت فيه • ويبرهن ذلك عموما ، عن العلاقة المتداخلة بين علم التاريخ وعلم الاجتماع الاقتصادى الذى يسعى للكشف عن الكثير من تلك القضايا فى ضوء اهتماماته الحالية •

علاوة على ذلك ، يجب علينا حاليا الاشارة ، الى مجموعة من كتب ومؤلفات مؤرخى التاريخ الاقتصادى ، التى تعكس طبيعة النشأة التطورية للمفكرين والنظريات الاقتصادية ، وربما يعتبر كتاب جوزيف شومبيتر تاريخ التحليل الاقتصادى History of Economic Analysis ، وكتاب روبرت هيلبرونر عن قادة الفكر الاقتصادى ، وكتاب جاكوب روسر ، ووليم بلانشفيلد عن تطور الفكر الاقتصادى The Evolution of Economic Thought احد الامثلة فقط ، التى توضح للمهتمين بدراسة العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع الاقتصادى فى معالجتهم للظواهر الاقتصادية(٢٥) • وبدون شك ، نجد الاهتمامات السوسيولوجية الحديثة لكل من تالكوت بارسونز وسملسر Parsons & Smelser خير دليل على ذلك وخاصة عندما أشار الاخير لتطور الفكر الاقتصادى والمدارس المختلفة له فى سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية Sociology of Economic life وايضا كتابات كارل بولينى Poline ومارتنللى Martinllei ، وسويدبيرج Swedberg وغيرهم من علماء الاجتماع الاقتصادى المعاصرين •

(ب) السياسة •

يوضح تحليل تراث العلوم الاجتماعية وتطورها ، إن علم السياسة من العلوم التى ترتبط بكل من علم الاقتصاد والاجتماع بصورة مميزة • ويظهر ذلك عندما نشير حاليا الى العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع الاقتصادى وان كانت علاقة الاول قد تحدثت أيضا فى العقود الاخيرة عن ظهور فرع

علم الاجتماع السياسى ، الذى يوضح الاهتمامات المشتركة بين السياسة وعلم الاجتمــــاع .

كما تكشف دراسة تراث «علم الاقتصاد» أن مفهوم عـلم الاقتصاد ذاته كعلم ، لم يظهر كما هـو فى الاطار الحـديث له ، حيث نرى أن المفهـوم السابق للاقتصاد ، كان يطلق علية عامة «الاقتصاد السياسى» ، وهذا ماظهر بوضوح فى تحليل المدارس والافكار والنظـريات الاقتصـادية ، التى كانت موجودة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فلم يظهر علم «الاقتصاد الحديث» الا مع أواخر العقود الاولى من القرن الماضى وبداية القرن الحالى. ومن ثم ، يصعب من الناحيــة التطـورية التاريخية أن نفصـل بين كل من الاقتصاد والسياسة ، أو حتى من الناحية العملية الواقعية فكلاهما (الاقتصاد والسياسة) وجهان لعملة واحدة . ويبرهن على ذلك ، كثـير من النظريات والافكار الاقتصادية ارتبطت بمفهوم الدولة ، وكيانها كمؤسسة اجتمـاعية كبرى ، فجاءت نظريات الرأسمالية وتصوراتها حول ما يعرف بسياسات عدم التدخل Laissez Faire لا تحبذ اطـلاقا تدخل الدولة الا فى حـالات الضرورة القصوى ومن أجل حماية المصالح القومية ، وان كان من الصعب فى كثير من الاحيان الفصل بين المصالح الفردية والقومية . أما النظـريات الاقتصــادية الاشتراكية ، بدءا من الاشتراكية الاقتصــادية الخيالية ، حتى الاشتراكية الشـيوعية الماركسية أو النيوماركسية (المحـدثة) ، تركـز على أهمية تدخل الدولة باعتبارها التنظيم السياسى والادارى الاعلى فى المجتمع والذى يجب أن يحمى مصــالح الاغلبية ويضمن عـدالة التوزيع عن طريق الغاء الحريات بما فيها حرية الملكية الخاصة .

كما تعكس دراسة مفاهيم مثل الثروة ، والاقتصاد ، والطبقة ،والسياسة ، والمجتمع ، والسلطة ، والايديولوجية ، وغيرها ، صعوبة تحديد فواصـل معينة عند تحليلها أو فهمها . الامر ، الذى يعبر بوضوح عن العلاقة القوية بين الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع ، وهذا يجعل اهتمامات كل من علم الاجتمـاع السـياسى ، وعلم الاجتمـاع الاقتصــادى وعلم الاجتماع للتنظيم او الادارى ، وعلم اجتماع التنمية وغيرها من الصعب أيضا تحليلها بصورة فردية ، دون الالمام بالاهتمامات المشتركة بين تلك الفـروع المختلفة لعـلم الاجتمـاع .

نستشهد على ذلك ببعض تحليلات علماء الاجتماع الاقتصادى من امثال

«نيل سملسر»(٢٦) ، «تالكوت بارسونز» ، «ماكس فيبر» الذين سعوا لتحليل العمليات الاقتصادية من المنظورات السوسيولوجية ، ولكن فى اطارها السياسى والدينى فى نفس الوقت . فدراسة الظواهر الاقتصادية مثل الاستهلاك Consumpations ، والادخار Investment والانتاج Production والفائدة Interst ، والتضخم Inflation من الصعب تحليلها بعيدا عن العلاقات الاجتماعية الموجودة مثل علاقات العمل بين العمال واصحاب العمل ، أو السياسات الحكومية ، أو نوعية الطبقات الاجتماعية ، او البناء الايديولوجى السائد وغيرها .

كما يكشف لنا تحليل بعض الظواهر الاقتصادية والسياسية التى ظهرت خاصة عند بداية الخمسينات من هذا القرن عن العلاقة القوية بين علم السياسة وعلم الاجتماع الاقتصادى . وخير مثال على ذلك ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد The New International Economic Order ، والشركات متعددة الجنسيات The Multinational Corporations (٢٧) فكلا من الظاهرتين كانتا نتاجا طبيعيا لتغير نمط العلاقات الاقتصادية والانتاج ورأس المال ، والتجارة ، والتوزيع والاستهلاك ، والاستثمار ، عما كانت عليه فى العصور القديمة والوسطى . فطبيعة الحياة العصرية فى المجتمع الحديث والتقدم التكنولوجى والاقتصادى ، ترتب عليها ظهور انماط جديدة من النظم والانساق والمؤسسات والعلاقات الاقتصادية القومية والعالمية . علاوة على ذلك ، دراسة أسباب ظهور كل من النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والشركات العالمية ، نجد حاليا ما يعرف بالتكتلات الاقليمية والعالمية الاقتصادية مثال ذلك ، «السوق الاوروبية المشتركة» واقليم جنوب غرب آسيا، والتكتلات الاقتصادية الاقليمية فى أمريكا اللاتينية والجنوبية وغيرها . وعموما ، ظهور الاتجاهات التى تعرف حديثا بالتحول نحو العالمية Internationalization ، والتى اصبحت من أهم المجالات الحديثة التى يعالجها علم الاجتماع الاقتصادى وذلك عن طريق الاستفادة من علوم اجتماعية اخرى ولاسيما علم السياسة والاقتصاد . أو ما يعرف «بالاقتصاد السياسى العالمى» . وسوف نشير فى الباب القادم لبعض الظواهر الاقتصادية السابقة ، عندما نتناول اهم المجالات الحديثة غير التقليدية التى يعالجها علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الراهن .

(جـ) الانثربولوجيا .

تعتبر الانثربولوجيا من العلوم الاجتماعية التى ترتبط بعلم الاجتماع

بصورة خاصة عن غيره من العلوم الاخرى ، كما تعد من العلوم الاكثر حداثة عن علم الاجتماع،كما بدأ المتخصصون فيها تناول مجالات متعددة ومشتركة مع بعض فروع علم الاجتماع فى العديد من الموضوعات والقضايا المختلفة . ولقد اشرنا سابقا ، عند تحليل تطور النشأة الاولى لعلم الاجتماع الاقتصادى أن لاسهامات علماء الانثربولوجيا الاوروبيين والذين ظهروا فى الفترة مابين العشرينات والاربعينات من هـذا القرن آثارا ايجابيـة على تطـوير عـلم الاجتماع الاقتصادى .

ويرى بعض الباحثين الانثربولوجيين أن الكتابات السوسيو - انثربولوجية القديمة والتى تمثلت فى كتـابات مورجـان Morgan وباخوفن Bachofen وماكلينان Mclennan ولبوك Lubbock ، تعد البدايات الاولى لنشأة علم الاجتماع الاقتصادى ، خاصة وأن تلك الكتابات عالجت الظواهر الاقتصادية فى المجتمعـات القـديمة ، التى امتزجت كثـيرا بتاريخ تلك المجتمعـات وتطورها . علاوة على ذلك ، فلقـد سعت تلك التحليـلات لمعـرفة أصـل الحضارات وتطور المجتمعات من مرحـلة الوحشية Savage Stage ، الى مرحلة البربرية Barbarian Stage ، ثم مرحلة الحضارة Civilization Stage . تلك المرحلة التى تقوم على أسس تقسيم العمـل والتى أدت فى النهاية الى تطور عمليات الانتاج(٢٨) .

كما توضح تحليلات بعض علما الانثربولوجيا من امثال مالينوفسكى ، ورادكليف براون ، ومارسـيل موس ، وليفى ستروس ، وريمـوند فـيرث وآخرين ، مدى اهتمام الانثربولوجيا بتحليل النظم الاقتصادية البدائية مثل علاقات الملكية والميراث ، والتبادل ، والنقود ، والعمل ، وأساليب الانتاج وغـيرها(٢٦) . حيث تكشف تلك التحليـلات تطور هـذه النظم فى ضـوء الانساق المجتمعية الكبرى التى توجد فيها . فلقد ارتبطت تلك النظم بنوعية البناءات القبلية والعائلية ، والنظم الدينية والعقـائدية ، ونظم العـادات والتقاليد الشعبية وغيرها من النظم والانساق الاخرى .

وظهر حديثا احد فروع الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية والذى يطلق عليه الانثربولوجيا الاقتصادية ، والذى استخدم كمفهوم لأول مرة مع بداية الخمسينات من هذا القرن،عندما نشر هيرسكوفتيس كتاب عن «الانثربولوجيا الاقتصادية» فى عام ١٩٥٢ . ثم استخدم بعد ذلك فى كتابات الكثير من علماء

الانثربولوجيا من أمثال دالتون «عن الاقتصاد البدائى والريفى» الذى نشر عام ١٩٦٧ . وان كانت تكشف عمليات التحليل التاريخى لتطـور استخدام الانثربولوجيا الاقتصادية واعتبارها موضع جدل وحوار شديد بين العـديد من الاتجاهات الانثربولوجية المختلفة(٢٠) .

وتعد اسهامات كل من المدرسة الالمانيـة والفرنسية ، التى ظهـرت فى الاربعينات ، من أهم الاسهامات التى ساعدت على تطوير استخدام المداخل الانثربولوجية فى دراسة الظـواهر الاقتصـادية . ومن أهم رواد المدرسـة الالمانية نجـد فيلهـلم كوبر ، وماكس شبيت ، وكارل بوشر ، وهيرمنت ، ولاش ، وغيرهم . أما رواد المدرسة الفرنسية نجد على سبيل المثال،لوسيان ليفى بريل ، ومارسيل موس وآخرون اسهموا كثيرا فى تحديث موضـوعات علم الاجتماع الاقتصادى،والاستفادة من المداخل الانثربولوجية التى عالجت العديد من الظواهر والمشكلات الاقتصادية وخاصة فى المجتمعات البـدائية القـــديمة .

عموما ، ان اهتمامات «الانثربولوجيا» التى تمثلث مؤخـرا فى أحد فروعها وهى «الانثربولوجيا الاقتصادية» ساعدت على تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادى . وقد لا تختلف كثيرا أساليب التحليل وطرق وأدوات البحث التى ينتهجها كل من علماء علم الاجتماع والانثربولوجيا فى تحليلهم للظواهر الاقتصادية والمجتمعية . كما يحـاول كل منهما دراسـة الجـذور التاريخيـة والتطـورية لنشاة هذه الظواهـر وتفسيرها فى ضـوء العوامل الثقافية ، والدينية العقائدية ، والسياسية التى توجد بها . وان كنا نلاحظ ان علم الاجتماع الاقتصادى يتميز عن الانثربولوجيا خاصة وأن الاول سعى لاستخدام المنظورات السوسيولوجية المقارنة مع دراسة للظواهر الاقتصادية وتحليلها عبر الثقافات والحضارات ، والمجتمعات البشرية . وهذا ما ظهر على سبيل المثال عند معالجـة ماكس فيبر ، لتطـور النظم الاقتصـادية ، ولاسيما تحليلاته حول نشاة الراسمالية وعـلاقاتها بالاخـلاق البروتستانتية (الكالفينية) على وجه الخصوص . عـلاوة على استخـدامه لعلم الاجتماع الدينى ، وعلم الاجتمـاع التاريخى فى دراسـة علم الاجتماع الاقتصـادى وتحليل العلاقة السببية بين الظواهر الاقتصادية والمجتمعية . وهذا ماسوف نوضحه فى الفصول القادمة .

(د) عـــلم النفس :

ظهرت منذ بداية الخمسينات من هذا القرن علاقات قوية بين علم النفس وعلم الاجتماع ، واثمرت عن وجـود «عـلم النفس الاجتماعى» باعتبـاره نقطة التقاء اهتمامات المتخصصين فى كل من العلمين السابقين . ومع زيادة الاتجاه نحو التخصص العلمى ، وتنوع الاهتمامات والمجالات ، التى يسعى كل منهما لدراستها وتحليلها ، ظهرت ايضا مجموعة من العـلوم الفـرعية الاخرى مثل «علم النفس الصناعى» ، «وعلم الاجتماع الصناعى» وغـير ذلك من فروع متعددة حديثة . وفى اطار تحليلنا للعـلاقة بين علم النفس وتطور نشأة علم الاجتماع الاقتصادى ، تلك العلاقة التى لا تبعد كثـيرا عن موضع الاهتمامات التقليدية لكل من علم النفس والاجتماع ، نلاحـظ فى الواقع ، تزايد اتجاه العلماء نحو التخصصات المختلفة والفرعية فى السنوات الاخيرة ، ومعالجة عـلم النفس لقضايا وموضـوعات متنوعـة تستفيد منها الفروع الحديثة لعلم الاجتماع مثل (علم الاجتماع الاقتصادى) .

يبرهن على ذلك ، اهتمامات بعض علمـاء الاجتماع والمهتمين بعـلم الاجتماع الاقتصـادى من امثـال «تالكوت بارسـونز» الذى سـعى لتحليل الاقتصاد كنسق اجتماعى Social System يرتبط ببيئة الانسان المجتمعية الاخرى . ودراسـة الاقتصاد كعـلم اجتمـاعى Social Science يعـالج العديد من المظاهر غير الاقتصادية Non-Economic Aspects تلك المظاهر التى تندرج تحت اهتمامات علوم أخرى ولاسيما التاريخ والاجتماع وعـلم النفس[21] . فنجده على سبيل المثال ، يتتبع مدى اهتمام علماء الاقتصـاد انفسهم بالتحليلات والمداخل السيكولوجية علاوة على المداخل السوسيولوجية الاخرى . فيشير الى كتابات عالم الاقتصاد الشهـير جـون كينز J. Keynes ونظرياته الاقتصادية سواء أكانت عن النقود ، أو المال ، أو الاسـتهلاك ، أو الادخـار وغـيرها ، التى تحمـل الكثـير من المتغـيرات السيكولوجية Psychological Variables . ومن ثم ، فان النظرية الاقتصـادية العامة عند كينز ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظرية والانساق الاجتماعية The Theory of Social Systems والتى تتضمن العديد من المحكات السيكولوجية .

كما نلاحظ ايضا ، ان تحليلات الفرد مارشال A. Marshall عن ما أسماه بالسلوك الاقتصـادى العقـلانى Rational Economic behaviour ، سـواء

بالنسبة للمستهلكين او المنتجين ، يعد احد الاهتمامات الاقتصادية الهامة التى استخدم فيها علماء اقتصاد من امثال مارشال او كينز المداخل السيكولوجية فى تفسير الظواهر الاقتصادية(٣٢) . حيث ربط بين طبيعة السلوك الاستهلاكى واذواق المستهلكين وعمليات الانتاج،وقوة الشراء.وهذا ما يرتبط ايضا عندما تحلل ظواهر اقتصادية باخرى مثل الادخار ، والاستهلاك والدخل ، ومستويات الانفاق ودرجات الاشباع وغيرها ، حيث يصعب تفسيرها بعيدا عن ما إسماه بارسونز سابقا بالجوانب غير الاقتصادية للظواهر الاقتصادية .

يؤكد ذلك ، تعريف علم الاقتصاد ذأته . حيث يعتبر(٣٣) «العلم الذى يدرس السلوك البشرى Human behaviour » والعلاقة بين الغايات والموارد النادرة وطبيعة الاستخدامات البديلة لها ويشير هذا التعريف الى كيفية النشاة الاولى لعلم الاقتصاد السياسى واعتباره نظرية للفعل البشرى Theory of Human achtion ، وظهر ذلك بوضوح فى افكار المدارس الاقتصادية الكلاسيكية . كما يحدد علم الاقتصاد الحديث اهتمامه بدراسة السلوك العقلانى الذى يمكن تفسيره فى ضوء العوامل والظروف الاقتصادية، والاجتماعية ، والسيكولوجية والتاريخية .

هذا ما تعكسه بالفعل كتابات بعض علماء الاقتصاد الكلاسيكيين مثل تحليلات «سميث» فى «ثروة الامم» ، التى تشير الى متغيرات سيكولوجية متعددة مثل الدوافع Motivation ، وعلاقتها بتحقيق الربح ، السعى نحو العمل ، والطموح ، والانجاز ،والجشع ، والمصالح الذاتية الفردية وغيرها. تلك المتغيرات التى ترتبط بطبيعة السلوك والفعل البشرى ، والتى تفسر ايضا مستويات الانجاز ،وزيادة الانتاجية،والعلاقة بين الطبقات الاجتماعية بصورة عامة . ويمتد هذا التحليل والاهتمام فى جميع المدارس الاقتصادية والاجتماعية ، التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر ، وحتى المدارس الاقتصادية الحديثة فى الوقت الراهن ، والتى ساعدت على تطور علم الاجتماع الاقتصادى ، مثال ذلك تحليلات جوزيف شومبيتر J. Schumpeter حيث جاء الكثير منها يؤكد على الابعاد السوسيولوجية والسيكولوجية ،خاصة عند اهتمامه بما يعرف بسيكولوجيا المنظم Psychology of Entrepreneurship الذى يشمل مجموعة مختلفة من السلوك العقلانى والعاطفى معا ، ذلك الاهتمام الذى يشاركه فيه كل من فيبر Weber ، وباريتو Parito

وسمبارت Sombart وتوينز Tonnies ، عند تحليلهم باساليب مختلفة لقضية النفعية العقلانية الرأسمالية(٢٤) .

بايجاز ، ان علاقة علم النفس بعلم الاجتماع الاقتصادى ذات أهمية خاصة تظهر عندما نحلل الظواهر الاقتصادية فى ضوء كل من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية الاخرى . وهذا ما يظهر حاليا فى دراسة قضايا وموضوعات حديثة يعالجها علم الاجتماع الاقتصادى مثل «سوسيولوجيا الاسواق» Sociology of Markets أو الشركات متعددة الجنسيات وتاثيرها على أذواق المستهلكين واستخدامها للمداخل السيكولوجية فى الدعاية والاعلان والتاثير على القوة الشرائية للمستهلكين أو ما يسمى «بسيكولوجية الاعلان» سواء فى المجتمعات المتقدمة والنامية . وان كانت تظهر تلك الآثار بصورة مميزة فى الدول الاخيرة ، حيث تلعب الشركات العالمية دورا قويا فى التاثير على المستهلكين المتعطشين لهذه المنتوجات تحت ما يعرف بآثار التظاهر الاجتماعى Social Demonistration (٢٥) . وعموما، توجد الكثير من التطورات الحديثة التى طرأت على علم الاجتماع الاقتصادى فى السنوات الاخيرة ، واستفاد بها كثيرا من استخدام المداخل السيكولوجية أو الموضوعات التى يطرحها أو يعالجها علماء النفس فى الوقت الحاضر .

(هـ) الجغرافيا :

ترتبط الجغرافيا بالعلوم الاجتماعية مثل الانثربولوجيا ، والسياسة ، والاقتصاد ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع .وتعالج بعض فروعها المتخصصة مجموعة من الاهتمامات المشتركة بينها وبين تلك العلوم . وهذا ما يظهر على سبيل المثال فى دراسة الجغرافية البشرية وعلاقتها بعلم اجتماع السكان او بين الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادى . ودون الخوض فى اهتمامات الجغرافيا كعلم عام ، نشير الى أهمية الجذور التاريخية بين الجغرافيا وعلم الاجتماع،والى التطورات الحديثة التى تربط بين الجغرافيا الاقتصادية كنوع متخصص فى المجالات الاقتصادية وبين علم الاجتماع الاقتصادى الذى يعد موضوع اهتمامنا الحالى .

تكشف تحليلات علماء الاقتصاد فى القرن التاسع عشر عن اهتماماتهم بطبيعة وقضايا الجغرافيا ، وخاصة العلاقة بين الموارد والغذاء والسكان . وهذا ما ظهر بوضوح فى تحليلات كل من ديفيد ريكاردو وروبرت مالتوس.

خاصة بعد ان اشار الاخير الى تلك العلاقة بصورة تشاؤمية مازالت تشغل الكثير من المهتمين بتفسير هذه العلاقة حتى الوقت الحالى • وان كنا نلاحظ انتقادات كثيرة من جانب المتخصصين فى مجال الجغرافيا الاقتصادية(٢٦) وجهت لعلماء الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من امثال آدم سميث أو الى رواد المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية مثل بيجو Pigot أو كينز ، نظرا لاهمالهم العوامل الجغرافية وتاثيرها على العوامل الاقتصادية والظواهر المرتبطة بها • فلقد خلت تحليلات هؤلاء الرواد من الاشارة لهذه العوامل الجغرافية بصورة عامة •

وتركز الجغرافيا الاقتصادية باعتبارها أحد فروع الجغرافيا البشرية، على دراسة الموارد الطبيعية للارض وتوزيعها ، وتعديلها أو تحويلها الى موارد اقتصادية مستهلكة • كما تهتم بمعالجة العلاقة بين الموارد الاقتصادية ونوعية النشاط الانسانى الذى يقوم بتحويلها عن طريق عمليات الانتاج ، والتبادل ، والاستهلاك • كما تهتم أيضا بدراسة عناصر الانتاج المختلفة التى تنقسم الى : انتاجات أولية ، وثانوية ، أى الخدمات المرتبطة بالانتاج • كما أن هناك من يصنف فروع الجغرافيا الاقتصادية الى جغرافيا اقتصادية اجتماعية ، واقتصادية أصولية ، واقتصادية طبيعية(٢٧)•ويلاحظ أن النوعين الاولين ، يرتبطان بصورة مباشرة باهتمامات علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث يعالجها التطور التاريخى للاقتصاد السياسى للمجتمعات البشرية والسكانية ، ثم الانشطة الاقتصادية المختلفة للانسان مثل الانتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك ، وراس المال ، والعمل ، وغيرها •

كما يلاحظ ايضا نوع من التقارب فى بعض مناهج الدراسة بين الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادى مثل ، المنهج الاقليمى أو المحلى واهمية دراسة الحرف الاقتصادية وارتباطها بالمجتمعات البشرية،أو مايعرف بتوزيع العلاقة بين الموارد والسكان وتفسيراتها المختلفة • وبصورة عامة تسعى الجغرافيا اقتصادية لدراسة الاماكن الجغرافية التى يوجد بها النشاط الاقتصادى ، وخصائص هذا النشاط ، والظاهرات الاخرى التى ترتبط بنوعية النشاط الاقتصادى •

وفى السنوات الاخيرة ، اهتم كل من المتخصصين فى مجال الجغرافيا الاقتصادية ، وعلم الاجتماع الاقتصادى بمعالجة العديد من الظواهر

الاقتصادية الاقليمية والعالمية ومن أهمها على سبيل المثال ، دراسة أسباب التكتلات الاقليمية الاقتصادية العالمية ، والعلاقة بين توزيع القروض والديون بين دول الشمال والجنوب أو ما يعرف بأسباب الصراع الشمالى الجنوبى . علاوة على تحليلات مشكلات اقتصادية الدول وعلاقتها بتوزيع السكان وكثافاتهم ، ومستوياتهم الحرفية والمهنية ، والدخل ، والانفاق،والاستهلاك ومعدلات الفقر والبطالة وغيرها من المشكلات المجتمعية الاخرى / من هذا المنطلق ، تجيء الدعوة الى المتخصصين فى علم الاجتماع الاقتصادى بضرورة استخدامهم ما يسمى بالمدخل التعددى للعلوم الاجتماعية Interdisciplinary approach للاستفادة من التطورات العلمية والتخصصات المتنوعة سواء على المستويين النظرى والامبريقى عند دراسة المشكلات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية .

خاتمة :

كشفت التحليلات السابقة لنشاة علم الاجتماع الاقتصادى وتطوره ومجالاته المختلفة ، عن الكثير من الحقائق حول طبيعة فرع من فروع علم الاجتماع ، والتى تمتد جذورها مع اهتمامات الرواد الاوائل المؤسسين لعلم الاجتماع / فلقد لاحظنا ، كيف أعطى أوجست كونت مزيدا من الاهتمام حول أحقية علم الاجتماع بمعالجة القضايا والمشكلات الاقتصادية المختلفة خاصة وأن هذا العلم (الاجتماع) يعد اسمى العلوم الاجتماعية كلها . كما قد لاقت افكار «كونت» عن الوضعية قبولا واسع النطاق بين العديد من العلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاقتصاد ذاته ، خاصة وأن «الوضعية» اصبحت أحد المناهج العلمية التى تبنتها الكثير من اهتمامات العلماء فى مجال العلوم الانسانية فى الدول الاوروبية وخاصة المانيا وفرنسا .

/ كما كشفت الافكار والتحليلات ايضا ، عن نوعية العلاقة بين الاقتصاد والاجتماع خلال القرن التاسع عشر حتى بعد أن تراجعت الكثير من آراء علم الاجتماع عن افكار «كونت» وسيادة علم الاجتماع للعلوم الاجتماعية / وجاء هذا التراجع نتيجة للضغوط التى مارسها علماء الاقتصاد على علم الاجتماع ، واحقية الاول بالاهتمام بالقضايا والمشكلات الاقتصادية باعتبارها من مناطق نفوذه والتى يجب تحليلها . كما ساعد على تراجع علم الاجتماع ايضا ، بعض من علماء الاجتماع أنفسهم وأكدوا على أن هذا العلم الناشىء

يجب ان يركز على تكوين هويته وماهيته وأطره النظرية والمنهجية كمعطيات اساسية ، يجب أى علم حديث ان يهتم بها أولا • ولكن نجد إن أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن الحالى (العشرين) شهدت مراحـل من التعاون والتنافر بين كل من علماء الاقتصاد والاجتماع.وان كانت ظهرت عـدد من الجهود المشتركة لتوضيح وجهات نظريهما وتخصصاته المتطورة ، وهـذا ما ظهر بوضوح خلال الفترة من العشرينات حتى الارب ـات على سبيـل المثال • الا أن مرحلة الخمسينات والستينات شهدت تطورات علميـة كبيرة خاصة على علم الاجتماع من الناحية النظرية والمنهجية ، الامر الذى جعل عدد من المهتمين به يطالبون بضرورة معالجة القضايا الاقتصادية باعتبارها قضايا مجتمعية • وهذا ما ظهر على سبيل المثال ، فى افكار تلكوت بارسونز الذى أكد على أن علم الاقتصاد يعتبر علما اجتماعيا يعالج قضايا اجتماعية وأن النظام الاقتصادى ما هو الا نظاما اجتماعيا •

من هذا المنطلق ، نلاحظ ان نشأة عـلم الاجتماع الاقتصادى ارتبطت بالمراحل التطورية التاريخية لعلم الاجتماع ذاته ، وشهد نصف القرن الاخير تطورات علمية كبيرة،خاصة بعد أن أعطى لعلم الاجتماع المزيد من الشرعية الاكاديمية فى الجامعات والمراكـز العـلمية الامريكية • واصبح رواد عـلم الاجتماع الامريكى أكثر مرونة من علماء الاجتمـاع الاوروبيين فى تنـاول القضايا والمشكلات الاقتصادية / والتحرر كثيرا عن المجالات التقـليدية التى يعالجها علم الاجتماع سابقـا • وان كان ذلك ، لا ينفى ما اهتم به علمـاء المدرسة الاوروبية وكما سنشير الى ذلك بصورة أكثر تحليـلا ، من امثـال فيبر ، ودوركايم ، وسبنسر ،وباريتو فى وضع أسس علم الاجتماع الاقتصادى واستخدام مفهوماته ومجالاته بصورة واضحة ومميزة •

عموما يمكن القول ، ان عملية توسيع اهتمامات ومجالات علم الاجتماع الاقتصادى منذ منتصف القرن الحالى ، جاءت نتيجة طبيعية للاهتمـامات الاساسية لعلماء الاجتماع انفسهم ، وسعيهم لضرورة تنويع تلك الاهتمامات ومعـالجة المشـكلات المجتمعية التى تحـدث بصورة مطـردة فى المجتمع الحديث / بالاضافة الى العوامل الخارجية الاخرى التى جاءت كـرد فعل للانتقادات التى تزعمها اصحاب فكرة الاقتصاد الامبريالى ، التى ظهـرت مع بداية الخمسينات،وتصدى لها عدد من علماء الاجتماع ولاسيما بارسونز

وسلسر وغيرهما وهذا ما أيده بعد ذلك كثيرا من علماء الاقتصاد انفسهم .
وعموما ، لقد شهدت السنوات الاخيرة نوعا من التعاون بين علماء الاقتصاد والاجتماع ، مما أثرى بوضوح فى تحديث الموضوعات والاهتمامات المشتركة بينهما ، وتطوير علم الاجتمــاع الاقتصادى وتنوع مجــالاته وقضاياه التى يعالجها بصورة متعمقة ، وهذا ما سنعالجهبصورة اكثر تحليلا فى البــاب القــــادم .

علاوة على ذلك ، ان تطور علم الاجتماع الاقتصادى لم يقتصر فقط على تحليل العــلاقة التاريخية بين كل من عــلم الاقتصــاد والاجتمــاع ، بقدر ما أسهمت مجموعة العلوم الاجتماعية الاخرى فى هذا التطور والتحــديث ومن أهم هذه العلوم التاريخ ، والسياسة ، والانثربولوجيا ، وعلم النفس ، والجغرافيا على سبيل المثال ؛ خاصة وان تلك العلوم قد تطورت عــلومها الفرعية نتيجة لزيادة الاهتمام بالتخصصات العلمية لها ، ورغبة المهتمــين بالعلوم الانسانية بضرورة زيادة سبل التعاون بينها للاستفادة من الخبرات العلمية المتطورة التى تظهر بين هذه العلوم من أجل تحديث أساليبها النظرية والمنهجية عند معالجتها للمشكلات التى تواجه المجتمع الحديث ، ومماثلة التقدم العلمى الذى أحدثتة العلوم الطبيعية بقدر الامكان .

الهـــوامش والمراجـــع :

١ ـ ارجع الى فصول الباب السابق (الثانى) .

(2) Swedberg, R. "Economic Sociology" Current Sociology, Vol. 35, No. (1) Spring. 1987, pp. 11 p 13.

— Swedberg, R. Economics and Sociology, N. J : Princeton Univ. Press, 1990, pp. 8-9.

(3) Swedberg, R, Economic Sociology, Op. Cit., p. 15.

٤ ـ يجد القارىء بعض الانتقـادات التى وجهت الى كـونت وتصوراته حول علم الاقتصاد ، ووضعـه عـلم الاجتمـاع على قائمة العـلوم الاجتماعية عند بداية تاسيسه لعلم الاجتماع فى القرن التاسـع عشر وذلك فى المرجع التالى :

— Keynes, J, N. The Scope and method of Political Economy, N. Y : Kelley & Macmillan, 1955, p. 139.

(5) Swedberg, R, Op. Cit., p. 18.

(6) Ibid, pp. 19-20.

للمزيد من التحليلات حول الانتقادات المتبادلة بين كل من علما الاقتصاد والاجتماع خلال العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ، وموضع اهتمامات كل منها والقضايا التى يجب ان يعالجها يمكن الرجوع على سبيل المثال الى

— Giddings, F. H. 'The relation of Sociology to other Scientific Studies' J. of Social Science 32, 1984 (Nov.), pp. 144-50.

— Furner, M. O, Advocacy & Objectivity : a crisis in The Professonalization of American Social Science, 1862-1905, Kentucky, Univ. of Kentucky Press, 1975.

٧ ـ بالاضافة الى المراجع السابقة فى هذا الفصل رقم (١) ، (٢) يمكن الرجوع ايضا الى :

— Smelser, N, The Sociology of Economic life, Englewood Cliffs, N. J, Prentic-Hall-Inc. 1976, pp. 7-11.

— Martinelli, A and N. J. Smelser (ed.) Economy and Society : Overviews in Economic Sociology, Vol. 38 No. 203 (Aut. Winter 1990) pp. 5-8.

٨ ـ ارجع الى مراجع رقم (٧) وايضا انظر :

— Swedberg, R. U. Himmelstrand and Goran Brulin, The Paradigm of Economic Sociology Theory and Society 16 1987, pp. 169-213.

— Parsons, T. & N. J. Smelser Economy and Society, Routledge & Kegan Paul plc. 1984.

(9) Schumpeter. J. History of Economic Analysis, London.: George Allen and Unwin, 1954.

١٠ ـ للمزيد من التفاصيل ارجع الى :

— Aron, R. Main Current in Sociological thought (2). a pelican Book, 1977.

(11) Shumpeter, J, Op. Cit., pp. 26-27.

(12) Weber. M, General Economic History, N. J. : New Brunswick, 1981.

(صدرت الطبعة الاولى لهذا الكتاب عام ١٩٢٧)

(13) Parsons, T. "The Marshall lecturee - The integration of Economic and Sociological Theory" Sociological Inquiry, Vol. (61) Winter 1991, pp. 10-60.

(ويشمل هذا العدد ايضا مجموعة من المقالات حول محاضرات بارسونز من اهمها مقالات لكل من سويدبيرج ، وسملسر ، واتزيونى وآخرون) .

(14) Smelser, N, The Seciology. Op. Cit.

(15) Swedberg, R, Economic Sociology, Op. Cit., pp. 119-125.

(16) Giddengs, A. Social Theory and Modern Sociology, Oxford. 1987, pp. 183-202.

١٧ ـ انظر المرجع التالى :

— Schumpeter, J. The Economics and Sociology of Capitalism (ed. by R. Swedberg) N. J. : Princtin Univ. Press, 1991.

— Weber, M, The Theory of Social and Economic organization (edited with introduction by T. Parsons) N, Y. : Free Press, 1969. pp. 30-56.

١٨ ـ يمكن الرجوع الى اسهامات ماكس فيبر حول علم الاجتماع الاقتصادى فى كتابه التالى ، والذى قام تالكوت بارسونز بوضع مقدمة له حول هذا المجال :

(19) Swedberg, R. (et. al), Op. Cit.. 169-170 & p 207-8.

— Swedberg, R. Economic Sociology Op. Cit., pp. 1-3.

— Martinelli, R & N. Smelser, Op. Cit., p. 1-51.

(20) Swedberg, R. (et. al), Op. Cit., p. 174.

٢١ ـ كان استخدام مفهوم «الاقتصاد والمجتمع» السمة الغالبة بين استخدامات علماء الاقتصاد الامريكى وهذا ما حدث فى اهتمامات سملسر ، وبارسونز ، فى الخمسينات وان كنا نلاحظ استخدام سملسر مفهوم «سوسيولوجية الحياة الاقتصادية» فى كتابه الذى نشر عام ١٩٦٣ وعدل فى عام ١٩٧٣ بعد اجراء الكثير من التعديلات الاخرى ٠ ارجع الى :

— Smelser, N. The Sociology of Economic life, Op. Cit., Chap. (1)&(2).

(22) Ibid., p. 43.

٢٣ ـ للمزيد من التفاصيل ارجع الى الباب الاول ٠

٢٤ ـ انظر ، الفصل القادم (العاشر) ، والفصل الثالث (الباب الاول) ٠

٢٥ ـ راجع ، الباب الثانى ٠

٢٦ ـ يجد القارىء بعد التحليلات على سبيل المثال فى المرجع التالى :

– Smelser, Op. Cit., p. 53-71.

٢٧ ـ انظر للباحث فى هذا الصدد ٠

– Abdaila M. Abdelrhman, The Role of Multinational Corporations in Socio-Economic development in Egypt (with partuculir ref:rence to tecnology Transfer and Employment) P. HD Thesis, Exeter. Univ. England, 1985.

٢٨ ـ ارجع الى :

ـ قبارى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع الاقتصادى ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ٠

٢٩ ـ لمزيد من التفاصيل ارجع الى :

— Smelser, N, Op. Cit., pp. 20-21.

ـ احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ـ الانساق جـ(٢) الاسكندرية : الهيئة العامة للكتاب ١٩٦٧ ، ص ١٠١ ـ ١١٠ ٠

ـ محمد الجوهرى ، الانثربولوجيا : اسس نظرية وتطبيقات عملية ط ٢ ، القاهرة ٠

ـ عبد الله عبد الغنى غانم ، النظرية فى علم الانسان الاقتصادى ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٤ ، الفصل الاول دار المعارف ١٩٨٠ ٠

٣٠ ـ المرجع السابق ، ص ٢ ـ ٤ ٠

(31) Parsons, T. The Marshall lectures, Op. Cit., pp. 36-41.

٣١ ـ لمزيد من التفاصيل ارجع الى الفصل الثامن ٠

(33) Sachs. I. Main Trends in Economics, London : George Allen & Unwin LTD. 1973, p. 24.

(34) Martinalli & Smelser, Op. Cit., pp. 15-17.

٣٥ ـ تناول الباحث هذا الموضوع بمزيد من التحليل عند دراسته للشركات العالمية انظر :

— Abdeirhman. A. The Role of Mncs, Op. Cit.. Chap. (6).

٣٦ ـ انظر على سبيل المثال :

ـ محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا الاقتصادية ، القاهرة: مكتبة الانجلو ١٩٨٦ ، الفصل الاول .

ـ محمد صفى الدين وآخرون ، الموارد الاقتصادية ، القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٨٧ ، ص ٥ ـ ٣١ .

٣٧ ـ انظر المراجع السابقة ، وايضا المرجع التالى :

ـ يسرى عبد الرازق الجوهرى ، جغرافية الانتاج الاقتصادى ، الاسكندرية ، منشاة المعارف ، ١٩٧٦ ، ص ١٩ ـ ٢١ .

الفصل الثانى

اسـهامات المدرسـة
السوسيولوجية الاوروبية التقليدية[1]

تمهيــد :

(١) ماكس فيــبر

(٢) اميـل دوركايم

(٣) هربرت سبنسر

خــاتمة

تمهيـــد :

تبين تحليلات الفصل السابق ، طبيعة المراحل التطورية التى أدت الى نشأة علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى يعتبرها معظم مؤرخى علم الاجتماع وفروعه المختلفة ، انها بدأت عندما ركز أوجست كونت لوضع اسس علـمه الحديث (علم الاجتماع) وجعله على قائمة العلوم الاجتماعية . وربما تعكس تلك المرحلة عن فترة تاريخية معينة شهدت الكثـير من الصراع بين كـونت وبين العديد من علماء الاقتصاد ، خاصة بعد أن انتقد الكثير منهم قيام علم الاجتماع واهتماماته المتعددة ولاسيما دراسة القضايا والظواهر الاقتصـادية. وان كانت افكار كـونت ومنهجيته عن «الوضـعية» كاسـلوب فى التحليل ومعالجة الظواهر الاجتماعية ومنها الاقتصـادية ، جعلت هنـاك نوعا من القبول والتشجيع بين العديد من علماء الاقتصاد السياسى ، مثال ذلك جون ستيوارت مل ، وغيره من علماء العـلوم الاجتماعية فى بعض مجتمعـات الدول الاوروبية ولاسيما بريطانيا والمانيا .

حقيقة ، لقد شجعت افكار كونت بعض علماء الاجتماع التقليديين الذين يعتبرون من الجيل الاول لهذا العلم ، وتبنوا الكثير من آراء ونظريات كونت وتصوراته المنهجية ، الا انهم قد تخلوا بعض الشىء عن فكرته حول سـيادة علم الاجتماع على العلوم الاجتماعية الاخـرى للاسـباب التى اشرنا اليها مسبقا ، والتى جعلت من هؤلاء العلماء يتفرغون لتطوير القضـايا النظرية والاساليب المنهجية التى يجب أن يعالجها علم الاجتماع . وتعتبر كتـابات ماكس فيبر M. Weber ، واميل دوركايم E. Durkhiem ، وهـربرت سبنسر H. Spencer ، من اهم هذه التحليلات التى اسهمت فى وضع أسس عـلم الاجتماع العام والعديد من فروعه المختلفة ومنها علم الاجتمـاع الاقتصادى الذى نهتم بمعالجته حاليا .

ان اختيارنا لتحليـل اسهامات هؤلاء الرواد الثـلاثة فى علم الاجتماع الاقتصادى جاء لمجموعة من الاعتبارات الهـامة ، ومنها ان افكار فيـبر ، ودوركايم ، وسبنسر تمثل امتدادا طبيعيا لافكار كونت الوضعية ، كما انها قد شهدت العديد من التغيرات المجتمعية التى حدثت فى المجتمعات الغربية

وظروفها السياسية والاقتصادية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية العشرينات تقريبا من القرن الحالى . علاوة على ذلك ، ان هؤلاء العلماء الثلاثة يمثلون مدارس علم الاجتماع المختلفة التى ظهرت فى القارة الاوروبية ولاسيما فى المانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا تلك الدول التى حظيت باهتمامات علماء الاجتماع ومعالجتهم للقضايا والمشكلات الاجتماعية المختلفة . وعلى اية حال ، سوف نعالج فى هذا الفصل اهم افكار فيبر ، ودوركايم،وسبنسر محاولين تحليل اسهاماتهم فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، باعتبارهم من رواد المدرسة السوسيولوجية التقليدية ، والى أى حد استفادوا من تحليلات كونت واثروا على الاتجاهات السوسيولوجية الحديثة ولاسيما فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى .

(١) ماكس فيـــبر .

ما من شك ان افكار ماكس فيبر وتراثه العلمى ، تكشف عن أهمية هذا العالم وتنوع نظرياته بين العلوم الاجتماعية ، بالرغم من اعتباره أحد رواد علم الاجتماع الاوائل . فكثير ما نجد أراء فيبر تدخل فى اهتمامات علوم التاريخ ، والسياسة ، والاقتصاد ، والادارة والتنظيم ، والفلسفة ، والاخلاق والدين وغيرها. الا أن تلك الاراء والتحليلات لفيبر تسعى أولا لتبين المداخل السوسيولوجية التحليلية المقارنة ، التى تميز بها فيبر بها عن غيره من العلماء ، فى دراسة القضايا والمشكلات التى طرحها للمعالجة . كما تتميز كتابات فيبر بانها قد ركزت بصورة أساسية لتحليل مشكلات العصر الحديث الذى عاش فيه ، فجاءت معبرة بصورة واقعية وملمة بالظروف والعوامل التى شكلتها بالفعل . علاوة على ذلك ، ان كثيرا من كتابات هذا العالم، عالجت العديد من هذه المشكلات وجذورها التاريخية سواء فى العصور القديمة والوسطى مستخدما فى ذلك كما أشرنا أسلوبه التحليلى التاريخى المقارن .

حقيقة ، يصعب علينا حاليا الاشارة لجميع كتابات فيبر الاكاديمية والمهنية ، والتى تنتمى لاهتماماته كاحد اساتذة الجامعات أو عمله فى مجالات الصحافة ، والسياسة ، وغيرها.بقدر ما سوف نسعى للتركيز أساسا على اسهامات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى باعتباره محور اهتمامنا الآن ، تلك الاسهامات التى جاءت فى عدد من الاعمال التى نشرت لفيبر وترجمت الى اللغات العالمية الاخرى ومنها الانجليزية بصورة خاصة سواء

في مراحل حياته أو بعد وفاته . وان كنا نلاحظ أن معظم هــذه الكتابات قد نشرت بالفعل بعد وفاته ، لذا لم تجيء بصورة مرتبة من ناحيــة تاريخ كتاباتها ، نظرا لان فيبر كان يحلم في سنواته الاخيرة ، بان يعيــد ترتيبها وتصنيفها ولكن لم يساعده الحظ في ذلك . ومن ثم ، يصعب على شراحــه أو المهتمين بكتاباته ان يضعوها في الصورة الاساسية التي كان يريدها فيبر نفسه[1] .

ويعد كتــاب فيبر تاريخ الاقتصــاد العــام General Economic History أحد الكتب الهامة التي تناول فيها بوضــوح افكاره الاساسية حــول كل من الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي[2] . والذي يحتوي على أربعة أجــزاء تتضمن ثلاثين فصلا . يشير فيها فيبر الى تصوراته لمكونات الاقتصاد العام من وجهة نظر سوسيولوجية تاريخيــة مميزة ، ومحــللا تطــور الكثير من الظواهر والعمليات والمشكلات الاقتصادية المختلفة في اطار نشاتها المجتمعية الفعلية . فنجده في القسم الاول ، يعــالج فيبر أصحــاب العمــل والمال ، والعشائر ، والقــرى ، ويوضح طبيعة التنظيمــات الزراعيــة Agricultural Organizations والمشاكل التي ارتبطت بما يعــرف بالزراعــة الشيوعية التي ظهرت في المانيا ، وعلاقاتها بالملكية ، وسياسات التوطين ، وتحليل طبقات الفلاحين سواء في المجتمعات الاوروبية أو الرومانية القديمة ، والصــينية ، والهندية وغيرها من الحضارات القديمة الاخرى . كما ناقش فيبر ، انساق الملكية Property Systems والجمــاعات الاجتماعيــة Social groups ابتداء من مراحل الشيوعية والبــدائية الاولى ، وعــلاقات الملكية بالزواج وطبيعة الاقتصاد والشيوعية القانونية لهذه العلاقات . ثم حاول أن يركــز على نشــاة النظام الاقتصادي العائلي Family Economic System وما ارتبط به من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ،وطبيعة تقسيم العمل Division of labour حسب النوع ، ونوعية السلطة الابوية . كما ناقش نشاة العشائر Clons وانواعها ، ونوعية الضرائب ، والتجارة القديمة في عصر الاقطاع في العديد من دول العالم مثل اليابان وروسيا ، ومكانة طبقــات الفلاحــين في عصر ما قبل الراسمالية في فرنسا وايطاليا ، والمانيا ، وانجلترا . علاوة على تحديده ، انماط الحيــاة الاجتمــاعية والاقتصــادية في المجتمعــات الاقطاعية أو ما أسماه بالتطور الراسمالي للاقطاع وطبيعة انهيار هذا النظام بعــد ذلك .

اما الجزء الثانى ، فعالج فيبر طبيعة الحياة الاقتصادية المتغيرة مركزا بصورة أساسية على تنويع النشاط الاقتصادى وظهور الصناعة والتعدين كبداية لنشاة الراسمالية . فيوضح على سبيل المثال ، مفهوم الصناعة ، وانواع المواد الخام الصناعية التحويلية ، وتنظيمات الصناعة ، وتقسيم العمل والتخصص ، والتجارة الماهرة ، والعلاقات بين العامل والاسواق Worker-Market relationship ، وأماكن العمل والوظائف ونوعية الاستثمارات. ومن منظور تاريخى مقارن ، عالج فيبر مراحل نشأة الصناعة والتعدين وتطورهما ، ونوعية التخصص الاقليمى أو المحلى، وتحول أنماط الانتاج حسب طبيعة الاسواق ، والعمل، والمهارة ، ونشاة الصناعات الحرفية الصغيرة، ونوعية تنظيم العمل بها سواء فى عصر الرق أو العصور الوسطى. وظهور طبقة الحرفيين فى المدن ونوعية التنظيمات الصناعية التى أنشأوها بعد ذلك . كما أعطى فيبر اهتماما خاصا بالاتحادات الصناعية (الحرفية) Craft Guilds ، من حيث طبيعتها وظروف نشاتها التاريخية وتطورها وسياساتها الداخلية والخارجية . ونوعية القواعد التنظيمية والادارية التى تقوم عليها ، والصراعات الناشئة وعلاقاتها مع العمال الطبقة التجار . كما حاول أن يحلل طبيعة تغيير تلك الاتحادات المهنية والحرفية فى ضوء ظهور ما يعرف بالاقتصاد الاهلى Demostic Economiy وظهور الصناعات الجديدة وتطور نظام الصناعة الحرفية الى المصانع وطبيعة الانتاج ، والعمل ، والتوزيع ، والعرض والطلب وغيرها من الظواهر والعمليات الاقتصادية المختلفة والمشكلات التى تواجهها فى المجتمع الاوروبى المتغير . علاوة على ذلك ، تناول عمليات التحول فى مجال الصناعة والتعدين فى مراحل ماقبل الراسمالية الحديثة Modern Capitalism ، كما يرجع الى تاصيل النشأة التاريخية لنوعية الصناعات ليس فقط فى مجتمعات العصور الوسطى أو التحول الى المجتمع الحديث بقدر ما ركز ايضا على المجتمعات القديمة .

كما تناول فيبر عمليتى التجارة والتبادل Commerce & Exchange فى عصر ما قبل الرأسمالية Pre-Capitalistic Age ، وذلك فى الجزء الثالث(٣) ، من كتاب «تاريخ الاقتصاد العام» موضحا النشأة التاريخية الاولى للتجارة وانواعها المختلفة ، وطبيعة الطبقات من التجار والعلاقات بينها ومنها على سبيل المثال ، طبقة التجار اليهود وعلاقاتهم مع الفئات الاخرى من التجار فى الدول الاوروبية ، وأسباب مقاطعتهم لفترات طويلة.

وكيفية نشأة الطبقـات التجـارية فى العصور القـديمة والوسطى بدءا من ظهور التاجر المتجول ، والتاجر المقيم ، ونشأة الاسواق التجارية الدائرية او المؤقتة والدائمة . كما عرض لظهور طبقة التجار كفئة اقتصادية واجتماعية جديدة تمتعت بعد ذلك بالكثير من الامتيازات السياسية ، وسعت لتكوين الاتحـادات التجـارية Merchants Guilds ، التى ركزت على حمـاية مصالح هذه الطبقة وصراعها مع كل من المنتجين والمستهلكين والامراء . كما عرض لنماذج من هذه الفئات التجارية سواء فى الدول الاسيوية او الاوروبية .
وناقش فيبر العلاقة بين النقود Money والملكية الخاصة Private Property وتحليل النقود ليس فقط كوسيلة للدفـع Payment ولكن كوسـيلة لتراكم رأس المال وعلامة مميزة بين الطبقات الاجتماعية ، وكوسيلة أخرى للتبادل . وطبيعة المجتمعات القديمة وفى العصور الوسطى التى استعملت النقود قبل المجتمعات الاوروبية فى عصر ما قبل الراسمالية الحديثة . كما فسر فيـبر العلاقة بين النقود كوسيلة للتبادل وزيادة الانتاج والتجارة وخارجية . وحلل ايضا مشكلات ما يعرف بالاستخدام العقلانى Rationalization للنقـود ، وتحليل ظاهرة البنوك واستخدامها للنقود ودورها فى عمليـات التبـادل والاحتكار Monopoly وأهم انواع البنوك التى وجدت فى العصور الوسطى . علاوة على ذلك ، حلل فيبر مشكلة الفائدة Interest ونشاتها وتطـورها ، وطبيعة القروض Loans ودورها فى العمليات التجارية وأسباب تحريمها فى العصور الوسطى المسيحية ، ودور التجار اليهـود فى انتشـار ظاهرة الفائدة فى الدول الاوروبية .

من ثم ، تكشف تحليـلات فيـبر السابقة عن النشـأة السـوسيولوجية والتاريخية للظواهر والعمليات الاقتصادية ومدى اهتمامه ليس فقط بدراسة طبيعة هذه الظواهر والعمليات فى العصور القديمة والوسطى بقدر ماركزت اساسا لتحليل طبيعتها فى العصر الحـديث . وهـذا ما ظهـر بوضوح فى معـالجته لأصـل الراسمالية الحديثـة The Orgin of Modern Capitalism الذى عرض له الجزء الرابع والاخير من كتابه السابق ، حيث يشير الى طبيعة الراسمالية كنظام اجتماعى واقتصادى يشبع رغبـات واحتياجات الفئـات الاجتماعية ، ومحاولة الدفاع عن الاسس والمبادىء التى يقوم عليهـا هـذا النظام ومؤسسـاته وتنظيماته المختلفة . كما تناول الحقائق الخارجية وراء ظهور الراسمالية مثل عمليات التحـول نحـو التجارة Commercialization

وظهور شركات الاموال ، وشركات المستعمرات الكبرى وعلاقاتها بالدول ونوعية ميزانيتها وادارتها والحروب التجارية بين الدول والازمات العالمية، وتطور عمليات التجارة بالجملة ، ونوعية السياسات الاستعمارية الاقتصادية خلال القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر .

كما عرض فيبر تطور الاساليب الصناعية ، وظهور نظام المصنع الحديث ونوعية الآلات والصناعات التى ظهرت فى بريطانيا وعلاقتها بالانتاج ، والعمل ، والتوزيع ، والعرض والطلب وغير ذلك من العمليات التى مهدت لظهور الرأسمالية الحديثة . كما يربط فيبر بين تلك المرحلة وظهور مفهوم المواطنة Citizenship وعلاقته بمفاهيم الاقتصاد ، والسياسة ، والطبقة الاجتماعية ، والصراع بين طبقات الملاك والمحرومين ، وديموقراطية العصور الوسطى والكلاسيكية وظهور ما يعرف بالإتحادات السياسية Political Guilds واكتسابها المزيد من المكاسب العسكرية . كما يلاحظ ايضا ، أن فيبر سعى لتحليل العلاقة بين نشأة الرأسمالية وظهور ما اسماه بالدولة العقلانية Rational State ، وذلك فى اطار تحليلاته عن الانماط الثلاث للسلطة السياسية . فيركز على علاقة الدولة بالقانون ، ونشأة المؤسسات الادارية ، ونمو التخصصات المهنية والفنية ، وحلل طبيعة السياسات الاقتصادية فى مرحلة الرأسمالية ولاسيما سياسة التجاريين Mercantilism كما يربط بصورة عامة ، بين ظهور المجتمع الحديث ، وروح الرأسمالية The Spirit of Capitalism (٤) ، متناولا من منظور تاريخى مقارن طبيعة أسباب نشأة الرأسمالية فى المجتمعات الغربية وعدم ظهورها فى مجتمعات أخرى من العالم ، وهذا ما سوف نشير اليه .

قبل معالجة تصورات فيبر فى كتابه المشهور عن «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»(٥) يجب أن نوضح أن اسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى اتخذت ابعادا سوسيو ـ تاريخية اقتصادية كما ظهر واضحا فى تحليلاته عن «تاريخ الاقتصاد العام» . ويعد ذلك اتجاها واضحا ومميزا كان سائدا فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن الحالى من جانب علماء الاجتماع التقليديين الذين ركزوا على ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعى Social Economics ، ذلك الاتجاه الذى ظهر بعد ذلك فى السنوات الاخيرة فى الولايات المتحدة ضمن اهتمامات علماء الاجتماع الاقتصادى ، وهذا ما أشرنا اليه سابقا ، بأن ذلك الاتجاه «الاقتصادى الاجتماعى»

يتزعمه حاليا عالم اجتماع التنظيمات الشهير «اميتاى اتزيونى» الذى شارك بصورة فعالة فى تطور وتحديث علم الاجتماع الاقتصادى وهذا ما سوف نعالجه فى اطار اهتمامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة فى الفصول القادمة ·

كما عالج فيبر الكثير من القضايا والمشكلات الاقتصادية فى اطارها السوسيو - تاريخى ، حيث يركز على معالجة تطور النظام الاقتصادى الزراعى كأحد النظم المميزة والسابقة لمرحلة الرأسمالية الصناعية · كما تناول الاصول الاولى للرأسمالية وعلاقاتها بالتجارة والملكية ، والسياسات الاستعمارية ، والتغيير التكنولوجى ، وتطور مفهوم المواطنة وعلاقاتها بالدولة · كما افرد بصورة تحليلية واضحة للكثير من المتغيرات والظروف التى سبقت النشأة الاولى لمجتمع الرأسمالية مثل الاسواق الحرة ، والعمل، لتكوين ما أسماه رأس المال العقلانى ، ونظم العمل الرسمى الحر ، ترشيد التكنولوجيا وعمليات التحول نحو التجارة والحياة الاقتصادية عموما · علاوة على ذلك ، نلاحظ أن فيبر عرض للعديد من الصناعات وتطور نشأتها وخاصة صناعات القطن فى انجلترا ، وعلاقتها بعمليات التوطين الصناعى ، وطبيعة وسائل المواصلات ودورها فى تنشيط كل من الحركة الصناعية التجارية · كما اختتم فيبر تحليلاته فى «تاريخ الاقتصاد العام» بتحليل دور الدين فى ظهور المجتمع الحديث الرأسمالى ·

كما نلاحظ ان فيبر تابع تحليل اثر العوامل الدينية فى تشكيل السلوك الانسانى Human behaviour فى «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» ، حيث عارض بوضوح الافكار الماركسية وتركيزها على العامل المادى فقط وانكاره لكافة العوامل الدينية والمجتمعية الاخرى · كما جعل اهتمامه الرئيسى فى ذلك الكتاب للاجابة على تساؤل واحد فقط مؤداه : لماذا لم تنشأ الرأسمالية فى اى مكان أو مجتمع آخر غير المجتمعات الاوروبية الغربية ؟ · كما جعل محور الاجابة على ذلك التساؤل فى العديد من كتاباته الدينية عن الصين ، والهند وما يعرف بعلم الاجتماع الدينى Sociology of Religion (١) · عموما ان مجمل الافكار الهامة لتحليلات فيبر من خلال كتاب «روح الرأسمالية» أو «علم الاجتماع الدينى» ركزت على تحليل العلاقة بين الاقتصاد والدين والمظاهر الثقافية الاخرى التى توجد

فى المجتمع ، مستخدما فى ذلك العديد من المداخل السوسيولوجية التى اتسمت بها كتاباته وتحليلاته .

فلقد سعى فيبر ليبرهن على أن الرأسمالية تعد نظاما اجتماعيا واقتصاديا فى العصر الحديث ، وهى فى مجملها نتاجا طبيعيا للدين البروتستانتى وما يقوم عليه من مبادىء وقيم ومعتقدات وتصورات دينية ومجتمعية ، خاصة لانها تتوجه بفضل الاخلاق الكالفينية Calvinist Ethics . علاوة على ذلك ، ان كل من الاخلاق الكالفينية وروح البروتستانتية توجه الحياة الاجتماعية اليومية العادية ، لاسيما نحو الانشطة الاقتصادية المنتجة مثال ذلك الادخار ، والاستثمار ، والعمل ، والانتاج ، واحترام المهن وقدسيتها . كما تنظم مجموعة من الواجبات والحقوق والسلوك الاقتصادى Economic behaviour ، وتنذر من عواقب الكسل والخمول والاتكالية.كما تحبب الفرد فى تنمية علاقاته مع جماعات العمل عن طريق قيم علمية ودينية فى نفس الوقت ولاسيما قيم الامانة ، والصدق ، وضرورة اكتساب الخبرة .

من هذا المنطلق ، نجد ان فيبر قد ركز بوضوح على توجيه تحليلاته الدينية وظاهرة الراسمالية لمعرفة العلاقة بينهما ، وقدرة تلك الظاهرة على تنظيم العلاقات المهنية والاجتماعية كما كان لتبنى فيبر اسلوبه التحليلى والمنهجى السوسيولوجى المميز،من اضفاء روح الباحث العلمى المتعمق فى دراسة الظواهر الدينية والاقتصادية والاجتماعية . كما وجهت معظم تحليلاته للبرهنة على أفكاره ودحض التصورات الماركسية التى ركزت على فكرة الابعاد الاوحادية فى تفسير الظواهر المجتمعية ، والاعتماد فقط على العوامل المادية فى فهم الواقع الاجتماعى المتغير ومنتقدا العوامل المؤثرة فى تشكيله بصورة عامة .

يؤكد على ذلك ، بعض تحليلات المهتمين باسهامات فيبر سواء فى علم الاجتماع الاقتصادى أو الدينى على وجه الخصوص(٧) . ان فيبر حاول ان يلقى بمزيد من الضوء على دور الدين فى تحديد وتشكيل طبيعة الانشطة والنظام الاقتصادى ككل . فلقد اعترف بالكثير من العلاقات الاقتصادية والانتاجية التى تتحكم فى طبيعة النشاط الاقتصادى ، والتى عبر عنها «ماركس» مثال ذلك العلاقة بين «الاجور والعمل» Wages and labour

وتاثير كل منهما فى الاخر من الناحية الواقعية . الا ان فيبر لم يتقبل وجهة النظر الماركسية دون التعمق فيها من الجوانب الذينية والمجتمعية الاخرى ، التى تسهم فى زيادة العلاقة بين الاجور والعمل على سبيل المثال ، ومنها الدافعية ، وحب المهنة ، والخبرة ، واحترام علاقات العمل والاخلاق الدينية ، وغير ذلك من المتغيرات المتعددة التى تجاهلتها النظريات الماركسية . علاوة على ذلك ، اهتم فيبر فى احدى كتبه الهامة «الاقتصاد والمجتمع»(٨) كما عالج ايضا تاثير الدين والاخلاق البروتستانتية والتى ركز عليها فى كتاباته التى أشرنا اليها سابقا ، وتاثيرها بصورة عامة على الدافعية الفردية Individual Motivation خاصة وأن السلوك البشرى العقلانى ، هو ذلك السلوك الذى يهتم بالقواعد والاخلاق الدينية ، فى عمليات الكسب والعمل وتحقيق الربح والثروة . ولهذا السبب انتقد فيبر تلك العمليات وسبب تغييرها فى مراحل الحياة الاقتصادية فى عصر الاقطاع أو فى الحياة الدينية فى الصين على سبيل المثال . فالبروتستانتية كمصدر أساسى لظهور نوع من التكامل بين النظم الاقتصادية والمهنية ، أو بين الاخلاق والمهنة Ethics and Vocation بصورة خاصة ، ونظرا لان البروتستانتية تعد من خلق الله God's Creation ، توجه الفرد نحو العمل والكسب كما يضيف فيبر أيضا ، ان البروتستانتية تسعى للاهتمام بالعوامل المهنية والادارية التنظيمية وتوجيه السلوك البشرى ككل .

كما كان لاستخدام فيبر «المدخل التحليلى المقارن» آثارا ايجابية كبيرة تعزز من اسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث لم يهتم فقط بتحليل العلاقة بين الدين والعمليات الاقتصادية وانشطتها المختلفة ، بقدر ما نلاحظ أيضا اهتمامه بدراسة العلاقة بين النظم الدينية والاقتصادية والسياسية والتربوية والادارية التنظيمية سواء فى المجتمع الحديث الغربى والمراحل التطورية له فى العصور القديمة والوسطى أو فى المجتمعات التقليدية التى عرفتها مجتمعات الشرق القديمة . فعلى سبيل المثال،عالج فيبر فى كتابه «الديانة الصينية» نوعية النظم السياسية والاقتصادية الاقطاعية وطبيعة البناء الاجتماعى فى الصين ، وعلاقة ذلك بنوعية النظم القانونية والمدنية (الحكومية) . كما عرض بوضوح ، لأهم أفكار النسق الدينى الكنفوشى ومدى تاثيرها على النظم المجتمعية الاخرى . وعقد الكثير من أوجه المقارنة بين الدين المسيحى والعديد من الديانات الاخرى كما

اشرنا الى ذلك من قبل،فلقد جعل هدف كتاب «روح الراسمالية» ، للاجابة عنى الاسباب التى ادت الى ظهور الراسمالية فى المجتمعات الغربية • وبالرغم من بعض الشطحات التى تميز بها فيبر واهتماماته بالدين المسيحى وخاصة تميز «البروتستانتية» عن غيرها من المذاهب المسيحية الاخرى ، أو عن الديانات المختلفة ، الا انه بصورة عامة ، لم يتجاهل طبيعة تاثير الدين الاسلامى على سبيل المثال ، فى تغيير نمط الحياة الاجتماعية والنظم الاقتصادية التى كانت موجودة فى العصر الجاهلى ، واعطى بعض الامثلة على ذلك مثل دور الصلاة والزكاة فى توجيه النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات الاسلامية(٩) •

تعتبر تحليلات عالم الاجتماع الاقتصادى المعاصر نيل سملسر N. Smelser (١٠) ، احدى التحليلات السوسيولوجية الهامة ، لافكار فيبر واسهاماته ومنهجيته فى دراسة الظواهر الاقتصادية وكيفية ربطها بالسياقات المجتمعية الواقعية ، وجعلها متميزة عن غيره من تحليلات علماء الاجتماع التقليديين الذين اهتموا بقضايا التغير الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات الحديثة ولاسيما دوركايم ، وسبنسر على سبيل المثال • فبلاضافة الى اهتمامات فيبر بالمدخل التحليلى المقارن ، الا انه استخدم ايضا بعض الاساليب المنهجية المجردة التى ساعدته على تحليل الظواهر الاجتماعية، مثل استخدامه لفكرة النموذج المثالى Ideal Type ، تلك الفكرة التى هدف فيبر عن طريقها تحليل المجتمعات الحديثة المعقدة ، كما يمكن اعتبارها اداة تصورية ونظرية يستخدمها الباحث الاجتماعى فى دراسته لتلك المجتمعات واختبار مدى واقعيتها • ومن بين تلك النماذج المثالية ، الراسمالية البرجوازية العقلانية Rational bourgeois capitalism والتطور التاريخى للراسمالية . Historical evolution Capitalism فلقد اهتم فيبر بدراسة الظروف التى ادت الى ظهور الراسمالية الصناعية فى المجتمع الحديث ، كما سعى لتحليل «الراسمالية الصناعية» ، كنموذج مثالى أولا، ثم تميزه عن الاشكال الاخرى للراسمالية مثل الراسمالية المالية Finance Capitalism ، والراسمالية الاستعمارية Colonial Capitalsm • ويطلق على النوع الاول ، الراسمالية العليا أو الراسمالية البرجوازية العقلانية ، وتصنيفها حسب النظم العقلانية التى تتبينها فى عمليات الانتاج •

من ثم ، فلقد اهتم فيبر بدراسة الراسمالية الصناعية ، وحاول أن

يتعرف على ظروف نشأتها التاريخية وأسباب انتشارها واستمراريتها كما انه رفض بعض التحليلات التى ترجع ظهور هذا النوع من الراسمالية لأسباب تتعلق بزيادة السكان ، لتدفق المعادن النفيسة (الذهب ، والفضة) الى المجتمعات الغربية.الاوروبية ، مشيرا الى أن هناك الكثير من أجزاء العالم الاخرى ظهرت فيها هذه الاسباب بوضوح ولكنها لم تنشأ أو تتطور فيها الراسمالية عامة · لذا يؤكد فيبر ، على أن السبب الاساسى وراء ظهور الراسمالية كنظام اقتصادى واجتماعى فى المجتمعات الاوروبية الغربية ، يرجع الى ظهور الديانة البروتستانتية وخاصة المذهب الكالفنى ، الذى أسهم فى تاسيس الظروف السيكولوجية والسوسيولوجية ، التى لعبت دورا فى تبنى الراسمالية · كما أنه يضيف (فيبر) ان ذلك المذهب اهتم أيضا بالنواحى الادارية والبيروقراطية ، كاسلوب عقلانى فى تنظيم علاقات العمل والانتاج فى النظام الراسمالى وهذا ما سوف نعالجه حاليا ·

كما تظهر اسهامات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى بوضوح ، فى كتابه الشهير نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى(١١) The Theory of Socal and Economic Organization الذى أشار فيه الى طبيعة العلاقة بين النظرية الاقتصادية أو الاقتصاد عموما بالمجتمع والظواهر المجتمعية الاخرى · حيث يتضمن الفصل الثانى التقسيمات السوسيولوجية للفعل الاقتصادى Sociological Categories of Economic Action ومحللا للعديد من المفاهيم والافكار التصورية الاقتصادية المختلفة مثل الفعل الاقتصادى ، ومفهوم المنفعة Utility ، ونماذج الفعل الاقتصادى،وكيفية قياسه وأنواع الجماعات التضامنية الاقتصادية · كما يعرض لنماذج التبادل الاقتصادى مثل وسائل الدفع Means of Payment والنقود،والديون، والاسواق وانماط الفعل الاقتصادى العقلانى Rational Eonomic Action كما يتناول أيضا ، بعض القضايا المالية والاقتصادية المتخصصة فى مجال ادارة السياسات المالية ، وتحديد الميزانيات المالية وغيرها تلك الموضوعات التى أصبحت احدى الفروع الحديثة فى علم الاقتصاد العام وادارة الاعمال.

من ناحية اخرى ، ركز فيبر على تحليل دور راس المال Capital فى المجتمع والانشطة الاقتصادية وكيفية تكوين الارباح Profit Making وأنواعها المختلفة · وطبيعة الاستخدام العقلانى للاقتصاد المال الفردى والعام · كما تناول بصورة تحليلية مميزة لاقتصاديات السوق Market

Economics ، والاقتصاد المخطط والاشتراكى Planned Economy ، حيث يوضح أن النوع الاخير من الاقتصاد ، ربما يكون مماثلا للاقتصاد الحر وموجها لاشباع الرغبات Want Satisfaction ولكنه ملائما للافكار الرديكالية ، ويعمل على اضعاف دوافع العمل ، كما يقوم على العديد من المخاطر الاخرى وخاصة التى تؤدى الى العجز فى التمويل المالى • ومن ثم ، لا يمكن ان ترجع كل أسباب عجز هذا النظام الاقتصادى الى طبيعة المتغيرات التى ترتبط بالعمل والعمال وعدم فاعلية الانتاج فقط بقدر ، ما يلاحظ أيضا أن طبيعة العمل التنظيمى للانتاج سوف يكون فى أقل معدلات له • علاوة على أن الاقتصاد المخطط الذى وجد من الافكار الماركسية اطارا ايديولوجيا له ، جعل أساس الفعل الاقتصادى العقلانى مشكلة التوزيع The Problem of Distribution ، فى مقابل الاقتصاد الحر الذى جعل من مشكلة الانتاج Problem of Production أساسا للفعل العقلانى الاقتصادى(١٢) •

بالاضافة الى ذلك تناول فيبر طبيعة الصراعات الناشئة فى كل من الاقتصاد الحر (السوق) ، والاقتصاد الاشتراكى ، مفندا العديد من التصورات والافكار الاشتراكية والماركسية التى توجه النوع الاخير • حيث عرض بوضوح ، لحقيقة تكوين الارباح وتوزيعها فى كل من المجتمعات الغربية والاشتراكية ، والصراعات الناتجة عن ما يعرف بالجماعات الاقتصادية التضامنية Corporate Economic groups فى كل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى•فلقد انتقد طبيعة الجماعات التضامنية فى الاقتصاد الاشتراكى ، التى توجه اهدافها الى تلبية الاحتياجات ، ولكن يجب توجيه الاقتصاد الى ما يعرف بتكوين الارباح خاصة وان الارباح ، تؤدى الى تكوين رأس المال الذى يسمح بالسيولة المالية لاستمرارية الانشطة الاقتصادية،وهذا ما سعى اليه فيبر ليبرهن على وجود الازمات المالية أو التمويلية التى تواجه الاقتصاد الاشتراكى وتؤثر على فاعلية وكفاءة الانتاج ، بالاضافة الى عوامل الدافعية والعلاقة بين الاجور والارباح ، والاجور والاسعار ، والسيطرة على الاسواق وقوانين العرض والطلب ، واستخدام التكنولوجيا المتطورة •

وبأسلوب فيبر التحليلى المميز ، ناقش العلاقة بين الاقتصاد الحر والاشتراكى والفوارق المختلفة بينهما ، ونوعية تحقيق واشباع الرغبات الاساسية لهذين النوعين من الاقتصاد • حيث يشير الى أن الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق يكون الفعل الاقتصادى العقلانى فيه دائما على أساس تحقيق المصالح الخاصة Self-interests ويحدث العديد من أوجه التعاون

Cooperation خلال ما يعرف بعملية التبادل Exchange Process فى مقابل ذلك فان الاقتصاد الاشتراكى يركز الفعل الاقتصاد العقلانى فيه لاقامة النظام Order بغض النظر لموافقة أو عدم الموافقة عليه(١٢) • كما نقش فيبر أيضا ، طبيعة الفعل الاقتصادى العقلانى ، وكيفية توجيهه فى التنظيمات الاقتصادية والانتاجية نحو تحقيق واشباع الهيئات الادارية فى الاقتصاد الاشتراكى • كما ركز على أهمية دوافع النشاط الاقتصادى Motivation of Economic activities فى الاقتصاد الحر ، لانه يقوم أساسا على احترام الملكية الفردية ، فاصحاب العمل يسعون الى العمل والانتاج خوفا من المخاطر Risk أو الخسارة ، كما تعتبر قيم العمل الانتاجى كاسلوب فى الحياة Mode of life • علاوة على ذلك ، حلل فيبر متغيرات اخرى مثل سعى الانسان نحو تكوين الثروة وتحقيق الفرص ، والطموح ، والمكانة ، والانجاز المهنى وغيرها من المتغيرات والعوامل الاخرى التى تعزز استمرارية النشاط الاقتصادى فى الاقتصاد الرأسمالى، تلك المتغيرات التى تكاد تكون غير موجودة فى النشاط الاشتراكى ككل •

ونلاحظ على افكار فيبر السابقة والتى نوجز عرضها بصورة مختصرة حول نوعية الانشطة الاقتصادية فى كل من الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد الحر والتى حللها فيبر بصورة مميزة ،حيث عبرت بوضوح عن مدى رؤية فيبر للاحداث المستقبلية والمتوقعة للعديد من الظواهر والنظم الاقتصادية التى تغيرت كثيرا مع قرب نهاية القرن العشرين ، وخاصة أن أفكار وتصورات فيبر الاقتصادية عبرت بصورة واقعية عن نوعية الواقع الاجتماعى مع بدايه القرن ذاته ، كما شهدت مولد النظام الاقتصادى الاشتراكى فى العديد من دول العالم ولاسيما روسيا • ولكن السؤال الذى يطرح نفسه حاليا،ما مدى مصداقية افكار فيبر عن الاقتصاد الاشتراكى خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية الاوروبية فى العقد الماضى الثمانينات ؟ • حقيقة ، ان شواهد السنوات الاخيرة وما حدث فى العالم نحو توجيه الاقتصاد الاشتراكى الى الاقتصاد الحر (الرأسمالى) يجيب بدون مشقة على مدى مصداقية رؤية فيبر وتنبؤاته لانهيار الاقتصاد الاشتراكى ، وهذا ما سوف نعالجه بصورة اكثر فى اطار تحليل النظام الاقتصادى العالمى الجديد والمجالات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادى •

كما يقوم فيبر فى اطار تحليلاته «لنظرية التنظيم الاجتماعى

والاقتصادى» ، لعديد من القضايا والموضوعات الاقتصادية الاخرى ، مثل تصنيفه لانماط الاقتصاد وأنشطته المختلفة حسب ما يعرف بتقسيم العمل Division of labour ، فلقد حدد بأن كل نمط من أنماط الفعل الاجتماعى التى تمارس فى الجماعات الانسانية تكون موجهة حسب اعتبارات اقتصادية Economic Considerations . كما تتضمن علاقات اقتصادية مميزة وتشتمل على درجة معينة من التقسيم والتنظيم للخدمات الانسانية وما يعرف بمصالح الانتاج . وفى هذا الصدد ، سعى فيبر لمعالجة قضية تقسيم العمل فى الانشطة والتنظيمات الاقتصادية ليس فقط فى العصور أو المجتمعات الحديثة ، ولكن طبيعة تطورها عبر العصور والمجتمعات البشرية القديمة والوسطى . كما يضرب الكثير من الامثلة على تصوراته وآرائه فى العديد من المجتمعات القديمة والحديثة ليبرهن على مدى واقعية تصوراته من الناحية النظرية والامبريقية .

علاوة على معالجة فيبر «لظاهرة تقسيم العمل» سواء فى الانشطة والتنظيمات الاقتصادية ، نجده يفرد بعض الشىء لتحليل المشروعات الصناعية والتجارية والادارية فى نفس الوقت ، وذلك فى ضوء تأكيداته تأكيداته على ظاهرة التحول نحو البيروقراطية Bureauratization التى تلازمها الكثير من المتغيرات والعوامل مثل التخصص ، والتكنولوجيا ، والتعليم ، والخبرة ، والاهتمام بالقواعد القانونية ، وغير ذلك من متغيرات النظرية البيروقراطية العامة لفيبر . ومن حين الى آخر ، نجد ان فيبر فى تحليلاته لظاهرة تقسيم العمل والانشطة ذات التنظيمات الاقتصادية والانتاجية المختلفة ، يسعى لتفنيد النظريات الاشتراكية فى التنظيم والادارة والاقتصاد وخاصة عندما يعقد مقارنات متعددة لأوجه الاختلاف بين النظامين الاشتراكى والراسمالى . وهذا ما ظهر بوضوح عند اهتمامه بما يعرف بالظاهرة الاجتماعية Social Aspects لتقسيم العمل ، او ما أسماه ايضا بالمظاهر غير الانسانية لوسائل الانتاج The Non-Human Means of Prduction ومحاولا مناقشة تلك المظاهر وعلاقتها بالعمال كافراد Individuals مع الملاك او كجماعات تضامنية Corporate groups Owner فى ضوء القواعد المنظمة للمشروعات الانتاجية . ويستبعد حدوث تلك المظاهر فى النظام الاقتصادى المركزى Unitary Economy حيث لا تظهر فقط الا فى النظام الاقتصادى الحر(١٤) .

كما عرض لفكرة استغلال العمال The Expropriation of Workers من قبل وسائل الانتاج وعلاقاتها بالعديد من الافكار الاخرى ، التى ترتبط بصورة عامة بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو ما يعرف عموما بالمستوى المجتمعى Societal level ، وايضا داخل التنظيمات الانتاجية وتنظيمات الخدمات المختلفة من قبل الادارة أو أصحاب العمل (مستوى الوحدات أو التنظيمات) Orgzniztional level • كما تناول مفهوم المهنة وانماط البناء المهنى Types of Occupational Structures وعلاقاتها بالدخل، والارباح ، والطبقات الاجتماعية ، وعلاقة الاسواق ،والمهارة ، والخبرة والتعليم ، وغيرها من المتغيرات الاخرى •

ويعد تحليل فيبر لوسائل واساليب قياس «انتاجية العمل» Productivity of labour من اهم التحليلات التى يربط فيها بين اسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى وعلم الاجتماع الصناعى Sociology of Industry وعلم النفس الاجتماعى Social Psycology (١٥) • حيث يشير الى عدد من الشروط الاساسية التى تؤثر فى عملية تحقيق معدلات الحد الاقصى Maximization وانجاز العمل وهى : أولا الاشباع المهنى ومدى حب العمال لوظائفهم ، وثانيا : تحقيق اعلى المعدلات المطلوبة من المهارة للوظائف أو المهن وثالثا ، وجود الدافع نحو العمل • وناقش فيبر العامل الاول ، الذى يمكن تحقيقه عن طريق التعليم والبيئة والذى يمكن اختياره بسهولة• وفى هذا الصدد يؤكد فيبر على أهمية النظام التايلورى Taylor System فى اختبار مدى الرغبة فى العمل وأثره على تحقيق الاشباع الوظائفى أو المهنى ، واعتبر هذا النظام من الاساليب العقلانية الحديثة للعمل • أما المهارة (Skils) فيمكن تحقيقها عن طريق التخصص المستمر العقلانى، كما يؤكد على أهمية الظروف الامبريقية ، التى يجب اخذها فى الاعتبار نظرا لارتباطها بعمليات تحقيق الانتاجية ولاسيما الاحوال الفزيقية فى العمل • اما الدوافع Motivitions يمكن تحقيقها فى العمل عن طريق توجيه الفعل العقلانى للافراد وكيفية تحقيق اهدافهم من ناحية الكسب المادى والمعنوى ومستويات الاداء والانجاز • علاوة على ذلك ، يسعى فيبر كالعادة لاختبار مصداقية افكاره النظرية من الناحية الواقعية على تنظيمات العمل وقياس الانتاجية فى كل من النظامين الاشتراكى والرأسمالى •

كما أعطى فيبر المزيد من الاهتمام لأهمية «تكوين راس المال» وأثره على عمليات التجارة ، والصناعة ، والزراعة وذلك من منظور سوسيوتاريخى مقارن للاحوال المجتمعية التى عاصرهـا فى المجتمع الحديث . وكيفيـة تبنى أساليب معينة لتحقيق الارباح ، مع مناقشة للسياسات المالية وعلاقاتها بالدولة باعتبارها اعلى التنظيمات الموجودة المنظمة لهذه السياسات ووضعها للتشريعات القانونية . كما يميز بين ما يعرف بالنقود المقيدة Restircted Money ويقصد بها النقود المعدنية Metallic ، وبين النقـود الورقيـة Paper Money ويصفهـا بالنقـــود الادارية Administrative Money ويحللها فى اطار فكرته عن النظرية السوسيولوجية للنقـود Sociological Theory of Money (١٦) ، ووظيفتها فى المجتمع وثانيـا ما يعـرف بنظرية الدولة للنقود The state Theory of Money .

من ناحية اخرى ، ركز فيبر على اهمية تاثير العوامل السياسية عنـد تحليله للسياسات المالية وتشكيل انماط الانشطة الاقتصادية . كما حـاول ايضا ، أن يعطى بعدا هاما لطبيعـة التنظيمات الاقتصـادية والسـياسية والانتاجية التى تتحدد فيها بوضوح عمليات وأهداف هذه الانشطة . فنجده على سبيل المثال ، يناقش التنظيمات الانتاجية Productive organizations ودورها فى تحقيق الارباح فى ظـل المنافسة الحـرة Free Competition ونوعية الامتيازات الاخرى ، التى تتمتع بها هذه التنظيمات ، مع الاشارة بوضوح لطبيعة الحقوق والواجبات التى تلتزم بها هذه التنظيمات فى ضوء الانساق الشرعية ، والمكانة ، والادارة ، والمراقبة ، والاشراف وغيرهـا . كما حـاول فيبر أن يعالج تلك التنظيمات الانتاجية وغيرها من التنظيمات الاخرى ليس فقـط فى المجتمعات الحـديثة ، بل سعى لمعـرفة الانمـاط التنظيمية الانتاجيـة التى كانت موجودة فى الحضارات القديمة والوسطى ولاسيما فى مصر الفرعونية ، والهند ، والصين ، والامبراطورية الرومانية للتعرف على نوعية المراحـل التاريخية للمجتمعـات البشرية ، وعمليات التحول نحو البيروقراطية ، وظهور تلك التنظيمات على ما هى عليه فى المجتمعات الحديثة باعتبارها تنظيمات بيروقراطية عقلانية(١٧) .

فى الواقع ، ان تحليلات فيبر فى عـلم الاجتماع الاقتصادى متنـوعة ومتعددة ومن الصعب علينا عرضها بصورة تحليلية موجزة ، بقدر ماسعينا لاعطاء فكرة عن طبيعة واهم الافكار السوسيولوجية لفيبر فى هذا المجال ،

ومحاولته لتحليل الانشطة والظواهر الاقتصادية ، التى ظهرت مع المجتمع الحديث ، مستخدما فى ذلك منظوره السوسيو ـ تاريخى والتحليلى المقارن ، التى تميزت بها تحليلات فيبر عن غيره من العلماء الاخرين . ومن ثم ، يلاحظ أن فيبر وتحليلاته الموسوعية كانت من انصار الاتجاه السوسيولوجى التقليدى ، الذى سعى لدراسة الظواهر الاقتصادية ،باعتبارها ظواهر مجتمعية ، أو انساقا اجتماعية تتحدد فى تلك الظروف المجتمعية والعوامل الاخرى التى توجد فى الواقع . كما استخدم فيبر منهجه المميز وخاصة استخدامه لفكرة «النماذج المثالية» عند معالجته للانشطة والظواهر الاقتصادية ، كما ربط تلك المعالجات فى اطار نظريته السوسيولوجية العامة عن التنظيم البيروقراطى . ونظرا لأهمية تحليلات فيبر واسهاماته فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى سوف نشير بايجاز لبعض التعليقات الحديثة على اسهامات فيبر واثرها فى تحديث هذه المجالات فى الوقت الحاضر .

يوضح «سملسر» N. Smelser أولا معقبا على أن تحليلات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى ، وتصوراته الخاصة بتطور الراسمالية الصناعية Industrial Capitalism اهتمت بتحليل الظروف والعوامل الاجتماعية والسيكولوجية لروح الراسمالية والتى تتجسد فى البروتستانتية ولاسيما المذهب الكالفنى . كما أعطى فيبر ، تحليلا مميزا لظهور التنظيمات البيروقراطية العقلانية ، باعتبارها احد أشكال التنظيمات الاجتماعية التى اسهمت كثيرا فى تحديث وتكامل النظم والانساق المجتمعية الاخرى ووضع أسس النظام الراسمالى . علاوة على ذلك ، كان لتحليل فيبر للبناءات السياسية العقلانية المعقدة التى صاحبت مرحلة نمو وازدهار الراسمالية دراسة كيفية وضعها للكثير من المعايير والقواعد التنظيمية والادارية والمهنية المختلفة . كما حددت العلاقة بين العمل ، والادارة ، والملكية والتمييز بين الاساليب العقلانية وغير العقلانية ، التى ترتبط بصورة خاصة بعمليات الانتاج ، والسيطرة والضغط على ميكانزمات السوق ، ونظم التبادل(١٨).

من ثم ، على حد ـ تحليلات سملسر ـ بان فيبر سعى لتحليل الظروف والعوامل التى تتداخل فى تكوين النظام الراسمالى ونوعية الظواهر والانشطة الاقتصادية التى ظهرت فيه فى الواقع . وهذا ما اهتم به الكثير

من علماء الاقتصاد وخاصة فى السنوات الاخيرة ، وتركيزهم على كيفية حراك الموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد الراسمالى . وهذا ما جعل فيبر يؤكد على أهمية تطوير التنظيمات الاجتماعية الانتاجية وغير الانتاجية والعمل على تحقيق إعلى درجات من التنسيق بين النظم الاقتصادية وغير الاقتصادية ومؤسساتها وتنظيماتها المختلفة . وخير مثال على ذلك ، مدى اهتمام فيبر بالعلاقة بين النظم والتشريعات القانونية والسياسية عند تفسيره لبعض الظواهر الاقتصادية ولاسيما النقود وعمليات التبادل ، فلابد أن تركز هذه النظم على توافر الضمانات اللازمة واستقرار قيم التبادل . وهذا ما يكشف عن وجود نوع من الاتفاق المشترك بين كل من فيبر واميل دوركايم على أهمية القانون فى تحقيق شرعية التعاقدات ، والوظائف الادارية ، والنظم القضائية التي تعزز من قوة الاجراءات القانونية . على أية حال ـ كما يضيف سملسر ـ ربما أن فيبر لم يسع لتطوير نظرية متكاملة حول علم الاجتماع الاقتصادى ولكن تحليلاته ورؤيته الواقعية والتاريخية للنظم الاجتماعية بما فيها النظام الاقتصادى ، يجعل اسهامات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى لم يسبقها غيره من علماء العلوم الاجتماعية ، كما يتميز على العديد من علماء الاقتصاد التقليديين فى تحليله للعديد من العمليات الاقتصادية فى اطار تصوره للنظام الراسمالى ككل .

وتعتبر تحليلات تالكوت بارسونز T. Parsons من أهم التحليلات السوسيو ـ اقتصادية المفسرة لافكار فيبر ، الذى افرد لها بارسونز جزءا كبيرا فى مقدمة القيمة لكتاب فيبر عن «نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى» تحت عنوان علم الاجتماع الاقتصادى Economic Sociology (١٩) . حيث يوضح بارسونز ، القيمة السوسيولوجية لتحليلات فيبر فى هذا المجال ، بانها تشمل العديد من القطاعات المختلفة فى الحياة الاجتماعية ، ولاسيما الاقتصادية والسياسية ، التى عالجها فيبر عن طريق استخدامه للكثير من الاساليب المنهجية ، والتى تميزت بها كتاباته . وهذا ما يظهر بوضوح ، فى دراسته للظواهر والمشكلات والانشطة والنظم الاقتصادية فى ضوء ما يعرف أيضا باسهاماته فى سوسيولوجيا الدين Sociology of Religion ، تلك الاسهامات التى عبرت عنها الكثير من الدراسات المقارنة Comparative Studies لفهم واقع ومظاهر الحياة والنظم الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الغربى الحديث .

وربما غلبت على تحليلات فيبر الكثير من التصورات والافكار النظرية الا أن ذلك أسهم بوضوح فى تحليل واقع الانشطة والتنظيمات الاقتصادية. كما أن اسهامات فيبر لم تركز على تطوير النظرية الاقتصادية Economic Theory أو تحليلها عامة حسب اهتمامات علماء الاقتصاد، بقدر ماعالج الجوانب الاجتماعية التى تشملها النظم البنائية والتنظيمية للانشطة الاقتصادية المختلفة . فلقد ظهر من تحليل «النظرية الاقتصادية» أن هناك جوانب مختلفة لم يعالجها بوضوح كل من علماء التاريخ والاقتصاد ولكن تناول فيبر العديد من التصورات الشاملة لطبيعة النظرية الاقتصادية ككل. وهذا ما جعل تحليلات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى ، تبرز اسهاماته على المستويين النظرى والامبريقى ، وتعطى طابعا مميزا لرؤية التنظيمات الاجتماعية Economic Institutions وتطورها ، ومقارنة واقعيتها فى المجتمع الغربى الراسمالى وما كانت عليه فى الحضارات القديمة . كما كان لتركيز فيبر على «البناءات الاجتماعية» Social Structues ومدى استقرارها تصور مميز لطبيعة المجتمع البشرى ، ونوعية المواقف التى يتكون منها الفعل الانسانى كاستجابة لهذه المواقف Situations . فوجود البناءات والتنظيمات الحديثة يدل على وجود المجتمع فى حالة التحول نحو العقلانية Rationalization الانشطة الاجتماعية والاقتصادية الملائمة المصاحبة لهذا التحول ، وهذا يجعل تصورات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى مميزا عن كثير من تحليلات الفكر الاقتصادى للمدارس الاقتصادية الكلاسيكية .

من هذا المنطلق ، يتصور بارسونز ، أن تحليلات فيبر فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى لم تقتصر على تحليل المستويات البنائية والمظاهر العامة لطبيعة الانشطة والنظم الاقتصادية ،وما يسمى Structural levels بقدر ما اهتم ايضا بتحليل التغيرات الوظيفية التى طرأت على هذه الانشطة والنظم ، ومراحل التحول لكل الانماط البنائية المختلفة ، وايضا ما يطرأ على الظروف الاجتماعية والثقافية ، أو ما يسمى عموما بمستويات التحليل الوظيفى Functional Analysis levels . وسعى بارسونز ، لعرض بعض وجهات نظره على افكار فيبر وتحليلاته موضحا عدد من الامثلة على ذلك وهى :(٢٠)

اولا : ترجع أهمية تحليلات فيبر خاصة لما يسمى بعقلانية Rationalized

الاقتصادى ، وكيفية توجيه القرارات الاقتصادية سواء للمنتجين أو المستهلكين حسب عوامل التكاليف Costs ، والنفعية Utiuities

ثانيا : اهتمام فيبر بالمستويات العقلية Mentality والحالة الفكرية أو مجموعة الاتجاهات Attiudes ، التى ترتبط بنوعية الانشطة الاقتصادية. تلك الاتجاهات أو الحالة العقلية التى سعى فيبر لتحليلها فى اطار «روح الراسمالية» وتصوراته العامة عن علم الاجتماع الدينى .

ثالثا : دراسة فيبر للانشطة الاقتصادية او معالجة النظام الاقتصادى فى اطار النظام القانونى والتنظيمات السياسية العامة فى المجتمع ، والتى أهتم بها فى تصوره للحالة القانونية ـ العقلانية الحديثة وتصوراته العامة فى مجال علم الاجتماع السياسى .

رابعا : تكمن اهمية معالجة فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى ، عن طريق ربطه بين فكرتى العقلانية Rationality وروح الراسمالية The Spirit of Capitalism . وبالرغم من تحليله للنتائج الايجابية التى أسهمت كل منها فى تطور المجتمع الغربى الحديث ، الا انه أشار ايضا الى بعض نقاط الضعف التى ظهرت فى هذا المجتمع ، ولاسيما الروابط الاجتماعية Social ties ، التى تؤثر بشدة على ما يسمى بحراك الموارد Mobility of Resources بما فيها الموارد البشرية ، التى تشكل جزءا كبيرا من مكونات النظام الاقتصادى ذاته .

تلك هى أهم الخطوط العريضة ، التى تتبلور فيها تعقيبات بارسونز على اسهامات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى وجدت الكثير من الاهتمامات المشتركة عند علماء الاجتماع ، من أمثال دوركايم أو علماء الانثربولوجيا مثل مالينوفسكى Malinovsky ، وكما يضيف بارسونز عن قيمة تحليلات فيبر «انها اكثر التحليلات شمولا ، وتعتبر افضل المقالات فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى التى طرحت حتى الآن»(٢١) .

كما تعد وجهة نظر علماء الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الحاضر ،احد الآراء الهامة التى تتبلور فى تحليلات ريتشارد سويدبيرج R. Swedberg الذى يعرض لبعض التعقيبات على اسهامات فيبر فى مجال علم الاجتماع

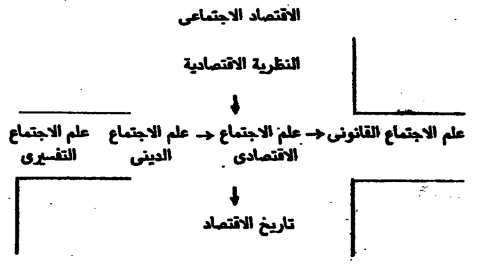
الاقتصادى(٢٢) . موضحا بان تلك الاسهامات تعكس الدراسات السوسيو - تاريخية فى الاقتصاد والتى كانت محوراً رئيسيا فى التحليلات السوسيولوجية التقليدية ، كما انها تمثل مرحلة هامة لم يعط الكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد اهتماماتهم ومحاولاتهم لتطوير ما يعرف بعلم الاجتماع الاقتصادى . فلقد اهتم فيبر بعرض افكاره الاقتصادية فى اطار مجموعة متعددة من العلوم الاجتماعية ، كما عبر هذا الاتجاه عن تحليل واقعى للاقتصاد الالمانى قبل الحرب العالمية الاولى ، وركز فيه فيبر بوضوح اهتماماته فى كل من القانون ، وتاريخ الاقتصاد ، والاجتماع ، حيث تمثل تلك الاهتمامات مراحل معينة فى تاريخ حياة فيبر العلمية والاكاديمية .

كما يرى «سويدبرج» بان معالجة فيبر فى هذا المجال ، يمكن تقسيمها الى نوعين من التحليلات يرتبط الاول بمفهوم الاقتصاد الاجتماعى Social Economics ، والثانى بمفهوم علم الاجتماع الاقتصادى Economic Sosiology . ولم يكن المفهوم الاول مستخدما كثيرا فى المانيا قبل نهاية القرن الماضى ، ولكنه ظهر فى تحليلات فيبر وخاصة عند معالجته مقالات الاقتصاد والمجتمع ،عام ١٩٠٩ ، أو كتاباته حول الموضوعية Objectivity فى العلوم الاجتماعية وذلك عام ١٩٠٤ ، التى وضعها بالاشتراك مع مجموعة من العلماء الالمان من امثال وارنر سومبارت W. Sombart واوجر جافى E. Jaffe ، الذين أسسوا «علم الاقتصاد الاجتماعى . الذى يعالج عدد من المجالات وهى (١) الاحداث الاقتصادية Economic Events ، (٢) الظاهرة الاقتصادية Economic Phenomena (٣) الاحوال Conditions المرتبطة بالظاهرة الاقتصادية . ويركز المجال الاول على تحليل التنظيمات الاقتصادية ،والثانى على الظاهرة الاقتصادية والنتاج المترتبة عليها ، اما الثالث ، فيعالج الظواهر غير الاقتصادية التى تتاثر بالعوامل الاقتصادية . وعلى اية حال ، ان فيبر سعى لتفسير ما يعرف «بالاقتصاد الاجتماعى» محاولة منه لتوجيه «علم الاجتماع» لمعالجة كل من «النظرية الاقتصادية» و «تاريخ الاقتصاد» .

اما اهتمامات فيبر «بعلم الاجتماع الاقتصادى» فتظهر بوضوح فى العديد من كتاباته القانونية ، والتاريخية الاقتصادية على المستوى النظرى وايضا على المستوى الامبريقى عندما أجرى مجموعة من الابحاث الميدانية على العمال الصناعيين فى الفترة من ١٩٠٩/١٩١١ ، فى اطار اهتماماته

بمنظمة السياسة الاجتماعية Sozial Politik (٢٣) . وكما يوضح الشكل التالى تحليلات فيبر للظواهر الاقتصادية ، التى تظهر فى المحور الرأسى «الاقتصاد الاجتماعى» والتى تتضمن تحليلا مختلطا من علم الاجتماع والنظرية الاقتصادية ، والتاريخ الاقتصادى . ومن الناحية الاخرى ، وعلى المستوى الافقى ـ كما ظهر فى كتابه «الاقتصاد والمجتمع» على سبيل المثال ـ ويمثل علم الاجتماع التفسيرى Interpretive Sociology ، والذى ساعد فيبر فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى ، وتحديث مجالات اهتمامه ولاسيما أن فيبر كان يهدف بذلك لبيان كيفية استخدام النظرية السوسيولوجية فى دراسة الاقتصاد ، وتحيزه للفعل الاقتصادى عن طريق ما يعرف بالمنظورات السوسيولوجية مثل الفعل الاقتصادى الاجتماعى .

ـ الاقتصاد الاجتماعى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى فى تحليلات فيبر(٢٤).



عموما ، يلاحظ أن فيبر باستخدامه لعلم الاجتماع الاقتصادى سعى لدراسة الكثير من المظاهر والانشطة والتنظيمات الاقتصادية ، والتى ظهرت بوضوح عند معالجته للاسواق ، والنقود ، والتجارة ، والمهنة ،والتنظيمات الاقتصادية المالية ، وقضايا استغلال العمال ، ووسائل الانتاج بالاضافة الى دراسة العديد من جوانب النظرية الاقتصادية عن طريق المداخل والمنظورات السوسيولوجية المختلفة . ومن ثم ، كانت لاسهامات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى ايجابيات متعددة من ناحية تطوير المفاهيم والمنظورات والمجالات التى يجب الاهتمام بها ، تلك الاهتمامات التى تدخل تحت

اطار المدرسة السوسيولوجية التقليدية • والتى انتقلت تاثيرها الى المدارس السوسيولوجية الحديثة وهذا ما سنعالجه بوضوح فى الفصول القادمة •

(٢) اميل دوركايم :

توضح الفترة التاريخية التى ظهر فيها اميل دوركايم كعالم اجتماع مدى اهتمامه بالقضايا والمشكلات التى ظهرت فى المجتمع الحديث وصاحبت عمليات التحول نحو الصناعة والاساليب الجديدة فى الانتاج ، والعمل ، والحياة الاجتماعية • ولقد تعرض علماء الاجتماع لكثير من القضايا التى شغلتهم أولا بتطوير علمهم ومناهجة وأدواته التحليلية ،حتى يستطيع ان يتناول قضايا المجتمع الواقعية ، ويكرس جهوده للتعرف على العوامل والظروف المتداخلة فى تشكيل تلك القضايا والظواهر والمشكلات المجتمعية المتعددة • وتعد أسهامات دوركايم امتدادا واضحا للمدرسة الفرنسية السوسيولوجية التى وضع جذورها الاولى «أوجست كونت»،والتى مالبثت أن انتشرت فى العديد من الدول الاوروبية الاخرى المجاورة ولاسيما بريطانيا والمانيا وايطاليا •

ما من شك أن اسهامات دوركايم السوسيولوجية كثيرة ومتنوعة وتشمل مجموعة من الفروع المختلفة لعلم الاجتماع ، ولكن فى اطار تحليلنا الحالى سوف نعالج حقيقة اسهامات دوركايم فى علم الاجتماع الاقتصادى،باعتباره احد اقطاب المدرسة السوسيولوجية التقليدية • وان كان من الصعب علينا أن نفصل الكتابات السوسيولوجية المختلفة التى وضعها «دوركايم» والتى تشمل العديد من المجالات والقضايا السوسيولوجية والثقافية المتداخلة • فنجد على سبيل المثال أن «اسهامات دوركايم» عن علم الاجتماع الاقتصادى يستحيل علينا فهمها الا فى اطار معرفة التحليلات الاولى للحياة الدينية، وظاهرة تقسيم العمل ، والانتحار ، والاشتراكية ، والتربية والاخلاق ، والاخلاق المهنية(٢٥) وغيرها من ظواهر وقضايا متعددة ربطها دوركايم بصورة تحليلية مميزة ، ليوضح لنا أهم ملامح النظرية السوسيولوجية الدوركايمية عن التضامن الاجتماعى Social Soildarity •

ويعتبر كتاب دوركايم عن تقسيم العمل فى المجتمع The Division of Labour in Society ، احد الكتب التى عالج فيها القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى نفس الوقت حيث عرض دوركايم

الجذور التاريخية لنشأة ظاهرة «تقسيم العمل» كما تناولها عدد من الفلاسفة والمفكرين الاوائل ابتداء من أرسطو حتى ان اخذت أبعادا ومؤشرات اجتماعية خلال القرن الثامن عشر ، وخاصة عند ادم سميث وغيره من رواد الاقتصاد الكلاسيكى . وسعى دوركايم ، بان يضفى الطابع السوسيولوجى على هذه الظاهرة ، واعتبارها من أهم الظواهر التى يتصف بها المجتمع الحديث ، وما يترتب عليها من تطورات متعددة فى مجال المهن ، والتخصص ، وظهور التنظيمات المختلفة فى جميع المجالات المجتمعية . فظاهرة «تقسيم العمل» على حد تعبيرات دوركايم أصبحت حاجة ملحة للتطور والتغير ليست فقط فى مجال الانشطة الاقتصادية ، ولكنها شملت كافة الانشطة المجتمعية الاخرى ، وترتب عليها تزايد الوظائف والمهن والتخصصات الادارية ، والقضائية ، والسياسية وغيرها . فهى «تقسيم العمل» ظاهرة معقدة ومنظمة لكثير من قوانين الطبيعة كما تحدد القواعد السلوكية والاخلاقية للبشر . وتعد بمثابة احدى القواعد الاساسية للنظام الاجتماعى(٢٦) .

وفى اطار معالجة دوركايم للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والدينية سواء فى المجتمعات البدائية أو الحديثة ، واستخدامه للمدخل التحليلى التاريخى المقارن ، استطاع ان يحلل بوضوح مدى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت فى الواقع الاجتماعى الغربى ، خاصة وان دوركايم عاصر العديد من هذه التغيرات وما نتج عنها من آثار متعددة ولاسيما نتائج الثورة الفرنسية والصناعية التى كانت لها أيضا نتائج متعددة على الواقع المجتمعى عامة . وعلى ضوء ذلك نجد أن بيرستيدت(٢٧) Bierstedat ، يشير الى اسهامات دوركايم حول «تقسيم العمل» والنتائج التى ترتبت عليها سواء على نسق البناءات أو الانساق أو العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الغربى ،وخاصة ما ظهر عنها من تفكك فى العلاقات الاجتماعية والتنظيمية المختلفة . فلقد هدف دوركايم – بوضوح – وفى اطار نظريته عن التضامن الاجتماعى ان يعمل على اعادة تشكيل مكونات عناصر الحياة الاجتماعية حتى تتلاءم مع طبيعة الواقع المتغير ، ووضع الحلول المعالجة لكثير من المشكلات التى اصابت المجتمع الغربى بالكثير من الامراض الاجتماعية المتعددة . ومن ثم ، كان تصورات دوركايم ، قد تركزت فى اطار ثلاث افكار رئيسية وهى تفسير ظاهرة «تقسيم العمل» ، والبحث عن اسبابها ، وتفسير التغيرات المرتبطة بها .

كما سعى دوركايم لتحليل «ظاهرة تقسيم العمـل» باعتبارها من اهم اسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث عالجهـا فى ضوء عـلاقاتها بالعـديد من المتغـيرات والعـوامل الاخرى ، وخاصـة طبيعـة «الدور»، «والمكانة» ، «والوظيفة» ، «والنشاط» ، «والنتائج» عـلاوة على ربطها بتحقيق واشباع الحاجات الاجتماعية Social Needs والمهنية أيضا . حيث أشار على سبيل المثال الى أن أهمية تقسيم العمـل ترتبط بطبيعـة القـوة الانتاجية The Productive Power وقدرات العمال Workers Copabilities كما ترتبط فى نفس الوقت بكل عناصر التطور والتنمية الفكرية والمادية ، وتعتبر عموما مصدرا للحضارة The Source of Civilization . عـلاوة على ذلك ، سعى دوركايم لمناقشة تقسيم العمل فى ضوء اسهاماته لكل من عـلم الاجتمـاع القـانونى Sociology of Law وتحليـله للجريمة والقـواعد القضائية والجزاءات(٢٨) .

كما تتبلور تحليلات دوركايم عن «تقسيم العمـل» والتخصص لمعـرفة التغيرات الحديثة التى طرات على المجتمع الصناعى الحديث ، وذلك فى اطار فكرتى التضامن الآلى Mechanical Solidarity ، والتضامن العضوى Organic Solidarity (٢٩) . حيث يرتبط النوع الاول ، بالمجتمعات البدائية البسيطة Segemental Societies ، التى تظهر فيها العديد من أوجه العلاقات الاجتماعية وذلك عن طريق العـادات والتقـاليد والعـواطف المشتركة بين أفراده وجماعاته والتى يمكن وصفها بروابط الشعور الجمعى Collective Consience ، والتى تؤدى الى تحقيق ما يعـرف بالتـكامل الاجتمـاعى Social Integration . ذلك التكامل الذى يهدف الى استمرارية العلاقات والحياة الاجتماعية المتماسكة ، كما يعزز بالتضامن الاجتماعى بين الافراد ببعض أو بينهم والمجتمع الذى يعيشون فيه ، ويتسم بالتجانس الاجتماعى Social Homogenous . اما النـوع الثانى،من المجتمعات فهى المجتمعات الصناعية الحديثة ، والتى تتميز بالتضامن العضوى حيث تضمر العـلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والانتماء والولاء المجتمعى . وتظهر العديد من المظاهر والخصائص الاخرى الناشئة عن تقسيم العمل ، والتخصص ، واستقلالية الفرد ، والانانية . علاوة على ذلك ، يكون القانون الرسمى هو المنظم للحيـاة الاجتمـاعية التى تسيطـر عليها عـلاقات العمـل والانتاج الصناعى .

ونلاحظ على تحليلات دوركايم «لتقسيم العمل» محاولته لتحليل هذه الظاهرة وعلاقاتها بالعديد من الانشطة الاجتماعية والاقتصادية . فنجده يركز على العلاقة بين تقسيم العمل والتخصص ، وزيادة الانتاج من ناحية، ووظيفة تقسيم العمل وتلبية الحاجات الفردية والضروريات المجتمعية من ناحية أخرى . وهذا ما يظهر بوضوح ، فى تفسيره لأسباب ظهور وانتشار الصناعة فى المجتمع الحديث ، خاصة أن احد مهامها الرئيسية هو تلبية حاجات الافراد والمجتمع معا ، كما أن للصناعة الكثير من الوظائف بالاضافة الى تلبية الحاجات ولاسيما زيادة الانتاج من الناحية الكمية والنوعية. ولكن ذلك لن يتأت الا عن طريق وجود تقسيم العمل والتخصص فى العمل والانتاج وظهور الواقعية فى العمل . كما نلاحظ ايضا ، أن دوركايم حرص على مناقشة قضية تقسيم العمل وعلاقاتها بزيادة الانتاج الاقتصادى الصناعى فى المجتمع الحديث وتناولها ايضا فى ضوء تحليل الكثير من العوامل الاخرى المرتبطة بها مثل : توافر الموارد البشرية من السكان ، وزيادة التحضر ، والتطور السريع فى مجال وسائل النقل والمواصلات . تلك العوامل التى ركز عليها الكثير من رواد علم الاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى أو العديد من علماء المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التى عاصر افكارها دوركايم عن كثب وعالجها باهتمام سوشيولوجى مميز .

فى هذا الصدد يشير نيل سملسر ، بان تحليلات دوركايم حول تقسيم العمل ترتبط بفكرة عن التضامن الاجتماعى «الآلى والعضوى» تلك الفكرة التى تمتد جذورها عند الكثير من علماء الاجتماع التقليديين ولاسيما سبنسر Spencer ، وتصوراته حول المجتمع الصناعى Industrial Society وعالج كل منهما طبيعة العلاقات الاجتماعية التى كانت موجودة فى مجتمعات قبل الصناعية ، ونوعية التغيرات التى حدثت على البناءات والانساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتحول تلك المجتمعات من حالة التجانس الى اللاتجانس . وان كان دوركايم ركز على اهمية حرية التبادل Free Exchange ، والقواعد القانونية والتشريعية والاخلاقية التى تحدد نوعية العلاقات والانشطة فى المجتمعات الصناعية . وهذا ما يظهر بوضوح،عندما ركز دوركايم على بعد الاستقرار Stability فى المجتمع ، والذى يقوم اساسا على العلاقات التعاقدية بين الافراد ، تلك العلاقات التى تستمد استمراريتها من خلال اشكال متعددة من التكامل الاجتماعى ، وفى ضوء التضامن الاجتماعى العضوى ، الذى يتمثل فى حدود من القانون الرسمى

الذى يحكم العلاقات الاجتماعية ، كما يحدد أيضا أنماط العادات والتقاليد التجارية والاقتصادية وغيرها من المتغيرات الاخرى التى تجعل من الروابط والعلاقات الشخصية أكثر ايجابية وتؤدى الى التضامن الاجتماعى(٣٠) حقيقة ، لقد ناقش دوركايم ، العديد من الاساليب التى يمكن أن تعزز من الروابط والعلاقات الاجتماعية (ما تسمى بصور التضامن العضوى) فى المجتمع الصناعى الحديث ولاسيما فكرته عن الجماعات الثانوية Secondary Groups مثل النقابات والاتحادات المهنية ، التى يمكن ان تلعب أدوارا مزدوجة لحماية حقوق الافراد والمجتمع فى نفس الوقت ، وتؤدى عموما الى التضامن الاجتماعى(٣١) .

وفى الواقع ، اهتم دوركايم بمعالجة المجتمع الصناعى الرأسمالى فى ضوء ما يعرف بنظرية التغير الاجتماعى Theory of Social change ، وهذا ما يظهر بوضوح فى القسم الثالث من «تقسيم العمل فى المجتمع» حيث كرس اهتماماته لدراسة الاشكال غير العادية Abnormal Forms محاولا تشخيص أمراض الراسمالية والتى يمكن تصنيفها الى ثلاث افكار رئيسية اهتم فيها دوركايم بمعالجتها بالتحليل وهى :(٣٢) (١) الانومى Anome ، (٢) واللامساواة Inequality ، (٣) التنظيم غير الملائم Inadequate Organization . فبالنسبة الى الانومى حرص دوركايم على توضيح هذا المفهوم فى ضوء غياب القواعد التى تحكم وتنظم العلاقات والوظائف الاجتماعية والتى يمكن ملاحظتها بسهولة فى العديد من الازمات الصناعية والتجارية ، أو مظاهر الصراع بين العمل ورأس المال . علاوة على ذلك ، اهتم دوركايم ، بمعالجة بعض القضايا الاقتصادية الهامة التى ترتبط بفكرته عن «الانومى» عامة ، فلقد عالج على سبيل المثال ، عملية غياب القواعد المنظمة للمشروعات والتنظيمات الاقتصادية الموجودة فى المجتمع ، والاقسام الانتاجية الصناعية ، ومدى علاقاتها بالاحتياجات الاستهلاكية Consumption Needs كما أن العلاقة بين العمل ورأس المال اخذت ايضا ابعادا كثيرة لمظاهر الصراع الناتج عن زيادة عمليات التحول الصناعى Industrialization والتى نتج عنها فى نفس الوقت عدم عدالة الفرص Inequality of opportunities . فمع نمو اقتصاد السوق ، اصبح الانتاج وعملياته المختلفة غير منظمة كما ينتج عنه الكثير من المخاطر ، التى تؤدى فى كثير من الاحيان الى الخسارة مع ظهور الكثير من الازمات الناتجة عن عدم توزيع الوظائف الاقتصادية .

علاوة على ذلك ، ناقش دوركايم عملية زيادة حجم الاسواق ، وظهور

المصانع الكبرى التى تعكس الكثير من العلاقات الاجتماعية والمهنية المختلفة بين أصحاب العمل والعمـال ، والتى يتسم بعضها بنظـام متوتر Nervous System من العلاقات وتراكم رأس المال وزيادة الطلب على العمال . كما تناول دوركايم مشكلة زيادة الاعتمـاد على التكنولوجيا والآلات واحـلالها بدلا عن العمال والصناعات الحرفية الصغيرة،علاوة على أن العمال أصبحوا مستغربين عن جماعاتهم الاولية وخاصة الاسرة.كما خلقت المظاهر الجديدة للحيـاة الصناعية نوعا من التوترات والمشـكلات والامراض المتعددة . وان كان دوركايم ، ركز على اهمية وجود نوع معين من التنظيمات والتشريعات والقواعد التى يمكن عن طريقها معالجة الصراع والامراض الاجتماعية .ومن ثم ، يمكن القول بان دوركايم سعى لدراسة فكرة الانومى فى ضوء معالجته لبعض القضايا الاقتصادية والصناعية ، وما ترتب عليها من مظاهر مرضية Pathological ، فى المجتمع . وان كان يركز فى نفس الوقت على غيـاب عمليات التخطيط الاقتصادى الشامل ، وتنظيم العلاقات الصناعية ،ومواقف العمل والصناعة ، والتى من شانها أن تعـزز الادوار الاجتماعية والمهنيـة لطبقة العمال فى المجتمع .

أما قضية «اللامساواة» فى المجتمع الصناعى الرأسمالى ، فلقد ناقشها دوركايم فى اطار المشاكل والقيود الناتجة عن تقسيم العمل ذاته ، واعتبرها من مظاهر غير السوية فى المجتمع ، والتى تؤدى الى المزيد من التفكك فى مقومات التضامن العضوى . وبالرغم من ذلك ، فلقد سعى دوركايم لطرح بعض الحلول للتخلص من مشكلة اللامساواة وذلك عن طريق تحقيق العدالة Achievement of Justice واعتبـارها عـاملا هـاما لتحقيق الاستقـرار الاجتماعى . وفى حقيقة الامر ، لقد عالج دوركايم مشكلة اللامساواة فى المجتمع الرأسمالى وظهورها نتيجة لسببين هامين أولهما : الوضع غير الملائم للافراد بالنسبة للقواعد والنظم الاجتماعية ؛ وثانيا : العجز فى نظم التبادل وخاصة تبادل كل من البضائع والخدمات . كما ناقش دوركايم ، ان هذين السببين أديا لظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والتناقض فى الوظائف والقواعد العـامة فى المجتمع . كمـا يؤديان الى فقـدان الشـعور العـام Pubic Conscience ولقد ركز دوركايم كثيرا على هـذه المشكلات فى ضـوء العوامل الخارجية لظاهرة تقسيم العمل،والخلل الناتج عن قضية اللامساواة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية .

ويعزو دوركايم هذه المظاهر غير السوية فى المجتمع الرأسمالى الصناعى

كنتيجة للخلل وعدم التنسيق بين المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والدينية المختلفة فى المجتمع . كما يؤدى ذلك فى نفس الوقت ، الى زيادة اللامساواة والتحكم فى وسائل الانتاج، وظهور العديد من الامراض الاجتماعية التى تؤدى عموما الى عدم التماسك والتفكك الاجتماعى ونقصان الوعى الجمعى،والخلل فى الوظائف واحترام القواعد المجتمعية.ولقد لاقت آراء دوركايم قبولا واسعا عند علماء الاجتماع الصناعى ولاسيما جورج فيردمان G. Fredmann ، وتعارض كثير من عناصر التنمية الحقيقية للعمل الصناعى فى القرن العشرين .

كما تعد تحليلات دوركايم عن الاشتراكية Socialism ، احدى التحليلات الهامة التى توضح اسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى ، وعلم الاجتماع السياسى . فلقد لاحظنا مدى اهتمام دوركايم السابق عن تقسيم العمل فى المجتمع الغربى الحديث ، والنتائج الايجابية والسلبية أو المرضية غير السوية التى صاحبت عمليات التصنيع فى المجتمع الراسمالى الفرنسى. ولقد تبنى دووكايم فكرته حول التضامن الاجتماعى وجعلها جوهر نظريته السوسيولوجية العامة التى تنطلق منها جميع افكاره وتصوراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاخلاقية.فلقد ناقش باهتمام بالغ فكرة الاشتراكية وتطورها وخاصة عند سان سيمون S. Simon والايديولوجيات الحديثة المرتبطة بالاشتراكية والتى ظهرت فى الفترة المعاصرة لحياة دوركايم.فلقد حلل الاشتراكية باعتبارها مجموعة من المبادىء التى لها علاقاتها ووظائفها الاقتصادية فى المجتمع ، خاصة وانها ليست مجرد التحكم فى الاجور ولكنها تسعى لتحقيق نوع من التضامن الاجتماعى ، ولكن هذا لا يمكن تحقيقه عن طريق الطبقات الدنيا فى المجتمع بقدر ما يقع على عاتق الاجهزة والتنظيمات الحكومية ، خاصة بعد أن اصبحت العوامل الاقتصادية من العوامل الهامة التى يجب اعادة تنظيمها واعتبارها من اهم مقومات الحياة الاجتماعية .

وفى هذا الصدد يشير ريمون آرون(٣٢) R. Aron بان اهتمامات دوركايم عن الاشتراكية تعكس وجهة نظره حولها من حيث اعتبارها مجموعة من المبادىء والقواعد التى يمكن عن طريقها تنظيم الحياة الاجتماعية واعادة التضامن الاجتماعى . هذا الراى الذى يختلف بوضوح عند تمييز الاشتراكية Socialism عن الشيوعية Communism . حيث يتصور دوركايم أن حالة

الشيوعية ومبادئها موجودة منذ العصور القديمة ، وجاءت كنتيجة طبيعية ضد اللامساواة الاجتماعية أو العدالة،أما الافكار الاشتراكية فجاءت مصاحبة للثورة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر ، ولقد ظهرت تلك الافكار لمعالجة بعض الظواهر التى صاحبت التقدم الاقتصادى وزيادة الثروة الاقتصادية والسعى لتوفير الحاجات الاساسية والبعد عن المغالاة وحياة الترف ، والبحث عموما عن تخفيف المعاناة الناتجة عن زيادة الخلل فى الانتاج ورأس المال.
ومن ثم ، فنجد أن دوركايم ، لم يشر على الاطلاق الى فكرة الغاء الملكية الخاصة Private Property ، لانها لم تكن مصدرا لأى افكار ومبادىء الاشتراكية وعلى النقيض من الشيوعية تماما . وبايجاز ، فالاشتراكية مجرد مجموعة من التنظيمات والمبادىء التى تقوم على اسس أخلاقية ، وتهدف لاعادة تنظيم المجتمع وحسب تصورات دوركايم فان هدف علم الاجتماع ، والاشتراكية ، والدين هدف واحد يسعى لضرورة تنظيم المجتمع واعادة روح التضامن الاجتماعى .

كما تظهر آراء دوركايم حول الملكية Property ، والتعاقد Contract مدى اسهامه فى علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث أعطى اهتماما واضحا بالقواعد التى يجب اتخاذها المجتمع لحماية الملكيات الخاصة ، ولقد انتقد الكثير من النظريات السابقة ولاسيما آراء لوك ، ومل ، وكانط ، وروسو وغيرهم . ولقد حاول كثيرا تفسير العلاقة بين الملكية والدين ، واعتبار الملكية شيئا مقدسا يستمد قواعده من القوانين الدينية والمعتقدات منذ أن عرف الانسان الملكية الخاصة فى المجتمعات البدائية . ومن ثم ، يجب أن يعطى المجتمع الصناعى الحديث مزيدا من الاهتمام لتحديد القواعد المنظمة ، والتى تحمى الملكية وخاصة القواعد القانونية والاخلاقية . فالملكية حسب راى دوركايم ، كانت قد ارتبطت أولا بملكية الارض ، ثم ارتبطت بعد ذلك بالعديد من الافكار والمعتقدات الدينية ، ثم اخذت ابعادا فردية اى (يمتلك الفرد العديد من الاشياء)،وتم بعد ذلك تشكيل الملكية فى صور من التعاقد Contract ، اكثر من الاعتماد على الميراث والتوارث Inheritance . كما سعى دوركايم لمناقشة التعاقد وقواعده المختلفة والتى تختلف حسب نوعية المجتمعات وتتغير بصورة مستمرة حسب البناءات الاجتماعية المتعددة . كما يربط بين الملكية ، والتعاقد ، والحرية ، والواجبات ، والحقوق ، والمساواة والعدالة والاخلاق وغيرها من المتغيرات الاخرى التى توجد فى المجتمع الراسمالى الحديث(٢٤) .

وفى السنوات الاخيرة ، ظهرت بعض التحليلات السوسيو ـ اقتصادية الهامة ، التى تبنت بعض التصورات الدوركايمية وخاصه آرائه عن الانومى والسياسة ، وتقسيم العمل فى المجتمع الحديث ، وما كتب أيضا عن الاخلاق المهنية Professional Ethics والاخلاق المدنية Civic Moral على وجه الخصوص . فلقد انتقد دوركايم بشدة الافكار العامة للنظرية الاقتصادية التقليدية Calssical Economic Theory ، والتى اكدت على أهمية المصالح الذاتية واستبعادها العوامل الدينية التى تحكم الحياة البشرية ، مما أسهم عموما فى زيادة مصادر ضعف الانومية فى المجتمع الرأسمالى الحديث ، خاصة وأن شهية الانسان الاقتصادية ، لا يمكن اشباعها حسب ما تحدده أهواؤه ورغباته ، ومن ثم يجب وضع مجموعة من القيود للتحكم فيها(٢٥). وهذا ما ينطبق أيضا على طبيعة الانشطة الاقتصادية والتجارية ـ حيث تصور دوركايم ـ ان جميع المهن لديها قواعد أخلاقية ماعدا المهن التجارية والاقتصادية . وتساءل هل هذا الوضع يعتبر حالة مرضية أم سوية طبقا لتصورات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ؟ وما سبب الحالة الراهنة لكل من الاشتراكية والراسمالية وعدم وضعهما اى نوع من القيود والقواعد التى تنظم الانشطة الاقتصادية ، واعتبار المصالح الخاصة هى القاعدة الجوهرية والتى لا تعتبر كافية من الناحية الاخلاقية . ومن ثم ، يلاحظ على تحليلات دوركايم انه يربط بين ما يعرف بالانومى الاقتصادى Economic Anomie والانومى السياسى Political Anomie ،عندما ناقش الانشطة الاقتصادية ودور الحكومة فى ظل سياسة عدم التدخل الراسمالية Laisse-Faire Copitalism .

عموما ، ان اسهامات دوركايم فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى يمكن تلخيصها فى ثلاث نقاط أساسية وهى :(٢٦)

أولا : لقد وجه دوركايم انتقادات عديدة لعلماء الاقتصاد ، ليس بسبب تناوله العديد من التصورات والافكار الاقتصادية بقدر ما كان دائما على خلاف مع العديد من علماء الاقتصاد الفرنسيين والبريطانيين.كما قد تجاهل كثيرا من تاريخ النظرية الاقتصادية بالرغم من علمه بالعديد من افكارها العامة . والانتقاد الرئيسى لدوركايم لهذه النظرية ، يكمن فى عدم تبنى علماء الاقتصاد المداخل الملائمة لعلاج الظاهرة الاقتصادية ككل،واهتمامهم بالتحليلات المجردة البعيدة عن الواقع المجتمعى .

ثانيا : اهتم دوركايم بضرورة توجيه علم الاجتماع الاقتصادى عن طريق

استخدامه «القواعد المنهج السوسيولوجى» ، الذى يتبنى العديد من المنظورات السوسيولوجية ويعالج الظاهرة الاقتصادية بصورة أكثر واقعية. ولقد كان مدخل دوركايم فى انتقاد المداخل العامة للاقتصاد السياسى،يركز على أهمية استيعاب هذا العلم «الاقتصاد السياسى» فى اطار علم الاجتماع الاقتصادي . ويعد ذلك الاتجاه الدوركيمى امتدادا لافكار كونت فى هذا المجال .

ثالثا : ان هدف علم الاجتماع الاقتصادى حسب اهتمامات دوركايم له، تكمن فى أهميته لدراسة كيفية سبل اعادة تنظيم الاقتصاد ، وتحقيق فكرة الانومى وتوجيه أهداف التنمية الاقتصادية نحو تحقيق التضامن الاجتماعى فى المجتمع الغربى . ومن ثم نلاحظ ، أن دوركايم اهتم بمعالجة علم الاجتماع ألاقتصادى لدراسة الظاهرة الاقتصادية المتغيرة فى المجتمعات الآلية والعضوية تلك الفكرة ، التى كانت عند كونت وسبنسر وهذا ما سوف نعالجه حاليا .

(٣) هربرت سبنسر :

اكتسبت كتابات سبنسر أهميتها السوسيولوجية نظرا لاهتماماته المتعددة بين كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية ، فلقد سعى سبنسر لاعطاء علم الاجتماع دفعة قوية عن طريق تحديث منهجيته ووسائل تحليلاته للقضايا والمشكلات التى يعالجها فى الواقع . وتعتبر فكرة سبنسر عن المماثلة البيولوجية احدى الافكار السوسيولوجية الهامة التى اسهم بها فى تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر المجتمعية والطبيعية . وبالاضافة الى استعانة سبنسر بعلوم البيولوجيا أو الاحياء من اجل تطوير الاساليب المنهجية لعلم الاجتماع استطاع أيضا ان يتبنى العديد من المناهج الاحصائية والرياضية لتحقيق نفس الغرض ذاته .

حقيقة ، ان اهتمامنا الحالى سوف يركز على مدى كان لاسهام سبنسر أثر فى تطوير التصورات العامة لعلم الاجتماع الاقتصادى باعتباره موضوع الدراسة حاليا . ان تحليلات سبنسر تعتبر افكارا مشتركة للمدرسة السوسيولوجية التقليدية التى وضعت الاسس الاولى فى علم الاجتماع،وبدون منازع مثل سبنسر آراء المدرسة البريطانية الكلاسيكية فى هذا المجال ، كما كانت لأفكاره آثار هامة على العديد من المدارس السوسيولوجية التقليدية

فى أوروبا وخاصة المدرسة الدوركايمية . كما تعبر وجهات نظر سبنسر عن الظواهر والانشطة الاقتصادية ، عن كثير من آراء المدرسة السوسيولوجية الاقتصادية (الاقتصاد السياسى) ، التى نبتت أول جذورها فى انجلترا على يد آدم سميث فى القرن الثامن عشر .

كما تبرز أهمية سبنسر فى تحليله للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى انتابت المجتمع الصناعى الرأسمالى خلال القرن التاسع عشر وذلك كغيره من علماء الاجتماع الكلاسيكيين مثل كونت ، وماركس ، ودوركايم ، وتونيز وغيرهم الذين أيضا اهتموا بفكرة «الثنائية» عند تحليل المجتمعات البشرية فى العصر الحديث . وهذا بالفعل ما عالجه سبنسر فى تمييزه بين نوعين من المجتمعات(٢٧) : المجتمع الاول (العسكرى) الذى يقوم اساسا على مبدأ التعاون الاجبارى Compulsory Cooperation نظرا لطبيعة التنظيمات الداخلية ، ونسق السلطة والضبط الاجتماعى . كما أن أنساق الملكية والحرية ترتبط بمجموعة كبيرة من القيود ، أما المهن والوظائف فانها ترتبط بالحياة المتوارثة التقليدية . كما أن النشاط الاقتصادى يعتمد أساسا على الاكتفاء الذاتى وتندر به التجارة الخارجية ، فى مقابل ذلك يوجد المجتمع الثانى (الصناعى) ، ذلك المجتمع الذى تطور فى أعقاب انهيار العصر الاقطاعى من العصور الوسطى ، ويوجه نشاط هذا المجتمع ككل الى تنويع النشاط الاقتصادى والانتاج والتقليل من الاعتماد على الحروب . كما أن هذه الانشطة تقوم على الاساس الاختيارى التطوعى Volunty Cooperation ، وتزيد من عمليات التبادل بين الافراد والجماعات نتيجة لزيادة الاعتماد على التخصص ، وتقسيم العمل . وعموما ، تتحدد انساق العلاقات المتبادلة بين الافراد والتنظيمات التى تقوم على انساق التبادل التلقائى .

ويوضح «سملسر» أن اسهامات سبنسر السوسيولوجية قد تركزت فى فكرتى التطور ، والاقتصاد الكلاسيكى ، اللتان سيطرتا على الفكر الاجتماعى والاقتصادى خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر(٢٨) . فلقد استطاع سبنسر ان يمزج افكاره عن التطور للبناءات الاجتماعية فى اطار عمليات التغير المستمرة التى حدثت فى العالم الغربى وانتقاله من المجتمع العسكرى الى الصناعى . كما ركز ايضا على أهمية النشاط الاقتصادى الصناعى ، ودوره فى تحقيق عمليات التكامل داخل المجتمع الجديد (الراسمالى) .

وكيف أدى هذا التكامل الى اعادة تنظيم العمليات والعلاقات الاقتصادية والسياسية سواء بين الافراد أو بين الافراد والسلطة السياسية (الدولة) . فى نفس الوقت ، اكد سبنسر على أن هناك مجموعة من المبادىء التى أدت الى تحقيق التكامل فى المجتمع الصناعى ، ومن اهم هذه المبادىء احترام حرية الفرد ، وأصبح «الفرد» قادرا على الدخول فى علاقات تعاقدية مع الآخرين .

علاوة على ذلك ، أعطى سبنسر أبعادا هامة الى عدم التدخل السياسى (الدولة) فى الحياة والانشطة الاقتصادية الا فى حالة الضرورة القصوى . ولقد استمد هذه الفكرة بالطبع من رأى آدم سميث ، الذى أصبح له سياسة اقتصادية عامة فى المجتمع الانجليزى خلال القرن التاسع عشر . هذه الفكرة التى أسس عليها عامة ما يعرف بالاقتصاد التنافسى Competitive Economy واعطاء الدافع وراء تحقيق الارباح ، والسعى من أجل المصالح الذاتية وغير ذلك من مقومات النظام الراسمالى الحديث . كما يسمح هذا النظام بتحقيق التبادل فى المصالح والخدمات بين الافراد ، ويؤدى الى ظهور التكامل الاجتماعى فى المجتمع الصناعى والذى يجب أن يلق نوعا من الحماية السياسية (الحكومة) وتنظيم النشاط الاقتصادى من الناحية الادارية فقط .

ومن ثم ، فان سبنسر سعى لتطبيق فكرته عن التطور الاجتماعى Social Evolution وضرورة تحقيق التكامل فى المجتمع الصناعى خاصة أن هذا المجتمع انتقل من الحالة السابقة المتجانسة الى غير المتجانسة فى المجتمع الصناعى الحديث . كما سعى أيضا لطرح مفهوم آخر عن التماسك Coherence ، كنوع من التكامل الذى يجب أن يجد قبولا من قبل الافراد والجماعات والسلطة السياسية ، خاصة وأن ظاهرة تقسيم العمل ، افرزت العديد من المظاهر الايجابية والسلبية على نسق العلاقات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية . كما تعكس هذه الظاهرة مظاهر التعقيد الذى اصبحت حقيقة أو خاصية مميزة لقومية المجتمعات الصناعية الحديثة ، تلك الخاصية التى لاحظها سبنسر بصورة واقعية والتى انتقلت بعد ذلك الى اميل دوركايم الذ يركز عليها كثيرا فى وصفه للمجتمع الصناعى كما اشرنا من قبل .

ويوضح لويس كوسر(٢٩) L. Coser ، أن تصورات سبنسر عن المجتمع الصناعى الرأسمالى ، تعتبر تصورات مشتركة مع كل من دوركايم وكونت ،

واعطاء الاولوية للقـوانين الاجتمـاعية التى تحـدد العـلاقات الاجتماعية والعلاقة بين الافراد والتنظيمات السـياسية الحـاكمة • حيث تلعب هـذه القوانين أدوارا هامة فى تحديد الحقوق والواجبات ، كما انها تعتبر النظام العام الذى يحدد سلوك الافراد ، وخلق الوعى أو الشعور الجمعى لتحقيق التكامل • وتتميز تحليلات سبنسر بتاكيداته المستمرة على دور الدولة State فى وضع الضمانات اللازمة لحماية الحقوق والواجبات بين الافراد أو بينهم وبين الدولة وتنظيماتها وانشطتها الاجتماعية والاقتصادية • وفى هذا الصدد ـ يشير سبنسر ـ من أجل تحقيق أنشطة نافعة يجب اعداد كل من التنظيمات الصناعية ، والمهن ، والوظائف ، التى تسعى جميعها لمساعدة الحفاظ على الحياة الاجتماعية • وان كان ذلك لا يمنع من وضع بعض القيود البسيطة على حريات الافراد ، واعداد الترتيبات اللازمة (أو التعـاقدات الادارية) مع الاخرين • ومن ثم ، يلاحظ على تحليلات سبنسر أنه كان يسعى لظهور مجتمع جيد يقوم على نوع من التعاقد بين الافراد لتنظيم المصـالح الخاصة أو الذاتية ، والتى يمكن تدعيمها لتحقيـق التكامل الاجتمـاعى ، وزيادة عناصر التبادل بين الخدمات والمصالح ، التى تعزز بدورها عمليات النشاط الاقتصادي وزيادة روح المنافسة والدافعية وغـيرها من المفاهيم التى تمتـد جذورها لآدم سميث ، وداروين ، ومالتوس وغيرهم من المفكرين الغـربيين تاثر بهم سبنسر بصورة مباشرة ، وغير مباشرة •

بالاضافة الى ذلك ، عـالج سبنسر المجتمـع الصناعى عن طريق بعض الافكار الاخرى مثل فكرتى التوازن Equilibrium ، والتجانس الاجتمـاعى Social Soilidarity خاصة عنـدما اهتم بتحليـل الانشـطة الاقتصـادية وتوجيهها عن طريق تحقيق المصالح الذاتية للافراد ، بالرغم من اعترافـه باهمية كل من القواعد والمعايير والتنظيمات واللوائح الرسمية الحكومية • فلقد تصور سبنسر ان عملية التجانس الاجتماعى التى تحدث فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية ، تظهر عن طريق ظاهـرة تقسيم العمـل والتخصص اللذين يسـاهمان فى عملية التعاون التلقائى بين الافـراد من أجـل تبـادل المصالح • ويؤدى التعاون بصورة عـامة الى زيادة عناصر التبـادل الحـر Free Exchange بكل من البضائع والخدمات خاصة عندما تتقدم عمليات التحول نحو التطبع •

كما ، اكـد سبنسر على ظهـور بعض التغـيرات التى لازمت عمليات

التحول نحو التصنيع ومنها الاقلال من العمليات المنظمة للسلوك الفردى فى كافة مجالات الحياة العامة وخاصة الانشطة او المجالات الاقتصادية . وهذا ما يظهر بوضوح ، اذا ما قارن طبيعة القيود على هذه الانشطة فى المجتمعات السابقة (العسكرية) وبين المجتمعات الصناعية الراسمالية الحالية . علاوة على ذلك ، يبرز سبنسر طبيعة القيود التى فرضت فى نفس الوقت على السلطة السياسية أو الدولة . التى أصبح دورها منظما واداريا فقط لمجالات الحياة الاقتصادية وانشطتها المختلفة . ومن ثم يمكن القول، ان تصورات سبنسر عن حالة المجتمع الصناعى المتقدم تقوم على أساس نظام واسع من عمليات المفاوضات Bargaining والتبادل Exchange تلك الفكرة التى استمدها بالطبع سبنسر من آدم سميث ومدرسة مانشستر Manchester School (٤٠) . وانتقلت بعد ذلك للعديد من علماء الاجتماع ولاسيما دوركايم – كما لاحظنا سابقا – وايضا عند تونيز Tonnies وغيرهم . بالرغم من ذلك ، ظهرت بعض الانتقادات حول آراء سبنسر ، وخاصة تصوراته القائلة بان عمليات تنظيم السلوك الفردى أو البشرى قد قلت فى المجتمع الصناعى ، نتيجة لنمو عمليات التطبيع ، وهذا بعيدا عن الواقع ، نظرا لان عمليات النشاط الاقتصادى قد ادخلت عليها الكثير من عمليات الالتزام فى العمل ، والانتاج ، والتوزيع والتبادل والتعاقد ، وهذا ما أكد عليه دوركايم على سبيل المثال . .

حقيقة ، ان اسهامات سبنسر فى علم الاجتماع الاقتصادى تظهر من خلال تصوراته حول طبيعة المجتمعات الصناعية الراسمالية وتحولها من الحالة الاجتماعية السابقة (المجتمعات العسكرية) . تلك التصورات التى تعتبر تطويرا لافكار كونت الوضعية ونظرته الى المجتمع الحديث ، وان كانت آراء سبنسر لاقت قبولا واسعا عند اميل دوركايم بصورة مميزة وتحليلاته حول ظاهرة تقسيم العمل . ولقد اكتسبت تصورات سبنسر صورتها الاكاديمية والعلمية من خلال رؤيته كعالم اجتماعى استند لكثير من العلوم الطبيعية والبيولوجية وايضا الرياضية ، وخاصة استخدامة للاحصاءات الاجتماعية والذى وضع فيها كتاب خصيصا حول «الاحصاء الاجتماعى»، والذى اضفى على كتابات سبنسر الكثير من القيمة العلمية والتحليلية لكثير من الظواهر والانظمة الاقتصادية .

علاوة على ذلك ، كانت طبيعة الحياة العملية والمهنية لسبنسر مجال

جذب واهتمام لتناول الظواهر والانشطة الاقتصادية والصناعية التى ظهرت فى المجتمع الراسمالى ، خاصة وانه عمل محررا طيلة خمس سنوات فى مجلة الاقتصادى Economist والتى مازالت تصدر فى انجلترا حتى يومنا هذا(٤١) . كما كانت علاقاته المهنية مجالا خصبا لتبادل الآراء والافكار مع الكثير من رواد عصره على اختلاف انتماءاتهم العلمية والايديولوجية المحافظة أو الرديكالية ، ولاسيما المفكر الايطالى جورج اليوت G. Eliot وجون ستيوارت مل J. S. Mill . الامر ، الذى جعل انتاجه العلمى متنوعا وضع كتب أخرى مثل «مبادىء البيولوجيا» ١٨٦٤ ، دراسة فى علم الاجتماع ١٨٧٣ ، ومبادىء الاخلاق ، الانسان فى مقابل الدولة ١٨٨٤ . ومبادىء علم النفس ١٨٥٤ وغيرها من المؤلفات المتنوعة الاهتمامات العلمية .

خاتمــة :

توضح تحليلات هذا الفصل العديد من الافكار التى طرحها كل من ماكس فيبر ،ودوركايم ،وسبنسر ومعالجتهم للقضايا الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص . حقيقة ان اسهامات هؤلاء العلماء باعتبارهم من أهم رواد المدرسة السوسيولوجية الكلاسيكية التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن الحالى ، تعكس العديد من التقدم العلمى والفكرى السوسيولوجى المميز ، ولكننا حرصنا على تركيز معالجتنا حول مدى اسهامهم فى علم الاجتماع الاقتصادى باعتباره من الفروع المتخصصة فى علم الاجتماع . والى اى مدى كانت لتلك الاسهامات الكثير من المعالجات لتطوير ووضع اسس هذا المجال خاصة وأن التحليلات الحديثة فى علم الاجتماع الاقتصادى ، قد اعطت اهتماما خاصا للرعيل الاول من علماء الاجتماع فى وضع الاطار النظرى والمنهجى سواء لعلم الاجتماع ذاته أو فروعه الاخرى المتخصصة .

كما لاحظنا بوضوح ،أن افكار سبنسر تعتبر بمثابة امتدادا للخط الفكرى السوسيولوجى الذى وضعه أوجست كونت ،يشاركهما بالطبع اميل دوركايم ومعالجة لظاهرة «تقسيم العمل» وكيف أدى التخصص الى التقدم الاقتصادى وزيادة الانتاج ، وتنوع عمليات التوزيع والاستهلاك .علاوة على ذلك ، ركز كل من سبنسر ودوركايم باضافة الى كونت على ضرورة توجيه الاهتمام بالمداخل السوسيولوجية لمعالجة القضايا والظواهر والانشطة الاقتصادية التى ظهرت فى المجتمعات الراسمالية الصناعية . كما أعطى

سبنسر على سبيل المثال ، بعض الاهتمامات من وجهة نظر سوسيولوجية الى العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحريات الاخرى ، تلك العلاقة التى تحدد كل من الحقوق والواجبات بين الافراد والحكومة او كما عبر عنها على الخصوص فى مؤلفه «الانسان فى مقابل الدولة» . وعلى اية حال كانت آراء سبنسر تعبيرا صادقا للمدرسة الانجليزية الاقتصادية الكلاسيكية التى وضع أول معالمها آدم سميث فى سياسات عدم التدخل الاقتصادى .

بالطبع ، ان معالجات ماكس فيبر جاءت متنوعة ومتعددة الاهتمامات نظرا للاسهامات التى تناولها بالمقارنة بغيره من انصار المدرسة التقليدية (كونت ـ سبنسر ـ دوركايم) . فكانت آراء فيبر اكثر عمقا وتحليلا من خلال نوعية الظواهر الاقتصادية ، التى قام بمعرفة جذورها التاريخية وان كان يشاركه فى ذلك دوركايم حيث ربط بين العلاقة القوية التى تجمع كل من الاقتصاد والدين ، وكيف يؤثر الاخير فى تشكيل العمليات والأنشطة الاقتصادية عبر المراحل التطورية للمجتمعات البشرية . كما جاءت مناقشة فيبر لروح الراسمالية والتى تمثلت فى البروتستانتية سببا قويا لمعالجة الظروف والعوامل غير الاقتصادية التى أسهمت بالفعل فى زيادة الانتاج والتقدم الاقتصادى . كما نلاحظ تاكيد كل من فيبر ودوركايم على أهمية تبنى المراحل والمنظورات السوسيولوجية عند معالجة النظرية الاقتصادية ، وهذا ما حدث بالفعل فى تحليلهما لانساق الملكية ، والنقود ، والعقود ، والاسواق ، والانتاج ، والتوزيع ، والأستهلاك ، والعمل وغيرها فى اطار سوسيولوجى مميز . وبايجاز ، ان اسهامات المدرسة السوسيولوجية متنوعة ومتعددة فى مجال تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع الاقتصادى حيث اهتم بذلك أيضا عدد من رواد هذه المدرسة خلال القرن الحالى وهذا ما سوف نعالجه فى الفصل القادم .

الهـوامش والمراجـع :

ـ يجد القارىء تحليلا وافيا عن كتابات فيبر وسيرته الذاتية والعـلمية خاصة فى الكتاب الذى وضعته شريكة حياته ماريانا فيبر ، والتى أشـارت فيها الى أمنية زوجها فى اعـادة ترتيب انتاجه العلمى ولكن وافته المنيـة قبل تحقيق هذا الحلم ، انظر :

(1) Weber, Marianne, Max Weber : A Biography. (Trans. and edited by H. Zohn), N. Y. : Wiely 1975 (Originally Published in 1927).

(2) Weber, M. General Economic History, (With new introduction by I. J. Cohen, trans. by F. H. Knight) N. J. : Transactio Inc., 1981 (Orignal edition 1927).

(3) Ibid., Chp. XIV-XXL (pp. 195-273).

٤ ـ ركز فيبر بين أسباب نشأة المجتمع الحديث وروح الرأسمالية ، كمـا نجده ينتقد اليهودية فى كثير من الاحيان ، بالرغم من أنه يهـودى الأصل ، وخاصة علاقة اليهود التجـار فى نشأة «الربا والفـائدة» والنظـرة العدائية لهم من قبل التجار الغربيين فى القـرن ١٦ حتى ١٨ . كما ينفى نفيا قاطعا أن تكون لليهـودية أى أثر على ظهـور الرأسمالية الحديثة ـ لمزيد من التفاصيل انظر :

— Ibid., Chap. XXX pp. 358.

(5) Weber, M. The Protestant Ethic and The Spirit of Copitalism, (Trans. by Parsons) Univ. Press, 1965.

٦ ـ انظر على سبيل المثال :

— Weber, M. The Religion of China, (Trans. by Hans) (learch Glencone, Third ed. 1962).

— Weber, M. Sociology of Religion (Trans. by E. F. Schoof) London: 1966.

ـ توجد العديد من التحليـلات التى تناولت اسهامات فيبر فى عـلم الاجتماع الاقتصادى وعـلاقتها بكتابات فى علم الاجتماع الدينى ، ويمكن الرجوع الى تلك المراجع التالية على سبيل المثال للمزيد من التفاصيل :

— Bachler, J. The Origins of Capitlaism, (Trans. by B. Cooper) Oxford : Basil Blackwell, 1975, (Part 2).

— Moore, R. History, economic and Roligion in Sahay, A, (ed.), Max Weber and Modern Sociology, London : Routledge & Kegan Paul, 197, pp. 82-95.

— Seidman, S. & M. Gruber, Capitalism and individualism in The Sociology of M. Weber" British Journal of Sociology, Vol. 28, No. 4 (Dec. 1977), pp. 498-507.

— - Bendix, R, Max Weber : An Intellctual Portrait (Heinemann 1960).

— Wisenstadi, S. N. The Protestant Ethic and Modernization Basic Books, 1968.

(8) Weber, M. Economy and Society (ed. by G. Roth) Bedminster Press, 1968. pp. 226-8.

واعتمدنا بالاشارة الى هذا المرجع السابق لفبير على المصدر التالى

Moore, R, Op. Cit., p. 6.

(9) Weber, M. Sociology of Religion; Op. Cit., p. 262.

(10) Smelser, N. The Sociology of Economic, Op. Cit., pp. 17-18.

(11) Weber, M. The Theory of Social and Economic Organization. (trnas. by A. Henderson & Parsons and editedl with an introduction by T. Parsons) W. Y. : Oxford Univ. Press, 1969, Corrigually printing (1947).

(ويشمل هذا الكتاب جزءا كبيرا من كتاب فيبر عن الاقتصاد والمجتمع على حد تعبير تالكوت بارسونز فى المقدمة المطولة له ، انظر :

ـ هذا بالاضافة الى ان كتاب «تاريخ الاقتصاد العام» يتضمن أجـزاء متعددة من كتاب فيبر عن الاقتصاد والمجتمع ايضا انظر بصفة خاصة مقدمة الكتاب الاول :

— Conhen. I. J. Introduction to Weber, M, The General Economic, Op. Cit., p. XXXIX.

(12) Ibid., pp. 214-217.

(13) Ibid., pp. 213-214.

(14) Ibid., pp. 238-40.

(15) Ibid., pp. 261-67.

١٦ ـ للمزيد من التفاصيل حول تصنيفات فيبر للنقود ومايعرف بتصوراته حول النظرية السوسيولوجية للنقود ، ووظـائفها فى المجتمعـات البشرية انظر :

— Ibid., pp. 290-297.

١٧ ـ أعطى فيبر اهتماما خاصـا لدراسة انمـاط السلطـة وتركـيزه على التنظيمات البيروقراطية العقلانية وكيفيـة تطورها وظهورهـا فى المجتمع الدينى ارجع الى :

— Ibid., Chap. III.

(18) Smelser, N. The Sociology. Op. Cit., pp. 18-19.

(19) Parsons, T, 'Weber' Economic Sociology Introduction to Weber, M. The Theory of Social Op. Cit., pp. 30-55.

ـ حقيقة ، من الصعب على الباحث حاليا ان يعرض كل كتابات فيبر فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى أو التصنيفات المتنوعة التى اثيرت حولها لانها حسب وجهة نظرى تشكل كتبا مستقلة فى هـذا المجـال ، ومن ثم ، حاولنا أن نوجز اهم هذه الافكار والتعقيبات عنها بصورة مختصرة ٠

(20) Ibid., pp. 32-34.

(21) Ibid., p. 54.

كما يجد القارىء الكثير من التوضيحات والتحليلات الاخرى عن فيـبر واسهاماته فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى قام بها كل من سملسر وبارسونز ، او سملسر ومارتنيلى ، ارجع للمزيد من التفاصيل :

— Parsons, T&N. Smelser, Economy and Society, London : Routledge & Kegan Paul plc, 1984 (First publish, 1956).

— Martinelli, A & N. Smelser Economy and Society : Overviews in Economic Sociology Current Sociology, Vol. 38. Wo 2/3 Ant/Wint. 1990. (especilly, pp. 1-50).

(22) Swedberg, R. 'Economic Sociology', Current Sociology Vol. 35, No. (1) Spring 1987, pp. 27-31.

٢٣ ـ تعتبر منظمة السياسة الاجتماعيـة من اهم المنظمـات التى كونتها الحكومة الالمانية لدراسة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الالمانى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالى

ونقد أسهم فيبر بالعديد من الدراسات الميدانية فى القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها · لمزيد من التفاصيل ارجع للباحث فى :
ـ عبد الله محمد عبد الرحمن ، السلطة والتنظيم بين ماكس فيبر والاتجاهات الحديثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الاسكندرية ، ١٩٨١ ·

(24) Swedberg, R. Op. Cit., p. 30.

(كما توجد بعض التعقيبات الهامة الاخرى «لسويد برج» على كتابات فيبر ، مع الكثير من المقارنات القيمة بين اسهامات فى علم الاجتماع الاقتصادى والنظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية · انظر للمزيد من التفاصيل!

— Swedberg, R. (et als) "The Paradigm of Economic Sociology" Theory and Society (16), 1987, pp. 169-213.

٢٥ ـ توجد الكثير من الكتب والمؤلفات التى وضعها دوركايم فى علم الاجتماع ، ولكننا نشير حاليا لأهم تلك المؤلفات التى ترتبط بصورة مباشرة وغير مباشرة بدراساته فى علم الاجتماع الاقتصادى ومنها :

Durkheim, E. The Division of Labour in Socieety (trans. by G. Simpson) N. Y. The Free press 1968.

— Durkheim, E. Professional Ethics and civi Morals, London : 1957.

— Durkheim, E. Socialism and saint-Simon (ed. by A. Gouldner) Ohio: Antioch press, 1958.

— Durkheim, E. Education and Sociology (N. Y. The Free press, 1956.

(26) Durkheim, E. The Division of Labour, Op. Cit., p. 40.

(27) Bierstedut, R. E. Durkheim, London : Dell publish. 1966, p. 41.

(28) Durkheim, E., Op. Cit., pp. 68-69.

(29) Ibid., Chap. (6).

(30) Smelser. N. The Sociology. Op. Cit., Op. Cit., pp. 15-16.

٣١ ـ يمكن الرجوع الى المرجع التالى لمزيد من التحليلات حول الجماعات التضامنية والقانونية والنقابات والاتحادات المهنية :

ـ عبد الله محمد عبد الرحمن ، «علم اجتماع التنظيم»، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، الفصل الثالث ·

(32) Lukes, S. E. Durkheim, His life and work : A Historical and Critical Study, London : Penguin Book, 1973. pp. 172-178.

(33) Aron, R. Main Currents in Sociological Though (2). Apelican Book 1977, pp. 79-91.

(34) Lukes, S. Op. Cit., pp. 274-276.

(35) Mestroric, S. G. F. Durkheim and Reformation of Sociology. N. J. : Riwman & Litheried, 1988, pp. 66-69.

(36) Swedberg, R. Economic Sociology, Op. Cit., pp. 32-34.

(37) Spencer, H. The Principles of Sociology, Vol. (1) Chap. 10 & Vol. (2) (Chap. 17 & 18) Construtied by N. Smelser, Essay in Sociological Explanation (Englewood Cliff, N. J. Prentic-Hall, 1968).

(38) Smelser, N. The Sociological. Op. Cit., pp. 13-15.

(39) Coser, L. Masters of Sociological Thought, 1977, Havcourt Brace Jovanovich, Inc., pp. 94-101.

ـ ولمزيد من التفاصيل عن معالجات سبنسر ذات الطابع السياسى والاقتصادى ارجع بصورة خاصة الى الاعمال الاولى سبنسر

— Spencer, H. The Man Versus The State (N. Y. : Apoletcan press (1892).

— Spencer, H. Social Statics, London : Chapman 185.

(41) Coser, L. Op. Cit., pp. 104-105.

الفصل الثالث

اسهامات المدرسة السوسيولوجية الاوروبية التقليدية[٢]

تمهيـــــــد :

١ ـ جـــورج سيمـل .

٢ ـ فلفريدو باريتو .

٣ ـ ثورستاين فبـلن .

تمهيـــــــد :

كشفت اسهامات بعض رواد المدرسة السوسيولوجية الاوروبية الســابقة، ماكس فيبر ، واميل دوركايم ، وهربرت سبنسر عن الكثـير من التحليلات التى أعطت اهتماما كبيرا بالجوانب الاقتصادية ، وتحليل الانشطة الصناعية والتنظيمية المختلفة ، التى ظهرت فى منتصف القرن التاسـع عشر وحتى العشرينات من القرن الحالى . وكما لاحظنا ظهور استخدام مفهوم «عـلم الاجتماع الاقتصادى» والاهتمام به كمجال جديد من مجالات علم الاجتماع العام ، وهذا ما ظهر واضحا على وجه الخصوص فى كتابات فيبر ودوركايم اللذين ركزا على دراسة التطورات أو التغيرات التى حـدثت على طبيعـة المجتمع الغربى الحديث .

وفى اطار تحليلنا للاسهامات السوسيولوجية الاخرى (التقليدية) التى ظهرت بصفة أساسية فى أوروبا ، والتى أعطت جزءا كبيرا من تحليـلاتها لدراسة الظواهر والانشطة الاقتصادية ، وخاصــة خـلال النصف الاول من القــرن الحــالى ، نسعى لتحليـل آراء بعض من رواد المدرســة الاوروبية السوسيولوجية التقليدية ولاسيما جورج سيمــل G. Simmel ، وفلفـريدو باريتــو V. Pareto . اللذين اتسمت تحليـلاتهما ، بالكثـير من الافكار والتصورات السوسيو ـ الاقتصادية المتعددة . كما تعتبر تحليلاتهما ايضــا امتدادا فكريا وعلميا لآراء كل من فيبر ودوركايم وسبنسر ، خاصة وان هناك الكثير من نقاط الالتقاء الفكرى بينهم . علاوة على ذلك ، ان آراء سيمل، وباريتو ، تعكس مجموعة من الآراء ووجهات النظر حول عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التى ظهرت فى بعض البلدان الاوروبية الاخــرى ولاسيما المانيا وايطاليا ، حيث اهتم علماء الاجتماع بهما بوضع اسس علم الاجتماع وفروعه المختلفة .

كما سنعالج فى هذا الفصل أيضــا ، تحليـلات احـد علماء الاجتمــاع الاقتصادى الامريكيين الكلاسيكيين وهو ثورستاين فبلن T. Veblen ، الذى اهتم اهتماما بالغا بالقضايا السوسيو ـ اقتصادية ، وكانت لآرائه وتحليلاته اثرا كبيرا فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى . ومن ثم ، يجب

ان نوضح اولا حقيقـة هـامة : ان معالجـة كتابات فبلن حاليا مع سيمل، وباريتو فى هذا الفصل وضعت لاعتبارات عملية التصنيف الزمنى ، بالرغم من ان الاول ينتمى الى المدرسة الامريكية التقليدية الا انه تاثر كثيرا بآراء المدرسة الاوروبيـة التقليدية ولاسيمـا افكار فيبر ، ودوركايم ، وسبنسر ، وسيمل ؛ وباريتو وغيرهم من رواد هذه المدرسة (الاوروبية) . ومن ناحية اخرى ، لقد عاصر فبلن تحليلات وكتابات هؤلاء الرواد ، دون غيرهم من علماء الاجتماع أو الاقتصاد الامريكى . نضيف الى ذلك ، اننا نلاحـظ أن فبلن ينتمى فكريا الى المنهج العلمى السوسيولوجى الاوروبى التقليدى كما قد نشأ فى أسرة نرويجية هاجرت بعد ذلك الى الولايات المتحـدة وهـذا ما سوف نشير اليه بصورة اكثر تحليلا فى هذا الفصل .

١ ـ جـورج سيمل :

اتسمت تحليلات سيمل بانه سعى لاتخاذ خط فكرى مجرد يبعـد الى حد ما عن بعض النظريات السوسيولوجية التى كانت سائدة خلال القـرن التاسع عشر ، ولاسيما النظريات العضوية Organicit Theories عند كل من سبنسر وكونت ، أو النظـريات التاريخيـة Historical Theories ذات الطابع الوصفى للاحداث التاريخية ، والتى انتشرت حينذاك فى المانيا . ولهذا السبب ، حاول سيمل ان يحدد طبيعة المجتمع الحديث وتكوينه من مجموعة معقدة من أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية ، التى يجب أن يكرس لها علم الاجتماع اهتماماته ، ومعرفة العوامل والمؤثرات الاجتماعية والتاريخية التى تغيرها بصورة مستمرة(١) .

فلقد كرس سيمل توجيـه افكاره لجعل علم الاجتماع يبعد الى حد ما عن المداخل العضوية التقليدية ، ويركـز على تحليل العـلاقة بين الطبيعة والمجتمع . ودراسة العمليات الاجتماعية باعتبـارها عمليـات معقـدة عن العمليات البيولوجية Biological Processes فالحياة الاجتماعية عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات وغير بسيطة مثل الظاهرة البيولوجية ، نظرا لتعقد طبيعة الكائن الاجتماعى ذاته . من اجل هـذا السبب ، حـاول سيمل أن يغير من المداخل المثيودلوجية التى ينتهجها عـلم الاجتمـاع ، وأن يتبنى المناهج التى تنتهجها العـلوم الطبيعية من أجـل دراسـة الجنس البشرى وعلاقاته وسلوكه المعقد .وهذا ما يجعل علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية

المميزة ، التى يجب أن تركز على دراسة القوانين التى تحكم جميع التطورات والتغيرات الاجتماعية .

فى هذا الاطار ، اهتم سيمل بمعالجة مفهوم علم الاجتماع موضحا العوامل التى تؤدى لتحديد خصائص هذا العلم وموضوعاته ومجالاته وخاصة ضرورة تبنى المناهج العلمية فى دراسة قضاياه والظواهر التى يهتم بمعالجتها ، وتحديد ماهيته عن غيره من العلوم الاجتماعية الاخرى . كما حاول سيمل أن يعطى بعض الامثلة على ذلك وخاصة العلوم التى سبقت نشأتها التاريخية ظهور علم الاجتماع ذاته ولاسيما علم السياسة والاقتصاد. كما اكد على ان مفهوم«المجتمع»ككل يعد المفهوم الرئيسى فى علم الاجتماع والذى يجب ان يركز اهتمامه لدراسته بصورة اكثر تحليلا وواقعية . أو بمعنى آخر يجب أن يهتم علم الاجتماع بتحليل البناء الاجتماعى الواقعى وما يتضمنه من تنظيمات اجتماعية ومصالح عامة وفردية متضاربة ،والعديد من العلاقات الاجتماعية مثل السمو والدونية ، والمنافسة ، وتقسيم العمل، وغيرها من العلاقات الاجتماعية المتغيرة . كما يجب أن يكرس علم الاجتماع جهوده ، لمعرفة الاسباب التى تؤدى الى تغير فى البناء الاجتماعى الواقعى ونمط العلاقات والتنظيمات الاجتماعية ، والظروف التى تؤدى الى التغير أو اعاقته . ومن ثم ، يصعب على علم الاجتماع من الناحية المنهجية ان يتبنى منهجا معينا بقدر ما يجب أن يتبنى مجموعة من المناهج المشتركة لدراسة الظواهر الاجتماعية ، مثل استخدام مداخل التحليل الهندسى فى دراسة الظواهر الطبيعية(٢) .

وفى ضوء تصور سيمل لمنهجية علم الاجتماع ، عقد الكثير من التحليلات بين علم الاجتماع والعديد من العلوم الاجتماعية الأخرى ولاسيما علم النفس والفلسفة ، والتاريخ ليؤكد على أهمية علم الاجتماع ودوره فى الكشف عن القوانين الاجتماعية وتاثيرها وتغير انماط التنظيم الاخرى ، وعلاقاته وصوره المختلفة حسب الزمان والمكان . علاوة على ذلك ،ركز سيمل للتمييز بين المداخل السيكولوجية ، والسوسيولوجية ، والاقتصادية عند دراسة بعض الظواهر الاجتماعية موضحا عمق تصورات المداخل السوسيولوجية التى يهتم بها عالم الاجتماع عن عالم الاقتصاد ومداخله الاقتصادية المجردة خاصة وان المداخل الاولى (السوسيولوجية) تهتم بمعالجة القضايا والظواهر بصورة اكثر واقعية وفى اطارها المجتمعى الخارجى. وبايجاز،

رأى سيمل ، ان افضل المنـاهج العلمية التى يمكن استخدامها فى دراسة تلك القضايا والظواهر هى المناهج المقـارنة ، وان كانت قـد تختلف تلك المناهج عما استخدمها بالفعل بعض العلماء التطوريين من أمثال سبنسر .

حقيقة ، ان الاسهامات المنهجية التى تركها سيمل عند دراسـته لعـلم الاجتماع تعد من الاسهامات السوسيولوجية الهامة والتى اثرت بعد ذلك فى العديد من علماء المدرسة الاوروبية والامريكية المحدثة . وخاصة عندما اهتم بمعالجة العديد من القضايا ووضع الكثير من المقالات والبحوث حولها مثل الصراع ، والمنافسة ، والعلاقات الرئيسية . وهذا ما يلاحـظ عموما مدى تاثير سيمل على أعمال كل من روس Ross ، والبيون سمول A. Smmol وزنانيكى Znaniecki ، وبيكر Becker وكوسر Coser وغيرهم(٣). ولكن بعد الاشارة السريعة لمنهجية سيمل وتصوره العام لعلم الاجتماع سوف تركز حاليـا على تحليـلاته ودراسته للظـواهر السوسيو ـ اقتصادية واسهاماته بصـورة مباشرة وغـير مباشرة فى مجـال علم الاجتماع الاقتصادى ، التى ترتبط بتصوراته السوسيولوجية العامة فى علم الاجتماع .

يعد كتاب سيمل فلسفـة النقـود The Philosophy of Money أحـد الكتب السوسيو ـ اقتصادية الهامة ، التى لم يعط لها اهتماما ملحوظا من جانب التحليلات الاقتصادية الاجتماعية ، وربما يرجع السبب الى ذلك ، عنوان هذا الكتاب ذاته على حد تعبير ـ لويس كوسر ـ(٤) وبعض التصورات الميتافيزيقية التى كانت تكتنف تحليلات سيمل ذاتها ، كما الى تأخر ترجمة كتاباته من الالمانية الى الانجليزية لبعض الوقت . الا أن أهمية الكتـاب تكمن فى احتوائه على العديد من الافكار والتصورات الهامة التى تنتمى الى ما يسمى بعلم الاجتماع الثقافى Sociology of Culture ، وتحليلاته المتعددة لكثير من الظواهر والمشـكلات الاقتصـادية وارتبـاطها بالواقـع المجتمعى .

فلقـد ناقش سيمل قضية التبـادل الاقتصـادى Economic Exchange واعتبرها احد اشكال التفاعل الاجتماعى Social Interaction ، ويدلل على ذلك بان العمليات والاساليب المالية الحالية قد حلت الكثير من انماط المقايضة Barter types التقليدية ، كما ترتب عليها العديد من انمـاط التفـاعل بين الفـاعلين الاجتماعية Social actors (الافـراد) فى الوقت الحاضر . ومن ثم ، فان النقود اصبحت احد المقاييس العـامة التى على

اساسها تصنف العلاقات،وصور التفاعل الاجتماعى بين الافراد فى المجتمع، خاصة وانها تتسم بالعلاقات غير الشخصية ، والتى تختلف بالطبع عن انماط التكامل والمقايضة فى مجتمعات ما قبل الحديثة . ومن هذا المنطلق فلقد ادت عملية التعامل والتبادل الاقتصادى بواسطة النقود ، من تغيير الكثير من جوانب العلاقات والعمليات الاجتماعية المختلفة ، كما عكست انماط التفاعل والتحول نحو العقلانية ، التى تعد من اهم سمات المجتمع الصناعى الحديث . فالنقود باعتبارها وسيلة للتبادل والتفاعل بين الافراد ، قد أحلت العلاقات الشخصية التى تتسم بالمشاعر والعواطف الفردية، بالعلاقات اللاشخصية وهذا ما ظهر بوضوح على العديد من العلاقات الاجتماعية الشخصية ، التى كانت موجودة فى المجتمعات التقليدية لكل علاقات القرابة Kinship relations على سبيل المثال .

من ناحية أخرى ، يحلل سيمل الاثار الناتجة عن عملية النقود كوسيلة حديثة للتبادل والمعاملات الاقتصادية فى العصر الحديث ، فلقد احدثت كل من النقود وظروف العصر زيادة كبيرة فى الحرية الشخصية Personal Freedom ، واسهمت فى عملية التباين الاجتماعى Social differentiation كما ادت الى احلال الجماعات الاجتماعية الطبيعية بالاتحادات الاختيارية Voluntry Associations ، التى اقيمت من أجل تحقيق أغراض وأهداف عقلانية ، كما قد تغيرت طبيعة العلاقات الاجتماعية ، التى كانت تقوم حسب علاقات القرابة أو الدم او الولاء Loyalty . وهكذا ، يمكن القول، بان النقود توصف بانها اكثر من مجرد مستوى للقيمة Standard of Value ووسيلة للتبادل ، ولها العديد من الوظائف الاقتصادية ، كما تعد رمزا للعديد من انماط وروح العقلانية التى تتجسد فى الحياة الاجتماعية الحديثة . فالنقود يمكن استخدامها لمعرفة الاختلافات النوعية ليس فقط بين قيم الاشياء او البضائع ، ولكن ايضا بين الناس أنفسهم.فهى (النقود) تعتبر ميكانيزم للتعرف على عملية تحول المجتمع من المرحلة التقليدية الى المرحلة الحديثة .

حقيقة ، ان «فلسفة النقود» حسب وجهة نظر سيمل اضفت الكثير من سمات التحليل وتصورات هذا العالم على العديد من الكتابات والتحليلات الاخرى التى سعى سيمل لوضعها، والتى تمثلت فى أكثر من خمسة عشر عملا اكاديميا شمل العديد من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة مثل الفلسفة ،

والاخلاق ، وعلم الاجتماع ، والنقد الثقافى ، وهذا ما ظهر ايضا فى اولى أعماله العلمية التى ظهرت تحت عنوان «التباين والاهـداف الاجتماعية» الذى نشر عـام ١٨٩٠ ، والذى كرس اساسا لدراسة المشكلات الاجتماعية. وايضا ، كتابة مشاكل فلسفة التاريخ The Problems of the philosophy of History ، ومقـدمة لعـلم الاخـلاق Introduction to The Science of Ethics اللذان نشرا بعد هـذا العمل السـابق فى الفـترة من «١٨٩٣/٩٢»(٥) . بالاضافة الى العديد من الكتب الاروبية والثقافية والسوسيولوجية الاخـرى وأهمها كتابه الرئيسى حول علم الاجتماع الذى نشر عام ١٩٠٨ .

فى الواقع ، ان تصورات سيمل الاقتصـادية تتسم بالطـابع الليبرالى التقدمى ، الذى كرس اساسا لتحليل العلاقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والثقافة والمجتمع من ناحية اخرى . وهذا ما يظهر بوضوح فى استخـدام سيمل لفكرة «الثنائية» التى كانت تستخدم بصورة واسعة بين العـديد من كتابات علماء الاجتماع من امثـال فيـبر ، ودوركايم ، وسبنسر ، وتوينز وغيرهم من علماء الاجتماع التقليديين . فلقد تصور سيمل نمطى من انماط المجتمعات ، الاولى تسمى ما قبل الحديث pre modern societies ، حيث كانت تتسم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بالعلاقات الشخصـية وروابط القرابة والدم والولاء كما كانت تنتمى الشخصية الفـردية الى العـديد من الجماعات والعلاقات الاولية . وبايجاز ، كان طبيعة التنظيم الاجتمـاعى فى العصور الوسطى يقوم على التضامن الاجتماعى والولاء التام للمجتمع والجماعات التى ينتمى اليها الفرد.أما الثانية،فهى المجتمعات الحديثة، فالامر يختلف تماما،فأصبح الفرد ينتمى الى الجماعات والاتحادات المهنية والاجتماعية المختلفـة ، واصبح مصـدر الولاء بعيدا عن دائرة العـلاقات القرابية الاولية والسلطة التقليدية والدينية . كما اصبح الفرد يتمتع بالعديد من الحريات الاجتماعيـة والاقتصـادية . عـلاوة على ذلك ، ان طبيعـة الاحتياجات والرغبات التى يسعى لتحقيقها الفرد أصبحت متعددة ومتنوعة وهذا ما ظهر واضحا فى نوعية الانشطة الاقتصادية وسعى الفرد لتحقيـق المصالح الذاتية .

علاوة على ذلك ، ركز سيمل الى تحليل بعد التكنولوجيا Technology ومدى تأثيرها على نوعية المنتوجات المادية والاقتصادية ، وتنويع رغبـات واهتمـامات واحتيـاجات الفـرد فى المجتمعـات الحـديثة . وكيف أدت

التكنولوجيا الى انتاج منتوجات غـــير ضرورية Unnecessary Products لكى تلبى احتياجات زائفة Artifical كما اسهمت العلوم فى ظهور معرفة غير ضرورية Unnecessary Knowledge تلك المعرفة التى لم تعد تميز بقيمة معينـة ، ولكنهـا ببسـاطة ظهـرت باعتبـارها نـوع من الانتـاج الآلى (التكنولوجى) ، الذى ازداد بفضل التوسع فى الانشطة العلمية . ونتيجة الى تلك التغيرات ، وجد الانسان الحديث ذاته متورطا فى كثير من المشاكل الموقفية والعنـاصر الثقافية المتعـددة ، التى قد لا تعد ذات معنى لها أو للاخرين(٦) . من ناحية أخرى ، سعى سيمل لمناقشة «تقسيم العمل» فى المجتمع الحديث وعلاقاته بالتكنولوجيا وظهور الآلية وزيادة الانتاج المادى وغير المادى (الثقافى) ،وحدوث الصراع بين اهتمامات ورغبات واحتياجات كل من المسـتهلكين والمنتجـين ، ذلك الصراع النـاتج عن الاختـلافـات الاجتماعية والثقافية . حقيقة ، ان سيمل كانت لديه اهتمامات متعـددة حول مفهوم الثقافة وما يسمى بتراجيديا الرؤية الثقافية ، تلك النزعة التى قد ظهرت لدى عدد من الكتاب والمفكرين والتى تمتد جذورها عند كل من كوندرسيه Condorcet وشيلر Schiller ، ونيشه Nietzsche .

فى الواقع ، لقد ظهرت فى السنوات الاخيرة مجموعة من التحليـلات فى علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى سعت لدراسة اسهامات سيمل فى هذا المجال . حيث يرى البعض ، ان كتاب «فلسفة النقـود» لم يلق اهتمـاما كبيرا من جانب علماء الاجتماع والاقتصاد معا . نظرا للاسباب التى اشرنا اليها مسبقا ولصعوبة تصنيف هذا الكتاب فى واحد من العلوم الاجتماعية، وعدم التركيز بصورة اساسية على القضايا الاقتصادية وكيفية دراستها،وهذا ما عبر عنه بوضوح كل من دوركايم ، وفيبر فى وجهة نظريهما على كتاب سيمل السابق . فلقد راى فيبر بان اهتمـامات سيمل لم تشر الى محتـوى النظرية الاقتصادية وربما كان سيمل يهدف لابراز وجهة نظره حول التحليل الاقتصادى والكلاسيكى فى دراسة الظاهرة الاقتصادية . حيث عبر بوضوح عن اهمية علم الاقتصاد فى دراسة الحقائق الاقتصادية Economic Facts وهذا ما اشار اليه فى كتاب فلسفة النقود(٧) .

بالرغم من وجهة نظر فيبر السابقة وتعقيبه على كتاب فلسفة النقود ،الا انه تصور أن آراء سيمل كانت خليطا من الافكار الفلسفية والسوسيولوجية والفنية ، والتاريخية ،وكان العنصر السوسيولوجى فى التحليل هو الغالب،

ويعد كتاب «فلسفة النقود» أهم الاعمال السوسيولوجية من وجهة نظر فيبر(٨) . خاصة فى مرحلة من المراحل التى كانت فيها التحليلات السوسيولوجية لها طابع مميز ، والتى اهتمت بمعالجة النقود على أنها ظاهرة سوسيولوجية ، وكشكل من اشكال التفاعل البشرى . وفى الواقع ـ كما يتصور «سويدبرج»(٩) Swedberg ـ أن اسهام كتاب «فلسفة النقود» فى علم الأجتماع الاقتصادى من الصعب تحديده ، نظرا لان ذلك الكتاب قد احتوى على العديد من الملاحظات السوسيولوجية للكثير من الموضوعات الاقتصادية مثل التضخم ، والرشوة ، والديون ، والمجوهرات ، والعملات النقدية ، وأوراق أو سندات اليانصيب وغيرها من الموضوعات الاخرى . وكثير من هذه اوضوعات قد ناقشها سيمل فى اطار فكرته عن «التبادل» والتى كانت الفكرة الرئيسية فى التحليل . ومن ثم ، فان تصورات سيمل فى هذا الصدد تعد من التحليلات السوسيولوجية الاولى فى هذا المجال والتى اظهرت دور النقود فى الحياة الاقتصادية .

(٢) فلفريدو باريتو :

توضح طبيعة الحياة الاجتماعية والمهنية والاكاديمية لباريتو مجموعة من المتغيرات التى شكلت الخط الفكرى والعلمى لهذا العالم ، الذى يعد أحد عظماء الجيل الثانى من العلماء التقليديين . فلقد اهتم باريتو بالاقتصاد وبعد عشرين عاما عمل خلالها مهندسا بعد دراسته للرياضة والعلوم الطبيعية كما اثرت ظروف العصر الاقتصادية والاحداث الجارية بان يهتم بالواقع الاقتصادى ودراسة المشكلات والظواهر الاقتصادية بصورة واقعية ، مع الاهتمام بالتحليل النظرى المجرد الذى اكتسبه من خلال دراسته للرياضيات بصورة خاصة . فلقد اهتم بمعالجة الطرق والاساليب المنهجية الاقتصادية ، وذلك عن طريق تطبيق خبرته العملية والنظرية فى مجال الرياضيات ، علاوة على استخدامه الاساليب الاحصائية فى الدراسات التجريبية . الامر ، الذى جعل أحد أقطاب علماء الاقتصاد البارزين وهو والراس Walras ينبهر بمنهجه التحليلى الرياضى فى دراسة الظواهر الاقتصادية ، ويختاره من بعده رئيسا لمدرسة «لوزان» الاقتصادية الشهيرة وذلك فى عام ١٨٩٣ . حيث تفرغ تماما لمعالجة القضايا الاقتصادية حتى عام ١٩١٢ ، ثم بعد ذلك تفرغ كلية لعلم الاجتماع وانتج العديد من المؤلفات الشهيرة فى كل من علمى الاقتصاد والاجتماع التى مازالت لها أهميتها العلمية فى النشاط الاكاديمى حتى وقتنا هذا(١٠) .

قبل ان نتناول اهم إسهامات باريتو فى علم الاجتماع الاقتصادى،نود ان نشير بايجاز الى الاطار السوسيولوجى العام ، الذى اتخذه باريتو فى معالجة كل من القضايا السوسيولوجية أو السوسيو ـ اقتصادية ، ونوعية الميثودلوجيا العامة التى حلل بها كل من هذه القضايا والظواهر المجتمعية.
فى الواقع ، يشير كوسر فى هذا الصدد(١١) ، ان باريتو وضع معظم افكاره السوسيولوجية فى كتابه باللغة الايطالية The Treatise on Generals عام (١٩٠٦) وترجم الى الانجليزية عام (١٩٣٥) بعنوان العقل والمجتمع The Mind and Society (١٢) . وحاول أن يعيد بناء علم الاجتماع مماثلة بما فعله ولارد جيبس W. Gibbs فى تبنى النظام الفزيو ـ كيميائى ومعالجة الظواهر الطبيعية . فلقد كان باريتو طموحا فى تطبيق نفس الاسلوب المنهجى فى دراسة النسق او النظام الاجتماعى، وتحليل علاقة الافراد بالمصالح ، والعواطف ، والمشاعر باعتبارها خليطا أو مماثلة بالعناصر الكيميائية المتداخلة فى الطبيعة وتصور النظام الاجتماعى على انه مركبا من العديد من المتغيرات المختلفة التى تشكل السلوك البشرى .

حقيقة ، لقد تناول باريتو فقط عددا من المتغيرات المكونة للنسق الاجتماعى والذى ضمنها فى كتابة السابق ، وأطلق عليها بالظاهر غير العقلانية Non-rational aspects للفعل البشرى . فلقد استخدم ايضا هذا المصطلح محاولا ان يتبنى نفس المفاهيم والمتغيرات التى عالج بها الظواهر الاقتصادية ، حيث يسعى الانسان فى المجتمع الحديث الى ان يكون عقلانيا فى تحديد سلوكه الاقتصادى والحرص على امتلاك الموارد النادرة Acquisition of Scarce Resources (١٣) . ومن هذا المنطلق،حرص باريتو على ان يعالج القضايا والمتغيرات السوسيولوجية مستخدما بعض المفاهيم التى يمكن بها فهم القضايا الانسانية التى تعتبر خليطا من الافعال غير العقلانية ، وغير المنطقية فى نفس الوقت ، تلك المفاهيم التى يتم استبعادها ولا تدخل فى اعتبارات علماء الاقتصاد عند تحليل الظواهر والقضايا الاقتصادية . ومن اجل هذا السبب ، حاول باريتو فى كتابه «العقل والمجتمع» ان يتفهم طبيعة المظاهر غير العقلانية فى السلوك البشرى ، مستبعدا كل المظاهر العقلانية الاخرى التى يجب ان يعالجها علم الاجتماع ، مبررا أنه يمكن معالجتها بصورة افضل فى التحليلات الاقتصادية أو علم الاقتصاد .

على اية حال ، لقد حاول باريتو ، البحث عن علاقة كل من المظـاهر العقلانية وغير العقلانية ، التى تفسر طبيعة السلوك البشرى ، ولم يحاول أن يقحم استخدام النظرية الاقتصادية فى معالجة المظاهر غـير العقلانية أو غير المنطقية ، وهذا المنهج يختلف عن أسلوب ثورستاين فبلن فى تحليـل مثل هذه الظواهر . ولكن (باريتو) تصور ان تلك المظاهر (غير العقلانية) يمكن معـالجتها عن طريق استخـدام الافكار والمتغـيرات السوسيولوجية والسيكولوجية . خاصـة وأن تلك المتغـيرات والمفاهيم لديها القـدرة على تحليل وفهم هذه المظاهر المكونة للسلوك البشرى ، والتى من الصعب فهمها عن طريق التحليل الاقتصادى . ومن هذا المنطلق ، نجد أن باريتو قد ميز بوضوح بين عناصر الفعل العقـلانية ، وغير العقـلانية ، والذى بنى عليه تصوراته فى فهم كل من عـلم الاقتصاد والاجتماع بعـد ذلك واستخـدامه للعـديد من الافكار والتصـورات التحليلية التى اشتهـر بهـا فى كتـاباته السوسيولوجية مثـل الرواسب Residues والمشتقـات Derivations والتى تعكس وجهة نظره عن العناصر العقلانية وغير العقلانية ودراسته للظواهر السوسيولوجية وفهم السلوك البشرى .

كما يعد كتاب باريتو «منهج الاقتصاد السياسى» الذى نشر عام ١٨٩٦، أحد الاسهامات الهامة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، والذى ضمن فيه مجموعة من خبراته فى «لوزان» وعـرض أفكار هـذه المدرسة الاقتصادية التى تؤكد فكرة «التوازن العام» واستخدام المناهج الرياضية والاحصـائية، لتوضيح افكار التوازن الاقتصادى فى المجتمع الحديث ، ويشير الى صعوبة عدم استخدام تلك المناهج فى فهم الظواهر والمشكلات الاقتصادية . كمـا سعى باريتو ، لاستخدام الاساليب الرياضية التكاملية والاحلالية المعروفة فى العلوم الرياضية والطبيعية ، واستخدام الاساليب الكمية بصورة أساسـية. وفى الواقع ، لقد سعى باريتو لمعالجة الكثير من القضايا الاقتصادية ، ومن اهم القضايا التى عالجها باريتو مشكلة قيام القيمة على أساس المنفعة، حيث حاول ان يعالج مشكلة القيمة باعتبارها مشكلة ذاتية وترجع الى طبيعة كل من «اذواق» الفرد و «العقبات» التى تواجه النشاط الاقتصادى . وتفسـير عملية الشراء واقتناءا لمنتوجات أو السلع التى ترجع الى عنصرين أساسيين وهما اولا عملية التفضيل من جانب الفرد وثانيا الى المستوى الذاتى للسلعة ذاتها. تلك العناصر التى وجدت مكانا هاما فى تحليلات المدارس الاقتصادية الحديثة أو ما سمى «بالقيمة الانتقالية» .

وحسب تصور «اريك رول» ان كتاب منهج الاقتصاد السياسي(١٤) عند باريتو ، يجذب انتباه العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع ، لاهتمامه بمعالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . كما سعى باريتو بان يتخذ فهما تحليليا مميزا ، لطبيعة الافعال الانسانية العقلانية وغير العقلانية . كما اتخذ التاريخ بعدا اساسيا في تفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تم معالجتها بصورة تحليلية مقارنة والاهتمام بالواقع الاجتماعي المتغير عند دراسته هذه الظواهر في المجتمع .

كما حاول باريتو ان يجعل من التقدم الانساني Human Progress احد العناصر الاساسية،التي عالج فيها مشكلات الاقتصاد السياسي وكيفية تنظيم الشئون الاجتماعية عن طريق الاجراءات والنظم والقواعد التشريعية،وبعيدا عن اساليب القمع والقهر . ومن هذا المنطلق ، سعى باريتو بان يوضح افكاره السياسية وتصوراته العقلانية بين الفرد ، والمجتمع ، والدولة. كما نبذ تماما فكرة الاشتراكية Socialism ، ليس بسبب عدم قدرتها على تحقيق التقدم والنجاح الاقتصادي فقط من الناحية النظرية ، ولكن ايضا من الناحية الواقعية وانشاء اقتصاد رأسمالي يقوم على مبدا الحرية الاقتصادية . كما ان الاشتراكية تمثل احد العناصر الاساسية التي تقوم عليها سياسات القمع والقهر والبعد عن تبني القوانين الشرعية ، كما انها تزيد من سيطرة السلطة السياسية الحكومية في شئون الافراد ومصالحهم الاجتماعية والاقتصادية .

بالاضافة الى ذلك ، تناول باريتو مشكلة توزيع الدخل Income Distrbution بالاضافة الى معالجته «لقضية القيمة» و «التقدم الانساني»، والاشتراكية وعلاقتها بالاقتصاد والحريات الاجتماعية والسياسية . فلقد استخدم باريتو الدراسات الاحصائية التي تميزت بها تحليلاته في دراسة مشكلة توزيع الدخل ، ووضع قانونا مميزا له ومفسرا الاسباب التي تؤدي الى تفاوته بين الافراد والطبقات الاجتماعية . ومن اهم الاسباب التي تؤدي الى هذا التفاوت ، استند باريتو الى الواقع السوسيولوجي ، من ناحية، والتفاوت حسب القدرات البشرية او الكفاءات الطبيعية والسيكولوجية من ناحية اخرى . اي ان باريتو ربط بين تفاوت القدرات البشرية وعملية كسب الدخل(١٥) . وفي الواقع ، ان تحليلات باريتو عن توزيع الدخل، تعكس وجهة نظره الليبرالية واهتماماته بضرورة زيادة الانتاج ، والحرية الاقتصادية التامة ، وغيرها من الافكار الاقتصادية الليبرالية الخاصة مما

جعل هذه الافكار تتعرض للمزيد من الانتقادات خاصة من جانب أصحاب الاصلاح الاجتماعي ، ولعدم طرحه للوسائل التى تؤدى للتخفيف من هذا التفاوت فى مستويات الدخل .

على أية حال ، أن تصورات باريتو حول كل من «توزيع الدخل» ، و «الحرية الاقتصادية» القائمة على مذهب المنفعة ، سعى لتبريرها عن طريق ما أسماه باستخدام الحد الاعلى والاقصى من «القيمة» و«الانتاجية». وهذا ما جعله أيضا يحلل مشكلة أو نظرية «التجارة الدولية»، وتصور بأن علم للاقتصاد علما «حياديا» أو بحتا، يعالج الظواهر الاقتصادية دون الالمام بواقع المشكلات الاجتماعية الواقعية التى تحدد نوعية المشكلات التى توجد بالفعل فى المجتمع ذاته. وهذا ماجعل باريتو يطرح كتابه الضخم عن «رسالة علم الاجتماع العام» ليكمل وجهة نظره حول التحليل الاقتصادى المتوازن باستخدام نظريات منطقية، وسوسيولوجية، وسيكولوجية فى نفس الوقت.

حقيقة ، بالرغم من اسهامات باريتو فى علم الاجتماع الاقتصادى قد تركزت بعض الشىء فى التمييز بين كل من اهتمامات علم الاقتصاد والاجتماع ، ذلك التمييز الذى أوضحه باريتو فى دراسة كل من المظاهر العقلانية وغير العقلانية . الا اننا نلاحظ مدى سعى باريتو لبيان وجهة نظره هذه سواء فى تحليل مشكلة «القيمة» أو «المصالح» على سبيل المثال، مستخدما فى ذلك افكاره التصورية التحليلية عن كل من «الرواسب» والمشتقات ، تلك الافكار التى جعلته يهتم مسبقا بتحليل كل منهما عن طريق ملاحظاته للطبيعة واعتبار «الرواسب» تعبيرا أساسيا عن مجموعة من العواطف Sentiments ، التى تتحدد حسب العوامل الخارجية كما يحدث فى الطبيعة المادية . وربما وجهة نظر باريتو هذه قد تاثرت تاثيرا شديدا بما يسمى بالداروينية الاجتماعية Social Darwinism — على حد راى ريموند أرون R. Aron (١٦) . حيث تصور باريتو ، وجود نموذجين من المجتمعات الاول يتحدد تماما طبقا لتاثير العواطف ، كما يحدث بينها مماثلة كما فى المجتمعات الحيوانية ويلاحظ نفس السلوك الحيوانى الذى يتشكل وفق كل من الغرائز Instincts والعواطف دون وجود أى أثر لعناصر الوظيفية أو العقلانية . أما النوع الثانى من المجتمعات الذى يوجد فى المجتمعات البشرية ، والذى يتحدد وفق العناصر العقلانية .

كما عقد باريتو مماثلة بين طبيعة هذه المجتمعات ومناقشة السلوك

الاقتصادى البشرى ، الذى ينقسم بطبيعته الى مجموعة من السلوك أو المظاهر السلوكية الغير عقلانية أو المنطقية التى تعتمد على العواطف والغرائز من أجل تحقيق الاهداف أو الغايات Goals . أما تحقيق تلك الغايات عند دراسة اهداف السلوك البشرى الاقتصادى ، فانها تتركز على استخدام الاساليب العقلانية والمنطقية ، وهى موضع اهتمام علم الاقتصاد وان عملية اختيار الغايات The Choice of Goals ، تعتمد على المستوى العقلانى لدى الفرد ، وطبيعة الانجاز ، ومستويات القيمة ، والمنفعة ، والاساليب المنطقية ، وعقلانية اتخاذ القرار ، وغير ذلك من قرارات يسعى علماء الاقتصاد لتحليلها عند دراسة الظواهر الاقتصادية واعادة بناء السلوك العقلانى المنطقى . ويخلص باريتو من ذلك ، بان الانسان يسعى لتحقيق الحد الاقصى للاشباع Maximum Satistication من الموارد المتاحة لديه . فكل هدف انسانى أو بشرى موجها للحصول على حد اقصى من الاشباع من الموارد الموجودة ، كما يمكن ملاحظة هذا الاشباع عن طريق الحقائق الواقعية وعملية الاختيار التى يقوم بها الفرد . وان كان باريتو ، ركز على اهمية وجود التحليلات والمداخل السوسيولوجية التى يهتم بها علماء الاجتماع ، من أجل دراسة تلك المظاهر غير العقلانية والتى يصعب تحليلها بواسطة المداخل التحليلية الاقتصادية .

هكذا تبين لنا تلك التحليلات السابقة لباريتو وجهة نظره ، حول مكانة النظرية الاقتصادية Economic Theory وكيفية معالجتها بالاساليب المنهجية التى تميز بها باريتو عن غيره من علماء الاقتصاد والاجتماع . حيث ركز على الاساليب المجردة فى معالجة القضايا والظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك على غرار العديد من علماء الاقتصاد النيوكلاسكيين ، ومنهم على سبيل المثال الفرد مارشال A. Marchall ، الذى ركز على تبنى وجهة نظر امبريقية واقعية لمناقشة القضايا والظواهر الاقتصادية حيث جعل مجال علم الاقتصاد يهتم بدراسة الانشطة الاقتصادية للحياة اليومية ، كما ظهر ذلك فى تحليله مثلا لمشكلة العرض والطلب(١٧)، وان كان ذلك التحليل ارتبط بطبيعة نظرية المنفعة ، من ناحية ، وايضا الانشطة الاقتصادية المختلفة من ناحية اخرى . اما تصورات باريتو جعلت من علم الاقتصاد علما مجردا أو ما يسمى بالاقتصاد الخالص Pure Economic ، الذى يعتمد فى تفسيره على التحليلات النظرية المجردة ، ولهذا السبب لجأ باريتو الى

تبنى التحليلات والمداخل السوسيولوجية الاخرى ، لجعل (الاقتصاد) أكثر تطبيقا وواقعية .

من هذا المنطلق ، يمكن أن نتصور أن الاطار الفكرى والتصورى العام لتحليلات «مارشال» كانت تنتمى الى الفكرة الاخيرة التى هدف اليها «باريتو» ، هى ضرورة استخدام العناصر السوسيولوجية فى تحليل الظواهر والانشطة الاقتصادية بصورة واقعية بما فى ذلك بالطبع فكرته حول «المظاهر غير العقلانية» ، أو غير المنطقية . وبالفعل ، لقد سعى «باريتو» لتجنب الصعوبات الامبريقية التى تظهر عند تحليل الظواهر الاقتصادية المجردة ، عن طريق تركيزه على أهمية المداخل السوسيولوجية على النقيض من «مارشال» الذى وجد بعض الصعوبات التحليلية عند تفسيره لنظرية القيمة أو اتجاهات القيمة عند الافراد فى المجتمع ،وضرورة الالمام بالعناصر الاجتماعية والسياسية التى ترتبط بعملية الموقف الاقتصادى من ناحية أو ندرة الموارد ، والدافع لتخفيض الحد الاقصى من الاشباع للمنفعة من ناحية أخرى . ما تفاداه «باريتو» عندما أعطى للعوامل الخارجية (الهامشية) والتى استخدمها فى اطار ما أسماه Ophelimity والتى تفسر أهمية معرفة البناءات السوسيولوجية للانساق الاجتماعية . وعموما ، تلك بعض الاراء التى توضح أهمية تحليلات «باريتو» واستخداماته للعديد من التصورات والافكار والمناهج التحليلية ، وان كانت قد جاء بعضها فى اطار نظرى مجرد ،الا انها سعت للالمام بمختلف الظواهر المجتمعية والعوامل الخارجية ،التى ترتبط بالظواهر والمشكلات الاقتصادية والى أى حد يمكن استخدام المداخل السوسيولوجية فى دراستها بصورة واقعية ، حين يصعب على عالم الاقتصاد الاعتماد فقط على التحليلات الاقتصادية .

فى الواقع ، أن تصورات باريتو واسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى تكمن فى حقيقة اهتماماته أولا كعالم اقتصاد وثانيا كعالم اجتماع ترك العديد من الكتابات المتعدد فى كلا من العلمين فى نفس الوقت . وهذا ما ظهر واضحا فى تحليل بعض القضايا والمشكلات السوسيو ـ اقتصادية ، واستخدامه لمنهجه العلمى المميز ، الذى استعار معظم افكاره من العلوم الطبيعية والرياضية ، والذى يختلف بالطبع عن الاساليب المنهجية التقليدية الوضعية Positivism التى كانت سائدة عند العديد من علماء الاجتماع

الكلاسيكيين فى ذلك الوقت . كما أن تلك الاساليب المنهجية كانت مختلفة تماما عن اهتمامات علماء الاقتصاد والكلاسيكيين أو النيوكلاسيكيين ، كما أشرنا الى ذلك من قبل عند مارشال على سبيل المثال وتركيز باريتو بصورة أساسية على أهمية الاساليب والمداخل السوسيولوجية ، لمعالجة بعض المظاهر التى ترتبط بالقضايا والمشكلات الاقتصادية والمجتمعية .

كما يتضح لنا أهمية تحليلات باريتو فى علم الاجتماع الاقتصادى عند اهتمامه بدراسة الفعل العقلانى أو المنطقى للفرد وعلاقته عموما ببناء أنساق الفعل الاجتماعى ككل . واستخدامه أيضا لتحليل نظرية المنفعة الاجتماعية Theory of Social Utility تلك النظرية التى يصعب على عالم الاقتصاد وحده تحليلها دون الرجوع لاهتمامات علماء الاجتماع ومداخلهم السوسيولوجية كدراسة الواقع الاجتماعى المعقد . فلقد ميز باريتو بين نوعين من تحقيق الحد الاقصى من المنفعة ، الاول الحد الاقصى من المنفعة (لصالح الجماعة) Maximum Utility of والثانى ، المنفعة لأجل (المصالح الخاصة) Maximum Utility for «ويشير الاخير ، الى أن كل فرد يسعى لتحقيق اعلى حد من الاشباع الخاص Private Satisfication أما الاول ، فيشير الى تحقيق الحد الاقصى من المنفعة للجماعة أو المجتمع ككل وليس للافراد»(١٩) . فالنوع الاول ، يستطيع أن يحلله فقط عالم الاقتصاد حيث يمكن التعرف على رغبات الافراد وطرق اشباعها ، ولكنه لا يستطيع أن يحلل أو قياس كيفية تحقيق الحد الاقصى لاشباع الجماعات والمجتمع ككل . ويبرر باريتو على ذلك،أن علم الاقتصاد الخالص أو المجرد ، لا يمكن أن يحلل بصورة واقعية كيفية المماثلة بين رغبات الفرد والمجتمع ، كما لا يمكن أن ينظر الى المجتمع على انه فردا. على النقيض من ذلك ، يمكن تحقيق هذا عن طريق استخدام علم الاجتماع او على الاقل يمكن ان ينظر الى المجتمع ليس كمجرد فرد ، ولكن كجماعة ووحدة اجتماعية واحدة . ومن ثم ، يمكن تفسير نظرية تحقيق الحد الاقصى للمنفعة» للمجتمع عن طريق المداخل السوسيولوجية ، تلك المنفعة التى ليس من الضرورى اعتبارها مماثلة بصورة أو باخرى لمنفعة واشباع رغبات الافراد ذاتهم .

يرى عالم الاجتماع الاقتصادى جوزيف شومبيتر J. Schumpeter اسهامات باريتو فى هذا المجال وخاصة تصوراته عن «نظرية القيمة» تعكس

عدم رضا باريتو منذ البداية على تحليلات علماء الاقتصاد فى مدرسة «لوزان» وخاصة نظرية «والراس» فى القيمة . فلقد حاول باريتوا ن يطور هذا التصور الاقتصاد الكلاسيكى، سواء ما يتعلق بالمنفعة أو المنفعة الحديثة، والدورة الزمنية لاستهلاك السلع . تلك الاراء التى وجدت أصداء واسعة لها عند أصحاب المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية . كما استطاع باريتو ، أن يستخدم العديد من المناهج الرياضية والطبيعية والاحصائية لدراسة نظرية القيمة وعلاقتها بالثمن والاسعار ، والمنافسة ، والعوامل البيئية والتكنولوجية التى تلعب دوراً فى هذه النظرية(١٩) .

علاوة على ذلك ، ان نظرية القيمة عند باريتو ، جعلت الكثير من علماء الاقتصاد ، ينظرون الى باريتو بانه مؤسس علم اقتصاد الرفاهية الجديد New Welfare Economic خاصة ان تحليلات باريتو استبعدت الافكار المجردة المعزولة حول الرفاهية التى طرحها مسبقا أصحاب مذهب المنفعة من أمثال بكاريا Beccaria وبنتام Bentham . . وناقش سياسات الرفاهية الاقتصادية فى ضوء الواقع الاقتصادى والاجتماعى ، وخاصة علاقة تلك السياسة بالنظم الضريبية ، وتحقيق الحد الاقصى من الاشباع . كما لاحظ طبيعة التغيرات والعوامل والظروف التى تفرض على نظام اقتصادى معين ، وتزيد من مستويات الرفاهية والاشباع الجمعى ، وعلاقة ذلك بعمليات العرض والطلب وانماط الاستهلاك . كما حاول ان يربط الأعتبارات الاخلاقية واقتصاديات الرفاهية والاشباع وغير ذلك من قضايا متعددة ترتبط باقتصاد الرفاهية الجديد بصورة كبيرة .

وتعد «نظرية الانتاج» من اهم تلك القضايا التى ترتبط باقتصاد الرفاهية الجديد ، والتى اعطى باريتو اهتماما بلغا بها ، كما ربط بين نظرية الانتاج Theory of Production ونظرية الاختيار Theory of Choice مستندا فى ذلك بالكثير من النظريات الرياضية والتحليلية التى جعلت من افكاره طابعا متميزا عن الكثير من علماء الاقتصاد الذين تعرضوا لهذه الفكرة ومنهم على سبيل المثال «الفرد مارشال» . كما حرص «باريتو» بأن يناقش نظرية الانتاج فى حالتها المتغيرة الديناميكية وليست الاستاتيكية ، موضحا العديد من العوامل التى تؤثر فى الانتاج ولاسيما العلاقة بين التكنولوجيا ووحدات الانتاج، والظروف الفزيقية والنفسية، التى تؤدى الى تحسين العمل ، تلك العلاقات التى لم تظهر بوضوح عند عالم

الاقتصاد «والراس» أو غيره من الكثير من علمـاء الاقتصاد الكلاسيكيين . كما ناقش باريتو ، العلاقة بين الانتاج والاستهـلاك والتوزيع وغـيرها من المتغيرات الهامة التى يمكن عن طريقها فهم نظرية الانتاج[٢٠] .

كما يؤكد «شومبيتر» بان اسهامات باريتو فى علم الاقتصاد قـد توجها باسهامات أخـرى مميزة فى علم الاجتمـاع ولاسيمـا فى عـلم الاجتمـاع الاقتصادى[٢١] . فبرغم ان باريتو كعالم اقتصاد تناول العديد من المشكلات الواقعية والعملية ، الا أن اسهاماته فى مجـال المنطق الاقتصـادى تتسم بطابع عال من التجريد . حيث يسعى باريتو ، الى حاجة هذا الفـرع من فروع الاقتصاد لاختبار أفكاره مع الواقع ، وضرورة مماثلة الافكار النظرية المجردة بالواقع الملموس . ومن ثم ، فلقد جعل من بين اهتماماته كيفية دراسة النظريات الاقتصادية المجردة وجعلها اكثر نفعا فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية اليومية . كما كان لخبرة باريتو الطـويلة بالعـلوم الطبيعية والرياضية ، الاستفادة من اساليبها المنهجية ، وتوظيفها فى دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مستخـدما فى ذلك اسلوبين تحليليين مختلفين أحدهما يمكن أن يطلق عليه علم «تكوين المجتمع» ويركـز على استخدام الحقائق والاساليب الموجودة فى كل من علمى التشريح والاحياء ، والاخر ، ينتمى الى علم «النفس الاجتماعى» .كما سعى باريتو للاسترشاد بالكثير من الامثلة التاريخية والمعاصرة لدراسة كل من «تكـوين المجتمع» و «علم النفس الاجتماعى» ،عن طريق الاستفادة من الداروينية الاجتماعية والتحليـلات السـيكولوجية والسـوسيولوجية الاخرى عنـد كل من تارد ، ودوركايم ، وبروهل ، وريبتو وغيرهم .

من ناحية أخرى ، لقد سعى باريتو باستمـرار بان يؤكـد على الافكار الليبرالية الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية ، الامر الذى جعـل البعض يطلقون عليه[٢٢] «كارل ماركس البرجوازى» بالرغم من انتقاداته المتعددة لديموقراطية الاغنيـاء ، وهـذا ما ظهر بوضـوح فى اختياره ذات الطابع الاقتصادى السياسى مثل الصفـوة ، والاستقراطيـات ، والايديولوجيـة ، وغيرها من الافكار التى تعكس اهتماماته فى كل من علماء الاجتماع السياسى والاقتصادى فى نفس الوقت . كما سعى باريتو ، بان يحـلل العـديد من الافكار الماركسية وينتقدها بشدة ويحاول تعديل مسارها الفـكرى ، بالرغم من أن باريتو لم يناقش قضية الملكية الخاصة بصورة واضحة ومميزة .

كمــا توجد بعض التعليقــات الهــامة على اسهامات باريتــو فى مجال عــلم الاجتمــاع الاقتصــادى ، ومن اهمهــا وجهــة نظــر بول سميلســون P. Samielson (٢٣) الذى يرى أن تحليلات باريتو توضح كيفية انفصال علم الاجتماع عن الاقتصاد على أساس ما اشــار اليه باريتــو لكل من الســلوك العقلانى وغير العقلانى . ولكن يلاحظ على وجهة نظر باريتــو ، أنه كان يهدف أساسا الى جعل علم الاجتماع من العلوم الاجتماعية الهامة التى يمكن عن طريقها دراسة الكثير من المظاهر الغير عقلانية فى السلوك الاقتصــادى وغيره من الانشطة والظواهر الاقتصادية والتى يصعب على علم الاقتصــاد واساليبه التحليلية أن يعالجها بصورة واقعية . وهذا بالفعل ، ما اكد عليه باريتو فى كتابه الشهير منهج الاقتصاد السياسى،خاصة وان دراسة الحقائق الاقتصادية لا يمكن فهمها دون اللجوء الى علم الاجتماع . كما يجب أن نلاحظ ايضا،أن باريتو سعى لوضع خطوط فاصلة بين الاقتصاد الخالص Pure Economics ،والاقتصاد التطبيقى Appdied Economics. فالاول تركز على تحليل الظاهرة الاقتصادية المجردة،والثانى يتناول الظواهر الاقتصادية الواقعية ، التى تشكلها العديد من العوامل الاخرى . وعموما ، أن كل من الاقتصاد الخالص والتطبيقى ـ حسب تصور باريتو ـ «ينفصلان عن عــلم الاجتماع ، ولكن علم الاقتصاد عامة يعتبر جزءا صغيرا من علم الاجتماع ، كما ان علم الاقتصاد الخالص يعد جزءا من الاقتصاد العام»(٢٤) .

واخيرا ، وبالاضافة الى الاسهامات السابقة لباريتو فى علم الاجتمــاع الاقتصادى ، توجد عدد من الاسهامات الاخرى التى يمكن الاشــارة اليهــا فى الافكار التالية :(٢٥)

أولا : تتمثل فى دراسة باريتو لفكرة الحماية Protectionism والتى عبر عنها بوضوح فى الفصل بين الاقتصاد التطبيقى ، والاقتصاد الخالص.حيث حاول باريتو أن يقيم عناصر هذا الفصل على أساس البعد السوسيولوجى بين العلمين وخاصة أن الاول يركز على دراسة الظواهر الاقتصادية ارتباطها بالواقع المجتمعى .

ثانيا : توضح تحليلات باريتو مدى اهتمامه بالابعاد السوسيولوجية فى دراسة الظاهرة الاقتصادية أو العديد من المشكلات الاقتصادية التى عاصرها فى الواقع . وهذا ما يظهر واضحا عند تحليله لمشكلة الملكية أو ما يعــرف باتجاهات الملكية Attitudes of property عند كل من المفكرين Speculators

والمحافظين Rentiers حيث سعى كل منهما نحـو الملكية من اتجـاهات مختلفة ومتمايزة بصورة كلية ٠

ثالثـا : اهتم باريتـو بتحليل ما يعـرف بدائرية التغـير الاجتمـاعى Cyclical Social change ويعد ذلك الاهتمام احدى الاسهامات النظرية السوسيولوجية الامبريقية لباريتو ـ على حد راى بارسـونز(٢٦) Parsons ولمحاولته لمعرفة العلاقة المتبادلة بين كل من العوامل الاقتصادية،والسياسية، والايديولوجية التى تحدث فى المجتمع ٠ وأخيرا كما ـ يتصور شومبيتر ـ بالرغم من محاولات باريتو والتمييز بين علم الاقتصاد والاجتماع ، الا انه وجد نفسه فى «أرض علم الاجتماع الاقتصادى» ٠ وهذا ما جعل كتـابات باريتو فى هذا المجال احدى الاهتمامات الاساسية لكثير من المهتمـين بعلم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الحـاضر ، باعتبـاره رائدا من رواد عـلم الاقتصاد وعلم الاجتماع فى نفس الوقت ٠

٣ ـ ثورستاين فبلن :

يعتبر فبلن Veblen من علماء الاقتصاد المرموقين الذين وجدوا فى علم الاجتماع الاقتصادى مجالا خصبا ، ليسهموا بافكارهم المتعددة وعـدم الفصل بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ٠ تلك النزعة التى استقطبت الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع معا وذلك منذ العشرينات من خـلال القـرن الحالى وازدادت فى السنوات الاخيرة على حد ما سوف نعالجه بالتفصـيل لاحقا ـ خاصة بعد ان انتقلت الكثير من الاهتمامات بالدراسات الاجتماعية ومنها بالطبع علم الاقتصاد والاجتماع الى الجامعات والمعاهد الاكاديميـة الامريكية ٠ واصبح علم الاجتماع الاقتصادى احد الفروع الحديثة لالتقـاء الافكار والاراء لعلماء الاقتصـاد والاجتماع حـول الموضـوعات والقضـايا المجتمعية المعاصرة ٠

وقبـل ان نشـير الى اهم اسهامات فبـلن فى مجال عـلم الاجتماع الاقتصادى ، يجب ان نؤكد مرة اخرى ، اننا نلجا الى تصنيف هذا العالم ضمن اطار المدرسة الاوروبية السوسيولوجية التقليدية ، بالرغم من أن فبلن امريكيـا من حيث النشـاة الاكاديميـة ، الا انه اوروبيـا من حيث المولد (دنماركيا) ٠ وعموما تم تصنيف تحليلاته فى هذا الفصل لعاملين أساسين الاول : ان تحليلات فبلن فى علم الاجتماع الاقتصادى كانت اقـرب كثيرا

الى اسهامات المدرسة الاوروبية السوسيولوجية التقليدية ، كما أثرت على كثير من افكاره وآرائه فى هذا المجال. ثانيا عاصرت فترة ظهور أفكار فبلن مجموعة من التصورات والنظريات السوسيولوجية والاقتصادية التى تميزت بها بالفعل آراء المدرسة السوسيولوجية الاوروبية التقليدية التى ازدهرت بصفة خاصة حتى التلاثينات من القرن الحالى . وهذا ما سوف نؤكده خلال تحليلنا لأهم اسهامات فبلن فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ومحاولته عدم التمييز بين علم الاقتصاد والاجتماع ، وضرورة التقاء افكارهما وتصوراتهما من أجل تحديث دراسة الظواهر الاقتصادية والسوسيولوجية .

تميزت أفكار فبلن بانها اخذت طابعا نقديا للافكار والتصورات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفلسفية التى كانت قد ظهرت من قبل ، والتى تناولت الكثير من المشكلات الاقتصادية والمجتمعية بصفة عامة . ولقد بدات هذه النزعة النقدية عندما كتب مقالا عن كتاب كانت Kant «نقد العقل المجرد» وحتى آخر مقالا نشر بعد وفاته عام (١٩٢٩) عن «الملكية الغائية» . ومن الصعب على كثير من المفكرين ان يصنفوا تحليلات فبلن تحت اطار علم الاقتصاد السياسى الامريكى خاصة وان افكاره تنتمى الى كثير من العلوم الاجتماعية ، التى اهتمت بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية . من ناحية اخرى ، ان تحليلات فبلن يصعب تصنيفها ضمن الافكار الاقتصادية عند سميث أو ريكاردو ، أو تصورات مل الفلسفية الاجتماعية الاقتصادية ، او مع افكار مارشال وكينز حول التحليل الاقتصادى وعلاقاته بالواقع السياسى الحديث فى القرن العشرين[٢٧] . والسبب يرجع فى ذلك ، الى أن فبلن سعى لتحليل الواقع الغربى عامة والامريكى بصفة خاصة ، والتغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية التى حدثت على البناءات الاجتماعية وأنساقها ونظمها المختلفة . واتسم هذا التحليل بالمنظور النقدى الرديكالى لكافة مشكلات المجتمع والبيئة الواقعية التى عاصرها بالفعل والتى صاحبت مرحلة ازدهار عملية الرأسمالية .

من هذا المنطلق ، يتصور بعض المحللين لاسهامات فبلن فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، بان تلك الاسهامات اتخذت بعدا هاما فى تحليل العوامل السوسيو ـ ايكولوجية ، التى لاحظها فبلن فى الواقع خاصة انه نشأ فى بيئة زراعية فى غرب الولايات المتحدة ، والتى مالبثت أن تعرضت

لتطور شديد وسريع ، نتيجة للاقتصاد الصناعى والمالى الحديث . كما عكست طبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية التى عاشتها الاقليات الاوروبية وبالطبع الاقلية الترويجية . تلك البيئة التى جعلت من افكار فبلن مصدرا للتحليل النقدى ونظريته الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الاصلاحى الاجتماعى لذلك الواقع المتغير . كما تتميز تصورات فبلن بانها اخذت نمطا متغايرا عن الاقتصاديين الامريكيين الذين عمقوا تحليلاتهم فى دراسة البناء الاجتماعى والاقتصادى المتغير ، حيث أن فبلن ركز على تحليل العوامل والظروف التى ادت بالرأسمالية الى مرحلة النضج ، والثروة الاقتصادية الهامة وما صاحبها من حركات اجتماعية رديكالية ، وأفكار سياسية وثقافية متنوعة . علاوة على الازدهار الاقتصادى والنقدى غير المتوازن بين الشرق والغرب ، وزيادة الانتاج ، ونمو الشركات العالمية ، وظهور الشركات الراسمالية الحالية ، وظهور طبقة الزراع وانغماسها فى الحياة الاجتماعية ، وتغيير أساليب ونمط الحياة اليومية ، وظهور الطبقات المترفة وغيرها من المظاهر الاخرى .

كل ذلك أسهم بالطبع فى تنوع اهتمامات فبلن والتى تعكسها مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات الهامة ، التى ارتبطت بالفلسفة الاشتراكية الالمانية ، والتكنولوجيا ، وعلم الاقتصاد ، والاجناس البشرية ، والحرب والسلام وغيرها من الموضوعات المتعددة ، التى توضح مدى اهتمامات فبلن بمشكلات المجتمع بصورة عامة . علاوة على ذلك ، ان فبلن سعى لوضع نظرية عن التنظيم الصناعى الحديث Theory Of Industrial Organization كما ارتبطت افكاره بتحليل الواقع السياسى ، وكون مدرسة اقتصادية مميزة تسمى بالمدرسة المؤسساتية Institutionilist School والتى وضع جذورها الاولى واهتم بها بعد ذلك مجموعة من علماء الاقتصاد البارزين(٢٨) مثل وسلى متشل W. Mitchell ، وجالبرت G. Galbrait وجون كمونز J. Commons ، م. كلارك M. Clark وحسب تحليلات كل من جاكوب اوسر Oser (٢٩) ووليام بلانشفيلد Blanchfield بان اهمية «المدرسة المؤسساتية» التى اسسها فبلن، ترتبط عموما بالتحليلات السوسيو ـ اقتصادية وتعد اسهاما حقيقيا فى مجال تطوير افكار علم الاجتماع الاقتصادى خلال فترة العشرينات والثلاثينات من القرن الحالى. خاصة وأن تلك المدرسة لم توافق على الكثير من الافكار والتصورات للمدارس الاقتصادية الكلاسيكية أو

مايعرف بالمدرسةالاقتصادية الحدية التقليدية Orthodox Marginalist School وحتى المدارس الاقتصادية الاشتراكية • فلقد ركزت المدرسة المؤسساتية على تحليل التغيرات التى حدثت فى الولايات المتحدة وأثرت على طبيعة الرأسمالية الامريكية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين • فلقد حدث الكثير من التغيرات الايجابية مثل زيادة الانتاج ، والنمو الاقتصادى ، والدخل القومى ، وتحسنت مستويات المعيشة وأحوالها ، وظهرت المشروعات الاقتصادية والصناعية الكبرى وغيرها • فى مقابل ذلك ، ظهرت أيضا المتغيرات السلبية التى اهتم فبلن بتحليلها مثل ، انخفاض مستويات الاجور،وعدم ضمان الوظائف واستمرارية العمل فى المهن ، وزيادة ساعات العمل،وظهور المساكن غير الملائمة،والبطالة ، ومشاكل كبار السن،وصعوبة الالتحاق بالمعاهد التعليمية خاصة للطبقات الفقيرة ، وتشغيل الاطفال، فى المؤسسات الصناعية والعمل ، وعدم وجود نظم سليمة للعمل والتشغيل والامن الصناعى ، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية ، والضرائب وانتشار الرشوة وغيرها من الامراض الاجتماعية التى صاحبت عمليات نضج الراسمالية فى المجتمع الامريكى •

بصورة عامة ، سعى فبلن لدراسة عصر الاحتكار Age of Monopoly الذى ظهر بوادره فى العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر وازداد بسرعة خلال العشرينات والثلاثينات ، واعطى قوة اقتصادية وسياسية كبيرة الى المشروعات الاقتصادية والمالية • كما حدثت تطورات سياسية أخرى على مستوى مؤسسات الدولة والحكومات الفيدرالية ، وازدادت الحركات الاجتماعية التى تعبر عن مصالح الطبقات العاملة مثلا ، ظهور النقابات الصناعية والعمالية • وبايجاز ، لقد ادت التغيرات التى حدثت على البيئة الاقتصادية والسياسية فى الولايات المتحدة لظهور الكثير من الافكار والتصورات من جانب علماء الاقتصاد وعدم اقتناعهم بافكار المدارس الاقتصادية الكلاسيكية • وخاصة تلك الافكار ، التى ركزت على سياسات عدم التدخل من جانب الدولة ، وضرورة زيادة عناصر الاحتكار ، وغيرها دون النظر الى مواجهة التغيرات المجتمعية الاخرى والتى صاحبت عملية ازدهار الراسمالية مثل الفقر ،والجريمة ،والبطالة ،والتلوث•وهذا ما جعل اهتمامات المدرسة المؤسساتية عند فبلن،تركز على ضرورة تحديث التصورات الاقتصادية الكلاسيكية ، وتطوير حركة التنظير فى علم الاقتصاد ، تجاه الحركات الاجتماعية الرديكالية ، خاصة التى تهدف الى اعادة البناء

والاصلاح الاجتماعى وغيرها من الافكار التى اكسبت هذه المدرسة المزيد من المؤيدين لها ٠

كما تبنى فبلن بعض الاساليب الهامة التى يمكن عن طريقها دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى ظهرت فى المجتمع الامريكى ٠ ومن اهم هذه الاساليب والوسائل التى ركزت بصورة اساسية على تحليل التغير الاجتماعى Social Change وذلك عن طريق اولا ، الاعتراف بالافكار الاشتراكية ، التى تهدف خاصة لاعادة تنظيم المجتمع فى ضوء ظهور القوى الاجتماعية الاخرى ، ولاسيما طبقة العمال والنقابات ، ومحاولة اعادة تنظيم وتشكيل الاتجاهات التطورية نحو خدمة المجتمع العام ٠ وثانيا ، تبنى سياسات الاصلاح الاجتماعى Social Reform من أجل احداث نوع مميز من التغير فى السياسات الاجتماعية والحكومية والعلاقة بين الدولة والاقتصاد ٠ والهدف من ذلك كله هو «حماية الراسمالية» وليس تدميرها وذلك عن طريق تحسين مستويات المعيشة واحوال الطبقات العامة فى المجتمع ٠ ومن ثم ، فبرغم ان فبلن كان من انصار الحركات الاجتماعية الرديكالية، الا انه كان رديكاليا من أجل اعادة بناء المجتمع Reconstruction of Society ، ولهذا السبب سعى لتكوين المدرسة المؤسساتية واهتمامها بالمدخل الاصلاحى Reformist Approach (٢٠) ٠ ذلك المدخل الذى ظهرت معالمه الاولى فى اتجاهات المدرسة الالمانية التاريخية وغيرها من المدارس الاوروبية الاخرى ، التى تركت بصماتها على تحليلات علماء الاقتصاد الامريكيين لتحديث تصورات المدارس الاقتصادية الكلاسيكية أو النيو كلاسيكية ٠

وفى اطار تحليلنا لاسهامات فبلن فى علم الاجتماع الاقتصادى، ومحاولته لعدم الفصل بين كل من اهتمامات علم الاقتصاد وبين علم الاجتماع خاصة والعلوم الاجتماعية عامة ، نطرح فيما يلى بعض المبادىء والاسس العامة التى تقوم عليها المدرسة المؤسساتية كما تصورها فبلن وهى :(٢١)

أولا : يجب دراسة الاقتصاد على أنه شىء كلى ، دون تحليله الى اجزاء منفصلة عن هذا الكل ٠ فالنشاطات الاقتصادية لا يمكن النظر اليها على انها مجرد مجموعة من الانشطة المادية والاقتصادية للافراد ، تحركها دوافعهم الشخصية فقط نحو تحقيق الحد الاقصى للمكاسب المالية، ولكن يجب تحليل الانشطة الاقتصادية على أنها افعال جمعية Collective Actions ، تحدث

خلال المجتمع وبين جماعاته وتنظيماته ومؤسساته ونظمه المتعددة ، ويظهر بينها روح المنافسة ، التى تؤدى الى تحقيق وظائف اجتماعية وفردية فى نفس الوقت . ومن هذا المنطلق ، ان تحليل مفهوم النشاط الاقتصادى Economic Activity يكون مفهوما ضيقا حسب وجهة نظر اصحاب المدرسة المؤسساتية . فالاقتصاد يرتبط بعلاقات قوية وبعلوم مثل السياسة ، والاجتماع ، وعلم النفس ، والقانون ايضا ، والتقاليد ، والايديولوجيا وغيرها من الخبرات والمعتقدات الانسانية . وهذا ينطبق تماما عند تحليل مهارة القوى العاملة ، والتكنولوجيا ، والعديد من المفاهيم الاقتصادية المختلفة التى تهتم بها المدرسة المؤسساتية وغيرها من المشكلات والعمليات والعلاقات الاجتماعية التى تظهر فى الواقع الاجتماعى .

ثانيا : تركز المدرسة المؤسساتية على دور المؤسسات فى الحياة الاقتصادية ، حيث لا يمكن أن ننظر الى المؤسسة باعتبارها تنظيم Organization فقط ، أو مؤسسة تسعى لتحقيق اهداف معينة مثل المدرسة ، او السجن ، أو النقابة ، أو البنك . ولكنها تعد انماطا نظامية للسلوك الجمعى ، الذى يتشكل حسب نمط الثقافة العامة ، وتشمل العادات والتقاليد والسمات الاجتماعية ، والقانون ، وأنماط التفكير ، وأساليب الحياة . فالعبودية أو الاعتقاد بالعبودية كانت نمطا من المؤسسات ، وهذا ينطبق ايضا على أمثلة اخرى مثل المعتقدات كسياسة عدم التدخل Faisser Faire ، أو النقابية Unionism أو نظام التامين الاجتماعى Social Securviety System . وعموما ، فان المدرسة المؤسساتية ، تنظر الى الحياة الاقتصادية بانها تنظيم من خلال المؤسسات الاقتصادية وليس بالقوانين الاقتصادية ، كما يرى ذلك أصحاب المدرسة أو النظرية الاقتصادية الحدية ، علاوة على ن المدرسة الاولى تهتم أيضا بالتخطيط الاقتصادى Economic Planning ، وبتغيير نمط الحياة والدوائر الاقتصادية ونظمها المختلفة .

ثالثا : يجب الاهتمام بالداروينية Darwinion ، والمدخل التطورى Evoluationary Approach فى التحليل الاقتصادى ، بسبب ان كل من المجتمع ومؤسساته المختلفة يتغيران بصورة مستمرة . دون الاعتماد على فكرة التوازن Equilibrium ، التى سادت معظم الافكار والمدارس الاقتصادية . ولذا فان المدرسة المؤسساتية لم تهتم بها لانها فكرة استاتيكية تسعى للتصديق

البديهى على المبادىء والافكار الاقتصادية ، دون الاخذ فى الاعتبار عوامل التغير والزمان والمكان . ومن ثم ، يجب أن تكون عملية تحليل أسباب ظهور ونشأة ووظيفة المؤسسات الاقتصادية موضع اهتمام علماء الاقتصاد ومحور أفكارهم الرئيسية . وهذا المدخل يتطلب عدم الاعتماد فقط على علم الاقتصاد بقدر ما يتطلب أيضا معرفة التاريخ ، والانثربولوجيا الثقافية ، والسياسة ، والاجتماع ، والفلسفة ، وعلم النفس ، وعلم النفس الاجتماعى.

رابعا : ترفض المدرسة المؤسساتية فكرة «التوازن العادى» لانها تؤمن وتؤكد على مبدأ الاسباب المتداخلة أو المشتركة أو ما يسمى بالتغير التراكمى . أن عمليات سوء التكيف Maladjustments فى الحياة الاقتصادية لا يمكن تحليلها أو تفسيرها عن طريق فكرة التوازن ، وهذا ما جعلها غير قادرة على تحليل بعض الظواهر الاقتصادية التى ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية .كما قد أصبحت مشاكل التنمية الاقتصادية Economic development من أهم القضايا التى يعالجها علماء الاقتصاد ،والتخلى عن الافكار التقليدية وتحول الاهتمام لدراسة قضايا مثل التضخم Inflation ، وتركيز المدرسة المؤسساتية على دراسة سلبيات الضبط الجمعى Collective Control ، الذى يجب أنيتم عن طريق الحكومة وتصحيحها للكثير من مشكلات العجز وسوء التكيف فى الحياة الاقتصادية .

خامسا : ركزت معظم المدارس الاقتصادية التقليدية والحديثة على عمليات تجانس المصالح Harmony of Interest ، ولكن ترى المدرسة المؤسساتية أن هناك خلافات كبيرة تحدث حول المصالح . بالرغم من أن البشر يكونون متعاونين فهم مخلوقات جمعية Collective Creatures ينظمون انفسهم فى جماعات واعضاء لهم مصالح فردية مشتركة ، الا أنهم أيضا مختلفون فى المصالح حسب انتماءاتهم للجماعات ، كما يحدث اختلاف فى المصالح بين المشروعات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة ، وبين المستهلكين والمنتجين ، والمزارعين والموزعين والحضريين ، واصحاب العمل والعمال ، والمستوردين والمنتجين المحليين . ومن ثم ، يجب أن تكرس السياسات الحكومية وممثلى هذه الجماعات من أجل التخفيف من حدة هذه الخلافات حول المصالح وزيادة فاعلية النظام الاقتصادى .

سادسا : تهدف المدرسة المؤسساتية للاهتمام بالاصلاحات الديموقراطية والليبرالية ، من أجل المساواة فى توزيع الثروة والدخل . كما ترفض الاراء

القائلة بان اسعار السوق ، تعتبر مؤشرات ملائمة للرفاهية الاجتماعية والفردية ، كما ان عدم تنظيم السوق يؤدى لزيادة فاعلية تخصيص الموارد Allocation of Resources وافضل توزيع للدخل . ومن هذا المنطلق، تهتم المدرسة المؤسساتية بالتكاليف والفوائد الاجتماعية Costs & Social Benefits . ومن ثم ، يتضح أن المدرسة المؤسساتية تركز على أهمية السياسات الليبرالية الاقتصادية (عدم التدخل) ولكنها تفضل التدخل العملى للحكومات واخذ دور أكبر لتنظيم الشئون الاقتصادية والاجتماعية .

سابعا : تركز المدرسة المؤسساتية فى التحليل على المدخل الاستقرائى Inductive Approach بدلا من الاعتماد على المدخل الاستدلالى deductive Approach ، الذى ركزت عليه المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والهامشية وطرحت العديد من النظريات المجردة غير الواقعية . علاوة على أن المدرسة المؤسساتية اهتمت بالمداخل التحليلية الاحصائية والسيكولوجية والسوسيولوجية والانثربولوجية فى دراستها للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما جعلها متميزة عن غيرها من المدارس الاقتصادية الاخرى ، التى سعت للفصل بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ككل .

هكذا تعكس تلك الافكار والمبادىء السابقة للمدرسة المؤسساتية الذى وضعها فبلن مع بداية القرن الحالى ، مدى التحولات الحديثة التى حدثت على افكار الكثير من علماء الاقتصاد وتغيير استخداماتهم للنظريات الاقتصادية المجردة ، التى وضعت خصيصا لاغراض علم الاقتصاد الخالص او المجرد Pure Economy . تلك الافكار التى وجدت قبولا كبيرا عند بعض علماء الاجتماع الذين اسهموا فى تطوير مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، كما ظهر واضحا في تحليلات باريتو على سبيل المثال . كما سعت المدرسة المؤسساتية لتحديث الاساليب المنهجية عند دراسة كل من النظرية الاقتصادية والظواهر والانشطة الاقتصادية المختلفة . كما انتقدت العديد من الافكار والتصورات الاقتصادية الهامة التى نظرت اليها النظريات الاقتصادية على أنها «بديهيات» لا تتاثر بالتغير الاجتماعى ولاسيما فكرة «التوازن» و «المصالح» والتى اعطت لها المدرسة المؤسساتية مزيدا من الاهتمام . وفى الواقع ، أن تلك المدرسة لم تنشا من فراغ ، فلقد تاثرت بوضوح بآراء المدرسة التاريخية الالمانية والافكار الداروينية وغيرها من

الافكار التطورية ، التى تمتد جذورها عند كل من سبنسر ،ودركايم ،وكونت وغيرهم من انصار المدرسة السوسيولوجية الاوروبية التقليدية والتى استفاد منها فبلن وأنصار مدرستة كثيرا فى تطوير الافكار والنظريات الاقتصـادية التقليدية ٠

بعد هذا التحليل العام لافكار فبلن ولمدرسته المؤسساتية ودورهـا فى الاهتمام بالعلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع الى جانب الاقتصاد ،عند دراسته الظواهر والمشكلات والنظريات والانشطة الاقتصادية ٠ نحاول أن نشير ايضا ، الى بعض الاسهامات الاخرى والهـامة التى ينفرد بها فبـلن ودوره فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى عن طريق دراسة بعض القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية بصورة خاصة ٠

تعـد راسـة فبلن عن نظرية الطبقة العاطـلة The Theory of The Leisure Class (٢٢) ؛ احدى الاسهامـات السوسيولوجيـة والاقتصـادية الهامة التى عبر فيها بوضوح عن الاوضاع الواقعية فى المجتمع الراسمـالى الصناعى ٠ حيث حاول أن يكشف عن طبيعة الانشطة الاقتصادية والمهنية ، ونوعية العلاقات الاجتماعية ، والسلوك الطبقى وعمـلية الضبط والتقدم الاجتماعى ٠ ومن ثم ، فلم يركز فقط على تحليل عناصر وعوامل ازدهار وتقدم الراسمالية المعروفة مثل زيادة الانتاجية ، والتكنولوجيا ، وتضخـم رأس المال ،وظهور الشركات الصناعية والتجارية والمالية الكبرى ٠ بقـدر ما حاول فبلن ان يفرق أيضا بين العلاقات الاجتماعية للطبقات الاجتماعية العاملة والعاطلة ٠ والمقصود بالطبقات العاطلة تلك الطبقات التى لم تشارك فى العمل الانتاجى Productive Work ، نتيجة لوضعها الطبقى الموروث أو أصحاب رؤوس الاموال ،أو من يشغلون وظائف حكومية هامشية وشرفية فى المجتمع ٠ تلك الطبقة العاطلة الحديثة التى افرزتها بالفعل عـلاقات العمل والانتاج والنظم والمؤسسات الاجتماعية ، التى جعلت من المقولات الشائعة مكانة فى الثقافة العامة ، مثل المنافسة المالية ، والفراغ والاستهلاك الظاهر ، وغـير ذلك من آراء متعـددة يصعب تحليلهـا بواسـطة علمـاء الاقتصاد ولكن يمكن دراستها بسهولة عن طريق علماء الاجتماع ٠

كما تعكس وجهة نظـر فبلن لطبيعة البنـاء الاجتماعى والاقتصـادى الرأسمالى وعمليات الانتاج والعمل وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية ومهنية ، وظهور طبقات اجتماعية مميزة ، عن مدى اهتمام فبلن الواسع

بتحليل تلك البناءات والعلاقات عن طريق الوصف السطحى كما اشارت اليه العديد من تحليلات المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة،بقدر ما سعى فبلن للتعرف على الاسباب والعوامل الاخرى التى ادت الى ازدهار الراسمالية ، والى طبيعة الظواهر الثانوية epiphenemena للنظام الراسمالى ككل . وهذا ما ظهر واضحا فى عدد من المؤلفات الهامة التى وضعها مثال ذلك ، المهندسون ونظام الثمن ، وغريزة الصنعة ، ونظرية مشروع العمل، والملكية الغائبة ، وغيرها . فلقد سعى ، فبلن فى نظرية مشروع العمل The Theory of Business Interprise على سبيل المثال ، ان يناقش العلاقة بين المنتجين والتجار ، والمستهلكين وطبيعة الاسعار ، وفكرة الاحتكار ، والاعلان والدعاية وغير ذلك من الافكار الاقتصادية الهامة محاولا نقد وتفنيد النظريات الاقتصادية التى ركزت على تفسير تلك الافكار عن طريق اعتمادها على البعد الاقتصادى الواحد . كما اكد على ان اسباب ازدهار الرسمالية والمشروعات الصناعية والاقتصادية،يرجع بالدرجة الاولى الى قدرة الانسان الحديث ، على تحقيق النصر على جميع المخلوقات الاخرى ، وقدرته على التحكم والسيطرة على قوى البيئة الخارجية ، واستخدامه لوسائل التكنولوجيا الحديثة .

فى الواقع ، حاول فبلن ان يضع نظرية عن التغير الاجتماعى وجعل محور تفكيره الاساسى عامل «التكنولوجيا» وقدرتها على احداث التغيير المستمر فى كافة أوجه ومظاهر الحياة الاجتماعية الحديثة . واعتبر التكنولوجيا بانها جمع من المعرفة والمهارة والاساليب الفنية التى تؤدى الى جعل الانتاج اكثر وفرة وكفاءة . فهى (التكنولوجيا) تتطور بصورة مستمرة حسب متطلبات الانتاج والدافعية فى العمل والصناعة أو ما أسماه بحافز أو غريزة الصنعة . كما يربط فبلن بين تطور التكنولوجيا وتغيير وتحديث النظم والمؤسسات الاجتماعية والانتاجية ، لانها تعمل على تغيير المظاهر المادية ، واللامادية من أساليب الفكر القديمة واستحداث الجديد منها.وهذا هو سبب الصراع ومظاهره المختلفة الذى اشار اليه فبلن والذى يختلف عن الصراع الايديولوجى الماركسى.حيث ركز فبلن على ان الا صراع يتيح لطبيعة العداء بين المشروع والصناعة . ويرمز الاول (المشروع) الى طبيعة النسق الفكرى لاصحاب الاعمال والملاك العاطلين واتباعهم ومن هم بعيدون عن طبيعة العمل الانتاجى أو التكنولوجى (الآلى) . فى مقابل ذلك ، تركز «الصناعة» على الاهتمام بالتطورات المستمرة لتحديث التكنولوجيا والآلات

كما يعد أبطالها المهندسون ، العمال والمغتربون والطبقة العاملة الصناعية عموما(٢٤) .

من ثم ، يظهر هذا الصراع حسب تحليلات فبلن وفكرة الثنائية والتفرقة التى أشار اليها بين رأس المال النقدى ، ورأس المال الصناعى ، الذى ينتج عنهما الكثير من الازمات . عـلاوة على ذلك ، أشـارف بلن الى أن تطـور النظم المالية (الائتمانية) والشركات الحديثة الكبرى ، زاد من حدة الصراع والفجوة بين أصحاب الاعمال وما أسماهم بالطبقة العاطلة ، وبين القائمين الفعليين على عمليات الانتـاج الصناعى . وبايجاز ، لقـد سعى فبلن عن طريق تحليل هذا النوع من الصراع أن يحلل طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم الاقتصادى وتفسير الازمات الاقتصادية والاجتمـاعية فى المجتمعال راسمالى . تلك العلاقة التى تفسر من خلال اتجاهين متعارضين الاول ، يظهر نتيجة زيادة فى قيمة راس المال النقدى التراكمى الناتج عن طبيعة التنظيم والتنافس والاحتكار الذى يقوم عليه . والثانى ، ينتـج عن تقدم التكنولوجيا ، ويميل الى الخفض المستمر لقيمة الاصول الرأسمالية، واستحداث التكنولوجيا لأساليب انتاجية حديثة . بالرغم من هـذا التقـدم ينظر أصحاب العمل (المشروع) الى (التقدم التكنولوجى) كقـوة معـادية تقلل من قيمة رأس المـال وتخـلق الازمات الاقتصـادية فى نفس الوقت . وعمـوما ، تلك التحليلات التى ركـز عليها فبـلن فى تفسـيره «للدورة الاقتصادية» ونوعية التقلبات فى الاحوال الاقتصـادية التى تظهـر عنهـا مشكلات التضخم ، والهبوط والانكماش الاقتصادى المتعاقب تلك الاراء التى وجدت مكانة كبيرة فى الفكر الكينزى على سبيل المثال . فى هذا الصـدد يرى تيماشيف بأن آراء فبلن عن التكنولوجيا وعلاقتها بالبنـاء الاجتماعى والاقتصادى الرأسمـالى تعد فكر متميز ، حيث سـعى فبـلن لتحليل نوع الترابط بين المكون العام للثقافة وطبيعة النظام التكنولوجى.وهذا ما ظهر واضحـا ايضـا فى تحليلات فبلن المقـارنة بين نوعية النظم الاجتمـاعية (الاقطاعية) السابقة على النظام الصـناعى الراسمالى ، ومدى تاثير الآلة والتكنولوجيا واعتبارهـا العنصر الاساسى للتغير والتحـول نحـو المجتمع الحديث . تلك الافكار التى وجدت مكانا خصـبا لها سـواء عنـد علمـاء الاجتماع ، والتاريخ ، والاقتصاد وأصبحت النزعة التطورية التكنولوجيـة عند فبلن احد الافكار الاساسية التى يمكن فهم العلاقة بين الطبقة المسيطرة والعاملة وكيفية استخدام التكنولوجيـا كمحـكا اساسيا ومقياسـا للتقسيم

الطبقى . كما وجدت تصورات فبلن مكانة ملحوظة بعد ذلك لدى كثير من علماء الاجتماع ، حيث ظهرت بوضوح فى تحليلات وليم أوجبرن Ogburn عن التخلف الثقافى وانتشرت عند علماء آخرون من امثال بارنز H. Barens (٢٥) .

كما توجد بعض وجهات نظر العديد من علماء الاجتماع البارزين حول أهمية اسهامات فبلن فى علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى عبر عنها كل من تالكوت بارسونز T. Parsons ، وسير رايت ميلز C. W. Mills ، وروبرت ميرتون R. Merton وآخرون نحاول ايجازها كما يلى :(٢٦)

أولا : يشير «بارسونز» الى أن تحليلات فبلن فى علم الاجتماع الاقتصادى اكتسبت اهميتها من خلال واقعية هذه التحليلات وربطها بالمشكلات الاجتماعية فى نفس الوقت . كما يلاحظ على تلك التحليلات بانها لم تكن خيالية أو مثالية مثل آراء المدارس الاقتصادية الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية .

ثانيا : كما يحدد «ميلز» بان اسهامات فبلن فى علم الاجتماع الاقتصادى جاءت من خلال النزعة النقدية الرديكالية التى اتسمت بها هذه التحليلات لذا فان «فبلن» يعتبر افضل ناقد اجتماعى واقتصادى عرفته أمريكا ، كما يعد أفضل عالم اجتماعى أمريكى ظهر فيها(٢٧) .

ثالثا : ويوضح «ميرتون» حقيقة اسهامات فبلن واستخداماته لبعض المفاهيم والافكار الاقتصادية وتحليلها حسب الواقع الاجتماعى ، مثال ذلك استخدامه لمفهوم «الاستهلاك الظاهر» Conspicuous Consumption وتحليله بعيدا عن الافكار الاقتصادية المثالية المجردة . وركز ميرتون على ضرورة اهتمام علماء الاجتماع بتحليل الوظائف الكامنة Latent Functions للكثير من العمليات والانشطة الاقتصادية مثل الاكتساب ، والتراكم ، والاستهلاك تلك المفاهيم التى سعى فبلن لتحليلها بصورة علمية وواقعية(٢٨) .

رابعا : حاول «سويدبيرج» أن يشير الى بعض اسهامات فبلن فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى من خلال الاشارة لمقالتين نادرتين له(٢٩) . الاولى بعنوان المكانة البربرية للمراة The Barbarian Status of Women نشرت عام ١٨٩٩ والثانية فرصة اليابان The Opportunity of Japan نشرت عام ١٩١٥ . حيث تناول فبلن فى المقالة الاولى ، تحليل دور المراة ومكانتها

فى المجتمع من خلال تصور نقدى ثقافى وانثربولوجى واقتصادى مميز . فمكانة المرأة سابقا كانت تتحدد باعتبارها جزء من «عناصر السبايا» predatory elements التى تشكلها الثقافة المجتمعية ونوعية الطقوس والتقاليد التى كانت تمارس قبل علاقات ملكية الزواج . ولقد استمد فبلن أفكاره من خلال النظرة القديمة الى النساء ، واعتبارهم جزء من الملكية الخاصة Private Property كما كان يحدث فى حالات حروب الكر والفر . ويخلص فبلن من ذلك ، بتحليل العلاقة بين الملكية الفردية،ونظام المركز ، وطبيعة السلطة الابوية أو سيادة الرجل . أما فى المقالة الثانية، «فرصة اليابان» ، فلقد حاول فبلن أن يفسر العلاقة بين التكامل المميز لطبيعة المجتمع اليابانى الاقطاعى والولاء التام واستغلال العناصر المادية بالوسائل التكنولوجية الحديثة عن طريق المداخل والمفاهيم السوسيولوجية، حيث عقد مقارنة بين كل من انجلترا واليابان وكيفية استغلال التكنولوجيا والاختراعات دون التركيز فقط على العوامل الاقتصادية ، ولكن يجب مراعاة الواقع والعادات والتقاليد الاجتماعية المختلفة والتى جعلت من النموذج اليابانى نموذجا فريداً فى استغلال طبيعة تماسك البناءات الاجتماعية ، التى تقوم على الولاء والانتماء من ناحية ، والسعى للحصول على الاختراعات التكنولوجية من الخارج وتطويرها من ناحية أخرى . ومن ثم ، فاليابان تعتبر نموذجا فريدا ومميزا يجمع بين النظم الاقطاعية والاهتمام بالتقدم الصناعى .

اخيرا ، تعكس تلك الاراء السابقة لعلماء الاجتماع حول اسهامات فبلن فى علم الاجتماع الاقتصادى ، بانها تعد من التحليلات الهامة التى أعطت طفرة قوية للاهتمام بهذا المجال بعد ذلك . خاصة وأن أفكار فبلن ظهرت فى فترة هامة لتطوير علم الاجتماع وفروعه المختلفة ، حيث شهدت بعد ذلك مرحلة الاربعينات من القرن الحالى ، مكانة هامة لعلم الاجتماع الامريكى واستقطاب الكثير من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ولاسيما الاقتصاد ، وعلم النفس ، والتاريخ والسياسة نحو اهمية علم الاجتماع فى دراسة وتحليل المشكلات الأجتماعية التى صاحبت ازدهار المجتمع الراسمالى.وهذا بالفعل ما ظهر فى تحليلات فبلن باعتباره أولا عالم اقتصاد بارز وجد من المداخل السوسيولوجية ، أساليب ومناهج تحليلية هامة لدراسة الظواهر والمشكلات والانشطة الاقتصادية المختلفة ، وجعل من هذه المداخل والاساليب محورا

لتركيز المدرسة المؤسساتية التى سعت لربط علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع أو بالاحرى علم الاجتماع الاقتصادى .

كما لاحظنا بوضوح ،مدى اهتمام فبلن بأفكار النزعة التطورية الداروينية وأفكار كل من دوركايم ، وسبنسر وغيرهم من علماء الاجتمــع التقليديين الاوربيين ، الذين عاصر فبلن افكارهم وتصوراتهم ، ووجد من منــاهجهم السوسيولوجية أســاليب مميزة لدراسة الواقع المجتمعى للراسمالية . كما استفاد فبلن من آراء المدرسة الاوروبيــة التاريخيــة الالمانيــة التى تزعمها شمولر وفيبر مما أضفى على تحليلاته البعد التحليلى «المقارن» فى دراسته للظواهر والمشـكلات السوسيواقتصادية . كمــا تعبر القضــايا التى طرحها للمعالجة مدى اهتمامه بالتغيرات الجوهــرية الفعلية التى أحـدثت تغــيرا ملحوظا فى طبيعة الحياة الاجتماعية العامة فى المجتمع الراسمالى وهذا ما ظهر واضحا فى دراسته للعلاقة بين التقدم والازدهار الصناعى ونوعيــة الطبقات الاجتمــاعية الحديثــة ، وتأثير التكنولوجيــا العــام فى المجتمع ومناقشته للظواهــر المادية واللامادية وخاصــة أنساق الفــكر الاجتمــاعى والايديولوجى الموجهة للاقتصاد الراسمالى.وحقيقة وأبعاد الصراع المختلفة بين أصحــاب العمل والطبقــات العــاملة ، التى حللها بعيــدا عن الافكار الاقتصادية التقليدية المحافظة ، والافكار الاشتراكية عنــد ماركس بصــورة خاصة . عــلاوة على ذلك ، كانت لافكار فبلن واسهاماته فى تطــوير علم الاجتماع الاقتصادى،مكانة هامة لجذب العديد من علماء الاجتماع البارزين للاشادة بهــذه الافكار لاسيما بارســونز ، وميلز ، وميرتون ، على وجــه الخصوص . الامر الذى جعلنــا نهتم بعــرض اهم أفكار فبلن ضمن نطــاق المدرسة السوسيولوجية التقليدية ومعاصرته فكريا وزمانيا لأهم تصــوراتها السوسيولوجية .

خاتمـــة :

توضح التحليلات السابقة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى عنــد كل من «جورج سيمــل» «وفلفريدو باريتــو» «وثورستــاين فبلن» عن طبيعة الاطار السوسيولوجى العام الذى تركزت حوله تلك التحليلات . خاصــة، وان الكثير منها قد ظهر فى فترة زمنية واحدة تقريبا وهى النصف الاخــير من القــرن المــاضى ، وحتى نهــاية الثلاثينــات من القرن «الحــالى» كما تعكس تلك التحليلات وجهات نظر هؤلاء العلماء وتصــوراتهم حــول

طبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت عمليات ظهور وازدهار المجتمع الرأسمالى فى العالم الغربى . فجاءت آراء سيمل معبرة عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى الاوروبى لاستخدامه الاساليب المنهجية الطبيعية والبيولوجية والهندسية كمحاولة منه لتطوير وتحديث الاساليب السوسيولوجية لدراسة هذا الواقع المتغير ، ونظرا لما حققته تلك الاساليب السابقة فى دراسة الظواهر الطبيعيةو البيولوجية الخارجية . ولقد ظهر ذلك واضحا فى «فلسفة النقود» حيث أعطى سيمل بعدا هاما لدراسة نظم التبادل الاقتصادى وعلاقته بأنماط التعامل الاجتماعى الحديث ، وخاصة علاقات الملكية والحرية الشخصية واعتبار النقود «ميكانيزم» هام لدراسة التحولات الاجتماعية من المرحلة التقليدية الى المرحلة الحديثة . كما كان لتركيز «سيمل» على التكنولوجيا وتاثيرها على تطوير الانتاج وتغيير أنماط واحتياجات الافراد وسبل اشباعها وكيف ساهمت فى انتاج معارف وسلع ضرورية وغير ضرورية ، واعتبارها (التكنولوجيا) احد عناصر التغير الاجتماعى والاقتصادى .

أما اسهامات «باريتو» واستحداثه لكثير من الاساليب المنهجية الرياضية والاحصائية ، وخبرته السابقة فى هذه المجالات كان لها اثر واضح فى تطوير دراسة وتحليل كل من علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع الاقتصادى خاصة.كما جاءت رئاسته لاحدى المدارس الاقتصادية الشهيرة وهى «مدرسة لوزان» تتويجا لمكانة باريتو العلمية التى مازالت موضع احترام وتقدير فى العديد من الاوساط الاكاديمية حتى يومنا هذا . كما جاءت اهتمامات باريتو لتركز على أهمية اختصاص كل من علم الاجتماع والاقتصاد وما أسماه بالظواهر الغير عقلانية والعقلانية للسلوك الانسانى ، وضرورة تركيز علماء الاقتصاد للاستفادة من علم الاجتماع فى دراسة الجوانب الأخرى «الغير عقلانية» للسلوك الاقتصادى ، والتى من الصعب دراستها بواسطة علماء الاقتصاد . ولقد اهتم «باريتو» بالعديد من التصورات الهامة النظرية والمنهجية فى دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، التى اشتهر بها باريتو وخاصة «الرواسب» «والمشتقات» ، لفهم السلوك البشرى المعقد .

كما كانت تحليلات باريتو فى «منهج الاقتصاد السياسى» وتركيزه على مشكلات سوسيو - اقتصادية هامة ، ولاسيما مشكلة القيمة ، والمنفعة ، والتقدم ، وتوزيع الدخل ، والحرية الاقتصادية ، والمصالح ، والاشباع

وغيرها من الافكار والقضايا الهامة . من اسهامات هـامة فى تطوير عـلم الاجتماع الاقتصادى ، وجعل هذاا لمجال موضع استقطاب للمهتمين بالعلوم الاجتماعية عامة والاقتصاد وعلم الاجتماع خاصة . كما يعد «باريتو» أول من أسس ما يسمى بعلم اقتصاد الرفاهية الجديد ،ومعالجته لمشكلة التخطيط الاقتصادى وغيرها من المشكلات الاقتصادية التى تميزت بالواقعية وتحليل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ظهرت فى المجتمع العربى الراسمالى.

واخيرا ، لاحظنا بوضوح كيف كانت آراء فبلن من الاراء الهـامة لأحد علماء الاقتصاد الامريكيين الذين وجدوا من مجال علم الاجتماع الاقتصادى مجالا خصبا ليعرضوا أفكارهم وتصوراتهم الاجتماعية والاقتصادية . كمـا تظهر أهمية أفكار فبلن فى تاسيسه للمدرسة المؤسساتية ، التى غيرت من الافكار التقليدية للمدارس الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة ، خاصـة عنـد معالجتها للنظرية الاقتصادية سواء على المستوى النظرى أو المنهجى . فلقد كرست المدرسة المؤسساتية بعيدا عن التصورات الاقتصادية الخالصة أو المثالية والاهتمام بالواقع المجتمعى ودراسة العوامل والوظائف الكامنة للعمليـات والانشطة والظواهر الاقتصادية . وهذا ما ظهر بوضوح فى تاكيدات فبـلن على أهمية الاستعانة بالعلوم الاجتماعية بدون استثناء عند دراسة الظواهر الاقتصادية ، وهذا ما ساعده بالفعـل فى معالجـة الواقـع الراسمالى من منظور نقدى راديكالى مميز . كما ظهرت بصمات علما الاجتماع الاوروبيين التقليديين واضحة على أفكار فبلن وخاصة انصار المدرسة التاريخية الالمانية مثل لبست،وشمولر،وفيبر،والمدرسة التطورية ولاسيما تحليلات داروں ، وكونت وسبنسر،ودوركايم وغيرهم .والسبب يرجع فى ذلك،الى أن فبلن كان على اطلاع كبير بهذه التحليلات وعاصر الكثير منها واستفاد من آرائها ومناهجها فى دراسة القضـايا السوسيو ـ اقتصـادية التى عالجها بصـورة واقعية نقدية ، وهذا ما جعل نسبة كبيرة من علماء الاجتماع المعـاصرين تشيد باهمية اسهـاماته فى مجـال علم الاجتمـاع الاقتصـادى من أمثال بارسونز ، وميلز ، وميرتون وغيرهم .

الهــوامش والمراجـــع :

١ ـ يجد القارئ تحليلا وافيا لأعمـال سيمل ، والظروف الاجتمـاعية والتاريخية ، التي اثرت في كتاباته ، وتوجيه المنهج وطرق الدراسة التي استعان بهـا في دراسة الظواهـر الاجتماعية والاقتصـادية ، وعلاقته بالعديد من علماء الاجتماع الاقتصاديين الامريكيين ، وكيف امتدت أفكاره الى المدرسة الامريكية بعد ذلك في المرجع التالي :

— Coser, L., Masters of Sociological Thought. Op. Cit., pp. 177-215.

٢ ـ نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ـ ترجمة محمد عودة وآخرون ـ مراجعة عاطف غيث (ط ٧) القاهرة : دار المعارف ١٩٨٢ ، ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .

٣ ـ المرجع السابق ، ص ١٦١ ـ ١٦٢ وايضا

— Coser, L. Op. Cit., pp. 183-186.

ـ كما توجد بعض الكتابات التي عالجت تحليلات سيمل بصـورة اكثر شمولا وخاصة افكاره ومنهجيته والقضايا العامة التي عالجهـا انظر على سبيل المثال :

— Syykman, N. J., The Social Theory of G. Simmel (N. Y :Atherton 1966.

— Coser, L. (ed.) G. Simmel (Englewood Cliffs) N. Y : Prentic-Hall 1965.

— Simmel, G. The Philosophy of Mony, Boston : Routledge & Kegan Paul, 1978.

(4) Coser. L. Master ... Op. Cit., pp. 193-194.

(5) Ibid., p. 198.

(6) Ibid., p. 191-192.

٧ ـ عالج «سويدبرج» تحليلات جورج سيمل في فلسفة النقـود موضحا الكثير من التعليقات التي طرحها خاصة كل من دوركايم ، وفيـبر عن آراء «سيمل» في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، بالاضافة الى

الكثير من الاراء الحديثة حـول أهمية كتـابات سيمل الاقتصادية ، للمزيد من التفاصيل انظر :

— Swedberg, R. Economic Sociology, Op. Cit., pp. 36-7.

٨ - ارجع الى :

— Weber, M. 'Georg Simmel as Sociologist' Social Research 39, 13 1972, pp. 155, (Propubly Wrilten in 1908).

(9) Swedberg, R., Op. Cit., p. 37.

١٠ - لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال :

- اريك ، رول تاريخ الفكر الاقتصادى ، ترجمة راشد بدارى ، - مرجع سابق ، ص ٤٠١ - ص ٤٠٧ ٠

- ج٠ شومبيتر ، عشرة اقتصاديين عظماء ، مرجـع سـابق ، ص ١٤٧ - ١٨٩ ٠

— Coser, R., Op. Cit., pp. 387-426.

— Aron, R., Op. Cit., pp. 109-183.

— Parsons, T., "Vilferdo Pareto" Contribution to Sociology in The International Encylopedia of The Social Science Vol. 11 & 12, (N. Y. : Macmillan 1968) pp. 410-415.

— Allais, M. 'Vilfardo Pareto Contribution to Economic, International Encycolipedia, Op. Cit., pp. 399-410.

— Finer, S. E., (ed.) Vilfardo Pareto, Sociological Writings (N. Y. : 1966).

(11) Coser, L., Op. Cit., p. 387.

١٢ - ترجم كتاب باريتو The treatise on General Sociology

الى اللغة الانجليزية مرتين الاول ويحمل العنوان «العقل والمجتمع»

— Livingston, A., The Mind and Society 4 Vols. (N. Y : Harcourt Brace Jovanovich 1935.

أما الطبعة الثانية فجاءت تحمل نفس الكتاب الاصلى

— Mirfin, D., Treatise on General Sociology (N. Y : Dover 1963.

(13) Coser, L., Ip. Cit., pp. 387-880.

١٤ - اريك ، رول ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ - ص ٤٠٢ ٠

١٥ ـ نفس المرجع السابق ، ص٤٠٦ ٠

(16) Aron, R., Op. Cit., pp. 152-153.

١٧ ـ انظر الباب الثالث الفصل الثامن ٠

١٨ ـ اقتبسنا تلك الفقرة من المرجع التالى :

— Coser, L., Op. Cit., p. 400.

١٩ ـ ج٠ شومبيتر ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ ـ ص ١٧٣ ٠

٢٠ ـ المرجع السابق ، ص ١٧٢ ـ ١٧٩ ٠

٢١ ـ المرجع السابق ، ص ١٨٠ ـ ١٨٢ ٠

٢٣ ـ لمزيد من التفاصيل :

— Samnelson, P. Foundations of economic analysis, Cambridge. Mass. Harvard Univ. Press 1983. p. 90.

(24) Swedberg, R., Op. Cit., p. 38.

(25) Ibid., p. 39.

٢٦ ـ للمزيد من التفاصيل حول وجهة نظر بارسونز على اسهامات باريتو فى علم الاجتماع الاقتصادى وتحليل العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع انظر :

— Parsons, T., The Structure of Social action, 2 Vols., (N. Y : The Free Press, 1968) p. 288.

٢٧ ـ اريك ، رول ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ٠

يوجد تحليلا وافيا عن الحياة الاجتماعية والسيرة الذاتية الاكاديمية لفبلن واسرته وتنشئته عموما فى الولايات المتحدة تلك الحياة المليئة بالاحداث والتغيرات بصورة واضحة انظر المراجع التالية على وجه الخصوص ٠

ـ روبرت هيلبرونر ، قادة الفكر الاقتصادى ـ ترجمة راشد البراوى القاهرة ، مطبعة النهضة المصرية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤٢ ـ ٢٨٢ (الفصل الثامن)

— Coser, L., Op. Cit., pp. 263-301.

٢٨ ـ اريك ، رول ، مرجع سابق ، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦ وأيضا :

— Oser, J. & W. C. Blanchfield. The Evolution of Economic Thought 3 ed.) Harcourt Brace Jovanvich In 1975, p. 360.

— Davis, A. K., 'T. Veblen' International Encyclopedia ... Op. Cit., Vol. 15/17 pp. 303-12.

— Gruchy, A. G. The institutional School, International Encyclopedia. Vol. 3 & 4 pp. 462.

ـ كوزلوفا ، ك ب ، «المدرسة المؤسساتية» اعداد مجموعة من الاقتصاديين السوفيت الاقتصاد السياسى غير الماركسى المعاص جـ ٢ (ترجمة عصام الخفاجى) دمشق : مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى ، ١٩٨٨ ، الفصل السابع ص١١ـ٣٨ .

(29) Oser, J, Op. Cit., pp. 360-361.

(30) Ibid., p. 361.

(31) Ibid., pp. 362-365.

٣٢ ـ المرجع الاساسى

— Veblen, T., The Theory of The Leisure Class (N. Y : 1934 pp. 40.

(ولكن اعتمدنا على بعض الاقتباسات الكبيرة التى افردها كل من أوسر وبنشفيلد فى المصدر التالى :

(Ibid., p. 370.

ـ كما انظر ايضا ، اريك ، رول ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩ .

— Coser, L., Op. Cit., p. 282.

(33) Oser, J., Op. Cit., pp. 373-4.

٣٤ ـ ظهرت تلك الاراء لفبلن فى المرجع التالى :

— Veblen, ., Essays in our Chaning Order, N. Y : Viking 1934.

ـ انظر ، اريك ، رول ، مرجع سابق ص ٤٤١ ـ ٤٤٤ .

٣٥ ـ نيقولا ، تيماشيف ، ترجمة محمد عودة وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٤٤١ ـ ٤٤٤ .

(36) Swedberg. R., Op. Cit., pp. 40-41.

٣٧ ـ حقيقة ، لقد وجدت آراء فبلن استقطابا كبيرا من جانب علماء الاجتماع البارزين ، الذين تناولوا بعض مؤلفاته بالتعليق أو التقديم اليها وخاصة تلك المؤلفات ، التى مازالت تشغل اهتمام كل من المتخصصين فى مجال وفروع علم الاجتماع والاقتصاد . لمزيد من

التفاصيل انظر ، المقدمة الهامة التى عرض فيها «ميلز» وجهة نظره بوضوح على افكار فبلن فى كتابه التالى :

— Mills, C. W. 'An Introduction' to Veblen, T. The Theory of The leisure class : an economic study of Institutions, N. Y. Mentor Books, 1953.

ـ كما توجد بعض التعقيبات والتحليلات الهامة والحديثة على آراء فبلن فى المقالات التالية :

— Tilman, R. & J. L. Simich 'on The use and abuse of T. Veblen in Modern American Sociology, II, American J. of Economics and Sociology, 43. 1, 1984 pp. 103-14.

— Davis, A. K., Op. Cit., pp. 303-10.

٣٨ ـ لمزيد من التفاصيل حول وجهة نظر ميرتون فى كتابات فبلن فى علم الاجتماع الاقتصادى انظر :

— Merton, R. K., Social Theory and Social Structure, N. Y : The Free press, 1968, pp. 123-124.

(39) Swedberg, R. p. 41.

الفصل الرابع

اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة[1]

تمهيـــــــد :

(١) الاسهامات الاولى لمدرسة شيكاغو ٠

- وليم اوجبرن ٠
- ايفـرت هيجـز ٠

(٢) كارل بولينى ٠

(٣) تالكوت بارسونز ، نيل سملسر ٠

خاتمـــــة ٠

تمهيـــد :

تمثل اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة احد التحليلات الهامة التى ساعد تعلى تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع الاقتصادى وخاصة بعد بداية الخمسينات ، كما تعكس تلك التحليلات مرحلة تاريخية مميزة ليس فقط لأحد فروع علم الاجتماع الاقتصادع ، ولكن ايضا الى علم الاجتماع ذاته وغيره من العلوم الاجتماعية . والسبب يرجع بالطبع الى أن الهيمنة العلمية التى كانت تتمتع بها الجامعات الاوروبية وخاصة الالمانية ، والفرنسية،والبريطانية بدأت ترحل الى الولايات المتحدة نتيجة لما يعرف «بالهجرة الثقافية» أو «هجرة العقول» من علماء الاقتصاد والاجتماع وغيرهم .

ان اهتمامنا فى هذا الفصل سوف يركز على اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية فى علم الاجتماع الاقتصادى ، كما اننا قد أشرنا فى الفصلين السابقين لبعض الاسهامات الامريكية الاخرى سواء لعلماء الاقتصاد او علماء الاقتصاد والاجتماع معا ، الذين استقطبوا الى مجال علم الاجتماع الاقتصادى مع بداية هذا القرن . وهذا ما تمثل فى الواقع فى تناولنا لأهم اسهامات «ثورستاين فبلن» كعالم اقتصاد أسس المدرسة المؤسساتية التى تاثرت كثيرا بالعلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة . وكما اكدنا مسبقا ، ان اهتمامات «فبلن» جاءت مرتبطة كثيرا بتحليلات المدرسة الاوروبية السوسيولوجية التقليدية سواء من ناحية التاثير العلمى أو الفترة الزمنية التاريخية ، ويعد ذلك احد أسباب وتبرير تصنيفه خلال تلك المدرسة . كما أن تحليلات «جوزيف شومبيتر» جاء جزء كبير منها عندما هاجر للعمل فى جامعة «هارفارد» فى الفترة ما بين (١٩٣٢ ــ ١٩٥٠) التى وضع خلالها الكثير من المؤلفات السوسيولوجية والاقتصادية فى نفس الوقت . وبايجاز ان اهتمامنا فى الفصول السابقة قد عرضت ايضا،لبعض علماء الاجتماع والاقتصاد الامريكى الذين اثروا بصورة مباشرة فى تطور علم الاجتماع الاقتصادى .

على أية حال ، يكشف دراسة التراث للمدرسة السوسيولوجية الامريكية

الحديثة ان اسهاماتها متعددة ومتنوعة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، ويصعب ايجازه فى احد الفصل والصفحات القليلة ، خاصة وان ذلك التراث مازال يثرى العديد من فروع علم الاجتماع المتخصصة ومنها علم الاجتماع الاقتصادى . ومن ثم ، سوف نحاول ان نوجز هذاالتراث بصورة كبيرة حتى نعطى فرصة للتعرف عامة على نوعية هذه الاسهامات وطبيعتها منذ بداية العشرينات وحتى السنوات الاولى من عقد التسعينات . ويمكن تقسيم هذه الاسهامات من الناحية التاريخية الى مرحلتين أساسيتين ، وهما :

المرحلة الاولى : التى تمثل فيها اسهامات مدرسة شيكاغو جزء كبيرا من محور الاهتمام فى الفترة من بداية العشرينات وحتى نهاية الخمسينات وسوف نشير خلالها لاسهامات كل من وليم أو جبرن W. F. Ogburn ، وايفرت هيجز E. Hughes . وكارل بولينى K. Polanyi ، وتالكوت بارسونز T. Parsons ، ونيل سملسر ، وهذا سوف يكون موضع اهتمامنا فى الفصل الحالى .

المرحلة الثانية : وسوف تشمل بداية الستينات وحتى الوقت الحاضر ، متضمنة أهم الاعمال الحديثة لنيل سملسر N. Smelser التى مازالت تسهم فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى والتى بدات منذ اشتراكه مع بارسونز فى عقد الخمسينات ، بالاضافةالى اسهامات المدرسة الماركسية المحدثة التى وجدت من البنائية الوظائفية نقطة انطلاق لها فى عرض افكارها ، مع الاشارة أيضا الى مرحلة تما يعرف بعلم الاجتماع الاقتصادى الجديد ، حيث ظهرت مجموعة من الاتجاهات المختلفة والمجالات المتعددة التى تعكس افكار علماء الاجتماع والاقتصاد المعاصرين وهذا سوف يكون موضع اهتمامنا فى الفصل القادم .

١ ـ الاسهامات الاولى لمدرسة شيكاغو(١) :

تعكس نوعية العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع احد الاهتمامات العامة التى انشغلت بها مجموعة من علماء مدرسة شيكاغو الاوائل منذ أن انشىء قسم «لعلم الاجتماع» بجامعة شيكاغو فى عقد العشرينات . ففى خلال السنوات الاولى من نفس هذا العقد ، كانت العلاقة بين كل من العلمين ذات طابع سطحى للغاية ، وهذا ما يظهر واضحا فى تحليلات عدد كبير من المتخصصين فى علم الاجتماع وتجنبهم تقريبا للتحليل الاقتصادى وهذا أشار اليه حديثا ، موريس جانوفتز M. Janowitz خاصة عن كتابات روبرت بارك R. Park وارنس بيرجس E. Burgess .

وحسب وجهة نظرنا ، لقد شهدت تلك الفترة نوعا من الفصل بين اهتمامات علماء الاجتماع الامريكيين التقليديين وبين قضايا وموضوعات علم الاقتصاد ، والسبب :

اولا : يرجع الى بعض الاتهامات الاولى من جانب علماء الاقتصاد الى الاجتماع في نظام ما يعرف بمرحلة علم الاجتماع الامبريالى ، الذى ظهر نتيجة للانتقادات الشديدة التى وجهها كونت خلال القرن التاسع عشر الى علم الاقتصاد السياسى ، وحثه على ضرورة أن يهتم علماء الاجتماع بدراسة الظواهر الاقتصادية .

ثانيا : ظهور بعض الانتقادات من جانب علماء الاجتماع انفسهم فى العشرينات بضرورة تكريس جهود علم الاجتماع نحو القضايا السوسيولوجية وتطوير مناهجه ونظرياته العامة خاصة ، وأن تلك القضايا تعتبر محور اهتمام علم الاجتماع ذاته وليس دراسة الظواهر الاقتصادية .

ثالثا : ان معظم اهتمامات علماء الاجتماع كانت تهدف أولا وقبل كل شىء بعملية ترسيخ الشرعية المؤسساتية والاكاديمية لعلم الاجتماع ، والسعى لاعتراف الاوساط العلمية بعلم الاجتماع فى الولايات المتحدة خاصة بعد ظهور ردود فعل واسعة النطاق حول نشأة هذا العلم الحديث من جانب علماء الاقتصاد(٢) .

وبالرغم من عملية الفصل بين اهتمامات علم الاقتصاد والاجتماع خلال العشرينات ، ظهرت بعض التحليلات الهامة لعدد من علماء الاجتماع بمدرسة شيكاغو والتى استقطبتها العلاقات المتداخلة بين العلوم الاجتماعية ولاسيما علمى الاقتصاد والاجتماع . ومن أبرز هذه التحليلات كتابات كل من وليم أوجبرن W. Ogburn وايفرت هيجز E. Hughes ويمكن الاشارة بصورة موجزة لتحليلاتهما حاليا .

وليم أوجبرن :

يكشف تحليل التراث العلمى والاكاديمى لاوجبرن بانه كان ملما بكثير من الموضوعات والتحليلات الاقتصادية سواء خلال مراحل تعليمه أو مهنته الاكاديمية . وتعتبر اهم الكتابات التى تندرج ضمن اهتماماته الاقتصادية والاجتماعية معا ، تلك المقالات التى نشرها فى عدد من الدوريات العلمية الاقتصادية مثل المجلة الاقتصادية الامريكية American Economic Review ؛

وكتاباته خلال الحرب العالمية الاولى للجنة عمل الحرب الوطنية ، مكتب احصاءات العمل ، ومن اهم هذه المقالات دراسة ميزانية الاسرة Family budgets والمؤشرات البنائية للاسعار Constructing Price Indexes وأيضا تحليلاته عن السكان ، والنمو الاقتصادى ، ومستويات المعيشة وغير ذلك من قضايا وموضوعات توضح مدى اهتمامه بالانشطة الاقتصادية ، ولاسيما دراسته عن «تاثير الاوساط الاقتصادية على الاتجاهات الاجتماعية والعملية الانتخابية» .

كما تعد دراسة أوجبرن الشهيرة عن «التاثير الاجتماعى للتكنولوجيا» وما يعرف بالفجوة الثقافية Cutural Lug أحد الدراسات الهامة التى سعى فيها أوجبرن لوضع ما يسمى بسوسيولوجيا الاختراع Sociology of Invention ، والتى أشار فيها بوضوح لأهمية تاثير الوسط الاجتماعى على ظهور واكتشاف الاختراعات أكثر من تاثير ظهور العبقريات الفردية ذاتها ، وتحليله عموما لطبيعة الثقافة الموجودة أو الحاجات الثقافية التى تعتبر «أم الاختراع» The Mother of Invention (٢) .

وتوضح تحليلات أوجبرن عن «سوسيولوجيا الاختراع» الكثير من استخداماته للمفاهيم والتصورات الاقتصادية ، خاصة أنه حلل طبيعة الاختراعات وصنفها الى نوعين متمايزين هى : الاختراعات التكنولوجية Technological Inventions ، والاختراعات الاجتماعية Social Inventions . أما من حيث المفاهيم والتصورات الاقتصادية الاخرى التى استخدمها فى تحليلاته فى هذا المجال مثل الشركة القابضة Holding Company ، والاستثمار المالى Investment trust والبيع بالتقسيط Instalment Selling وغير ذلك من مفاهيم وتصورات متعددة ، حاول فيها أوجبرن أن يحلل ظاهرة الاختراعات وعلاقاتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . من ناحية أخرى ، تكشف تصورات أوجبرن ، واستخدامه «للاختراعات الاجتماعية» احد الافكار الهامة التى استعارها من ماكس فيبر وتحليلاته فى علم الاجتماع الاقتصادى . وخاصة أن تلك الفكرة توضح الكثير من العمليات السوسيولوجية والاقتصادية المتداخلة . علاوة على ذلك ، تعتبر تحليلاته عن التغير الاجتماعى Social Change احدى الافكار المميزة التى سعى فيها لدراسة أسباب التغير فى المجتمع وما يعرف بالاختراعات اللامادية Non-material Invention .

بالاضافة الى ، تأثر أوجبرن ببعض افكار ماكس فيبر عن «الاختراعات الاجتماعية» الا أن هناك بعض التحليلات التى تشير لطبيعة التأثير المباشر فى تصورات أوجبرن عن «التخلف الثقافى» كان مصدرها الاساسى أحد علماء الاقتصاد الذين وجدوا مجال علم الاجتماع الاقتصادى أحد اهتماماتهم العامة وهو ثورستاين فبلن(٤) رائد المدرسة المؤسساتية التى أسهمت كثيرا فى تطوير مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، وركزت كثيرا على العلاقة بين التغير والتكنولوجيا والبناء الاجتماعى والثقافى العام فى المجتمع . كما استطاع «فبلن» أن يحلل مدى تاثير التكنولوجيا فى حدوث فوارق اجتماعية طبقية (واعتبارها) التكنولوجيا عنصرا أساسيا من عناصر الامتيازات الطبقية . ولقد امتدت تلك الافكار بعد ذلك عن التطورية التكنولوجية ، عند فبلن الى أوجبرن الذى طورها فى فكرته العامة عن التخلف الثقافى كما استخدمها علماء آخرون من أمثال بارنز Barens ، وستيوارت شابين S. Chapin

ايفرت هيجز :

توضح تحليلات هيجز انه استخدم مدخلا واضحا فى دراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية وتناول الكثير من هذه المشكلات التى تؤكد على أنها موضع اهتمام ومجالات علم الاقتصاد . وهذا ما ظهر بوضوح فى مجموعة من الدراسات التى تناولها ومنها على سبيل المثال الاخطاء فى اماكن العمل Mistakes at Work ، «والعمل والذات» Work and Self «أنماط الشخصية وتقسيم العمل» Personality types and divison of labour «ونمو المؤسسة» The growith of Institution . وغير ذلك من موضوعات وقضايا(٥) سوسيو - اقتصادية توضح مدى اهتمامة بمجال علم الاجتماع الاقتصادى واسهاماته السوسيولوجية ككل .

وبالرغم من اهتمامه بهذه القضايا الا ان هيجز اشار بوضوح الى أن كثيرا منها تدخل فى نطاق علم الاقتصاد ، لكن العلاقة بين هذا العلم وعلم الاجتماع لا يمكن ان تكون منفصلة خاصة وانهما يمثلان اهم العلوم الاجتماعية المتداخلة . كما اكد هيجز فى بعض الاحيان، أن هناك اهتمامات عامة لعلم الاقتصاد مثل دراسة المصانع ، والاسواق وغيرها وهى موضوعات اقتصادية ، كما تهتم الانثربولوجيا بدراسة الجماعات البدائية ، أما علم الاجتماع فانه يركز أساسا على دراسة الاسرة ، ودور العبادة ، والاحياء

السكنية ، والسجون وغيرها . وعموما ، توضح اهتمامات «هيجز» مدى اعترافه بعملية تقسيم العمل المهنى بين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، هذا الاعتراف الذى لم يظهره معظم علماء الاقتصاد .

علاوة على ذلك ، لقد اهتم هيجز بما يعرف بسوسيولوجيا المهن Sociology of Occupations ، ويعد أول من أسهم فى هذا المجال خاصة انه وضع كتابا عن French Canada in transition (كندا الفرنسية فى مرحلة التحول) ، وكتب العديد من المقالات الاخرى ، التى توضح مدى اهتمامه بالصناعة ، وجماعات العمل فى المجتمع . ومن هذه المقالات على سبيل المثال الناس الطيبون والعمل القذر Good People and Dirty Work . وعلى أية حال ، توضح تلك الدراسات مدى تركيز هيجز أساسا على الميكانيزمات السوسيولوجية والسوسيو ـ سيكولوجية عند دراسته لمشكلات العمل . وربما تعد رسالته عن الدكتوراه بعنوان «دراسة المؤسسة المدنية» ، احدى الاعمال السوسيولوجية النادرة التى توضح مدى اهتمامات هيجز بدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية عامة ، وتحليل المؤسسات بصورة سوسيولوجية مميزة ترتبط كثيرا بموضوعات ومجالات علم الاجتماع الاقتصادى .

من ناحية أخرى ، معى هيجز لتحليل العلاقة بين مدى سيطرة المؤسسات الدنيوية (المدنية) على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى ظل وجود المنافسة فى الاسواق ، تلك العلاقة التى أطلق عليها عملية التحول نحو اللادينية Desecularization بين الناس فى المجتمع الحديث والتى ظهرت بوضوح فى علاقات العمل والسوق ، والعلاقات المهنية وغيرها من الافكار التى جعلت هيجز يهتم بعملية التحول المهنى Professionalization

كما تعد اهتمامات هيجز عن دراسة الاوضاع الواقعية للانشطة الاقتصادية احدى الدراسات الهامة التى تناول فيها أيضا اهتمامه بقضية الحراك Mobility ، حيث ميز بوضوح نوعين من الحراك : اولا : الحراك الوظائفى Occupational Mobility للفرد ، والتى يسعى فيها الى تغيير مهنته التى يعمل فيها بصورة تقليدية رغبة منه فى التجديد والتغيير . ثانيا : الحراك المهنى Professional Mobility ويحدث عندما تسعى جماعة الفرد ككل الى التحول نحو مهن محترفة حديثة . ولقد اهتم هيجز بتحليل الكثير من الفئات والجماعات المهنية والاقتصادية المختلفة وتوضح

عموما ، مدى استخدامه لكثير من المفاهيم والتصورات الاجتماعية والاقتصادية عند تحليل المشكلات المجتمعية الواقعية .

هكذا ، توضح التحليلات السابقة لكل من وليم أوجبرن ، وايفرت هيجز عن مدى اهتمام مدرسة شيكاغو السوسيولوجية في العشرينات بدراسة العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية . ولكن كما أشرنا مسبقا أن تلك الفترة قد شهدت نوعا من الفصل النسبي بين تخصصات واهتمامات كل من علم الاجتماع والاقتصاد وذلك لمجموعة من الاسباب التى كان فيها علم الاجتماع يسعى لتثبيت شرعيته فى الاوساط الاكاديمية الامريكية . هذا بالاضافة،الى اهتمام علماء الاجتماع بالتركيز على القضايا النظرية والمنهجية التى تطور الاطر العامة التى يقوم عليها علم الاجتماع. الا أن ذلك لم يمنع عموما من ظهور بعض التحليلات التى وجدت من الصعب عليها أن تبقى سوسيولوجية خالصة من منظور البعد التحليلى،دون اللجوء الى مناقشة القضايا الاقتصادية التى طرحت نفسها للتحليل من جانب علماء الاجتماع خاصة بعد النمو الصناعى والاقتصادى الذى تعدرته الولايات المتحدة ابتداء من العشرينات ، والذى دفع بظهور بعض الفروع الجديدة مثل علم الاجتماع الصناعى ، الذى ارتبط كثيرا بمجالات علم الاجتماع الاقتصادى .

قبل أن نتناول بقية اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى،التى ظهرت بصورة خاصة فى منتصف الخمسينات. نود أن نشير الى بعض التعقيبات حول اسهامات هذه المدرسة خلال الثلاثينات والاربعينات بعد ما وضحنا اسهامات كل من (أوجبرن) و «هيجز» ، خاصة وان مدرسة شيكاغو التقليدية قد فقدت جزءا من سيطرتها على سيادة علم الاجتماع الامريكى،وذلك مع نهاية عقد الثلاثينات وقد أثر ذلك بالطبع على نوعية الاسهامات الحقيقية فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، بالرغم من ظهور علم الاجتما عالصناعى خلال هذه الفترة، الا أنه ركز دراسة شبكة علاقات العمل داخل المصانع،ولم يعط مزيدا من الاهتمام الى طبيعة الانشطة والوظائف الاقتصادية فى مجال الصناعة.كما ظهرت دراسات التحديث Modernization Studies ولكنها ركزت أيضا على المظاهر السوسيو - سيكولوجية وتجاهلت مدى تأثير الامبريالية وعلاقات التجارة الدولية . وهذا ينطبق كذلك على دراسات الحراك الاجتماعى ، فلقد أعطت اهتماما ملحوظا للحراك الفردى دون أن تقدم

نفسها فى تحليـل البنـاءات الاقتصـادية فى المجتمـع • ولـكن مع بداية الخمسينات ، اهتمت نظرية المجتمع الصناعى Theory of Industrial Society بتحليل اثر العوامل التكنولوجية على نوعية البناءات الاجتماعية والاقتصادية •

وكما توضح آراء بول لازارسفيلد P. Lazarsfeld (٦) ان الفـترة منذ منتصف الثلاثينات وحتى بداية الخمسينات تعكس عدم اهتمام ملحوظ من جانب علم الاجتماع الامريكى بالقضايا والموضوعات الاقتصادية ، خاصة وأن كثيرا من العلماء الاجتماعيين كانت لديهم بعض الاطر الايديولوجية الهامة ضد الانشطة والمشروعات الاقتصادية ، وهذا ما ظهر بوضوح عند تحليلهم للتنظيمات الاقتصادية وتركيزهم فقط على عمـال المصانع • كمـا اهملت الكثير من المظاهر الاجتماعية عند تحليلهم لهذه التنظيمات وهذا هو موضع اهتمامهم الرئيسى بعلم الاجتماع الصـناعى • بالرغم من ذلك عموما فقـد ظهرت بعض الاعمـال الـسوسيولوجية الهـامة والتى عـالجت القضـايا السوسيولوجية والاقتصادية الصناعية معا ، ومن اهمها دراسة ميلفن دالتون M. Dalton عن الناس المديرين Men Who Manage ، ودراسة وليم وايت W. Wyte وآخرون عن النقود والدافعيـة Mony and Motivition تلك الدراسات التى يعاد تقييمها حديثا لتحليل أهميتها لكل من علم الاجتمـاع الصناعى والاقتصادى • هذا بالاضافة الى دراسة وايت ايضا عن العـلاقات الانسـانية فى صـناعة المطـاعم Humen Relations in The Resturents Industry •

٢ ـ كارل بولينى :

مع بداية الخمسينات بدات فترة جديدة تتحدد معالمها فى تاريخ العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع وفروعه المختلفة ، خاصة ان تلك الفترة قد شهدت تطورا ملحوظـا فى انتقـال الهيمنة العـلمية للاوسـاط الاكاديمية الاوروبية الى الجامعات والمعاهـد الامريكية • كما وضحنـا ذلك من قبل ونتيجة لاسباب متعددة • كما شهدت بداية تلك الفترة ايضا بعض التغيرات الجوهرية على نشاة علم الاجتماع الاقتصادى وتطور مجالاته المختلفة ،وان كانت قد ظهرت أولى تلك التغيرات منذ العشرينـات ولاسيما مع وجـود التحليلات الاولى لاسهامات مدرسـة شيكاغـو • ومن اهم هـذه التغيرات الاساسية التى اثرت بوضوح على علم الاجتماع الاقتصادى ، هى العـلاقة

الجديدة بين علم الاجتماع والاقتصاد ، وتقريب فترة الخلافات الظاهرة والكامنة بين المتخصصين فى كل من العلمين ٠

ويظهر لنا تراث تحليل العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد ان بداية الخمسينات تعد من المراحل الهامة التى شهدتها حول هذه العلاقة ، خاصة وأن علماء الاجتماع بدأوا يأخذون زمام المبادرة ويتناولون القضايا والمشكلات الاقتصادية فى اطار اهتمامات علم الاجتماع ، ولاسيما بعد ان بدأت تكشف الكثير من جوانب الغموض المتعددة التى كانت تلازم كل من الاطر النظرية التصورية والاساليب التحليلية المنهجية التى كان يستخدمها علماء الاجتماع عند دراسة الظواهر المجتمعية ٠ بالاضافة الى ، تنوع اهتمامات المتخصصين وظهور فروع جديدة بدأت تسهم فى اثراء كل من هذه الاطر والاساليب المنهجية ٠ وهذا ما ظهر واضحا عند نشأة علم الاجتماع الصناعى على سبيل المثال منذ بداية الاربعينات ، وفتح المجال أمام دراسة الصناعة ومشكلاتها المختلفة ومدى علاقاتها بالفئات والطبقات العاملة ، وظروف العمل ، والانتاجية ، والتدريب والمهارة ، وعلاقات التنظيم والادارة وغيرها ٠ وبايجاز ، بدت الفرصة سانحة لمعالجة الكثير من الانشطة والقضايا الاقتصادية التى تؤثر على نمط الحياة الاجتماعية العامة فى المجتمع ٠ الامر ، الذى استقطب مجموعة من علماء الاجتماع لتحليل هذه القضايا والمشكلات عن طريق استخدام منظوراتهم السوسيولوجية والتى يجب أن تنظر الى العوامل المتداخلة فى تشكيل هذه القضايا والمشكلات وتأثيرها على السلوك الفردى والمجتمعى ككل ٠

حقيقة ، لقد كان لتأثير هذه العوامل ونوعية اهتمام الجيل الجديد من علماء الاجتماع ، حدوث طفرة قوية فى تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادى والقضايا المطروحة فى تلك المجالات ، والتى أسهمت بعد ذلك فى تنويع كل من المجالات والقضايا والرؤى التحليلية ، التى ركز عليها العلماء عند دراستهم للحياة الواقعية الاقتصادية والاجتماعية ٠ ومن أهم هذه التحليلات التى تناولت موضوع علم الاجتماع الاقتصادى كتابات كل من كارل بولينى K. Polanyi وتالكوت بارسونز T. Parsons ، ونيل سملسر N. Smelser ، ثم ظهور مجموعة جديدة من علماء الاجتماع الاقتصادى التى تجمع الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع معا ،والذين وجدوا من هذا الفرع مركزا لاهتماماتهم وتترجم أسسا جديدة للعلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد ونشأة ما يعرف حاليا «بعلم الاجتماع الاقتصادى الجديد» ٠

ونبدأ ولى هذه التحليلات بكتابات «كارل بولينى» الذى تلازمت ظهور أفكاره مع تحليلات كل من «بارسونز وسملسر» على وجه الخصوص(٧) .
وتتمثل تصورات «بولينى» فى احدى الكتب الهامة بعنوان التجارة والسوق الامبراطوريات المبكرة . Trade and Market in The Early Empires
والذى قام بتجميعه وكتابته مع عـدد من علمـاء الاجتماع البـارزين وهم كونارد ارنسبرج C. Arensberg ، وهارى بيرسون H. Pearson . بالاضافة الى عدد من الكتب الاخرى التى قام بوضعها بولينى وتجمع بين التحليلات السـوسيولوجية والاقتصـادية ومنها على سبيل المثـال «التحول الكبير» The Great transformation تنـاول فيها «الحـالة المعيشـية للانسـان» The Livelbood of Man وغيرها من الكتب الاخرى . ومن أهم الاسـباب التى ادت لظهور هذه التحليلات هى نظرة بولينى وغيره من علماء الاجتماع الامريكى السابقين ، بأن علم الاقتصاد لم يعد قادرا على معالجة كل القضايا الاقتصادية ويفسرها بعيدا عن الواقع الاجتماعى التى تظهر فيه . عـلاوة على ذلك ، كان لدى علماء الاجتماع انفسهم طموحات كبيرة بدراسـة هـذه القضايا وعدم الفصل بين اهتمامات علم الاجتماع والاقتصاد خاصـة عنـد تحليل الظواهر الاقتصادية التى ظهرت فى المجتمع الحديث والبعد بصورة نسبية عن الخطوات الفاصلة والمميزة بين مجالات كل من هذين العـلمين ، وضرورة الربط بين كل من الاقتصـاد Economy ، والمجتمـع Society وحديثا جدا ، اشار كل من مارتنللى وسملسر Martineli & Smelser (٩) لأهميـة تحليلات بولينى فى علم الاجتماع الاقتصادى ، وطرحه لمجموعة من القضايا الهامة التى تشغـل اهتمامات المتخصصـين فى هـذا العلم فى الوقت الحاضر مثل :

أولا : قضية العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع .

ثانيا : قضية السوق كميكانيزم هام فى المجتمع الراسمالى .

ثالثا : قضية النظرية الاقتصادية الكلاسيكية .

رابعا : قضية المبادىء العامة للتكامل الاقتصادى .

بالنسبة لتحليـل «العلاقة بين الاقتصـاد والمجتمـع» ، تظهر أهميـة تحليلات بولينى وتميزها عن الكثير من تحليلات علماء الاقتصاد السياسى،

الذين ركزوا على تصورات تقليدية تفصل بين الاقتصاد والمجتمع الذى يوجد فيه . أما بولينى فلقد جعل محور اهتمامه الاساسى ، بأن الاقتصاد يتجسد فى المجتمع ويعتبر جزءا منه تلك الفكرة التى سيطرت على كثير من رواد المدرسة الاقتصادية المؤسساتية التى تزعمها كل من فبلن،وكومون،وميشل. كما تظهر آراؤه ذات الطابع النقدى الى مبادىء وافكار الاقتصاد السياسى، وتركيزه على فهم العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع ، ومعالجة المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية التى توجد فى النظام الصناعى الرأسمالى .

وتظهر أهمية تحليلات بولينى للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع أنه سعى لتحليل الجذور التاريخية لهذه العلاقة خاصة فى كتابه الذى اعده مع مجموعة من علماء الاقتصاد الاجتماعى عن «التجارة والسوق فى الامبراطوريات المبكرة» . حيث اكد على ان تحليل هذه العلاقة تكشف عن مدى تغيرها بمرور الوقت ، ولكن بصورة عامة فان المجتمع له الاولوية فى السيطرة التامة على الاقتصاد،كما تظهر ذلك الشواهد التاريخية.فالاقتصاد كنظام اجتماعى كان يتحدد فى مجتمعات ما قبل الرأسمالية وفقا للقواعد والعلاقات البنائية الاجتماعية ، ولم تحاول أن تعمل المؤسسات أو الجماعات والافراد الذين لديهم السيادة أو السيطرة على الاقتصاد من أجل تحقيق معدلات أعلى من المصالح المادية،لسعيهم المستمر للحفاظ خاصة على المكانة الاجتماعية التى ترتبط بالعديد من المميزات . اما الرأسمالية الحديثة،فهى حالة استثنائية ، نظرا لطبيعة الاقتصاد وتبعيته للعلاقات الاجتماعية التى تظهر بصورة اقل كثيرا عن المجتمعات الاخرى السابقة على الرأسمالية . ولقد استمد بولينى هذه الفكرة من خلال تصوراته الى قوة السوق فى تشكيل العمليات والانشطة الاقتصادية ، وتجعل «السوق» حرا كثيرا عن العديد من اشكال السيطرة والضبط الاجتماعى وبالمقارنة ايضا بالمظاهر الاجتماعية الاخرى . ولذا ، نجد ان بولينى ، بنى افكاره على أن الرأسمالية تعتبر حالة استثنائية واعتبار المجتمع الرأسمالى الحديث حالة مميزة فى تاريخ الانسانية .

اما قضية السوق الاقتصادى The Market Economy فى تحليلات بولينى ـ على حد آراء مارتنللى وسملسر ـ فانها تظهر فى جميع اعماله ولاسيما كتابه الشهير عن التحول الكبير The Great Transformation ، حيث سعى لتحليل طبيعة السوق الاقتصادى والتناقضات العامة التى ترتبط به،

وعملية التنظيم التلقائي للسوق باعتباره احد المؤسسات العامة الكبرى ، وتباين آراء المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية و سيوكلاسيكية حول السوق في المجتمع الراسمالي . ولقد تبنى بوليني المدخل التحليلي التاريخي المقارن باعتباره احد المداخل السوسيولوجية الهامة التي يستند عليها الكثير من علماء علم الاجتماع الاقتصادي للتعرف على الجذور التاريخية ، والعلاقات السببية التي تفسر طبيعة العمليات والانشطة والظواهر الاقتصادية ككل . وهذا بالفعل ما اهتم به بوليني وهدف لدراسة أسباب ظهور الحضارة الصناعية للراسمالية خلال القرن التاسع عشر وما الاسباب التي تؤدي الى انهيار هذا النظام او الحضارة في القرن العشرين . حقيقة ، لقد اهتم بوليني بالاسباب التي يمكن أن تؤدي الى الانهيار نتيجة للازمات الواضحة في معظم المنظمات الراسمالية ومنها على سبيل المثال قيمة ومستوى الذهب Gold Standard ، والنظام العالمي المستي International Finance System ، وميزان القوة Blance of Power بين الدول الكبرى ، والحكومة الديموقراطية الدستورية Constitutional democratic Government بالاضافة الى ما يسمى بالسوق المنظم تلقائيا Slef-Regulatig Market .

كما حاول بوليني ان يركز على تحليل فكرة السوق ذو التلقائية المنظمة باعتباره اكبر ميكانيزم مؤسساتي تنظيم الاقتصاد الراسمالي ، ولكن تصور ان ذلك لن يستمر طويلا بدون حدوث تناقضات داخل كل من الموارد الطبيعية والبشرية في المجتمع ،حيث يؤدي ذلك الى تدمير العلاقات الانسانية ، ويحول البيئة المجتمعية الى منطقة خالية من العلاقات الاجتماعية التضامنية . كما ان السبب يرجع ايضا ، نظرا لان الاقتصاد قائم على أساس وجود «السوق تلقائي التنظيم»،ذلك السوق الذي ينفصل عن جميع النظم والمؤسسات الاجتماعية الاخرى ، ويعمل على وضع كثير من القيود على وظائف هذه المؤسسات طبقا لقواعدها العامة . في نفس الوقت ، يؤدي الى تحويل كل من الارض والعمل الى سلع زائفة Fictitious Commodities . علاوة على ذلك ، ان الاستراتيجيات الدافعية التي يسعى الاقتصاد لوضعها مثل تنظيم السوق بعيدا عن المراكز والقوى السياسية ذاتها ، تعمل على ظهور العديد من التناقضات الاخرى . في الواقع ، حاول بوليني ان ينتقد العديد من التناقضات التي ترتبط بطبيعة مكونات السوق الراسمالي في اطار ما اسماه بالحركة المزدوجة Double Movement من اجل السيطرة على جميع عناصر وقوى الصراع الموجودة

بين كل من اقتصاد السوق والمجتمع ، وذلك بهدف تعزيز خصائص حرية السوق المنظم وتكامله مع عناصر السيطرة والضبط لتبادل العمل ، ورأس المال ، والموارد الطبيعية .

ويتضح من الفكرة الرئيسية عن «السوق الاقتصادى» عند بولينى مدى تركيزه على عمليات التكامل وتخفيف حدة الصراع للتناقضات الناجمة عن السوق باعتباره أهم الميكانيزمات المؤسساتية والنظامية التى تشكل السوق الرأسمالى . ولقد طرح بولينى بعض الحقائق التاريخية خاصة حول فترة ظهور الثورة الصناعية المبكرة فى بريطانيا وخلال فترة عدم الاستقرار العالمى فى القرن العشرين . حيث توصل الى أنه ليس فقط قوى السوق التى أدت الى ظهور الثورة الصناعية فى بريطانيا ، ولكن أيضا تاثير مجموعة السياسات الاجتماعية بما فى ذلك التشريعات الاجتماعية والعمل، واستراتيجية النقابات ، والسياسات الجمركية ، وانشطة البنك المركزى . ومن هذا المنطلق ركز بولينى على انتقاد المبادىء النظرية والفلسفية والنفعية العامة والنظريات الكلاسيكية التى لم تدرك حقيقة تصوره البديل عن الاقتصاد باعتباره عملية نظامية . وعموما ، حاول بولينى أن يركز فى تحليلاته على العناصر والافكار السوسيولوجية ، التى تهدف أساسا للحفاظ على درجة من التماسك الاجتماعى Social Solidarity ، وعلى النزعة الفردية المجتمعية والسيطرة عليها بواسطة القيم النفعية The Utilitarian Values ، تلك الفكرة التى لم تجد اجابة لها حتى الان ـ حسب تصورات سملسر ومارتنينللى ـ فى واقع مجتمعات دولة الرفاهية الحديثة ، حيث يستمر الصراع والتوتر المحتوم بين زيادة فاعلية الاقتصاد وحرية السوق من جانب والتنظيم والحقوق الاجتماعية من جانب آخر .

اما بخصوص القضية الثالثة «نقد النظرية الاقتصادية» التى تناولها بولينى فى اطار اسهاماته فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى عالجها فى فكرته عن الزيف الاقتصادى Economicist Fallacy حيث ميز بين نوعين من المظاهر او الملامح المميزة للحياة الاقتصادية وهما أولا : المظهر الحقيقى Substantive Aspect ، ذلك المظهر الذى يميز العلاقات النظامية بين البشر وعلاقاتهم الاجتماعية والبيئية الطبيعية ، ونوعية الاهداف التى تشبع الحاجات الانسانية . ثانيا : المظهر الشكلى Formal Aspect ، الذى يقوم على فكرة الاختيار بين الوسائل النادرة والبديلة، وفكرة العلاقة المنطقية Logical Relationship بين الوسائل Means

والغايات Ends . كما يحلل بولينى بان «الزيف الاقتصادى» يرتبط كلية بالمظهر الاخير (الشكلى) لجميع عناصر الحياة الاقتصادية ، والتى يسعى علماء الاقتصاد بتحليلها وفقا لعلاقات السوق الشكلية ، التى تقوم اساسا على علاقات العرض والطلب Supply-demand relations وذلك منذ القرن الثامن عشر ، واعتقاد علماء الاقتصاد خطا بان تلك العلاقات علاقات طبيعية وعالمية . علاوة على ذلك ، ان القوانين التى يستند علماء الاقتصاد عليها فى تفسيرهم لعلاقات السوق لم تكن قوانين بشرية ،والسبب يرجع لان علماء الاقتصاد لم ياخذوا فى الحسبان طبيعة المضمون الاجتماعى عند دراسة الانشطة الاقتصادية .

وطبقا لتصورات بولينى ان ماركس قد تحرك فى الاتجاه الصحيح عند تفسيره للعلاقات الاجتماعية للانتاج وديناميكياتها ، ولكن بسبب اعتقاده بالتصورات الرديكارية (ريكاردو) العامة عن الاقتصاد فانه لم يتحرك كثيرا بصورة كافية . وبصورة عامة ، لقد سعى بولينى وزملاؤه لتحليل النماذج النظامية العامة التى تحدد طبيعة الانشطة الاقتصادية اكثر من تحليل السوق ذاته . ومن ناحية اخرى ، ان الفكرة العامة لبولينى حول محدودية شرعية «الفعل الاقتصادى العقلانى» تستمد جذورها من افكار رواد المدرسة التاريخية الالمانية مثل فيبر ، وباريتو وعلماء اقتصاد المدرسة المؤسساتية الامريكية (فبلن) . تلك الفكرة التى مازالت موضع للنقاش حتى يومنا هذا ، خاصة وان اصحاب الراى القائل ، بعدم وجود عالمية للافتراضات الاقتصادية مازالوا على جانب كبير من الصواب . ولكن عموما سعى بولينى لتمييز الانشطة الاقتصادية بين مظاهر «حقيقية» و «شكلية» ليؤكد على فكرة هامة وهى ، ان تحليل مظاهر الاقتصاد الشكلى تؤدى الى عدم فهم واقعى للحياة الاقتصادية العقلية وتطورها التاريخى ، تلك الفكرة التى ركزت عليها معظم تحليلات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية فى دراستها للراسمالية الليبرالية فى فترة تاريخية محدودة فقط . وان كانت افكار بولينى هذه لا تشجع رواد النظرية الاقتصادية على تطوير تصوراتها وتبنى الدراسات التحليلية المقارنة بين الراسمالية البرجوازية العقلانية والنظم الاخرى ومعرفة الكثير من الاخلافات الجوهرية بين كل منهما ــ وبالرغم من ذلك ، ان آراء بولينى سعت لتطوير وجهة النظر الطبيعية لتفسير الانشطة الاقتصادية ،ومدى ارتباطها باستمرارية حركة الناس ،والوسائل المادية ،وراس المال ، والمعرفة التكنولوجية التى توجد فى المجتمع .فالانشطة الاقتصادية

عموما ، تتطلب نوعا من الحراك فى الموارد وتوزيع الانتاج . على اية حال ، لقد سعى بولينى للاجابة على تساؤلات هامة ،حول الواقع النظامى والمؤسساتى الذى تتجسد فيها الانشطة الاقتصادية وطبيعة المبادىء التى تنظمها ومعرفة اثر النظم غير الاقتصادية والتى تلعب دورها فى تشكيلها مثل الدين والحكومة على سبيل المثال .

من هذا المنطلق ، سعى بولينى لمناقشة قضية تصنيف المبادىء العامة لعمليات التكامل الاقتصادى Economic Integration مثل : تبادل (الهدايا) reciporcity ، واعادة التوزيع Redistribution والتبادل الاقتصادى العادى exchange . ولقد استخدم بولينى الدراسات الانثربولوجية هو وزملاؤه لتصنيف هذه العمليات ، كما وضح كيف يميز كل نوع عن الاخر حسب اشكال التوزيع المكانى والجغرافى . فالنوع الاول: تبادل الهدايا ، الذى يشير لعملية التبادل بين الجماعات الاجتماعية المتجانسة مثل (تبادل الهدايا) . والنوع الثانى «اعادة التوزيع» يشير الى التمويل الملائم من والى المركز (مثل توزيع الطعام المنظم اداريا) اما النوع الثالث «التبادل» فانه يشير الى المعاملات الاقتصادية العادية في السوق مثل (البيع والشراء) .

ويرى كل من «سملسر ومارتينللى» أن تصنيف بولينى لعمليات لعمليات التكامل الاقتصادى ، تظهر بعض الملاحظات حولها نظرا لعدم اكتمالها وتغطيتها لجميع عناصر التفاعل والتكامل الاقتصادى وعملياته المختلفة فى المجتمعات وفى الفترات الزمنية السلمية أو الحربية ، حيث يحدث على سبيل المثال نوعا من الحراك السياسى للخدمات والبضائع الاقتصادية من اجل تحقيق الفعل الجمعى Collective action مثلما يحدث خلال وقت الحروب . كما أن هذا التصنيف يعتمد على التحليلات الاستاتيكية التى لم تهتم بواقع الحياة الاقتصادية الديناميكية المختلفة او التحول من نمط الى آخر . وبالرغم من تلك الملاحظات الا ان تحليلات بولينى حول مبادىء التكامل الاقتصادى وعملياته المختلفة انتقدت كثيرا من جوانب الاسس العامة التى تقوم عليها النظرية الاقتصادية ومعالجتها لكثير من الظواهر والعمليات الاقتصادية المختلفة .

عموما ، ان آراء بولينى السابقة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ركزت على مجموعة من القضايا الهامة التى تشغل اهتمام المتخصصين فى هذا

المجال فى الوقت الحاضر ، ولاسيما العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع تلك القضية التى تعكس مدى اهتمام المدرسة الامريكية السوسيولوجية بصفة خاصة بموضوعات علم الاجتماع الاقتصادى.واستخدامها هذا المفهوم عامة، والتى ظهرت بعد ذلك بوضوح فى تحليلات كل من بارسونز وسملسر . علاوة على ذلك ، لقد استخدم بولينى العديد من المداخل السوسيولوجية والانثربولوجية فى تناوله القضايا التى اهتم بمعالجتها،كما اهتم بالاساليب التحليلية المقارنة عند تفسير الظواهر والمشكلات الاقتصادية مثل ، السوق الاقتصادى والمبادىء العامة لعمليات التكامل الاقتصادى ، كما جاءت معالجته لتلك القضايا فى سياق نقدى مميز للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية. بايجاز ، كان بولينى يهدف لتطوير منهج سوسيولوجى واضح لدراسة الحياة الاقتصادية فى المجتمع الحديث ، كما نجح فى دراسة مجتمعات ما قبل الصناعية ، تلك الفكرة التى لاقت قبولا كبيرا لدى الكثير من المتخصصين فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى فى الفترات الاخيرة .

٣ ـ تالكوت بارسونز ونيل سملسر :

تعتبر اسهامات بارسونز فى علم الاجتماع الاقتصادى من أبرز اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة ، نظرا لتنوعها وتناولها العديد من القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التى تندرج تحت مجموعة مختلفة من مجالات علم الاجتماع الاقتصادى . كما تظهر اهمية اسهامات بارسونز بأنها تمثل مرحلة طويلة من المراحل التاريخية النشطة التى تتطور خلالها علم الاجتماع وفروعه المختلفة ومنها مجال علم الاجتماع الاقتصادى . فلقد ظهرت اولى اعمال بارسونز خلال العشرينات عندما أنجز رسالته للدكتوراه ودراسته للرأسمالية عند كل من سومبارت ، وماكس فيبر ، وامتد ذلك العطاء العلمى حتى عام ١٩٧٩ عندما توفى بارسونز تاركا ثروة علمية سوسيولوجية هائلة .

كما تمتاز تحليلات «بارسونز» ،بانها اعطت عمقا سوسيولوجيا واضحا فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، وخاصة انه اهتم بتوضيح الكثير من القضايا الاقتصادية ، ولاسيما العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع ، والنظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية والنظرية العامة للانساق الاجتماعية وهذا ما سوف نشير اليه لاحقا . علاوة على ذلك ، ان بارسونز قضى حسب تصورنا الخاص معظم حياته الاكاديمية مدافعا عن

نظام الراسمالى وتحليل مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عامة، كما كان عرضه للعديد من الانتقادات الماركسية أو الرديكالية او ما يعرف بالماركسية المحدثة . وكان ايضا بارسونز ندا قويا لهذه الاتجاهات والانتقادات ومفندا للتناقضات النظرية والواقعية التى أحيطت حولها فى الواقع .

بالاضافة الى ذلك ، ان وحدات التحليل السوسيولوجى التى تبناها بارسونز فى دراساته المتعددة جعلته يعالج الكثير من القضايا التى يتناولها كل من علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع والسياسة والتاريخ وغيرهم من العلوم الاجتماعية المختلفة . بالطبع ، ان التراث البارسونزى يكشف الى ا ى حد استفاد وتاثر بارسونز من المدارس الامريكية والاوروبية التى سبقته او عاصرها فى الواقع ؟ وكيف كان يتخذ موقفا محددا له فى نهاية دراساته وتحليلاته ، مما اكسب تراثه العلمى سواء فى فروع علم الاجتماع المختلفة عامة ، أو فى علم الاجتماع الاقتصادى قيمة اكاديمية مميزة عن الكثير ممن عاصروه من رواد علم الاجتماع ككل ؟ .

قبل أن نشير الى اسهامات بارسونز فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى - موضع اهتمامنا الحالى - يجب أن نوضح حقيقتين هامتين مؤداهما :
اولا : يصعب علينا ان نشير خلال الصفحات القليلة القادمة الى جميع اسهامات بارسونز فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى نظرا لتنوعها وتعددها خلال اكثر من نصف قرن قضاه بارسونز ويمثل العمر الاكاديمى الحقيقى له ، ترك فيه ثروة علمية ، لازال المتخصصون فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى يكتشفون العديد من الدراسات الهامة التى لم تظهر من قبل كما حدث فى عام ١٩٩١ لما يعرف بمحاضرات مارشال Marshall Lectures فى أرشيف جامعة هارفارد Harvard University (١٠) .

ثانيا : جاءت بعض اسهامات بارسونز فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى مشتركة مع عالم الاجتماع الامريكى المعاصر نيل سملسر
وخاصة كتابهما المعنون «الاقتصاد والمجتمع» الذى يعد من أهم التحليلات التى ظهرت فى الستينات فى هذا المجال ، وسوف نشير فيما بعد الى اسهامات سملسر ايضا فى اطار تحليلنا للمدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة .

وفيما يلى تصنيفا لاسهامات بارسونز فى مجال علم الاجتماع

اسهامات بارسونز فى علم الاجتماع الاقتصادى

الزمن	المرحلة الاولى ١٩٢٠ – ١٩٣٠	المرحلة الثانية ١٩٣٠ – ١٩٥٠	المرحلة الثالثة ١٩٥٠ – ١٩٧٩
– الافكار العامة	الراسمالية كنظام سوسيو – اقتصادى	العامل التحليلى للاقتصاد	الاقتصاد كنسق فرعى من النسق الاجتماعى
– التاثير النظرى بين المدارس المختلفة وبارسونز	المدرسة المؤسساتية الامريكية المدرسة الالمانية التاريخية (هاملتون/فيبر/سومبارت)	المدرسة الاقتصادية النيو كلاسيكية (شومبيتر – مارشال – باريتو – فيبر)	المدرسة الاقتصادية النيو كلاسيكية والكينزية (كينز – مارشال – فيبر).
– مكانة النظرية الاقتصادية وعلاقتها بالنظرية السوسيولوجية	لا يوجد فصل بين الاقتصاد والنظرية السوسيولوجية (التداخل المشترك بينهما)	تركيز كل من الاقتصاد وعلم الاجتماع على عوامل تحليلية مختلفة وانفصالهما عن بعض	النظرية الاقتصادية جزء من النظرية العامة للانساق الاجتماعية
– دور علم الاجتماع فى تحليل الموضوعات الاقتصادية	لعب علم الاجتماع دورا مميزا خاصة بعد ان ظهرت النظرية الاقتصادية غير كافية لتحليل المشكلات والانساق السوسيو اقتصادية	ادى علم الاجتماع دورا صغيرا ، وانتقد علم الاقتصاد لتقصيره تحليل القيم والمعايير	لعب علم الاجتماع دورا هاما ولكن لم يسهم كثيرا فى بحث النظريات الاقتصادية وموضوعاتها
– الاعمال الرئيسية	نظام الراسمالية عند كل من فيبر وسمبارت (١٩٢٧) بالاضافة الى مقالتين (١٩٢٨) ، (١٩٢٩)	بناء الفعل الاجتماعى (١٩٣٧) ومجموعة أخرى من المقالات وضعت فى الثلاثينات عن النظرية الاقتصادية	محاضرات مارشال (١٩٥٣) والاشتراك مع سملسر فى كتاب (الاقتصاد والمجتمع)

الاقتصادى موضحة حسب المراحل التاريخية ونوعية هذه الاسهامات وارتباطها بالمدارس السوسيواقتصادية المختلفة ، والعلاقة بين النظرية الاقتصادية والسوسيولوجية ، ودور علم الاجتماع فى تحليل القضايا الاقتصادية(١١) .

ونظرا لأهمية التصنيف السابق لاسهامات بارسونز فى علم الاجتماع الاقتصادى نحاول أن نشير بصورة موجزة ، الى هذا التصنيف، والمراحل الثلاث التى شملها وهى :

اولا : المرحلة الاولى (١٩٢٠ ـ ١٩٣٠) : حيث توصف هذه المرحلة باعتبار بارسونز احد رواد المدرسة المؤسساتية Istitutionalist School خاصة وأن تلك الفترة شهدت الاعمال الاولى لبارسونز ، وعدم وجود فصل واضح بين كل من الاقتصاد والاجتماع ، كما قد تاثر بالعديد من رواد المدرسة الاقتصادية الامريكية المؤسساتية ولاميما والتون هاملتون W. Hamilton وغيرهم من رواد هذه المدرسة . كما تاثر ايضا بمدرسة لندن للاقتصاد بعد أن سافر الى اوروبا عام ١٩٢٥/٢٤ ، وبالمدرسة التاريخية الالمانية حيث قضى عاما فى جامعة هيدلبرج Heidelberg ١٩٣٦/٢٥ وخلال هذه الفترة بدأ اعداد رسالته للدكتوراه عن نظام الراسمالية عند كل من فيبر وسومبارت . وتوصل بارسونز الى عدم وجود تمييز واضح بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ، خاصة وأن المدرسة الالمانية التاريخية الاقتصادية كانت لا تهتم فقط بتاثير العوامل الاقتصادية ولكن ايضا بتاثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاخلاقية المختلفة عند تحليل الظواهر الاقتصادية وهذا ما لاحظه بارسونز بوضوح فى أولى الاعمال التى اعجب بها عند فيبر وهى الاخلاق البروتستانتية .

كما فى خلال تلك الفترة ، اهتم بارسونز عند دراسته للدكتوراه بمعالجة «الرأسمالية» واعتبارها مجرد شعار يمكن الاستفادة منها فى وضع نظرية علمية Scientific Theory . وبالفعل جعل ذلك هدفا له على أن تكون نظرية اقتصادية تتخطى نطاق نظرية رأس المال وتهتم بالعوامل التكنولوجية والاقتصادية فى الوقت ذاته ، علاوة على العوامل السوسيولوجية والثقافية . وهذا ما عبر عنه بارسونز بوضوح فى عدد من مقالاته الهامة عن الراسمالية فى التراث الالمانى الحديث، Capitalism in Recent German Litercture . كما شهدت هذه المرحلة اهتمام

بارسونز خاصة بآراء فيبر Weber وسبمارت Sombart التى تتخطى نطاق النظرية الاقتصادية التقليدية . ولكن بصورة عامة تكشف هذه المرحلة بأن تحليلات بارسونز كانت ترتبط بعلم الاجتماع اكثر من اهتمامها بالنظرية الاقتصادية ، وهذا ما جعله يؤكد على ضرورة ان يكون علم الاقتصاد والاجتماع علمين منفصلين ، ومبررا بان كل العلوم الاجتماعية لديها موضوعات اهتماماتها الخاصة بها .

ثانيا : المرحلة الثانية (١٩٣٠ - ١٩٥٠) : وهى مرحلة انفتاح بارسونز على النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، فمع بداية هذه المرحلة ، بدأ بارسونز يتأثر برواد المدرسة الاقتصادية بجامعة هارفارد ، ويتعمق فى التحليلات النظرية الاقتصادية خاصة وانه حضر كثيرا من محاضرات كل من جوزيف شومبيتر J. Schumpeter وتايوسنج Tawssing ، واعجب كثيرا بفكرة شومبيتر عن ضرورة أن يظل علم الاقتصاد علما مستقلا أو بالتحديد كنسق تحليلى منفصل عن علم الاجتماع، تلك الفكرة التى تتشابه وجهة نظر باريتو Parito وقد تأثر بها بارسونز بصورة عامة .

ومع بداية الثلاثينات وضع بارسونز مجموعة من المقالات الهامة التى لم تنشر بعض منها حتى الان عن «مارشال وسياسة عدم التدخل : دراسة سوسيولوجية» . ناقش فيها بارسونز ، بانه بدلا من وجود علم اقتصاد شامل ، يتضمن كل شىء فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية يجب تحليل النظريات الاقتصادية التى يتضمنها هذا العلم لمعرفة حدودها وتصوراتها، ومعرفة القضايا التى لم تغطها هذه النظريات ، والتى يجب تناولها من قبل العلوم الاجتماعية الاخرى مثل علم الاجتماع . وفى هذا الصدد ، أيد بارسونز كثيرا من الانتقادات التى وجهتها المدرسة المؤسساتية الى النظرية الاقتصادية التقليدية لقصورها فى عمليات التحليل النظرى والقضايا الاقتصادية التى تتناولها بالفعل .

كما يعد كتاب بارسونز بناء الفعل الاجتماعى The Structure of Social action الذى وضعه عام (١٩٣٧) بالاضافة الى مجموعة المقالات السابقة التى وضعها فى بداية الثلاثينات تأكيدا لفكرة بارسونز السابقة حول النظرية الاقتصادية وتركيزه على ما اسماه بوجهة نظر العامل التحليلى The analytical Factor والذى يقصد به أن كل علم من

العلوم الاجتماعية يركز على مظاهر مختلفة أو على عامل تحليلى مختلف ومتميز للفعل الاجتماعى . وهذا ما ينطبق ايضا على «علم الاقتصاد حيث ينظر فقط الى الاستخدامات البديلة للموارد النادرة من أجل اشباع الرغبات أو الاحتياجات ، وينظر علم السياسة عامة الى القوة القهرية Coercive Power ، ويتحدد مجال علم الاجتماع فى دراسة القيم Values أو الغايات المشتركة الاساسية»(١٢) .

كما فى خلال هذه الفترة ، انتقد بارسونز بعض تصورات المدرسة المؤسساتية ولاسيما تحليلات فبلن ، خاصة محاولة الاخير دراسته للواقع الاقتصادى بواسطة كل من علمى الاقتصاد والاجتماع معا . وهذا يعكس بوضوح ، فكرة بارسونز السابقة حول أهمية وجود حدود فاصلة بين المجالات والاهتمامات المختلفة للعلوم الاجتماعية ، كما لا ينبغى أن يسيطر كلية أحد هذه العلوم على اهتمامات العلوم الاخرى . علاوة على ذلك ، لقد سعى بارسونز أن يعيد تعريف مفهوم وفكرة Institution فحسب التحليلات السوسيولوجية يجب أن ينظر اليها على أنها مجموعة من القيم والنظم المعيارية فى مقابل مجموعة من الانشطة أو العادات . ومن هذا المنطلق ، ركز بارسونز على ضرورة معالجة المؤسسات الاقتصادية من جانب علماء الاجتماع خاصة قيمها ومظاهرها المعيارية . وبالرغم من ذلك اكد ايضا على أن المؤسسات الاقتصادية تتضمن الكثير من العوامل الغير اقتصادية ، وهذا ما جعل اسهامات بارسونز فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى من الاسهامات المميزة والتى يهتم بها المتخصصين فى الوقت الحاضر .

ثالثا : المرحلة الثالثة (١٩٥٠–١٩٧٩) :الاقتصاد كنسق فرعى من النسق الاجتماعى،تعد هذه المرحلة الاخيرة من اهتمامات بارسونز العلمية ، حلل فيها العلاقة بين النظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية بصورة مميزة وواضحة كما شهدت مجموعة اسهامات هامة لبارسونز بدات بمحاضرات مارشال وانتهت بوفاته فى عام ١٩٧٩ . ففى خلال تلك الفترة انتقد «فكرة العامل التحليلى» ووضع نظرية عامة عن كيفية الفصل والتمييز بين مستويات التحليل السوسيولوجية والاقتصادية .

وشهدت هذه الفترة ، مرحلة النضج العلمى السوسيولوجى عند

بارسونز من خلال مدخله البنائى الوظيفى Functional Structural Approach ، وتركيزه عامة على متغيرات النمط Pattern-Variables والنسق الاجتماعى Social System . وهذا ما ظهر بوضوح فى محاضرات مارشال بجامعة كمبردج ، والذى سعى فيها لتوضيح العلاقة بين النظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية ، خاصة بعد أن تعمق فى محتويات النظرية الاقتصادية وتحليلات روادها ولاسيما مارشال Marshall وكينز Keynes .وتاثره بفكرة والت روستو Rostow . وعموما نظر الى الاقتصاد على انه نسق اجتماعى . ومن هذا المنطلق ، اكد بارسونز خلال محاضرات مارشال بأن الاقتصاد والنظرية الاقتصادية يمكن النظر اليها أولا بإعتبار النظرية الاقتصادية جزء من نظرية الانساق العامة ، وثانيا ، يمكن تصور الاقتصاد على انه نسق فرعى من النسق الاجتماعى وثالثا ، توجد مجموعة من الروابط أو عناصر التبادل المشتركة بين الاقتصاد والانساق الفرعية الاخرى فى المجتمع . علاوة على ذلك ، أكد بارسونز على اهمية النظرية الاقتصادية النيوالكلاسيكية وعدم امكانية احلال علم الاجتماع محل هذه النظرية كلية .

كما تظهر اهمية هذه المرحلة فى اسهامات بارسونز ، ولاسيما بعد ظهور نيل سملسر N. Smelser وتخرجه من جامعة هارفارد والتحاقه بجامعة أكسفورد عام ١٩٥٤/٥٢ . وتعرف بارسونز عليه واطلاعه على نسخة منه محاضرات مارشال ، التى وضع حولها سملسر مجموعة كبيرة من الانتقادات التى اهتم بها بارسونز كثيرا ، ولاسيما تصور الاخير عن «كينز» ، وفكرة بارسونز حول الروابط والتبادل المشترك بين الاقتصاد والمجتمع التى تحتاج لاعادة التحليل حسب راى سملسر . وفى سالسبورج عام ١٩٥٤ التقيا كل من بارسونز وسملسر واثمر لقائهما عن انتاج علمى مشترك حول العديد من رواد الاقتصاد والعلاقة بين «الاقتصاد والمجتمع» التى ترجعت بالفعل فى كتابهما الهام . وكانت محاضرات مارشال النواة الاولي للفصول الثلاث من هذا الكتاب مع بقية الفصول الست تناولت افكارا مشتركة لكل من بارسونز وسملسر حول علم الاجتماع الاقتصادى الذى يعد من افضل الاسهامات التى كتبت حتى الان .

يعد هذا التحليل الموجز لتصنيف تحليلات بارسونز ، وبارسونز وسملسر فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ومعرفة المراحل التطورية

التاريخية لهـذه الاسهـامات ومدى تنوعهـا وارتباطها بالحياة العـلمية والاكاديمية لبارسونز ، والعلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد والنظـرية السوسيولوجية والاقتصادية وتحليل وجهة نظر بارسونز حـول المدارس الاقتصـادية والمؤسساتية والتاريخيـة التى عـاصرها أو عـاصر أفكارها وروادها . ونحاول فيما يلى أن نتناول عدد من القضايا الهامة الاخـرى التى عالجها كل من بارسونز وسملسر خلال اسهاماتهما المتنوعة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، ومن أهم هذه القضايا :(١٣)

اولا : علاقة الاقتصاد بالمجتمع .

ثانيا : التكاليف والرفاهية .

ثالثا : التعاقد والنظام الاقتصادى .

رابعا : البناء المؤسساتى للاسواق .

خامسا : بعض العمليات الاقتصادية :

- الدورات التجارية .
- الاستهلاك .
- الاستثمـار .

سادسا : النمو والتغير الاقتصادى .

سـابعا : النظرية الاقتصـادية وعـلاقتها بالنظـرية العـامة للانسـاق الاجتماعية .

١ ـ علاقة الاقتصاد بالمجتمع :

تناولها كل من بارسـونز وسملسر تلك العـلاقة فى اطـار ما يسمى بالاقتصـاد كنسق اجتماعى(١٤) The Economy as a Social System . فلقد حاولا ان يوضحا ما يتضمنه مفهوم الاقتصـاد وارتبـاطه بالمفهوم العـام للنسـق الاجتمـاعى . فاشـار اولا الى الاقتصـــاد بانه يسـعى لمواجهة المتطلبـات الفـردية للمجتمـع ككل عن طـريق وسـائل الانتـاج النفعى Production of utility ، وثانيا للعمـل على تحقيق الهـدف ، والتكيف ، والتكامل ، والمحافظة على النمو وغير ذلك من مفاهيم اخرى.كما حاول بارسونز وسملسر ان يشيرا الى كيفية تحليل كل من عوال الانتاج ،ومكونات

الدخل باعتبارهما مكونات ما يعرف «بمدخلات الاقتصاد» الذى يتحول بعد ذلك الى (مخرجات) هامة تواجه احتياجات المجتمع الاساسية وهى (تحقيق الهدف ، والتكيف ، والتكامل ، والمحافظة على النمط) .

علاوة على ذلك ، حاول كل من بارسونز وزميله تمييز كل من التكاليف المالية خاصة عند تقييم المدخلات الاقتصادية ذاتها ، تلك المدخلات التى تحدد وفقا لنظرة المجتمع من ناحية والاقتصاد من ناحية اخرى محاولين بذلك التركيز على المعايير الاجتماعية ، التى يمكن من خلالها النظر الى الاقتصاد كنسق فرعى فى المجتمع ، يهدف الى تحقيق الاحتياجات واشباع الرغبات لكل من الافراد والجماعات والسياسات العسكرية العامة . واكدا على أن هناك تباين فى تحليلات علماء الاقتصاد ، نظرا لتركيزهم على دراسة الاقتصاد باعتباره نسقا معزولا يعتمد على العلاقات النفعية ومحكات السوق الحر والربحية ، كأساس لقيام علاقات السوق ، واستمرارية التطور الاقتصادى . علاوة على ذلك ، سعى كل من بارسونز وسملسر الى تحليل الاقتصاد باعتباره نسقا اجتماعيا فرعيا يختلف حسب البناءات الاجتماعية المتغايرة بين المجتمعات من الناحيةال واقعية . خاصة وان تلك البناءات الاجتماعية يوجد بينها الكثير من التمايزات والاختلافات الاجتماعية المتعددة ، والتى عن طريقها تتحدد الكثير من المظاهر والعمليات والانشطة الاقتصادية المختلفة .

من ناحية اخرى ، عالج بارسونز وسملسر الاقتصاد واعتباره نسقا فرعيا اجتماعيا عن طريق علاقة هذا النسق بالمواقف التى يوجد فيها . وفى هذا المضمار سعيا لتحليل هذه المواقف فى ضوء علاقتها بالنظرية العامة للتفاعل الاجتماعى Theory of Social Interaction وليس فقط فى اطار المفاهيم والاطر العامة التى تقوم عليها النظرية الاقتصادية ، نظرا لان تحديد الاطر النظرية الاقتصادية ، لايمكن تفسيرها الا من خلال العمليات الديناميكية التى توجد فى المجتمع .

ونلاحظ فى الواقع، أن بارسونز سعى لتوظيف نظريته السوسيولوجية العامة عن الانساق الاجتماعية فى دراسة الاقتصاد واعتباره نسقا فرعيا اجتماعيا ، كما استخدم الكثير من المتغيرات السوسيولوجية فى دراسة الانساق الداخلية والوظائفية للاقتصاد ذاته . ولهذا السبب نجد أن بارسونز ركز على استخدام المحكات الوظيفية الاساسية وهى (تحقيق الهدف ،

والتكيف ، والتكامل ، والحفاظ على النمط) فى دراسته للاهداف والغايات العامة والانشطة والعمليات الاقتصادية · كما أعطى أهمية خاصة لتحقيق هذه الوظائف من اجل انجاز الاسس العامة التى يقوم عليها الاقتصاد ، ولاسيما وظيفة وقيمة المحافظة على النمط الاقتصادى ، تلك القضية التى تتطلب نوعا من التنسيق بين النظم والمؤسسات الاقتصادية فى المجتمع ، من اجل تحقيق ما يعرف «بنمط القيمة» وعناصر الضبط والتحكم فى العمليات والانشطة الاقتصادية ·

علاوة على ذلك ، تصور بارسونز وسملسر بان الاقتصاد كنسق اجتماعى ، يتكون من مجموعة من الانساق الداخلية التى تحققها مجموعة من الوظائف الاساسية ، وهذه الانساق : (١) عملية تكوين راس المال والاستثمار كنسق فرعى (٢) المكونات الاقتصادية الفيزيقية والثقافية والموارد الواقعية (٣) الانتاج كنسق فرعى ويشمل ذلك التوزيع والبيع ، (٤) النسق الفرعى التنظيمى وما يعرف بالوظيفة التنظيمية ·كما حاول بارسونز ، أن يربط بين هذه الانساق النوعية أو الاقسام المكونة لعناصر الاقتصاد وكيفية تحقيقها للوظائف الاساسية العامة فى المجتمع (تحقيق الهدف ، والتكيف ، والتكامل ، والحفاظ على النمط) · وحلل بارسونز وسملسر ، اسباب هذا الربط من اجل تحقيق الهدف العام للاقتصاد وهو تلبية المتطلبات الاساسية التى يحتاجها المجتمع ، باعتبار الاقتصاد نسق فرعى يسعى لتحقيق الاهداف العامة للمحافظة على النسق الاكبر وهو المجتمع · من ناحية اخرى ، نجد أن بارسونز وزميله ، ركز على بعض المظاهر والعوامل الاساسية التى تؤدى الى تلبية هذه الاحتياجات العامة ومنها اولا العوامل التكنولوجية والايكولوجية (البيئية) والتى تشمل التمويل والموارد الطبيعية ، والاماكن الجغرافية ،وتوزيع السكان وعلاقتها ايضا بالتكنولوجيا وتنظيم الانتاج وثانيا : العوامل أو المظاهر السوسيو - ثقافية ، التى تتناول المظاهر غير الاقتصادية التى توجد فى النسق الاجتماعى وثقافته ككل حيث تعتبر كلا من هذه العوامل والمظاهر اساس الدافعية فى العمل والانتاج ،وتكوين الاتجاهات العامة والدافعية الاقتصادية لزيادة حجم المشروعات والعمليات الاقتصادية ككل ·

بالاضافة الى ذلك ، أهتم كل من بارسونز وسملسر ، بدراسة الاقتصاد وعلاقته بالمجتمع ، فى ضوء تحليل دور الدولة او السياسات الحكومية

فى تشكيل هذا الاقتصاد باعتباره نسقا اجتماعيا فرعيا من انساق المجتمع، الذى يجب أن يعمل على الحفاظ على النمط وتحقيق التكامل والتكيف وغير ذلك من وظائف أساسية متعددة.ومعرفة كيف تؤثر سياسات الحكومة والدولة على العمليات الاقتصادية المختلفة مثل الادخار ، والتوزيع ، والانتاج ، والعمل ، والاستثمار ، وأيضا كيف تصنع القرارات الاقتصادية Economic Decisions مثل قرارات الانتاج والتوزيع ، وقرارات السياسات الادارية . ولقد طرح كل من بارسونز وسملسر هذه العمليات والقرارات وتحليلها ومناقشتها عند كل من رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ابتداء من آدم سميث ، ومالتوس ، وريكاردو ، وماركس ، ومارشال ، وكينز ، وشومبيتر وغيرهم(١٥) . وبايجاز ، لقد سعى كل من (بارسونز وسملسر) بمعالجة هذه العمليات والقرارات فى ضوء تفسيرهما عموما لما يعرف بالعمليات الروابطية والتبادلية بين الاقتصاد والمجتمع .

٢ ـ التكاليف والرفاهية :

تناول كل من بارسونز وسملسر مشكلتى التكاليف والرفاهية Problems of Costs & Welfare فى اطار التفسير الاقتصادى لبعض المشكلات المشتركة بين كل من الاقتصاد والمجتمع . فبالنسبة لمشكلة التكاليف اولا ، ان الاقتصاد كنسق فرعى يهدف لتحقيق الانتاج باعتباره نسق أو نظام يقوم بهذه العملية . خاصة وان عمليتى الانتاج والتكاليف بالنسبة للمجتمع، تعنى مجموعة تكاليف العناصر العامة التى يتشكل كل منها مدخلات الدخل أو الانتاج القومى ، ويشارك فى هذه المدخلات Inputs جميع الانساق الفرعية الاخرى فى المجتمع ، بهدف تحقيق هذا المستوى من الدخل أو الانتاج (القومى) . ومن ثم ، فان دراسة التكاليف يمكن قياس قيمتها على المستوى الاجتماعى Social level وليس على المستوى الاقتصادى Economical level فقط . ولذا يجب أن يوضع في الاعتبار العوامل والاستخدامات البديلة اللااقتصادية .

وهذا بالفعل ما يهتم به علماء الاقتصاد عند دراستهم لما يسمى بالتكاليف الحقيقية Real Costs ، وخاصة عند تحليل العلاقة بين تكاليف رأس المال والاستثمار من اجل الدفاع القومى ، أو تكاليف خدمات العمل من اجل تحقيق الرفاهية . من ناحية أخرى ، ان دراسة مشكلة

التكاليف لا تعنى أو تفسر فقط حسب المعايير الاجتماعية «أو بالنسبة للمجتمع» ولكنها تفسر حسب علاقتها بالاقتصاد أو الوحدات الاقتصادية ومعرفة تكاليف العلاقة بين مدخلات (الانتاج أو الدخل) ،و بين مخرجاته من الناحية الاقتصادية أو حسب نظام الاسعار ، وما يسمية علماء الاقتصاد بالتكاليف المالية Money Costs .

كما ناقش كل من بارسونز وسملسر المنظورات الاقتصادية المختلفة التى يستخدمها علماء الاقتصاد عند التمييز بين كل من التكاليف الحقيقية (الاجتماعية) والتكاليف المالية (الاقتصادية) ، ولاسيما تحليلات عالم الاقتصاد الشهير الفرد مارشال A. Marshall وخاصة أن عملية تمييز وتعريف هذه التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تعتمد على طبيعة المجتمع والموقف الاقتصادى ، وحدوث الكثير من ال تعديلات والمرونة بينهما . كما ان دراسة هذه التكاليف تعتبر من العمليات الداخلية للاقتصاد وكنسق فرعى ، ولكن هذا لا يعنى اهمال التمييز الواقعى بين كل من التكاليف الحقيقية والاقتصادية ، نظرا لان التكاليف الاولى ترتبط بالمجتمع كنسق عام ، ولكن معظم علماء الاقتصاد يقعون فى هذا الخطأ ويتجاهلون مشكلة التكاليف الحقيقية .

فى هذا الصدد ، رأى بارسونز وزميله ان ما ينطبق على دراسة الاقتصاد كنسق ، يجب أن ينطبق على العمليات أو الانساق الفرعية الاخرى التى يتكون منها هذا النسق الاقتصادى . فعلى سبيل المثال ، اذا قدر اى مشروع أو مصنع تكاليفه الاقتصادية ، اذن ما هى قيمة التكاليف الحقيقية لهذه التكاليف بالنسبة للمجتمع أو النسق الاكبر ؟ . ولذا ، يجب الاهتمام والتمييز بين قيمة كل من هذه التكاليف سواء بالنسبة للاقتصاد أو للمجتمع ، ذلك التمييز الذى لا يفسر الا فى ضوء علاقة النسق الفرعى بالنسق العام الكلى .

اما بالنسبة لمشكلة الرفاهية Problems of Welfare فلقد حلل «بارسونز وسملسر» كثيرا من تصورات علماء اقتصاديات الرفاهية Welfare Economics ومدى واقعيتها على المستوى الامبريقى والنظرى رالى اى حد يتصور هؤلاء العلماء العلاقة بين الرفاهية والمتغيرات المجتمعية والشخصية الاخرى التى ترتبط بها مثل تحقيق السعادة Happenes أو الاشباع الفردى Individual Stisfatcion أو رفاهية المجتمع المحلى

Welfare of The Commrnity وغير ذلك من المتغيرات الاخرى ، التى ينظر اليها علماء اقتصاديات الرفاهية على انها عوامل هامشية سطحية ويركزون فقط على التغيرات الاقتصادية المجردة .

وفى الواقع سعى بارسونز وسملسر بمناقشة قضية اقتصاديات الرفاهية عند عدد من العلماء مثل بيجو Pigou ، لتل Little اللذين عرفا هذه القضية واعتبراها جزءا من الرفاهية الاجتماعية ، والتى ترتبط بصورة مباشرة وغير مباشرة بمدى العائد الاقتصادى او المالى لها وقياس ذلك من ناحية كمية البضائع او الخدمات او راس المال الذى يشارك فيها، بالاضافة الى كمية العمل المبذول بالفعل . وبالرغم من اعتراف علماء اقتصاديات الرفاهية ، بان الرفاهية ، موجهة الى خدمة الفرد والمجتمع المحلى ، الا انهم يقدرون تكاليفها حسب التكاليف الاقتصادية البحتة .ومن ثم ، انتقد بارسونز وسملسر وجهة النظر الاقتصادية لعلماء اقتصاديات الرفاهية ، لأن تفسير هذه المشكلة قد تواجه العديد من الصعوبات ، نظرا لتحديد قيمة الرفاهية حسب المجتمعات،ومستويات قيمة الانساق المختلفة. علاوة على ذلك ، ان ترجمة اقتصاديات الرفاهية الى دلالات ومؤشرات اقتصادية ينتج عنها الكثير من المشكلات التى تفسر العلاقة العامة بين هذه القضية (اقتصاديات الرفاهية) ، ومضمون الرفاهية العامة فى المجتمع ، والسعادة ، والاشباع لكل من الفرد والمجتمع . وهل بالفعل ان زيادة معدلات اقتصاديات الرفاهية سوف ينتج عنها بالضرورة سعادة للفرد واشباعا للمجتمع المحلى ؟ او هل زيادة راس المال من أجل تحقيق سعادة الانسان او الفرد سوف يؤدى الى زيادة واشباع المجتمع المحلى من السعادة نتيجة للرفاهية الاقتصادية ؟

عموما،حاول كل من بارسونز وسملسر ، او يوضحا كثيرا من المشكلات التى تعالجها النظرية الاقتصادية وتصورات علماء الاقتصاد مثل مشكلة التكاليف ، والرفاهية على سبيل المثال وينطبق ذلك أيضا على تحليل المشكلات الاقتصادية الاخرى مثل المنفعة Utility ، والثروة Wealth والدخل Income ، خاصة وان علاج هذه المشكلات تؤدى الى التكيف العام فى النسق الاجتماعى الاكبر وحل المشكلات الواقعية الاجتماعية،التى ترتبط بالقضايا الاقتصادية ونتائجها العامة فى المجتمع .

(٣) التعاقد والنظام الراسمالى :

تناول بارسونز وسملسر عملية التعاقد فى النظام الاقتصادى محاولا

ان يشيرا لطبيعة الاهتمامات المختلفة للمدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وكيفية تحليلها لهذه العملية وعلاقاتها بالعمليات الداخلية فى النسق الاقتصادى ، ثم علاقتها بالسلوك الفردى والجماعات التى تقوم بأداء العمليات الاقتصادية المختلفة . واعتبر بارسونز وزميله بأن عملية التعاقد تعتبر جوهر العلاقات النظامية الاقتصادية بدون استثناء ، التى تظهر داخل التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية ، تلك المؤسسات التى تعد الملامح البنائية للنسق الاجتماعى Social System ، والتى تقوم على مبدأ تقسيم العمل ونتائجه الاجتماعية المختلفة . علاوة على ذلك ، تعد عملية التخصص Specialization ، أحد الميكانيزمات العامة التى يقوم عليها الاقتصاد ، وتؤدى الى التكيف العام فى النسق الاجتماعى . كما أن عملية التخصص ذاتها تعد من العمليات والميكانيزمات المتعددة التى تهدف لزيادة الفاعلية والكفاءة فى العمليات الاقتصادية . ويتفق كل من علماء الاقتصاد واصحاب النظرية العامة للانساق الاجتماعية ، على أن «التخصص» يهدف الى زيادة الانتاج الاقتصادى تلك العملية التى ترتبط بكل عوامل الانتاج المختلفة .

ونتيجة تطور كل من عمليتى «تقسيم العمل» والانتاج تظهر مجموعة كبيرة من العوامل والموارد المختلفة التى تلازمهما فى النسق الاجتماعى (المجتمع) كما تتحدد مجموعة اخرى من الشروط والواجبات والحقوق مثل حقوق الملكية وغيرها . ويستلزم ذلك وضع مجموعة من القيود للسيطرة على تلك الحقوق وتنظيمها من اجل تحقيق أهداف التوازن والتكيف سواء داخل الانساق القريبة للنظام الاقتصادى أو علاقة هذه الانساق وعملياتها المختلفة بالبناءات والانساق المجتمعية الاخرى ، بما فى ذلك عمليات الانتاج والمنفعة الخاصة والعامة وغير ذلك من عمليات وأنشطة ونظم اقتصادية متعددة . ومن ثم ، تظهر عملية التعاقد Contracts بانها عملية تنظيم للعلاقات والعمليات الاقتصادية والسلوكية البشرية ، وتحديد الشروط التى تنظم القواعد العامة لكل من هذه العلاقات والعمليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة(١٦) .

كما تتضمن عملية التعاقد مجموعة من العناصر اللازمة لها وهى أولا عملية المفاوضات Bargaining Process من اجل الحصول على المميزات والمكاسب لاطراف التعاقد ، تلك المكاسب التى تظهر المصالح المميزة أو غير

المميزة لهذه الاطراف ، والتى يسعى للحصول عليها خلال عملية المفاوضات ثانيا : قواعد الجزاءات الاجتماعية التى تمت خلال عمليات التفاوض والضمانات اللازمة لمصالح المتعاقدين ، ونوعية القهر والالزام حسب شروط عملية التعاقد . ولقد ركز بارسونز وسملسر على اهمية القواعد الجزائية الاجتماعية فى عملية التعاقد سواء أكانت ذات طابع رسمى أم غير رسمى، والتى تنظم نسق العلاقات بين الافراد والمتعاقدين ككل . وعموما،يخلص بارسونز ، بان التعاقد كعملية تعد اطارا نظاميا للاسس العامة لعملية التبادل الاقتصادى ، كما يعد التعاقد اساس نظامى لبناء السوق .

من هذا المنطلق اهتم بارسونز وسملسر بمعالجة نظام التعاقد وعلاقاته بالعديد من النظم والمؤسسات الاقتصادية ، ثم تحليل الانماط المختلفة للاسواق التى تشمل العمليات والمؤسسات الاقتصادية وكيفية ارتباطها وتغييرها حسب المواقف والعوامل الاجتماعية غير الاقتصادية . من ناحية اخرى يركز بارسونز على تحليل العلاقة بين مفهوم التعاقد ومفهوم التنظيم Organization وطبيعة عملية التبادل والعلاقات النفعية،التى تحدد كل من التعاقد حسب طبيعة التنظيم ، كما ناقشا هذه المفاهيم فى ضوء استخداماتها فى المدارس الاقتصادية المختلفة ، ووجهة نظر رواد النظرية الاقتصادية ابتداء من آدم سميث وحتى مارشال وكينز ، وتوصلا الى ان عملية التعاقد تعد من العمليات الهامة التى تنظم عملية التبادل عامة ، وهى (التعاقد) تعتبر اطارا نظاميا للنظام الاقتصادى وعملياته المختلفة .

كما يربطا بين عمليتى التعاقد والتبادل وعلاقتهما بعملية التحول نحو المنظامية Istitutionalization فى المجتمع ، تلك العلاقة التى تحدد أساساً لتنظيم كل من البضائع Good والخدمات Services حيث ان كل منهما يعتبران من الموارد الطبيعية والانتاجية ، التى تحدد قيمتهما الاقتصادية حسب نوعية التعاقد بين الفاعلين فى عملية الانتاج والمستهلكين لها ككل . علاوة على ذلك ، تتحدد هذه العلاقة فى ضوء الاهداف الثقافية Cultural Objects ، التى لا تختلف كثيرا عن الاهداف الفيزيقية وتحتاج لعناصر الضبط والسيطرة . ويضرب بارسونز بعض الامثلة على ذلك مثل المعلومات التكنولوجية وامكانية احتكارها بواسطة احد الشركات او المصانع كما يتم اقتناء التكنولوجيا عن طريق عقود براءة الاختراعات ، ولكن تلك

المعلومات لابد وأن تكون لها أهدافا ثقافية مجتمعية ، تشير الى أن المعلومات التكنولوجية تعتبر عملية اقتصادية احتكارية ولكنها لها وظائف غير اقتصادية أخرى ، التى يحددها النسق الاجتماعى العام . فكلا من الحقوق الاقتصادية والثقافية المجتمعية تحددها عمليات التعاقد سواء بين المصانع أو الشركة وبين المخترعين ، كما توجد كثير من الالتزامات الثقافية والمجتمعية لاستخدامات التكنولوجيا فى المجتمع ككل . .

كما أشار بارسونز وسملسر لأنواع متعددة من التعاقد التى تحدد العمليات والأنشطة الاقتصادية وهى أولا : التعاقد الذى يوضح العملية النظامية للتبادل ذاتها . ثانيا : تعاقد الملكية Property Contract ـ والذى يتضمن حقوق الملكية والاهداف غير الاجتماعية وثالثا : تعاقد المهنة Occupatin Contract ، الذى يتضمن وينظم الخدمات البشرية . وهذه المظاهر الثلاث لعملية التعاقد او انواعها يمكن النظر اليها كعملية تصنيفية لانماط التعاقد والعوامل المكونة لها شأنها شأن تصنيف عملية الانتاج وعوامله وعلاقاته بطبيعة التنظيم الذى يقوم بهذه العملية (الانتاج) حيث يحدث نوع من التعاقد بين التنظيم وعوامل الملكية مع رأس المال ، والمهنة مع العمل . وفى الواقع ، اهتم بارسونز وسملسر بمعالجة العلاقات الاجتماعية للتعاقد عن طريق استخدام تصوراته السوسيولوجية العامة حول العلاقة بين الانساق الفرعية والانساق العامة الكبرى ، والدور المتبادل بينهما وما يعرف عموما بنظرية نسق الفعل الاجتماعى Theory of System of Social Action (١٧) .

٤ ـ البناء النظامى للاسواق :

اهتم بارسونز وسملسر فى اطار اسهاماتهما فى علم الاجتماع الاقتصادى بدراسة السوق او البناء النظامى للاسواق The Institutional Structure of Markets ، خاصة وأن تحليل الاسواق يعد اهم القضايا التى طرحتها النظرية الاقتصادية . ولذا تناولا دراسة السوق فى ضوء متغيرات مثل الاسواق التامة وغير التامة Perfect Imperefection of Markets . ثم حاولا بارسونز وسملسر أن يحللا العلاقة بين بناء التنظيمات أو القواعد التعاقدية وعدم استقرار الاسواق . وكما أشار سابقا لعملية التعاقد وارتباطها بتنظيم العمليات والانشطة الاقتصادية بين الانساق الفرعية المختلفة للنسق الاقتصادى أو بين هذه الانساق الفرعية والنسق

الاجتماعى العام . وركـزا ايضـا على معـرفة العـلاقة التعـاقدية The Contractual Relationship وارتباطها بالبناء النظامى للاسـواق وكيفيـة تفسير علماء الاقتصاد والنظرية الاقتصادية للاسواق وقيامها على عنـاصر ومكونات المنافسة الخالصة واستمراريتها لتحقيق ما يعرف بالاحتكار التام. ذلك الاحتكار الذى يؤدى الى تحقيق المكاسب المادية الاقتصادية،وتحليل النظرية الاقتصادية لعملية المنافسة الحرة عن طريق عوامل العرض والطلب والعلاقة بين المنتجين والمستهلكين . وتصور علماء الاقتصاد لدراسة العلاقة بين العرض والطلب Supply & Demand وتحقيق الحد الاعلى للانتاجية والفاعلية ، والتكاليف وغير ذلك من المتغيرات التى تحدد طبيعة المنافسة التامة فى الاسـواق .

ولكن يعترض بارسونز وسملسر على وجهـة نظر علمـاء الاقتصـاد والتصورات العامة للنظرية الاقتصادية خاصة اعتمادها على دراسة الاسواق أو البناء النظامى للاسواق ، فى ضـوء العوامل والمتغـيرات الاقتصادية المجردة ، التى تحدد وفقا لظروف العرض والطلب ، والمنافسة التـامة ، والاحتكار وغير ذلك من المتغيرات التى تنطلق اساسا من فكـرةال تـوازن الاقتصادى Economic equilibrium ولكن يتساءل بارسونز وزميله عن الاسباب العامة التى تؤدى الى اللاتوازن فى الاسواق وعدم الاستقرار ، أو وجود المنافسة التامة أو عدمها،وغير ذلك من المميزات الايجابية والسلبية للحالة الاقتصادية بالاسواق ؟ . وتصور بارسونز أن غالبا ما يلجأ علمـاء الاقتصـاد الى التصـورات والبـدائل الاقتصـادية التى تؤدى الى التكيف السريع للاسواق وتحقيق التوازن السوقى .

وفى اطار هذا التصـور السابق لعلمـاء الاقتصـاد ، يرى بارسـونز وسملسر أن تحليل البناء النظامى للاسواق يستوجب الاخذ فى الاعتبـار عملية التكيف اولا : على المستوى التنظيمى للعمليات والبناءات الداخلية للاسواق والتى ركز على تحليل العوامل الإقتصادية العامة التى تؤدى الى حدوث التكيف والاستقرار العـام فى الاسواق . وثانيـا : على المسـتوى المجتمعى العام ، والذى يتضمن تحديد متطلبات التكيف الخاصة بعمليات الإنتـاج والتوزيع والاستهـلاك والعـرض والطلب ، ذلك المسـتوى الذى غالبا ما يتجاهله علماء الاقتصـاد والنظرية الاقتصـادية عنـد معالجته للاسواق أو ما يعرف بالبناء النظامى للاسواق الاقتصادية .

علاوة على ذلك ، سعى بارسونز لتحليل عدة أنواع للاسواق وبناءاتها النظامية المختلفة وهي (١) سوق العمل Capital Markets (٢) أسواق المستهلكين Consumers Markets ، (٣) أسواق المال Capital Markes (٤) والاسواق الانتاجية Productivity Markets (١٨)٠كما حاولا أن يحللا وجهة نظر علماء الاقتصاد حول طبيعة هذه الاسواق وعلاقاتها بالمنافسة ، والاحتكار ،والاستقرار وعدم الاستقرار،والعرض والطلب،والتعاقد ، وأثر النقابات والاتحادات المهنية والعمالية ٠ ثم مقارنة تصورات النظرية الاقتصادية مع وجهة النظر السوسيولوجية ومشيرا الى أهمية الابعاد السوسيولوجية والثقافية والمجتمعية والاخلاقية التى يمكن أن تلعب دورا هاما فى تشكيل البناءات النظامية لهذه الاسواق وعلاقتها بالاشباع الفردى والمجتمعى بصورة عامة ٠

كما تبدو أهمية تحليلات كل من بارسونز وسملسر حول البناء النظامى للاسواق فى ضوء معالجتهما لقضية نسق القيمة للاقتصاد Economy Value System وكيف تتحدد هذه القيمة فى ضوء العلاقة بين الاقتصاد كنسق فرعى والنسق الاجتماعى العام ٠ كما حاولا أن يناقشا فكرة العقلانية الاقتصادية Economic Rationality ، حسب تصورات النظرية الاقتصادية وآراء علماء الاقتصاد واختبار تلك التصورات طبقا للواقع الاقتصادى والاجتماعى الفعلى ٠ خاصة وأن تلك الفكرة لا يمكن أن تكون مجرد افتراض مطلق بقدر ما تخضع للتحليل الامبريقى ، لان الاقتصاد بوجه عام يعد نسقا اجتماعيا وذلك حسب تصورات بارسونز وسملسر ٠ كما أن قيمة النسق تحدد أولا حسب القيم المجتمعية الواقعية، تلك القيم التى لا يمكن تفسيرها حسب العقلانية الاقتصادية المطلقة٠علاوة على ذلك ، أن العقلانية الاقتصادية فى حد ذاتها يجب تحليلها حسب مستوى النسق الاجتماعى العام ٠

فى الواقع ، لقد طور بارسونز وسملسر فكرة العقلانية الاقتصادية فى ضوء دراستهما للسلوك الاقتصادى Economic Behaviour ومشكلة الدافعية Motivation Problem (١٩) العامة لنسق الاقتصاد والعمليات والانشطة الواقعية التى تتم فى الاسواق عامة٠تلك المشكلة التى يجب على علماء الاقتصاد أن يراجعوا أطرهم التحليلية وربطها بكل من علم الاجتماع وعلم النفس خاصة عن تفسير الدافعية والسلوك الاقتصادى بصورة أكثر

واقعية من التفسيرات الاقتصادية الخالصة . وبايجاز ، يعد اهتمام بارسونز وسملسر لمشكلة السلوك الاقتصادى والدافعية احدى الاسهامات الهامة التى فتحت المجال أمام علم الاجتماع الاقتصادى فى السنوات الاخيرة لتناول هذه المشكلات بصورة أكثر واقعية .

٥ ـ تحليل العمليات الاقتصادية (الدورات التجارية ـ الاستثمار ـ الاستهلاك) :

حقيقة لقد تناول كل من بارسونز وسملسر مجموعة كبيرة من العمليات الاقتصادية الداخلية فى الانساق الاقتصادية المختلفة ، ولكننا سوف نعرض لبعض تلك العمليات محاولين الاشارة بايجاز الى تصوراتهما حول تلك العمليات خاصة واننا سوف نشير لاحقا لعدد من العمليات الاخرى التى تناولها سملسر بمفرده . ومن أهم هذه العمليات التى نعرض لها حاليا «الدورة التجارية»أو حركة رأس المال والاستثمار وعلاقتها بالدخل القومى وأثرها على تطوير وتحديث العمليات والمشروعات الاقتصادية. تلك الفكرة التى لاقت قبولا واسعا فى تحليلات علماء الاقتصاد ولقد أشرنا قبل ذلك لبعض التصورات حولها ولاسيما آراء فبلن عن الدورات الاقتصادية .

فلقد ركز بارسونز وسملسر لمناقشة بعض نماذج الدوائر أو «الدورات التجارية» (الاقتصادية) عند ثلاثة من علماء الاقتصاد البارزين وهم ساميلسون Samuelson ، وكاليسكى Kalecki ، وهيكس Hieks وحاولوا دراسة المتغيرات والمكونات الاساسية التى تتكون منها هذه النماذج التى ركز البعض منها على مناقشة الدخل القومى والتغيرات التى تحدث على مكوناتها الاساسية مثل (١) عجز الانفاق الحكومى Government deficit Spending (٢) ونفقات الاستهلاك الخاص Private Consumpation Expenditure ، (٣) وانخفاض الاستثمار الخاص Induced Private Investment . وفى الحقيقة ، لقد تناول سملسر وبارسونز هذه النماذج بصورة نقدية مستندين فى ذلك لبعض الاراء والتصورات الاخرى لعلماء الاقتصاد انفسهم . ثم حاولا بعد ذلك تطوير بعض النماذج السوسيولوجية لدراسة الدورات الاقتصادية ، وخاصة تلك النماذج التى تعتمد على فكرة العلاقات الترابطية الداخلية والخارجية بين الانساق الفرعية (الاقتصادية) والانساق المجتمعية الكبرى ونظرية الدورة التجارية Theory of Trade Cycle (٢٠) .

اما بالنسبة لعملية الاستثمار ، فلقد عالج بارسونز سملسر هذه العملية باعتبارها احدى العمليات الداخلية الاقتصادية . موضحان مدى تاثير العوامل والعلاقات الترابطية بين الانساق الداخلية للاقتصاد وبين الانساق المجتمعية الاخرى . حيث ركزا على سبيل المثال ، على أن عمليات الاستثمار والاقراض تحددها الدولة باعتبارها الهيئة المنظمة العامة ، ووضعها السبل اللازمة أو الوسائل التي يمكن عن طريقها يقوم المستثمرين بتحديد انشطتهم داخل الاسواق . ومن ثم ، توجد بعض القيود التى قد تفرض على السياسات الاستثمارية أو ما يسمى بالعوامل او المتطلبات غير الاقتصادية ، تلك المتطلبات التى تؤثر بالضرورة على حركة السيولة النقدية ، وعلى عمليات الاستثمار فى المدى القريب او البعيد . علاوة على ذلك ، اعطى بارسونز وسملسر اهمية خاصة لدراسة أثر تلك العوامل وما يعرف بمحددات السلوك الاستثمارى Investment Behaviour كما ناقشا النظام التعاقدى للاستثمار The Contractual Regulation of Investment من خلال الاستشهاد ببعض الملاحظات الواقعية لموقف الاسواق الاستثمارية فى الولايات المتحدة ، وتوصلا الى أن الوظيفة الاستثمارية تتحدد حسب مجموعة من العوامل الواقعية مثل : المنظمات المالية ، والسلطات الحكومية ، والشركات التجارية والاقتصادية.بالاضافة الى ذلك ، ان الدور الاستثمارى Investment Role يجب أن يكون ذو طابع جمعى وتؤثر فيه بعض عوامل أو عناصر القرابة ، والعرض ، والدين والجماعات السياسية .

فى نفس الوقت ، اعطى بارسونز وسملسر اهمية لتحليلات علماء الاجتماع والنفس عند دراسة الحركة الاستثمارية وطبيعة التغيرات البنائية النظامية لأسواق الاستثمار أو العملية الاستثمارية،بالاضافة الى التحليلات الاقتصادية الاخرى التى تنظر الى الاستثمار على انه عملية اقتصادية تؤثر على عدم استقرار الاسواق وانتاجية رأس المال وغير ذلك من المخاطر الاقتصادية والمجتمعية المتعددة . ويمكن عن طريق استخدام المداخل السوسيولوجية والسيكولوجية معرفة المواقف العامة لوظيفة ودور الاستثمار والمقاييس البنائية وغير البنائية التى تتداخل مع هذه العملية . كما أن سوق الاستثمار ، كغيره من الاسواق الاخرى الاقتصادية ، كسوق العمل يحتاج لدراسة المواقف البنائية وغير البنائية التى يقوم عليها هذا السوق ومعرفة التغيرات السريعة ، التى تؤدى لعدم استقراره ، وحدوث الكثير

من المخاطر الاقتصادية وما يعرف أيضا بالسلوك العقلانى وغير العقلانى فى العمليات الاستثمارية .

كما تتماثل افكار بارسونز وسملسر حول «عملية الاستهلاك» Consumption Process وتصوراتهما السابقة عن عملية الاستثمار. حيث ناقشا عملية الاستهلاك فى اطار تفسيرهما للاسواق بصورة عامة. ولقد وضعا ثلاثة عناصر هامة عند دراسة الاسواق وهى (١) العرض The Supply (٢) بناء السوق The Structure of Market (٣) الطلب The Demand كما أن تلك العناصر الثلاث السابقة تتداخل بدورها اولا ، مع طبيعة الاسواق أو مايعرف بأسواق استهلاك البضائع ، وثانيا : النوعية البنائية لهذه الاسواق والعلاقة بين الاقتصاد والانساق الاخرى غير الاقتصادية، التى تفسر بصفة عامة عمليات أشباع متطلبات واحتياجات الافراد والجماعات.

كما حاول بارسونز وسملسر مناقشة عملية الاستهلاك عند بعض علماء الاقتصاد ولاسيما كينز Keynes وكيف تعرضت تلك التحليلات لكثير من الانتقادات سواء من جانب علماء الاقتصاد أو الاجتماع أو علم النفس. خاصة أن تحليلات كينز كغيره من الكثير من علماء الاقتصاد يركزون على تحليل وظيفة الاستهلاك فى اطار مجموعة من الافتراضات ، التى ترتبط بطبيعة الاسواق الاقتصادية تلك الافتراضات ، التى تصطبغ بالسمة النظرية فقط ولم تعط فرصة للاحتمالات أو المتغيرات السوسيو - سيكولوجية، التى تؤثر على عملية الاستهلاك ذاتها. خاصة وأن عملية الاستهلاك تعتبر من العمليات الاقتصادية المعقدة ، ولا يمكن تفسيرها الى عامل واحد فقط مثل عملية الانتاج .

من هذا المنطلق ، سعى بارسونز وسملسر لتحليل بعض نظريات الاستهلاك الاقتصادية عند علماء الاقتصاد ووجد بعض تقارب لوجهات النظرية بين تصوراته ونظرية «ديوسنبري» عن الاستهلاك Duesenberry Theory of Consumption ، خاصة وأن هذه النظرية الاخيرة تتعارض مع وجهات نظر كينز حول الاستهلاك . ويرجع بارسونز وسملسر الى أن العملية الاستهلاكية تتاثر بنسق العادات والتقاليد ، وطبيعة الدخل، والدور المتوقع فى الحياة ، واساليب المعيشة ، بالاضافة الى ما يعرف بحب التظاهر Demonstration Effects وتاثير الجماعات الاجتماعية . وبايجاز اهتم بارسونز وزميله بتحليل عملية الاستهلاك فى ضوء العوامل السابقة،

وفى اطار نظرية الجماعة المرجعية Reference Group Theory ، التى تفسر كثيرا من الجوانب الواقعية لعملية الاستهلاك . بالاضافة الى اهتمامها بالمداخل والنظريات السوسيولوجية ودراسة عمليات الاستهلاك والاستثمار كما سعيا أيضا للرجوع الى كثير من النظريات السيكولوجية التى يمكن الاستفادة منها فى دراسة العمليات الاقتصادية المعقدة وبناءاتها الداخلية مثل نوعية المواقف ، أو التوقعات ، والدور ، والاشباع ، والمتطلبات وغيرها من العناصر الداخلية الاخرى للعمليات الاقتصادية المتعددة .

٦ ـ النمو والتغير الاقتصادى :

تظهر قيمة تحليلات بارسونز وسملسر فى علم الاجتماع الاقتصادى من خلال تحليلهما لمشكلة او مشكلات النمو والتغير النظامى فى الاقتصاد تلك القضية التى جذبت اهتمام العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع منذ بداية الاربعينات وحتى الوقت الحاضر . ولقد اشرنا الى بعض ملامح هذه الاهتمامات فى تحليلاتنا السابقة ولاسيما عند دراسة المدرسة الاقتصادية المؤسساتية والمتمثلة فى أعمال «ثورستاين فبلن» ، واسهامات جوزيف شومبيتر ، ومدرسة استكهولم واعمال جونار ميردال(٢١) . حقيقة ان بارسونز ، قد عاصر الكثير من افكار هذه المدارس وتصورات روادها حول قضية النمو والتغير والتنمية الاقتصادية ، الا اننا نلاحظ أيضا ان بارسونز كاحد شراح علماء الاجتماع من رواد المدرسة الاقتصادية والسوسيولوجية الكلاسيكية قد تناول تصورات العديد من تحليلاتهم حول النمو والتغير الاقتصادى ولاسيما تحليلات كل من ماركس ، وفيبر ، وسبنسر وغيرهم .

فلقد ناقش كل من بارسونز وسملسر مشكلات النمو والتغير الاقتصادى فى اطار تحليلهما للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع من ناحية ، والنظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية من ناحية أخرى . كما انتقدا وجهات نظر علماء الاقتصاد والمؤرخين الاقتصاديين فى تحليلاتهم لمشكلة النمو والتغير الاقتصادى وتركيزهم على الاهتمام بالتصورات او المداخل النظرية المجردة ، والتى تعرضت للكثير من الانتقادات نظرا لتباينها مع الواقع الاقتصادى ومشكلات النمو والتغير المستمر . الا انهما يؤكدان على وجود اعتراف عام من جانب علماء الاقتصاد والمؤرخين الاقتصاديين بحتمية التغير فى النظم والبناءات الاقتصادية بمرور الوقت .

وفى اطار ذلك ، نجد أن بارسونز وسملسر ، حاولا توظيف افكارهما عن النظرية العامة للانساق الاجتماعية واعتبار علم الاقتصاد نسقا اجتماعيا والنظرية الاقتصادية ما هى الا جزءا عاما فى هذه النظرية العامة . تلك النظرية العامة للانساق الاجتماعية التى تهتم بمعالجة مشكلات التغير البنائى والوظائف البنائية التى تحدث فى النسق التكاملى ، كما تتحدد عن طريق المتغيرات العامة للتفاعل الاجتماعى . ومن ثم ، أشار بارسونز وسملسر ، بأن مشكلة التغير البنائى فى الاقتصاد وأى نسق فرعى آخر فى المجتمع يجب، علاوة على ذلك، أن يعالج أساسا كمشكلة سوسيولوجية. كما أن التحليلات النظرية الصحيحة حول هذه المشكلة لا يمكن أن تكون مقنعة عن طريق استخدام النظرية الاقتصادية فقط ، ولكن يجب أن تكون موضع اهتمام مشترك لكل من النظرية السوسيولوجية والاقتصادية(٢٢) .

كما سعى كل من بارسونز وسملسر بتحليل الكثير من المفاهيم والتصورات التى ترتبط مع مشكلة النمو والتغير الاقتصادى والتى تستخدم بصورة كبيرة فى كل من النظرية الاقتصادية والسوسيولوجية مثل : العملية والتوازن ، والديناميكية ، والتفاعل ، والبناء ، والتنظيم ، كما أعطى اهتماما واضحا لمفهوم انساق التفاعل الاجتماعى Systems of Social Interaction ، والتكامل الاجتماعى عند دراسة التغير البنائى داخل التنظيمات والنظم الاقتصادية وخاصة على المدى البعيد . علاوة على ذلك، قاما بتحليل بعض نماذج النمو الاقتصادى التى استخدمها عدد من علماء الاقتصاد لمعرفة كيفية معالجتهم مشكلات النمو الاقتصادى والاطار المرجعى لهذه العملية الديناميكية ولاسيما نموذج ايفى دومار E. Domar عن رأس المال ومعدلات النمو والعمالة . ومحاولين تحليل الافتراضات العامة التى يقوم عليها هذا النموذج وليس بهدف توجيه انتقادات اقتصادية حوله ولكن لمعرفة العلاقة بين النماذج الاقتصادية للنمو واهتمامها بالتحليل النظامى للنسق الاجتماعى .

فى نفس الوقت ، حاول «بارسونز وسملسر» طرح نموذج عن النمو والتغير النظامى الاقتصادى يمثل النماذج السوسيولوجية لدراسة مثل هذه القضية ، ومركزين بصفة خاصة على الشواهد الامبريقية فى الاقتصاد الامريكى خلال العقود الماضية عند وضعهم لنموذجهما المقترح فى هذا المجال كما جعلا محور اهتمامهما لدراسة مشكلة النمو والتغير الاقتصادى

عن طريق معالجة قضية الفصل بين الملكية والادارة The Separation of Oweneership and Control ، والعديد من العوامل الداخلية والخارجية التى تؤثر على عمليات النمو والتغير الاقتصادى(٢٢) .

علاوة على ذلك ، قاما بتحليل بعض النماذج العامة على النمو والتغير الاقتصادى لدى مجموعة من علماء الاجتماع الاقتصادى ولاسيما دوركايم، وفيبر ، وشومبيتر ، ومارشال ، لمعرفة تراث هذه المشكلة وكيفية معالجتها بواسطة النظرية السوسيولوجية والاقتصادية. واكدا فى النهاية على اهمية تقارب وجهات نظر اصحاب هذه النظريات عند معالجة مشكلة النمو والتغير الاقتصادى تلك المشكلة التى تشمل جميع العلوم السلوكية الاخرى، خاصة التى تدرس العمليات الديناميكية والتغير فى النسق الاجتماعى ككل.

٧ ـ النظرية الاقتصادية وعلاقاتها بالنظرية العامة للانساق الاجتماعية :

تكشف مجموعة القضايا والمشكلات السابقة التى تناولهما كل من بارسونز وسملسر مدى مساهمتها فى علم الاجتماع الاقتصادى، ذلك الاسهام الذى ركز اساسا لمعالجة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ، ووضع النظرية الاقتصادية بالنسبة للنظرية العامة للانساق الاجتماعية ، التى كانت بمثابة محور اهتمام بارسونز والاتجاه البنائى الوظيفى الامريكى منذ بداية الخمسينات . حقيقة لقد جعل «بارسونز وسملسر» بؤرة تركيزهما فى كتابهما عن «الاقتصاد والمجتمع» العلاقة المتبادلة بين كل من النظرية السوسيولوجية والنظرية الاقتصادية من ناحية ، وطبيعة دراسة الاقتصاد باعتباره نسقا فرعيا من الانساق الاجتماعية العامة من ناحية أخرى، وهذا ما ظهر بوضوح فى القضايا التى تناولت بصورة موجزة خلال الصفحات القليلة السابقة .

وهذا بالفعل ما حدده كل من بارسونز وسملسر حول تحليل الفروض والتصورات العامة للنظرية الاقتصادية ، وما موقعها الحقيقى بالنسبة للنظرية العامة للانساق الاجتماعية ؟ واعتبارها احد الفروع النظرية الهامة التى تدخل تحت نطاق النظرية العامة للفعل الاجتماعى . كما قاما بتحليل عدد من الفروض التى تناولتها النظرية الاقتصادية، وخاصة الاطر المرجعية العامة لهذه النظرية ، والمفهوم الاقتصادى ، باعتباره نسقا فرعيا لديه العديد من عناصر التمايز والتباين والمماثلة مع الانساق الفرعية الاجتماعية الاخرى ثم تحليل ، طبيعة الانساق الفرعية للاقتصاد ونوعية البناءات

النظـامية والعمليـات الداخلية والعـلاقات الترابطية بين هـذه الانساق الفرعية ؟ وما مدى معالجتها بصورة عامة فى ضوء تحليل ودراسة مشكلات النمو والتغير النظامى فى الاقتصاد ؟

فلقد اكد بارسونز وسملسر بان النظرية الاقتصادية لا يمكن ان تغطى حقيقة التغير الواقعى لهذه المشكلات (النمو والتغير الاقتصادى) خاصة وانه من الصعب على علماء الاقتصاد ان يطرحـوا تعميمات عامة او يقترحـوا نماذج للنمو والتغير الاقتصادى ، بعيـدا عن الحقـائق الواقعية ، والتى تحتاج لكثـير من البحث الميدانى (الامبريقى) من ناحيـة ، واستخدام المداخل النظرية والتحليلية «المثيودولوجية» من ناحية أخرى . والبعـد عن مبدأ الحتمية الاقتصادية فى دراسة الظواهر والمشكلات البنائية المتغيرة فى النسق الاقتصادى . علاوة على ذلك ، لقد جعل بارسونز وسملسر بؤرة تحليلهما الرئيسى على ضرورة تحليل العوامل غير الاقتصادية الاخرى التى توجد فى المجتمع وعدم التركيز فقط على العـوامل الاقتصادية المعـروفة لدى كل من علماء الاقتصاد والنظرية الاقتصادية معا .

من هذا المنطلق ، اكد كل من بارسونز ، وسملسر على قصور النظرية الاقتصادية فى معالجة الظوار والمشكلات الاقتصادية مثل دراسـة مشـكلة التغير الاقتصادى على المدى البعيد ، خاصة وأن تلك النظرية ركزت على كيفية وسبل تكوين رأس المال،والذى يعد واحدا فقط من العوامل الاسـاسية التى تحدث التغير والنمو النظامى فى الاقتصاد . علاوة على ذلك ، ان التاريخ الاقتصادى ركز على التحليل النظرى البحت والرجوع الى حالات قليلة من حالات الواقع الاقتصادى المتغير ، تلك المشكلة التى مازالت تواجه النظرية الاقتصادية ، نظرا لنظرتها التخصصية الضيقة والتى جعلتها غير ملائمة لمعالجة المشكلات الاقتصادية ولاسيما مشكلة التغير والنمو الاقتصادى على سبيل المثال . وبالرغم من بعض القصـور أيضا الذى مازال يواجـه النظرية السوسيولوجية عامة الا انها تعتبر من افضل النظريات التى يمكن ان تعالج القضايا والمشكلات والظواهر الاقتصادية .

بالاضافة الى ذلك ، طرح بارسونز وسملسر مجموعة من التصـورات والافكار العامة عن النظرية الاقتصادية وعلاقتها بالنظرية العامة للانسـاق الاجتماعية وهى بايجاز(٢٤) :

١ ـ تعـد النظـرية الاقتصادية أحدى النظريات الهامة التى تدخل تحت نطاق النظـرية العـامة للانساق الاجتمـاعية والنظرية العامة للفعل الاجتماعى ٠

٢ ـ ان الاقتصاد كمفهوم وضع ويستخدم عادة بواسطة علماء الاقتصاد ويعد أحد أنواع النسق الاجتماعى ٠

٣ ـ ان الاقتصاد مثل الانساق الاجتماعية الاخرى التى تتغير مدخلاتها ومخرجاتها بمرور الوقت حسب علاقاتها الترابطية ومواقفها الخاصة ٠

٤ ـ أن التفاعل بين الاقتصاد ومواقفه الخـاصة لا يحـدث بصـورة عشوائية ولكن عملية تحديد المدخلات والمخرجات تقوم على أسس منظمة داخل النسق الاقتصادى وعـلاقته مع بقيـة الانسـاق المجتمعية الفـرعية الاخـرى ٠

٥ ـ ان العمليات الاقتصـادية لا ترتبط فقط بالعـوامل الاقتصـادية ولكن ايضا تلعب العوامل الغير اقتصادية ادوارا هامة فى تشكيل طبيعـة هذه العمليات ٠

٦ ـ ان الاعتمـاد على المداخـل النظـرية الاخـرى وليس الافكار والتصورات الخاصة بالنظرية الاقتصادية وحدها،تعد من المداخل الضرورية لدراسة العوامل غير الاقتصادية فى نفس الوقت ٠

٧ ـ ان دراسة مشكلة النمو والتغير النظامى فى الاقتصاد ، تعد أحد المشكلات التى تكشف عن قصور استخدام النظرية الاقتصادية وحدهـا فى تفسير العوامل غير الاقتصادية وعلاقة الاقتصاد بالانساق المجتمعية الاخرى٠

٨ ـ يجب على النظرية الاقتصادية أن لا تظل منعزلة بصورة كلية عن غيرها من النظـريات السلوكية المختلفة ، ويجب أن ترتبط بغيرهـا من النظريات العامة للانساق الاجتماعية ٠

اخيرا ، ومن ناحية موضوعية هامة ، اشار بارسونز وسملسر الى ان معالجتهما للاقتصاد ليست بالطبع كمعـالجة علماء اقتصـاد بل كعلمـاء اجتماع ، فقد تثار العديد من المشكلات حول تصوراتهما أو الصعوبات(٢٥) التى تكتنف نماذجهما المقترحة حول القضايا التى اشاروا اليها بالفعـل ٠

ومن ثم فان استخدام النظرية الاقتصادية قد يسهم فى حل بعض هذه الصعوبات والمشكلات التى قد تثار حول تحليلاتهما . فى نفس الوقت أكدا ، على ضرورة أن تظل الاهتمامات الخاصة بكل من علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الاخرى والعلاقة بينهما كما هى ، من أجل صالح هذه العلوم مجتمعة . فالنظرية الاقتصادية لازالت احدى النظريات الهامة فى العلوم السلوكية ، وظلت لسنوات طويلة النظرية الوحيدة فى مجال هذه العلوم ، نظرا للنشاة التاريخية الطويلة لعلم الاقتصاد ذاته . ولكن يجب أن تكون النظرية الاقتصادية ـ ذات نفع للعلوم الاجتماعية الاخرى ، وهذا لن يحدث الا عن طريقين أولا : ضرورة تغيير وتعديل الكثير من اطرها التصورية العامة ثانيا : يجب اهتمام علماء الاقتصاد والنظرية الاقتصادية بالعوامل غير الاقتصادية لحل الكثير من المشكلات الامبريقية التى تواجه النظرية الاقتصادية بصورة عامة .

من ثم نلاحظ عموما ، كيف كشفت اسهامات بارسونز وسملسر السابقة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى عن مدى تنوع الاهتمامات والقضايا التى قاما بمعالجتها ، مستخدمين فى ذلك المداخل السوسيولوجية المتعددة ؟ والتى جعلا من العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والنظرية الاقتصادية والنظرية العامة للانساق الاجتماعية محور تركيزهما الإساسى فى تفسير الواقع الاقتصادى والاجتماعى المتغير ؟ بالطبع ، لقد جعلا من ظروف المجتمع الراسمالى عامة ، والامريكى خاصة احد الشواهد الواقعية لدراسة قضية النمو والتغير الدينامیکی المستمر فى ضوء هذه المجتمعات،وتحليلهما للانساق الاقتصادية واعتبارها من أهم الانساق المجتمعية المعقدة التى يجب أن تكون موضع اهتمام لعلم الاجتماع وبالاحرى علم الاجتماع الاقتصادى وهذا ما ظهر بالفعل منذ الستينات حتى الوقت الحاضر .

قبل أن نختتم تحليلنا لاسهامات بارسونز وسملسر فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، نود أن نشير لأحدث تقييم وتعقيب علمى ظهر فى عام ١٩٩٠ على هذه الاسهامات بواسطة سملسر ذاته(٢٦) أى بعد اكثر من ثلاثين عاما على مشاركته فى اعداد كتابه الشهير عن الاقتصاد والمجتمع وذلك فى عام ١٩٥٧ . ومن أهم هذه التعقيبات :

أولا : يعد اسهام كل من بارسونز ، وسملسر عن الاقتصاد والمجتمع

احد الاسهامات الطموحة التى وضعها بارسونز من أجل وضع نظرية عامة للفعل الاجتماعى يتضمن ذلك نظريته عن المجتمع • وان كانت تحليلات بارسونز وسملسر لم تطمع فى وضع نظرية تطورية عامة أو نظرية فى فلسفة التاريخ ، كما فعل ذلك (ماركس) ،كما لم تجر دراسة مقارنة واسعة للثقافات والتنظيمات كما قام بذلك (فيبر) ، ولم تحاول أن تضع نظرية عامة عن الديناميكية الراسمالية وتناقضاتها كما أجرى ذلك كل من (شومبيتر وبولينى) • انما اقتصرت تصورات بارسونز وسملسر على طرح مجموعة من الافكار والمفاهيم العامة عن المتطلبات أو الضروريات الاساسية التى تواجه المجتمعات وتحليل الانماط المختلفة للانساق الفرعية التى تقوم بهذه المتطلبات ، ومحاولة توضيح العلاقات الهامة بين الانساق الفرعية • وكانت بالطبع العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ضمن هذا التصور• علاوة على ذلك ، لقد هدفا بارسونز وسملسر لمعرفة عناصر الاختلاف والمماثلة بين كل من النظرية الاقتصادية والانماط الاخرى من النظريات للعلوم الاجتماعية •

ثانيا : طرح بارسونز وسملسر تحليلاتهما فى ضوء الاطار العام للمدخل البنائى الوظيفى ، كاطار نظرى كان سائدا خلال النصف الاول من القرن الحالى • فلقد تضمن هذا الاطار فى مجمله مجموعة الافكار البيولوجية لتحليل العلاقة بين الانشطة الاجتماعية ووظائفها المجتمعية ، وفكرة التداخل بين الادوار المختلفة والنظم،والتوازن وعمليات التوازن المختلفة• وبايجاز ، لقد عالج بارسونز وسملسر تحليلاتهما فى اطار تفسير العلاقات السببية والوظائف المتداخلة كما كان ذلك سائدا بين علماء العلوم الاجتماعية الذين ركزوا على نفس هذه التحليلات • ولهذا السبب لم يعط بارسونز وسملسر مزيدا من الاهتمام الى التناقضات الموجودة داخل الانساق اكثر ما فعل غيرهم من المنظرين فى هذا المجال •

ثالثا : حقيقة ، لقد وافق بارسونز وسملسر على كثير من الافكار والتصورات المتعلقة بالنظرية الاقتصادية الشكلية على النقيض مما فعل الكثير من العلماء السابقين ، وخاصة حول عوامل الانتاج ، والعرض والطلب ، والنظريات المالية والديون ، وحلول التوازن ، باعتبارها من الافكار التى كانت لها طابع الشرعية النظرية المقبولة فى المجتمع آنذاك• ومن هذا المنطلق ، فلقد سعى (بارسونز وسملسر) لدراسة النظرية

الاقتصادية كجزء وحالة من النظرية العامة للانساق الاجتماعية • وهـذا ما جعلهما يهتمان بتحليل البناءات والعمليات الاقتصادية الموجـودة فى الانساق الاقتصادية الفرعية كما كانت موجودة فى الواقع • ولم تحلل هذه البناءات فى صورة نقدية مقارنة من منظور أوسع كما فعل كل من ماركس، وفيبر ، وبولينى ، وهذا ما ينطبق ايضا عند تحليلهما لنمـوذج اقتصـاد السوق • وعموما كانت الفكرة الرئيسية عند بارسونز وسملسر تتبـلور فى اعتبار الاقتصاد أحد الانساق المجتمعية المختلفـة ، التى لديهـا عـلاقات نقدية ومتبادلة مع هذه الانساق وهـذا ما تم معـالجته بالفعل فى ضـوء الافكار التصورية النظرية للانساق الاجتماعية مثل المحافظة على النمط ، وتحقيق الهدف ، والتكيف ، والتكامل وغيرهم من الوظائف العـامة التى توجد داخل الانساق الفرعية •

علاوة على ذلك ، يضيف «سملسر» أن تحليلاته مع بارسونز تناولت تلك القضايا السابقة فى العديد من المجالات التى توضح مدى اسهـامها فى علم الاجتماع الاقتصادى ولاسيما محاولتهما لتوضيح العلاقة بين الاقتصـاد والمجتمع (علم الاقتصاد والاجتماع) وكيفية تفسيرهما للنظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية فى نفس الوقت كما يظهر ذلك فى النقاط التالية :

أولا : تعد دراسة عملية التبادل Exchange Process ، احدى العمليات الهامة التى توضح العلاقات المتداخلة بين الانســاق الفرعية فى المجتمع • حيث توجد بعض الانساق الفـرعية المسئولة عن توفـير الموارد الاساسـية (عوامل الانتاج) فى الاقتصاد ، والتى تحول هذه المدخلات (الموارد) الى مخرجات (الانتاج) • وعموما ، لقد حـاولا بارســونز وسملـر تحليـل عمليات التبادل التى تحدث بين الانساق الفرعيـة فى المجتمـع ، والتى تتمثل فى توفير الارض،والمال،والتنظيم • فكل من هذه العوامل ترتبط بنسق فرعى • ومن ثم ، فلقد حاولا (بارسونز) و (سملسر) وضع نظرية عن الوسط الاجتماعى،والثروة،والقوة ، والنقود،وقيم السلع مع تحليل الميكانيزمات العامة التى توضح عمليات التبادل فى المجتمع •

ثانيـا : كمـا تعتـبر عمـلية الاذواق Tastes الاجتمـاعية احـدى العنـاصر الاساسية التى تحـدد عمـلية الاستهلاك Consumption Process التى قــام بارســونز وسملسر بمعـالجتها وانتقـاد الاراء الاقتصـادية الكلاسيكية ، وكيفية تحديد عملية الاستهلاك وتفسيرها ليس فقط بالابعاد

الاقتصادية ولكن ايضا فى ضوء الابعاد والعوامل الاجتماعية التى تتجسد فى الاختلافات البنائية والعلاقات المتبادلة بين المتطلبات أو الحاجات والانشطة الاقتصادية التى تنتجها الانساق الفرعية الاخرى فى المجتمع . وهذا بالفعل ما يظهر بوضوح ، فى الدور الذى تؤديه المتطلبات الاسرية والقيم الثقافية مع غيرها من الادوار الوظيفية الاخرى فى تحديد حجم وشكل وانماط عمليات الانتاج والانشطة الاقتصادية ككل .

ثالثا : ناقش بارسونز وسملسر العديد من العناصر غير الاقتصادية التى تشكل عمليات التبادل والاستهلاك وتكون الانساق المعيارية النظامية فى المجتمع مثل عمليات التعاقد ، والملكية ، والقانون . تلك العمليات التى عن طريقها يمكن تفسير عمليات التبادل والعناصر المختلفة التى تؤديها العوامل غير الاقتصادية ، فى تشكيل بناءات السوق الاقتصادي . وهذا ما جعل بارسونز وسملسر يطورا الافكار التقليدية للنظرية الاقتصادية عن «الاسواق» وطرح العديد من انماط السوق الموجودة فى الواقع مثل أسواق المستهلكين ، والمال ، والعمل ، والخدمات والبضائع ، وكيفية تباين الادوار البنائية والوظيفية التى تؤديها هذه الاسواق ، وما علاقاتها بالافكار الاقتصادية التقليدية عن التوازن والاسواق الاقتصادية المستقرة وغير المستقرة وغيرها .

رابعا : وضع بارسونز وسملسر نظرية عن النمو الاقتصادى Theory of Economic Growth فى اطار البناءات النظامية ، وبعيدا عن المقاييس الاقتصادية التقليدية ، التى تعتمد على فكرة نمو الانتاج القومى Gross National Prduct . فلقد طورا نموذجا من النقد الاقتصادى الذى يخضع لتاثير القيم الثقافية والعوامل البيئية بالاضافة الى العوامل الاقتصادية الاخرى . وهذا ما ظهر بوضوح فى طرحهما لفكرة أو نموذج الفصل بين الملكية والادارة ، فى الشركات العالمية الكبرى الامريكية . هذا النموذج الذى يجمع بين فكرة آدم سميث عن تقسيم العمل Division Labour كمصدر للفاعلية الاقتصادية . ونظرية دوركايم عن التباين الوظيفى Functional Differentiation وتصورات فيبر عن القيم الثقافية Cutural Values كمصدر وكمحك لشرعية التغير الاقتصادى . وفى النهاية ، لقد نجح بارسونز وسملسر فى وضع نموذج عن التغير الاقتصادى الذى يعكس المراحل التطورية للراسمالية الفردية واختلافها عن الانماط الاقتصادية السابقة واهتم بمعالجة الحراك النسقى والتنظيمات السياسية وغيرها من القضايا التى تميز اسهاماتهما عن العلماء الاخرين .

فى النهاية ، اشار سملسر ايضا أن تحليلاتهما النظرية قد اختلفت عن التصورات النظرية للعلماء الاخرين ، الامر الذى جعل هناك الكثير من تباين وجهات النظر حول هذه التحليلات ، وهذا ما ظهر بوضوح فى بعض الانتقادات التى وجهت اليهما من بعض علماء الاجتماع والاقتصاديين أمثال بولينى ، وارنسبرج ، وبيرسون . كما ظهرت بعض الانتقادات التى ركزت على التحليلات النظرية المجردة التى اتسمت بها أفكار بارسونز وسملسر، والبعد عن استخدام الدراسات التحليلية المقارنة للمجتمعات التاريخية الاخرى وغيرها من الانتقادات التى وجهت بصورة عامة الى النظرية البنائية الوظيفية واهمالها لمعالجة افكار السيطرة ، والصراع ، والقوة، كما تشارك هذه النظرية انتقادات مماثلة مع النظريات الاخرى التى تعتنق هذه التصورات نظرا لانها (البنائية الوظيفية) تشاركهم ايضا فى نفس الاراء والانتقادات التى توجه الى النظريات الاقتصادية الكلاسيكية بصورة عامة .

تلك أهم الاراء التى تناولها سملسر حديثا ، معقبا على اسهاماته مع بارسونز فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى حرصنا على طرحها لمعرفة ما تتسم به افكار العالم حول تحليلاته والقضايا التى تبناها فى بداية حياته العملية والاكاديمية ،ونوعية التحليلات العلمية والموضوعية التقييمية عليها كما عرضها سملسر ذاته مؤخرا . وكيف كانت هذه الاسهامات موضع نقد وتحليل من قبل النظريات الاقتصادية والسوسيولوجية الاخرى التى اسهمت بالفعل فى تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادى ، ومنها ما يعرف بالنظريات الماركسية المحدثة ، التى من الواجب علينا عرض اهم افكارها فى اطار تحليلنا للاسهامات المختلفة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى والتى ظهرت فى النصف الاخير من القرن الحالى ومثلت آراء الكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد الامريكى او العالم الغربى والنامى وهذا ما سوف نهتم به لاحقا فى الفصل القادم بعض تناول الاسهامات الحديثة الاخرى لسملسر فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى منذ الستينات وحتى وقتنا الحاضر .

خاتمـــة :

يتضح من التحليل السابق لاسهامات عدد من علماء المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة مدى التحول فى العلاقة بين علم الاجتماع

والاقتصاد والذى ظهر فى الولايات المتحدة الامريكية منذ بداية العشرينات وحتى نهاية الخمسينات من القرن الحالى . فجاءت أفكار وليم أوجبرن وايفرت هيجز ، بعد موجة من الانتقادات الشديدة التى وجهت الى علم الاجتماع من قبل علماء الاقتصاد واعتبار الاول يسعى للسيطرة على مجالات علم الاقتصاد . ولذا تفرغت معظم اهتمامات العلماء الامريكيين فى العقود الاولى فى دراسة قضايا المجتمع ، والسبب كما وضحنا أيضا سعى هؤلاء العلماء للحصول على الشرعية الاكاديمية لعلم الاجتماع فى الجامعات والمعاهد الاكاديمية . بالاضافة الى تطوير وتحديث النظرية السوسيولوجية ومحاولة وضع نظرية عامة لدراسة القضايا المجتمعية وقد وجد هذا السبب ايضا تاييدا كبيرا من علماء الاجتماع أنفسهم .

الا أن ذلك لم يمنع أوجبرن وهيجز وبولينى من دراسة العديد من القضايا الاقتصادية عن طريق استخدام المداخل السوسيولوجية مثل تناولهم قضايا الاسعار ودراسة ميزانية الاسرة ، وسوسيولوجية الاختراع والتكنولوجى ، والشركات القابضة ، والعلاقة بين أنماط الشخصية وطبيعة العمل أو ما يعرف بسوسيولوجية المهن ، ونمو المؤسسات الصناعية والاسواق . كما اهتم بولينى بالعديد من القضايا التى تمثل أولا العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ، وقضية السوق باعتباره ميكانيزم هام فى المجتمع الراسمالى ، وانتقاده للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، وقضية التكامل الاقتصادى تلك القضايا التى جاءت فى مجموعة من المؤلفات ذات الاهتمامات السوسيو ـ اقتصادية واستقطبت حولها حديثا عدد كبير من علماء الاجتماع الاقتصادى .

وتعد اسهامات تالكوت بارسونز التى تزامن ظهورها مع هذه الافكار السابقة تطورا جوهريا فى مجال علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع الاقتصادى خاصة . فاستخدمت المداخل المختلفة للاتجاه البنائى الوظيفى لتحليل الاقتصاد ، باعتباره نسقا اجتماعيا فرعيا . ومن ثم ، فان النظرية الاقتصادية تعد احد النظريات الفرعية للنظرية العامة للانساق الاجتماعية او نظرية الفعل الاجتماعى . كما حاول بارسونز بالاشتراك مع سملسر ، أن يطرحا مجموعة من الافكار والنماذج البديلة لكثير من النماذج الاقتصادية الاوحادية التفسير ، مركزا على اهمية العوامل غير الاقتصادية بجانب الاقتصادية فى دراسة المشكلات والقضايا الاقتصادية باعتبارها مشاكل وقضايا نسقية فرعية بصورة عامة . حقيقة ، لا يمكن أن نضع

خطا فكريا فاصلا بين المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة وغيرها من المدارس السوسيولوجية الاقتصادية الاوروبية ولاسيما أنهـا كانت اطـارا مرجعيا عاما للاولى ولقد استمرت تلك العلاقة فى تحليلات نيـل سملسر فى مجال علم الاجتماع الاقتصـادى ، والاتجـاهات الجـديدة للماركسية المحدثة ، التى وجدت من البنائية الوظيفية افكارا خصبة لتحليلها منـذ عقد الستينات ، وكما شهدت الثمانينات واوائل التسعينات تقاربا ملحوظا بين علماء الاجتمـاع والاقتصاد اسهم كثـيرا فى تطـوير عـلم الاجتمـاع الاقتصادى ومجالاته المختلفة وهذا ما سوف نعالجه فى الفصل القادم .

الهـــوامش والمراجـــع :

(1) Swedberg, R., Economic Sociology, Op. Cit., pp. 54-56.

٢ ـ لمزيد من التفاصيل انظر : «الفصل التاسع»

٣ ـ يمكن الرجوع الى اسهامات أوجبرن السوسيولوجية العـامة ، أو التعقيب حولها ولاسيما التى ترتبط بمجال علم الاجتماع الاقتصادى فى المراجع التالية على سبيل المثال :

— Ogburn, W. F., On Culture and Social Change, Chicago. Chicago Univ. press, 1964.

— Ogburn, W. F. & M. F. Nimkoff, A Handbook of Sociology London : Routledge & Kegan Paul, 1956.

— Duncan, O. D, Introduction to W. Ogburn, on Culture. Op. Cit., pp. VIV-XXII.

٤ ـ انظر الفصل «الحادى عشر» من هذا الكتاب .

٥ ـ ظهرت مجموعة هذه الدراسات التى اهتم بها «هيجــز» فى مؤلفه التـــالى :

— Huges, E. C., (ed.) The Sociology eye, Chicago : Aldine The Atherton, 1971.

(6) Swedberg, R., Op. Cit., pp. 58-9.

(7) Ibid., pp. 59-60.

— Martinelli, A. & N. Smelser, Op. Cit., pp. 20-22.

٨ ـ للمزيد من التفاصيل عن اهم الكتب الاقتصادية التى قام باعدادها وكتابتهـــا كارل بولينى وأسهم فيها بوضـــوح بالكثير من التحليلات فى علم الاجتماع الاقتصادى ، انظر المراجع التالية :

— Polanyi, K. C. Arensberg & H. Pearsons (ed.) Trade and Market in The Early Empires Chicago : Henry Regney 1957.

— Polanyi, K, The Great Transformation, Boston : Becan press, 1957.

— Polanyi, K, Primitive, archaic and Modern economics. Boston, Becon press, 1971.

— Polanyi, K, The Livelihood of Man, N. Y, Acadamic press, 1977.

(9) Martineli, A, & N. Smelser, Op. Cit., pp. 20-24.

(10) Parsons, T, "The Marshall Lectures - The integration of Economic and Sociological Theory" Sociological Inquiry, Vol. 61. Ne. I, Winter 1991, pp. 10-59.

ـ يشمل هـذا العدد أيضـا مجموعة من المقـالات الهامة التى ترتبط بمحاضرات مارشال التى وضعها بارسونز والقاها عام ١٩٥٣ فى جامعـة كمبردج للمتخصصين فى علم الاقتصاد . أما من أهم المقالات التى طرحت حول هذه المحاضرات ، انظر خاصة مقالات كل من سويد برج Swedberg وسمـلسر Smelser ، واتزيـونى Etizioni ، وبيكسـتون Buxton وجولد Gold على سبيل المثـال . كمـا يجب أن نشـير أيضـا ان هذه المحاضرات لبارسونز (محاضرات مارشال) تعتبر الافكار الاساسية الاولى لثلاث فصول كاملة طورها بارسونز وسملسر عـام ١٩٥٧ فى كتابهما عن الاقتصاد والمجتمع Economic & Society انظر :

— Parsons, T. N. Smelser, Economic and Society : Astudy in The Integration of Economic and Social Theory, London : Routledge & Kegan Paul plc, 1984, Chap. I-III pp. (1) - 184 (Frist Published 1957).

(11) Swedberg, R. 'Introduction to T. Parsons' Marshall Lectures in Sociological Inquiry ... Op. Cit., pp. 2-9.

(12) Ibid., p. 5.

(13) Parsons, T. The Marshall ... Op. Cit., pp. 10-59.

— Parsons, T. & N. Smelser, ... Op. Cit.

(14) Ibid., Chap. II, (pp. 39-100).

ـ حقيقـة وضح كل من بارسـونز وسمـلسر أن استخدامهما لمفهـوم الاقتصاد كنسق اجتماعى لم يكن الاستخدام الاول فلقد تناوله ايضا كل من ماركس ، وسمبارت ، وفيبر وغيرهم من رواد علم الاجتمـاع والاقتصـاد الذين عالجوا قضية الراسمالية ،وبعض الافكار العامة حول هذا الاستخدام. وان كانت استخدامات فيبر ميزت بين «الفعل الاقتصادى» «والفعـل ذو الطابع الاقتصادى» . ويشير الاول الى اعتبار الاقتصاد كنسق اجتمـاعى لمزيد من التحليل انظر :

(Ibid., p. 39, Note (1).

(15) Ibid , pp. 85-100.

١٦ ـ اشار كل من بارسونز وسملسر بان استخدامهما لمفهوم التعاقد ظهر في العديد من التحليلات الانثروبولوجية والسوسيولوجية ولاسيما عند هنري مين ، وفيبر ، ودوركايم ، وسبنسر وغيرهم من علماء الاجتماع التقليديين (انظر (Ibid., p. 104.

(17) Ibid., 114-138.

١٨ ـ لمزيد من التفاصيل حول طبيعة انواع الاسواق المختلفة التي حللها كل من بارسونز وسملسر في ضوء فكرة البناء النظامي للاسواق والتي اتسمت بالبعد الواقعي لنوعية الاسواق الموجودة في الولايات المتحدة والعالم الغربي انظر :

(Ibid., pp. 148-175).

١٩ ـ تناول بارسونز الخصائص العامة للدافعية في الادوار الاجتماعية في عدد من مؤلفاته الاخرى ارجع الى :

— Parsons, T. The Social System, London : The Free press, 1951, Chap. II & IV.

— Parsons, T. 'The Motivation of Economic Activitey' in Essay Sociological Theory, London : The Free press 1954, Chap III.

(20) Parsons, T. & N. Smelser, Op. Cit., Chap. IV (pp. 185-245) (Ibid., pp. 253-4.

٢١ ـ انظر الفصل الحادي عشر والثاني عشر من هذا الكتاب .

(22) Ibid., p. 247.

٢٣ ـ في الواقع ، لقد است -رسونز وسملسر في استخدام نموذج النمو والتغير النظامي الاقتصادي عن طريق التركيز على فكرة الفصل بين الملكية والادارة ، تلك الفكرة التي جاءت مع بداية الثلاثينات في الولايات المتحدة بعد حدوث الكثير من التعديلات على العمليات والظواهر الاقتصادية التقليدية او الكلاسيكية الراسمالية وظهور الشركات العالية الضخمة ، وبداية سيطرتها على الكثير من عناصر الانتاج والاقتصاد ، وتباين ادارة هذه الشركات عن المصانع الراسمالية التقليدية ، وتقييد استراتيجية الادارة في المشروعات الاقتصادية بصورة عامة .
انظر للمزيد من التفاصيل

(Ibid., p. 253-4)

(24) Ibid., pp. 306-307

٢٥ ـ كما توقع بارسونز وسملسر ان آرائهما عن العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والنظرية الاقتصادية والنظرية العامة للانساق الاجتماعية قد تثار حولها العديد من الصعوبات والمشكلات التحليلية فى بعض الاحيان . فلقد ظهرت بعض الانتقادات الفعلية سواء من جانب علماء الاقتصاد ام علماء الاجتماع وخاصة فى السنوات الاخيرة ، ومحاولة تقييمها للمدخل البنائى الوظيفى عند بارسونز ومناقشة النظرية الاقتصادية . وللمزيد من هذه التحليلات انظر على سبيل المثال :

— Savage, S. P. Talcott Parsons and The Structural - Functionalist Theory of The Economy" in B. Hindess, Sociological Theories of The Economy, N Y · Hobmes & Meler Publishers Inc. 1977 pp. 1-27.

ـ فضلا عن ذلك ، ظهرت بعض الانتقادات من جانب علماء الاقتصاد والاجتماع الامريكيين حول تحليلات بارسونز وسملسر فى الخمسينات ، ومن اهمها تحليلات بولينى ، وارنسبرج ، وبيرسون التى أشارت الى أن آراء بارسونز وسملسر لم تنظر الى الحياة الاقتصادية بصورة خاصة على انها جزء من الحياة النظامية المجتمعية ، وهو نفس الاتهام الذى يوجه عامة الى علماء الاقتصاد الكلاسيكيين . ارجع الى :

— Polanyi, et. al., Op Cit.

٢٦ ـ حقيقة ، لقد جاءت آراء سملسر السابقة بالاشتراك مع البرتو مارتينللى فى دراستهما الحديثة عن التطورات التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى والقضايا التى يعالجها هذا العلم حديثا انظر

— Martinelli, A. & N. Smelser, Economic Sociology : Historical Trends ... Op. Cit., pp. 24-28.

الباب الثانى

أهم المجالات الحديثة فى علم الاجتمـاع الاقتصادى

الفصل الخامس : الشركات متعددة الجنسيات

الفصل السادس : اقتصـاديات العـالم الثلث

الفصل السابع : سوسيولوجيا الاقتصـاد العالمى الجـديد

الفصل الخامس

الشركات متعـددة الجنسـيات

تمهيـــــد :

(١) تعريف الشركات متعددة الجنسيات ٠

(٢) النشأة التطورية والمظاهر الحديثة للشركات العالمية ٠

(٣) نظريات الشركات متعددة الجنسيات ٠

(٤) الشركات متعددة الجنسيات وتنمية العالم الثالث ٠

(٥) اهم الانتقادات للشركات متعددة الجنسيات ٠

(٦) ادارة الشركات متعددة الجنسيات ٠

(٧) الصعوبات التى تواجه الشركات متعددة الجنسيات ٠

خاتمـــة ٠

تمهيـــــد :

منذ بداية الستينات أصبحت مشكلة الشركات متعددة الجنسيات من المشكلات أو الظواهر الاقتصادية الهامة ، التى يهتم بدراستها العديد من العلوم الاجتماعية ولاسيما التاريخ ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والقانون، والسياسة وغيرها • وجاءت عملية انتشار الشركات متعددة الجنسيات فى العالم خاصة فى النصف الاخير من القرن الحالى كنتيجة طبيعية لنـوعية النظم الاقتصادية التى ظهرت سـواء فى العصور القـديمة أو الوسطى أو بداية العصر الحديث • وهذا يظهر بوضوح ، مدى الانتشار السريع لهـذه الظاهرة ، ويعكس طبيعة تغيير البنـاءات والنظم والمؤسسات الاقتصـادية التى توجد فى عالم اليوم •

وفى اطار تحليلنا لبعض المجالات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادى، نجد أن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات تعد من المجالات التى جـذبت اهتمام عديد من علماء هذا الفرع بالاضافة الى غـيرهم من علمـاء العلوم الاجتماعية الاخـرى • عـلاوة على ذلك ، ان دراسـة الشركات متعـددة الجنسيات تعكس لنا مدى عقم النظريات الاقتصادية والاجتماعية الكلاسيكية التى لم تعد تلائم نوعية الظـواهر والمجـالات الحديثة التى ظهـرت فى المجتمع المعاصر • ويوضح لنا تحليل تراث الشركات متعـددة الجنسيات اختلاف هذا النو عمن الشركات والمصانع عن مثيلاتها من الشركات التقليدية سواء من حيث الهدف ام البناء أم الادارة أم العمليات والانشطة التى تقوم بها والتى فسرهـا علماء الاقتصـاد الكلاسيكيين بدء من افكار آدم سميث و «ثروة الامم» •

من هذا المنطلق ، يجىء اهتمامنا بتحليل ظاهرة الشركات متعـددة الجنسيات باعتبارها أحـد المظاهر والمجـالات الحديثة لعـلم الاجتمـاع الاقتصادى وسوف نركز على اهم تعريفاتها ، وكيفية نشأتها وتطورها وأهم المظاهر الحديثة لانواعها فى الوقت الحاضر ، ولاسيما دراسـة الشركات العـالمية الغربية أو الشركات «الحمراء» أو شركات دول العـالم الثالث ، وما هى اهم النظريات التى تفسر عمليات الشركات متعددة الجنسـيات ؟

وما العـلاقة بين هـذه الشركات وقضية التنمية فى دول العـالم الثالث ؟ وما أهم الانتقـادات التى توجه الى هذه الشركات ؟ وكيفية ادارة الشركات متعددة الجنسيات والى أى حد تتباين عن نوعية ادارة الشركات أو المصانع التقليدية ؟ .

بايجاز ، وقبل أن نتناول الاجابة على تلك التساؤلات السـابقة يجب علينا أن نوضح حقيقة هامة مؤداها : ان اهتمامنا بدراسة الشركات متعددة الجنسيات يرجع الى بداية عقد الثمانينات وبالتحديد أواخر عام ١٩٨١ عند دراستى لرسالة الدكتوراه فى جامعـة اكستر «بانجلترا»(١) ، وبعـد مضى عقد ونصف من الزمان تقريبا (١٩٩٤) وجدت أهمية كبرى فى طرح هذا الموضوع (الشركات متعددة الجنسيات) واعتبارها فى الوقت الحاضر من أهم مجالات علم الاجتماع الاقتصادى . علاوة على ذلك ، حدث خلال السنوات الاخيرة تغيرات كبيرة على تراث الشركات متعددة الجنسـيات . لذا لزم الامر ، تحديث هذا التراث ولاسيما الاحصاءات وغيرها من الحقائق التى ترتبط بدراسة الشركات متعددة الجنسيات بصورة عامة .

(١) تعريف الشركات متعددة الجنسيات :

توضح تعريفات الشركات متعددة الجنسيات **Multinational Corporations** مدى تعقد أهداف الدراسة لارتباطها بالعـديد من العـلوم الاجتماعية من ناحية ، ولاهتمامات المشتغلين بها واستخـداماتهم للمفاهيم والتصـورات التى ترتبط بها من ناحية أخرى سواء أكان ذلك على المستوى النظرى أم نتائج الدراسات الميدانية التى تجـرى على هــذه الشركات . وبالرغم من الصعوبات التى قد تظهر عند استعمال المفاهيم والتصورات المرتبطة بهذه الظاهرة ، الا أن أهمية التعريفات توضح الكثير من الخلط حول استخدام هذه المفاهيم وتساعد على فهم العمليات والانشطة المختلفة ، التى تقـوم بها الشركات متعددة الجنسيات .

حقيقة ، يعكس تراث هذه الشركات مدى تعدد المفاهيم حولها ولكننا هنا سوف نطرح فقط بعض الامثلة لهذه التعريففات(٢) . ويعد تعريف ديننج **Dunning** أكثر علماء الاقتصاد اهتماما بدراسـة هـذه الشركات ، حيث يعرفها «بانها الشركات التى تمتلك وتسيطر وتقوم بالانتـاج فى كـثير من المجـالات مثل الصـناعة ، و[illegible] وتكـرير البترول ، والتـوزيع ، والخدمات ، والمكاتب وغيرها ، فى أكثر من دولة واحدة» . عـلاوة على

ذلك ، يضيف «ديننج» أن هــذه الشركات تتميز أيضا بانتاج هذه الاشياء فى البلد أو الدولة الأم والدول الخارجية ، كما أنها تمتلك وتدار بواسـطة اكثر من فرد أو دولة عن طريق شركات المساهمين .

كما يرى كل من هو Hood ويونج Young فى تعريفهما للشركات متعددة الجنسيات بأنها «الشركة التى تملك جزء أو كل إنتاجها وتتحـكم وتدير أسهمها فى أكثر من دولة أو بلد واحد». ويرى أيضا فرنون Vernon بأن هذه الشركة «تعتبر الشركة الأم Parent Company التى تسيطر على مجموعة كبيرة من الشركات فى عدد من القوميات المختلفة» وفى الواقع ، اننا نلاحظ وجود كثير من التشابه بين التعريفات الثـلاث السابقة ، والتى تؤكد فى مجملها على كل من ملكية وسيطـرة أو تحكم الشركات متعـددة الجنسيات ، وان كان يؤكد «فرنون» ويضيف على تعريفه اهمية بعد حجم مبيعات هذه الشركات والتى تزيد على ١٠٠ مليون دولار سنوياً .

وتوجد أيضا بعض التعريفات الاخرى التى تركز على الانشطة ، التى تقوم بها هذه الشركات فنجد على سبيل المثال تعريف بهرمان Behrman الذى يرى «أن الشركات العالمية International Company تكـون احـدى الشركات الوطنية الكبرى التى لديها استثمارات كبيرة فيما وراء البحار ، وتمتلك عددا من المشروعات والمصانع التابعة لها ، كما تمتلك ايضـا حق منح التراخيص Licences » . كما لم يعط شرط أو خاصـية حجم التصدير وجملة المبيعات ، كأحد الخصائص العامة التى يتمـيز بها هذا النوع من الشركات ، وان كان يركز على مدى انتشار عمليات وأنشطة وسياسة هـذه الشركات فى انحاء العالم . كما تظهر بعض تعـريفات الشركات متعـددة الجنسيات حسب نوعيـة انشطتها مثـال ذلك تعـريف ايردليك Erdilek الذى يرى «بأن الشركة العـالمية ذلك المصنع الذى يقـوم بالانتاج خـارج الوطن الأم عن طـريق القيـام بالاستثمـار الاجنبى المباشر ، ويشمل نقل التكنولوجيا ، والمعرفة التنظيمية (الادارية) ورأس المال والعمل الماهر».

فى الواقع ، ان تحليل تراث الشركات متعددة الجنسيات ، وتحـديد مفاهيمها وتعريفاتها كما يلاحظ من التعريفات السابقة ، قد يختلف حسب تحديد نوعيتها وطبيعتها من ناحيـة الملكية ، أو السيطرة ، أو النشـاط والعمليات التى تقوم بها سواء فى البلد الأم أو المضيف لها أو ما يعـرف Hone & Host Country . عـلاوة على ذلك ، قد تتباين وجهات نظر

العلماء والباحثين المهتمين بظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ، أنفسهم ونوعية اهتمامهم وتحليلهم سواء للبناءات والعمليات الداخلية والخارجية لهذه الشركات ، أو طبيعة الاهداف الاقتصادية والاستثمارية التى تقوم بها، أو تخصيصها جغرافيا وسياسيا حسب طبيعة الموارد والتسهيلات الممنوحة لها ، علاوة على طبيعة انساق الادارة والتنظيم التى توجه سياساتها واستراتيجيتها العامة .

فى هذا الصدد ، نجد على سبيل المثال أن تحليلات كل من لال Lall وسترتن Streetn تركز على ضرورة تمييز المفاهيم المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات وتصنيفاتها من الناحية الاقتصادية Economical والتنظيمة Organizational ، والدافعية Motivitional .

ـ فبالنسبة للنواحى الاقتصادية ؛ نجد التركيز على بعد الحجم والانتشار الجغرافى الذى يمتد فيه الاستثمار الاجنبى لهذه الشركات .

ـ أما البعد التنظيمى ، فيركز على توضيح الاسباب التى تؤدى الى انتشار شركات عالمية معينة دون الاخرى ، وذلك حسب طبيعة بناءاتها التنظيمية وعمليات صنع القرارات والاستراتيجية العالمية Global Strategy ، ويركز على ذلك البعد كثير من علماء الاقتصاد والاعمال والتنظيم والادارة .

ـ أما بعد الدافعية ، فعادة ما يستخدم بواسطة المديرين القائمين على ادارة هذه الشركات وعلماء الادارة أيضا ، عندما يركزون على نوعية الدافعية وراء العمليات والانشطة التى تقوم بها هذه الشركات .

بايجاز،ان اهتمامنا الحالى يركز على تحليل ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات واعتبارها أحد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى نفس الوقت ، والتى لها أهداف متعددة فى الدول التى تعمل فيها ودراسة الوظائف الاساسية التى تقوم بها ، ومدى تأثيرها على عمليات التنمية بصورة عامة ولاسيما فى مجتمعات العالم الثالث ، وخاصة فى ضوء التغيرات الحديثة التى ظهرت فى اطار ما يعرف بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد .

يؤكد ذلك حديثا بعض علماء الاجتماع الاقتصادى(٢) من أمثال بورنشير

Bornschier وستام Stamm ، بان ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، تتحدد وفقا لمتطلبات النظام العالمى الجديد . ذلك النظام الذى يشمل كلا من العمليات الاقتصادية والاجتماعية خارج نظام المجتمعات الوطنية . وهذا ما ظهر ايضا فى تحليلات احد علماء الاجتماع الاقتصادى البارزين ولاسيما جوزيف شومبيتر Schumpeter ، الذى اشار الى ان الراسمالية فى حد ذاتها تشمل كلا من هذه العمليات (الاقتصادية والاجتماعية) فى نفس الوقت ، او ما يتحدد عموما فى ضوء العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع. فالنظام العالمى الحديث ، لم يتضمن فقط مجموعة من الاقطار والمجتمعات بقدر ما يفسر طبيعة العلاقة بين هذه المجتمعات والمستوى الاقتصادى العالمى الذى تعيش فيه ، والذى يشكل كلا من هذه المجتمعات او دولها فى نفس الوقت .

من هذا المنطلق،فان طبيعة ظهور الشركات متعددة الجنسيات وحركة راس المال ، لا تعتبر ظاهرة حديثة نسبيا ، لكن يعكس هذا النوع من الشركات فى الوقت الحاضر مظاهر متغايرة ومتباينة عن التى كانت موجودة سابقا ، والسبب يرجع الى عدة عوامل منها :

اولا : ظهور مجموعة من القواعد المنظمة والمؤسسات العالمية التى تحدد طبيعة اعمال هذه الشركات ، والتى تختلف عن انماط التبادل الاقتصادى التقليدى ، ولاسيما ما ظهر فى السنوات الاخيرة سواء لما يعرف بالمنظمات العالمية والاقتصادية الاقليمية التى تهتم بقضايا الشركات متعددة الجنسيات .

ثانيا : حقيقة ان الشركات القومية التى عبرت خارج حدودها ظهرت مع بداية المراحل الاولى للعصر الحديث ، ولقد سعت تلك الشركات لحماية ذاتها ، لكى تحافظ على استثماراتها وانشطتها الاقتصادية ، فى ضوء طبيعة المجتمع الاقتصادى العالمى الذى تباين مع طبيعة المراحل الاولية للعصر الحديث .

ثالثا : لقد اصبحت الشركات متعددة الجنسيات احدى الظواهر الاقتصادية الهامة خلال القرن التاسع عشر والقرن الحالى (العشرين) ولكن هناك الكثير من الملامح التنظيمية والادارية ونوعية الانشطة والملكية والضبط والسيطرة وغيرها من الخصائص الاخرى ، التى تميزها فى اطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد وهذا ما سوف نعالجه بايجاز حاليا .

٢ ـ النشأة التطورية والمظاهر الحديثة للشركات متعددة الجنسيات :

(أ) النشأة التطورية :

ترجع جذور النشأة التاريخية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وكما يحلل أحد المؤرخين الاقتصاديين(٤) هـذه الظاهرة ، بأن زيادة نشاط حركة رأس المال الدولى ظهر بوضـوح خـلال نصف القرن السابق تقريبا على الحرب العالمية الاولى ، نتيجة لعدة أسباب منها : زيادة الطلب على رأس المال من الدول الصناعية خاصة ، والتخفيف من حدة القيود التجـارية والجمـركية العـالمية على حـركة رأس المـال والاستثمار الاجنبى المباشر ، وزيادة معدلات الهجرة السكانية والعمـالية، وظهور الكثير من التسهيلات المالية لتبادل النقد ورأس المال بين المصدرين والمستوردين له ، وزيادة مظاهر الاستقرار السياسى Political Stability وتطوير حركة النقل والمواصلات .

لكن بعد الحرب العالمية الاولى ونتيجة لعدم الاستقرار السياسى،حدث هبوط كبـير فى معدلات حـركة رأس المال العـالمى خاصة من قبل الدول المصدرة له مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وان كانت قـد تزايدت قوة بعض الدول الاوروبية الاخرى ولاسيما بعد الثلاثينات مثـل فرنسـا ، وهولنـدا ، وسويسرا ، وبلجيكا ، والسويد . كمـا ظهر بعـد ذلك تطور سريع فى استقطاب الدول النامية للاستثمار الاجنبى نتيجة لزيادة حـركة الاستيراد والتصدير ، وخاصة زيادة صادراتها من المواد الخام الى الدول المتقدمة . علاوة على ذلك ، كان لتطور النظام العالمى خلال هذه الفـترة عن طريق زيادة حجم الاسواق ، وتغير كثير من الانماط الاقتصادية التقليدية فى عـدد كبـير من الدول النـامية . الامر ، الذى أدى الى زيادة حجـم الشركات العالمية من الدول المتقدمة ، ومعدلات الارباح ورؤوس الاموال ، وشرائها المواد الاولية والغذائية من الدول النامية بأسعار منخفضة .

اما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخلال الاربعينات حدث انهيار كبير فى حجم رأس المال والتجارة العـالمية والاستثمار الاجنبى المباشر ، لكن ظهرت أيضا بعض التغـيرات التى ادت الى زيادة طفيفة فى حجم قـوة الاستثمار الاجنبى والشركات الامريكية العـالمية حتى خلال فترة الحـرب ذاتها بالرغم من حـدوث هبـوط ملحـوظ على المسـتوى العالمى لحـركة الاسـتثمار الاجنبى عامة . وخـلال الخمسينات والستينات نشطت كل من

حركة رأس المـال والتجـارة والاستثمار الاجنبى المباشر . وطبقـا لبعض المؤشرات الاحصائية خلال هذه الفترة فان حجم رأس المال المصدر عالميـا يمكن تصنيفـه الى ثلاثة انواع الاول : راس المـال الخـاص ويمثـل ٣٨٪ والثانى الاتفاقيات الحكومية ٥١٪ ، والثالث المؤسسات المالية العالمية ١١٪ من اجمالى رأس المال العالمى . اما الدول الكبرى المصدرة لهذا المال فكانت على الترتيب التالى : الولايات المتحـدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسـا ، والمانيا ، وسويسرا ، واليابان .

ومع بداية السبعينات حدث تطور كبـير فى حجم الشركات متعـددة الجنسيات سواء فى الدول المتقدمة أو النامية ولاسيما حجم الشركات العالمية الامريكية والتى قدر حجم راس المال لها بحـوالى ٨٠ بليون دولار ، فى مقابل ٨٠ بليون دولار اخرى للشركات العالمية غير الامريكية . كما تركزت معظم الشركات الامريكية فى الدول الغربية المتقدمة ، على عكس الشركات البريطانية التى ركزت كثير من شركاتهـا فى الدول النامية بالمقـارنة الى الولايات المتحدة . وعموما ، مثلت الشركات البريطانية ٣٥٪ من حجـم الشركات العالمية (غير الامريكية) ، والشركات الالمانية ١٩٪ ، والشركات الفرنسية ١٠٪ ، والهولندية ٥ر٥٪ ، والسويسرية ٣ر٤٪ . كما حقق حجم الاستثمار الاجنبى اليابانى زيادة ملحوظة فى الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٤، حيث ارتفع من ٦٦٥ مليون دولار الى ٩٥٦٧ مليون دولار(٥) .

اما خلال الثمانينات فلقد ظهـرت بعض التغـيرات الهامة على حجم الاستثمار الاجنبى والشركات متعددة الجنسيات ولاسيما ظهـور الشركات العالمية لدول العالم الثالث . الامر الذى جعل هناك تزايدا ملحوظـا فى حجم الاستثمار الاجنبى الموجود فى هذه الدول الاخـيرة . فحسب بعض التقديرات الاحصائية ، ان معدل الزيادة السنوية للاستثمار الأجنبى فى دول العالم الثالث ارتفع من ٤ر٢ الى ١٣ بليون دولار فى الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٨٥ . وجـاءت الشركات الامريكيـة لتسيطـر على نصف حجـم الاستثمارات الاجنبية فى الدول النامية ، ثم المملكة المتحدة ، واليـابان، والمانيا . كما تركزت معظم هـذه الاستثمارات فى عـدد قليل من الدول النامية ذات الدخل المرتفع مثـل البرازيل ، والمكسـيك ، والارجنتـين ، واندونيسيا ، وهونج كـونج(٦) . كمـا توضح بعض المؤشرات الاحصائية خلال النصف الثانى من الثمانينات زيادة حجم الشركات العالمية الاجنبية العاملة فى الدول النامية ، وايضا الدول الاوروبية الاشتراكية سابقا.وهذا

ما ظهر فى احدى الدراسات(٧) لاكبر ٤٥٠ شركة عالمية من حيث حجم راس المال والتى يزيد حجم مبيعاتها عن ٧٥ مليون دولار سنويا . والسبب فى ذلك يرجع الى زيادة قدرة حجم المعاملات التجارية والاستثمار للاسـواق العالمية والاقليمية مثل السوق الاوروبية المشتركة ، واسواق دول جنـوب وجنوب غرب آسيا . بالاضافة الى توجيه الاهتمام لزيادة الاستثمار الاجنبى فى الدول الاشتراكية الاوروبيـة سـابقا ، وزيادة معـدلات الانفـاق على الاختراعات التكنولوجية وهذا ما سوف نشير اليه لاحقا .

وفى اطار تحليلنا لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والظروف التى أدت الى زيادة حجم هذه الشركات نتيجة لطبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والذى يعكس بوضوح مدى اثاره المتعددة خلال عقد الثمانينات خاصة حول طبيعة القوة الاقتصادية ، وحجم الاستثمارات الاجنبيـة التى تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات فى السنوات الاخيرة . حيث توضـح بعض التحليلات الحديثة ،أن تفاقم حجم الشركات وزيادة قوتها الاقتصادية قد يفوق العديد من الدول وميزانيتها المالية عامة .فنجد على سبيل المثال، أن حجم مبيعات أكبر شركتين فقط وهما (جنرال موتور واكسون) يفـوق اجمـالى حجم الانتـاج القـومى لخمس دول نامية فى عـام ١٩٨٥ وهى (الصين ، والبرازيل ، والهند ، والمكسيك ، وايران) . كما أن اجمـالى مبيعـات أكبر ست شركات عالمية يزيد عن اجمـالى حجم الناتج القـومى (GNP) لعدد من الدول المتقدمة أيضا وهى (استراليا ، وكندا ، وبلجيكا ، والسويد ، وايطاليا ، وسويسرا) . وعموما ، بلغ اجمالى مبيعـات اكبر ٥٠٠ شركة عالمية وامريكية صناعية مقدار ١٫٨ ترليون دولار ،والذى يفوق اجمالى الناتج القومى للاتحاد السوفيتى أو اليـابان ، أو ما يوازى ٤٥٪ من اجمـالى النـاتج القـومى الامريكى نفسـه . أما الدول التى سيطرت شركاتها العالمية خلال عقد الثمانينات على اجمالى الاستثمار الاجنبى فهى الولايات المتحـدة ، واليابان ، والمملكة المتحـدة ، والمانيـا ، وفرنسا ، وكوريا الجنوبية ، وايطاليا ، وكندا ، وهولندا(٨) .

كما تعكس بعض المؤشرات الاحصائية الاخرى ، حجم الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة الى اقتصاديات دول العالم الثالث بصورة خاصة خلال فترة الثمانينات ، فنجد على سبيل المثال(٩) ان اجمالى قيمة مبيعات ١٥٩ شركة عالمية صناعية يزيد على ٥ بليون دولار عام ١٩٨٥ . وحسب تقديرات

البنك الدولى أن ٤١ من ١٠٧ دولة ، بلغ اجمالى الناتج القومى بها أقــل من هذا العدد (٥ بليون دولار) ومن بين هذه الدول على سبيل المثــال ، ٩ دول من أمريكا اللاتينية ، ٢٧ دولة افريقية • كما تسيطر شركات خمس دول فقــط ، وهى الولايات المتحــدة ، وبريطانيا ، والمانيــا ، وفرنسا ، واليابان ، على ٧٥٪ من الشركات العالمية خلال الثمانينــات ، وان كانت توجد بعض الشواهد الاخرى لظهور الشركات العالمية من دول العالم الثالث والتى سوف نشير اليها لاحقا •

كما نلاحظ ايضا ، وجود بعض البيانات الاحصائية التى تدل على قلة نصيب دول العالم الثالث من اجمالى الاستثمار الاجنبى وانشطة الشركات العالمية ، بالمقــارنة مع الدول المتقدمة خــلال عقــد الثمانينات • وحسب تقديرات عام ١٩٨٥ لقطاع الشركات الصناعية العالمية فان دول العالم الثالث تحصل فقط على ٢٨٪ من اجمالى هذا القطاع فى العالم ، وتتركز معظم هذه الانشطة فى قطاعى البترول ٤٠٪ والمناجم ٩٪(١٠) • كما تظهر احدى الاحصاءات الحديثة لعام ١٩٩٠ أن اجمالى حجم الاستثمار الاجنبى المباشر بلغ ٢٠٠ بليون دولارا تستاثر الدول المتقدمة منها على ١٦٣ بليون دولار ، فى حين بلغ نصيب الدول النامية ٣٠ بليون دولارا فقط • علاوة على ذلك ، توجد الكثير من المفارقات فى توزيع هذا الرقم الاخــير بالدول النامية ، حيث تحصل عشر دول نامية فقــط علــى ٧٥٪ من اجمــالى نصيب الدول النامية عامة(١١) • وهذا ما سوف نشير اليه فى الفصول القادمة عن مظاهر التباين فى اقتصاديات دول العالم الثالث ، ومدى اهتمــام علم الاجتماع الاقتصادى بدراسة هذه الموضوعات فى السنوات الاخــيرة واعتباره أحــد المجالات الهامة فى الوقت الحاضر •

(ب) المظاهر الحديثة للشركات متعددة الجنسيات :

توضح التحليلات الموجزة السابقة عن النشاة التطورية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ، مدى انتشار هذه الظاهرة ولاسيما فى العقود الاخيرة نتيجــة للتغــيرات المتعــددة التى صــاحبت عمــلية التحول نحو النظام الاقتصادى العالمى الجديد • وان كنا نلاحظ أيضا ، ان تلك التغيرات قــد ساعدت على ظهور بعض مظاهر أو أنواع جديدة للشركات العالمية لم تكن موجودة من قبل • الامر ، الذى أدى الى انتشــار هذه الظاهــرة وزيادة حجم ما يعــرف بالاستثمــار الاجنبى المبــاشر Direct Foreign Investment ومن اهم هذه المظاهر ظهــور ما يعــرف بالشركات العــالمية لدول العالم

الثالث The Third World Multinationals ، والشركات الحمراء The Red Multinationals والتى سوف نشير اليهما بايجاز كما يلى :(١٢)

أ ـ الشركات العالمية لدول العالم الثالث ٠

ظهر هذا النوع من الشركات العالمية بصورة ملحوظة خلال عقد السبعينات،ولاسيما أن كثيرا من الدول النامية وضعت العديد من السياسات لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر ، او عن طريق ما يعرف بنظام الاستثمار المشترك A Joint Venture System ٠ ذلك النظام الذى شجع الكثير من دول العالم الثالث ذات الدخل المرتفع لتحقيق أعلى عائد من الاستثمارات المالية والاقتصادية وأن تخطو خطوات مراحل التحول نحو العالمية Internationalization ٠ هذا التحول الذى يكشف بوضوح عن التاثيرات المتعددة للنظام الاقتصادى العالمى الحديث ٠

حقيقة ، تكشف بعض التحليلات الاقتصادية بان ظاهرة شركات دول العالم الثالث العالمية ، لم تكن حديثة النشأة خلال العقود الماضية ، بقدر ما ترجع جذور هذه الظاهرة الى العقد الاخير من القرن التاسع عشر ٠ فعلى سبيل المثال ، قامت احدى الشركات الارجنتينية بفتح عدد من مصانعها للنسيج فى اروجواى عام ١٨٩٠ ، وفى البرازيل عام ١٩٠٧ ٠ وان كانت تلك الشركات لم توصف بنفس خصائص الشركات العالمية الحديثة فى الوقت الحاضر الا انها تدل على حقائق تاريخية لهذا النوع من الشركات٠ ولكن يرجع ظهور الشركات العالمية للدول النامية ذات الخصائص الحديثة، الى الستينات والسبعينات من القرن الحالى ٠ وتشير بعض الاحصاءات الى أن جملة دول العالم الثالث التى تمتلك استثمارات أجنبية مباشرة فى الخارج تتراوح بين ٣٠ ـ ٥٠ دولة ، ويتعذر الحصول على عدد الشركات لدول العالم الثالث ، نظرا لغياب الاحصاءات الدقيقة حول هذا النوع من الشركات على المستوى العالمى ٠

بالرغم من ذلك ، توجد بعض المؤشرات(١٣) الاحصائية الحديثة نسبيا التى توضح أن اجمالى عدد الدول النامية التى تستثمر شركاتها فى الخارج قدر بحوالى احدى عشرة دولة فى أوائل الستينات وتركزت معظم هذه الدول فى آسيا وامريكا اللاتينية ٠ وفى منتصف السبعينات استثمرت الشركات الصينية الاهلية (هونج كونج) حوالى ٦٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار فى دول آسيوية أخرى ٠ وفى امريكا اللاتينية ، استطاعت شركتان من الارجنتين الاستثمار فى بعض الدول المجاورة لها ، وبلغ اجمالى عدد هذه

الشركات خلال الثمانينات فى البرازيل فقط عشر شركات ، بالاضافة الى مجموعة اخرى مماثلة تعمل فى ارجواى وشيلى وغيرها ٠وبصورة موجزة، فلقد انضمت شركات عالمية من دول نامية أخرى ، خلال السنوات الاخيرة الى مجال الاستثمار الاجنبى ولاسيما تايوان ، وكوريا الجنوبية ،والفلبين ، وماليزيا وسنغافورة ، والهند فى آسيا ٠ والبرازيل ، وكولومبيا ،والمكسيك من امريكا اللاتينية ٠ كما امتدت انشطة شركات هذه الدول خارج القارة الاصلية لها فنجد على سبيل المثال بعض الشركات الهندية تعمل فى سريلانكا وماليزيا (فى آسيا) ، وكينيا (فى افريقيا) ٠

عموما ، يمكن تصنيف انواع الشركات الاجنبية لدول العالم الثالث الى نوعين اساسيين حسب قوة الاستثمار ونوعية هذه البلاد من الناحية الاقتصادية العامة وهى :

أولا ـ الدول النامية الاستثمارية الكبرى :

وتراس هذه المجموعة هونج كونج حيث بلغ اجمالى استثماراتها باكثر من ٢ بليون دولارا فى الدول الاخرى ، وتتميز هذه الشركات بالمنافسة الشديدة سواء مع الدول النامية أو المتقدمة ٠ وترجع قوة هذه الشركات نظرا لارتباطها بعدد من الشركات البريطانية العالمية ، التى لديها خبرة واسعة فى هذا المجال من الاستثمارات الاجنبية ٠ وتلى ذلك البرازيل ، حيث تبلغ جملة استماراتها فى الخارج (بليون دولار) وان كانت تتميز معظم الشركات البرازيلية بانها من شركات القطاع العام Public Sector على النقيض من شركات هونج كونج (قطاع خاص) ٠ وتجىء شركات سنغافورة فى المركز الثالث ، وتتركز معظم انشطتها فى ماليزيا نظرا للارتباطات التاريخية والجغرافية بينها ، وبالرغم من اعتماد كثير من هذه الشركات على التكنولوجيا المتقدمة High Technology ، فان معظمها يعتمد على تكنولوجيا اقل Low Technology ، أو ما يعرف بمدخل العمل المكثف Labour Intensive Approach وهذا ما سوف نوضحه لاحقا فى الفصل القادم عن (نقل التكنولوجيا) ٠

ثانيا ـ الدول النامية ذات الدخل المتوسط :

وتصنف هذه المجموعة من الدول ، حسب حجم استثماراتها فى الخارج والذى يتراوح ما بين ٥٠ ـ ١٠٠ مليون دولار ، ومن اهم هذه الدول كوريا الجنوبية ، وتايوان ، والارجنتين ، والمكسيك ، وفنزويلا بالاضافة الى

الهنـد التى يزيد حجـم استثماراتها عن ١٠٠ مليـون دولار ، بالرغم من تصنيفها عالميا من بين الدول الاقل دخلا .

فى الواقع ، لقد ظهر العديد من التحليلات لتراث شركات دول العالم الثالث حول طبيعة الحجم ، وقـوة الاستثمار ، ونوعية التكنولوجيـا ، والسيطرة على الاسـواق ، وقوة المنـافسة ، وطبيعة العمـالة ، ونوعية القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية التى تعمل بها ، وغير ذلك من القضايا التى ترتبـط بعمليـات الشركات متعـددة الجنسيات . كما كشفت كثـيرا من نتـائج الدراسـات الامبريقيـة التى اجـريت خـلال عقـد السبعينات والثمانينات عن قـدرة هذه الشركات على المنافسة ، ولاسيما شركات دول جنوب وجنوب غرب آسيا لانها تتبنى «مدخل العمل المكثف» واستخدامها لما يعـرف بالتكنولوجيا الملائمـة Appropriate Technology لطبيعـة الدول المضيفة لها وكسبها المزيد من الاسواق الاسيوية والاوربية فى نفس الوقت. كما اشارت بعض النتائج ايضا ، ان معظم هذه الشركات تعمل فى مناطق جغرافية اقليمية لها ، مما يحد من قدرتها على المنافسة العالمية ، بالاضافة الى استخدامها تكنولوجيا اقل أو متوسطة .

عمـوما ، يعكس ذلك مدى تعقـد دراسة ظاهـرة الشركات متعـددة الجنسيات وطبيعة الاستثمار الاجنبى المباشر ،ونوعية التكنولوجيا المتقدمة او الاقل أو المتوسطة ، والعوامل المتداخلة معها حسب طبيعـة القطاعات الاستثمارية المختلفة ، وهـذا ما سوف نشـير اليه لاحقـا فى ضوء نتائج دراستنا الميدانية على الشركات متعددة الجنسيات فى مصر خـلال النصف الاول من الثمانينات ولاسيما قطاع النسيج والملابس الجاهزة . بالاضـافة الى ذلك ، ان عمليات الاستثمار الاجنبى ترتبط بعوامل الجذب والطرد له فى كل من الدول الأم (الاصل) أو الدول المضيفة لعمليات الاستثمار ،والتى تغيرت خلال عقـد الثمانينات . كما يحـدد ذلك مدى توافـر رأس المال الاجنبى ، والدخول فى استثمارات مشتركة ، وطبيعة الاسواق والتـوزيع وغيرها من عوامل معقدة سوف نشير اليها تباعا .

ب ـ الشركات العالمية «الحمراء» :

يطلق على هذا النوع من الشركات نسبة الى الشركات الاشتراكية سواء التى ظهرت فى الاتحـاد السوفيتى سابقا أو غيرها من الدول الاشتراكية التى تحولت الى الاقتصاد الحر خلال عقد الثمانينات . حقيقة ، تندر الدراسات

حول هذا النوع من الشركات عامة ، وان كانت قد أشارت بعض الدراسات خلال الثمانينات وخاصة التى اجراها كل من جيلبرت Gilbert وماكميلان McMillan عن مدى انتشار الشركات الاشتراكية سواء فى كل من الشرق والغرب أو الدول النامية . فلقد ظهرت بوادر هذه الشركات بين مجموعة الكيموكون (الكتلة الاشتراكية) حيث أقيمت أول شركة عالمية فى منغوليا عام ١٩٤٩ ، وانشاء الاتحاد السوفيتى (سابقا) عددا من شركات الاستثمار المشترك منذ عام ١٩٢٧ فى عدد من الدول الاشتراكية . وفى عام ١٩٣٤ انشئت بعض شركات النسيج والاصواف فى عدد آخر من الدول الاشتراكية والشرقية ولاسيما رومانيا والمجر والصين وشملت العديد من القطاعات الانتاجية والخدمات مثل البترول ، والالمنيوم ، والملاحة وغيرها .

بايجاز ، لقد حرص الاتحاد السوفيتى (سابقا) على الاستفادة من فوائد الاستثمار الاجنبى والمشترك ، واندمج فى اطار عمليات التحول نحو العالمية والاقتصاد الحر قبل عشرات السنين من انهيار النظام الاقتصادى الاشتراكى المعلن لهذه الدول العظمى فى الماضى . فمع نهاية عقد السبعينات ، قدرت مجموعة الشركات الحمراء العاملة فى الدول النامية أو الاشتراكية ، بحوالى ٥٤٤ شركة تعمل فى الخارج بعيدا عن موطنها الاصلى . وتركز ثلثا هذا العدد فى الدول الاشتراكية والغربية وحدها ٣٥٩ شركة منها : ٣٠٧ شركة فى أوروبا ، و ٥ شركات فى اليابان، و ٣٩ شركة فى أمريكا الشمالية ، و ٨ شركات فى استراليا . أما بقية عدد الشركات والبالغة (١٨٦) شركة فوزعت على الدول النامية ، ٧٥ شركة فى افريقيا ، ٣٤ فى آسيا ، و ٣٦ شركة فى أمريكا اللاتينية ، و ٤٠ شركة فى فى الشرق الاوسط . وجاء نصيب الاتحاد السوفيتى فى المرتبة الاولى ١٧٧ شركة ، ثم بولندا ١٢٢ شركة ، رومانيا ٩٢ شركة ، والمجر ٨٩ شركة من اجمالى عدد الشركات الحمراء أو الاشتراكية .

عموما ، نشير فيما يلى لبعض الملاحظات العامة للتغيرات التى ظهرت على الانواع الحديثة للشركات متعددة الجنسيات وهى :

أولا : توضح انماط الشركات الحمراء أو الاشتراكية مدى تبنى دول المجموعة الاشتراكية منذ اكثر من خمسين عاما مضت ، سياسات الاقتصاد الحر فى اطار اهتماماتها بالاستثمار الاجنبى أو المشترك الذى اعتنقته الدول الغربية الراسمالية .

ثانيا : ان كثيراً من السياسات الاشتراكية الماركسية أو الماركسية المحدثة فقدت مصداقياتها منذ عقود مضت ، كما ان هذه النظريات والافكار التى قامت عليها ، انتقدت «الرأسمالية» واقتصاديات السوق ، والاستغلال ، واحتكار رأس المال ، وغير ذلك من آراء لم يتبناها الاتحاد السوفيتى والكثير من الدول الاشتراكية سابقا ، ولكنها فى الواقع اهتمت بالاستثمار الاجنبى .

ثالثا : بالرغم من قيام الكثير من الشركات الاقتصادية فى الدول الاشتراكية السابقة والاتحاد السوفيتى على تحقيق العدالة الاجتماعية ، والحصول على مكاسب أو أرباح هامشية فى داخل هذه الدول . الا أن نوعية شركاتها الاجنبية والعاملة فى الخارج قامت من أجل دافع الربح والكسب فيما وراء البحار من الدرجة الاولى وهذا مايعكس عموما التناقض الواضح داخل ما يعرف بالاقتصاد المقيد أو غير الحر Restrained Economy

رابعا : ان عوامل التغير فى نمط الاقتصاد الاشتراكى لم تات من الخارج كما يعتقد خطأ الكثيرون من المحللين لتغيرات عقد الثمانينات فى الكتلة الاشتراكية . بقدر ما نلاحظ ، ان عوامل التغير فى هذا الاقتصاد جاء من «الداخل» نتيجة للمتغيرات المتعددة التى ساعدت على احداث التغير فى البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتى لم يقتنع بايديولوجياتها المتناقضة خلال العقود الاخيرة بصورة خاصة ، وتبنيها لسياسات التحول نحو العالمية بصورة سريعة .

خامسا : توضح الشركات العالمية من الدول النامية عن مفارقات كبيرة بين دول العالم الثالث ذاتها . مثال ذلك قوة هونج كونج وكوريا الجنوبية بين الدول التى لديها استثمارات أجنبية ، وتبنيهما لاقتصاديات السوق الحر وتحقيق التقدم الاقتصادى الهائل فى هذا المجال بالمقارنة مع الصين وكوريا الشمالية على سبيل المثال .

سادسا : تشير كل من الشركات العالمية الحمراء أو شركات دول العالم الثالث ، مدى رغبة كثير من دول العالم الثالث أو الاشتراكية سابقا منذ بداية المثينات على ضرورة تبنى السياسات الاقتصادية الرأسمالية والدخول فى ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات كاحد المظاهر العامة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، بالاضافة الى اهتمامها بالتعاون والتكامل

الاقتصادى الاقليمى والعالمى . الامر الذى جعل هناك الكثير من المستويات الاقتصادية داخل ما يعرف بالعالم الثالث وهذا ما سوف نشير اليه لاحقا فى فصل «اقتصاديات دول العالم الثالث» .

٣ - نظريات الشركات متعددة الجنسيات :

يوضح تحليل تراث الشركات متعددة الجنسيات مدى تعقد هذه الظاهرة ، واهتمام العديد من العلوم الاجتماعية بها ولاسيما علماء الاقتصاد ، والسياسة ، والادارة ، والقانون ، والاجتماع ، والتنمية ، والتاريخ وغيرهم . الامر ، الذى أحاط بهذا التراث الكثير من التحليلات النظرية أو نتائج الدراسات الميدانية التى أجريت على هذه الشركات منذ عدة عقود مضت . حقيقة ، يصعب علينا حاليا أن نشير الى نظريات الشركات متعدد الجنسيات بصورة مستفيضة فى اطار تحليلنا لهذه الظاهرة باعتبارها احدى مجالات علم الاجتماع الاقتصادى ، الا اننا سنحاول فيما يلى أن نوجز أهم النظريات ومداخلها المختلفة بقدر الامكان وهى :(١٤)

اولا : نظرية المصنع .

ثانيا : نظرية التحول نحو العالمية .

ثالثا : نظرية التنمية .

رابعا : نظرية التبعية .

(١) نظرية المصنع : Theory of The Firm

تعد هذه النظرية من النظريات التى تناولت دراسة الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها نوعا من التنظيمات المعقدة الكبرى ، وتركز هذه النظرية على تحليل أهم الانشطة الاقتصادية والعمليات التنظيمية والادارية التى ترتبط بها مثل ، تخصيص الموارد الاقتصادية أو المواد الخام ومدى توافرها ، وعوامل الاستثمار ودوافعه ونوعية البناء الصناعى لتنظيمات الشركات العالمية ، وبناءات السوق والتوزيع وغيرها من المتغيرات الاخرى . علاوة على ذلك ، تعالج هذه النظرية ما يعرف بالنمو الصناعى Industrial Growth أو الاستثمارى عامة . كما يتدرج تحت هذه النظرية مجموعة من المداخل والنظريات الفرعية الاخرى وهى بايجاز :

(أ) نظريات تحقيق الحد الامثل الاستاتيكية Static Optimising Theories

تعكس هذه النظريات اهتمامات علماء الاقتصاد والادارة بصورة مميزة

ومن اهم رواد هـذه النظـريات على سبيـل المثـال بايمـول Baumol وليمسون Williamson . وتركز عموما هذه النظريات على ضرورة تحقيق النمو الصناعي والاستثماري ، ذلك النمو الذي يجب أن يقوم على سلوك عقلاني في أساليب الادارة والسياسات العامة التي تعتمد عليها الشركات أو المصـانع ، وضرورة تحقيق معدلات معقـولة من الارباح . ولكن يجب ايضا ، تركيز سياسات واستراتيجيات الشركات على تحقيق معدلات أعلى من الارباح Profit maximisation ، الذي لا يمـكن انجـازه الا بتحقيـق معدلات أعلى من المبيعات Sales Maximisation .

علاوة على ذلك ، يجب أن تركز الشركات على اختيار ملائم لمنـاطق الاستثمار حسب قدرتها المـالية واشباع الاهداف العـامة للمساهمين بهـذة الشركات ، كما يجب أن تهتم بالدعاية والاعلان Adrertising كاحد العوامل الهامة التي تحقق مبيعات أعلى من الانتاج والمنافسة في الاسواق . وتحتم ضرورة فصـل الادارة عن الملكية ، ولاسيما ان اصحاب المـال قد يؤثرون بصورة سلبية على السياسات الادارية للشركات متعددة الجنسيات ، وهذا ما يظهر بوضوح في الشركات العالمية للقطاع العام . ولقد طـرح اصحاب هذه النظرية مجموعة من النماذج الادارية الامثل لتحقيق معدلات اعلى من الارباح والمبيعات والاستثمار ، وكيفية زيادة حجم الشركات وتوسعاتها في المراحل المستقبلية . كما تعرضت هذه النظريات لعدة انتقادات من اهمها، انها ركزت على العوامل الداخلية اكثر من الخارجية في تفسيرها لعمليات الاستثمار الاجنبي للشركات متعددة الجنسيات .

(ب) نظريات تحقيق الحد الامثل الديناميكية

Dynamic Optimising Theories

تؤكـد هـذه النظـريات على العـوامل الخارجية External Factors بالاضـافة الى العـوامل الداخليـة التي تؤثر على العمليـات الاقتصـادية والاستثمارية للشركات العالمية ، وتمثل كتـابات كل من بنروس Penrose وماريس Marris هذه النظريات ، حيث تركز على اهمية النمو التنظيمي والصناعي والمـالي والاستثمـاري عن طريق كيفية تبني اسـاليب جديدة للانتاج ، وتنويع الانتاج ، والسياسات التخطيطية والاستراتيجيات العامة للسوق والتوزيع ،بالاضافة الى تحسين مستويات القدرات الادارية الموجودة بالشركات . علاوة على ذلك ، يؤكد اصحاب هـذه النظريات على ضرورة تطـوير اساليب البحث والتنميـة أو ما يعـرف Research & Development

وتحديث المستويات التكنولوجية وتطوير الانتاج وتوسيع الاسواق والقدرة على المنافسة وغير ذلك من العوامل والظروف الخارجية والداخلية الاخرى ولاسيما الاستقرار السياسى والاقتصادى العالمى .

حقيقة ، لقد طرح أصحاب هذه النظريات بعض النماذج لتحديث قدرة الشركات متعددة الجنسيات وتبنوا عددا من نظريات التنظيم المعروفة مثل نظرية التنظيم عند سيمون Simon ، أو النموذج المثالى عند ماكس فيبر M. Weber . ولاسيما فى تحليلهم للعمليات الداخلية التى تعزز من قدرات الشركات فى العمل والانتاجية مثل زيادة الدافعية والخلق والابتكار ، واعطاء أهمية للعوامل السوسيولوجية والسيكولوجية التى تعمل على تحديث ظروف الانتاج بصورة عامة .

(جـ) النظريات التنظيمية والسلوكية

: Behavioural & Organizational Theories

وتظهر اهمية هذه النظريات فى اعتمادها غالبا على نتائج الدراسات الامبريقية التى أجريت على الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى ، واستخدمت العديد من المداخل التنظيمية والسلوكية المعروفة فى دراستها النظرية أو تحليل النتائج الميدانية على هذه الظاهرة . وتعد دراسات هارونى Aharoni وهيللر Helleire ممثلة لهذه النظريات ، وتاكيدها على أن العمليات الاستثمارية الاجنبية يجب تفسيرها فى ضوء المتغيرات التنظيمية والسلوكية،التى تحدد مدى عقلانية السلوك الاقتصادى والادارى التنظيمى لهذه الشركات ، وكيفية اختيارها لعمليات الاستثمار فى مختلف انحاء العالم .

عموما ، يتصور انصار هذه النظريات ، ان دراسة الشركات متعددة الجنسيات يجب ان تركز على العوامل التنظيمية الداخلية ، وكيفية صنع القرارات التى تتعلق بالاستثمار الخارجي.بالاضافة الى العوامل الخارجية مثل البيئة الاستثمارية والسياسية ، والخلفيات السوسيولوجية والثقافية فى الدول المضيفة ، وحجم ومستويات الاسواق الداخلية والخارجية ، وتبنى اساليب العمل والانتاج والتكنولوجيا ، سلوك العمل والنقابات،ومستويات الاجور والانتاجية ، تلك العمليات التى تميز الشركات العالمية عن الشركات الصناعية التقليدية بصورة عامة .

(د) نظريات التنظيم الصناعى Industrial Organization Theories :

وتعرف هذه النظرية أيضا بنظرية القدرة على الملائمة Appropiability Theory ، وتمثل هـذه النظـريات دراسـات كل من هايمـر Hymer وبيكللى Buckley ، وجونسون Johnson وماجى Magge وكاسون Casson وغيرهم . وتؤكد هـذه النظـرية على ضرورة ملائمة الظـروف الدولية العالمية ، وظروف الدول المستثمرة المضيفة للشركات العالمية ، خاصة وأن تلك الشركات تسعى لتحقيق نوع من التنمية المباشرة وغير المباشرة فى الدول المضيفة لها . كما تركـز أيضا ، على ضرورة حجم المعـلومات والبيانات اللازمة عن طريق المواد الخام ، وتبنى أساليب العمـل والانتاج المناسـبة لطبيعة الاسواق والعمل والمهـارات . ومن ثم ، «فالقـدرة على الملائمة» تعنى ،كيفية توجيه الاستثمار لعملية التنمية الفعلية سواء لكل من الشركات العالمية والمجالات والدول التى تعمل فيها ، وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة وأساليب العمـل والانتاج ، وكيفيـة التغلب على الصعوبات التى تواجـه عمليات الاستثمار ، وتطوير أساليب الادارة وتحديث المهارات بما يتلاءم مع أساليب الانتاج المستحدثة . .

فى الواقع ، لقد سعى بعض أنصار هذه النظرية لتطوير نمـاذج دائرة الانتـاج Product Sycle Models ، والتى ترتبـط بنوعيـة التكنولوجيـا المستخدمة فى الاستثمار وكيفية تنويع الانتاج واستحداث انماط جديدة له ، وتطوير التسويق وعمليات التوزيع ، وزيادة القدرة على التكيف والملاءمة بصورة عامة . وتعد تحليـلات أو نظـرية هايمـر ـ كندلبرجـر Hymer Kindelberger Theory ، وفرنون Vernon ومايجى Magge من أهم التحليـلات التى استحوزت على اهتمـامات المهتمين بعمليـات الاستثمار الاجنبى أو الشركات متعددة الجنسيات .

٢ ـ نظرية الاستدماج Internalization Theory :

تطورت هذه النظرية فى السنوات الاخيرة لدراسة الشركات متعـددة الجنسيات خاصة وأن النظريات الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية الاقتصادية لم تعد تلائم دراسة هذه الظاهـرة وتمثل تحليـلات كل من بيكلى Buckley وريجمان Rugman ، ودينتج Dunning ، وبلاك Black وغيرهم أهم التحليلات التى تركز بصـورة أساسية على المتغـيرات الاقتصـادية مثل ، المنافسة التامة وغير التامة للاسواق ، وتنويع الانتاج ، والتدريب والمهارة ، وتحسين القدرات التكنولوجية ، والبحث العلمى وغـيرها من المتغـيرات

التى تختلف كثيرا عن النظريات التقليدية التى كانت فى النصف الاول من هذا القرن . ويقصد بمفهوم Internalization هو كيفية جعل السوق داخل مراكز الانتاج ذاتها ، أو كيفية استغلال الاسواق المحلية التى توجد بها عمليات وانشطة الاستثمار المختلفة . فهى تهدف أساسا الى كسب الاسواق الخارجية لتسويق المنتوجات ، ولكن ذلك يعتمد على كثير من العوامل والاسس التى تعالجها هذه النظرية .

بالاضافة الى ذلك ، تركز هذه النظرية على أهمية الاستراتيجيات العامة لشركات متعددة الجنسيات ذات طابع عالمى Global ، من أجل السيطرة على الاسواق العالمية وفتح أسواق جديدة بصورة مستمرة أمام المنتوجات التى يتم استحداثها . كما تستخدم هذه النظرية فكرة الاسواق المتوسطة Intermediate Markets ، من أجل تطوير القدرة التنافسية لمنتوجاتها ، أو انتاج ما يطلق عليه «بانتاج السلع المتوسط» Intermediate Products ويقصد بها السلع شبه المنتجة Semi Products ، التى يتم تحويلها الى الوحدات أو الفروع التابعة للشركات سواء داخل المنطقة أو فى دول أخرى . هذا النمط من الانتاج للشركات العالمية يجعلها تتميز عن الشركا تـأو المصانع التقليدية ويعد أحد الخصائص المميزة الحديثة لهذه الشركات فى الوقت الحاضر .

علاوة على ذلك ، تؤكد هذه النظرية على أن عملية السعى وراء الاسواق هى التى تخلق أو تنشأ الشركات العالمية وتزيد من حجمها واستثماراتها وارباحها . ولذا نجدها تستخدم مفهومات الاسواق المتوسطة ، وانتاج السلع المتوسطة فى حالة عدم وجود أو تحقيق كل من الاسواق التامة والانتاج النهائى . كما ان عملية الاستثمار وصنع القرارات فى هذه الشركات تتحدد فى ضوء مجموعة من العوامل ، التى تتعلق بكل من الصناعة أو النشاط الاستثمارى ذاته ، والعوامل الاقليمية التى يوجد بها الاستثمار والانتاج والاسواق ، والعوامل القومية ، التى تعكس العلاقات السياسية والدولية ، وتعود بصورة مباشرة على نشاط وعمليات الشركات متعددة الجنسيات . وأيضا ، العوامل التى تتعلق بالشركة أو المصنع مثل طبيعة الادارة وانساق الضبط والسيطرة ، ورسم السياسات والاستراتيجيات العامة .

من هذا المنطلق ، تركز هذه النظرية على العلاقة بين عملية الاستدماج

Internationalization والتحول نحـو العالمية Internalization خاصـة وان الشركات العالمية تسعى لخلق أسواقها فى مراكز انتاجها بقـدر الامكان ، والاستفادة من الاسواق الاخرى العالمية من ناحية اخرى حتى تستطيع أن تواجه المنافسة من الشركات الاخرى،وتحسن من مستويات الانتاج وتحديثه بصورة مستمرة ، وقدراتها التكنولوجية والادارية والتسويقية ، وغـير ذلك من مجموعة العوامل التى أشرنا اليها سابقا والتى تعزز فى النهاية عمليات التوسع والنمو وتحقيق الارباح . بالاضافة الى ذلك ، نجد أن هذه النظرية تركز على اهميـة سعى الشركات متعـددة الجنسيات لاكتسـاب الخبرات المختلفة من عمليات الاستثمار واختيار الموارد ، ومواقـع تخصيعها على المستوى العالمى ، تلك الفكرة التى تطورت فى تحليلات عدد من أصحاب هذه النظرية من أمثـال هايمر Hymer وماكمانس Mcmanus وديننـج Dunnig ووضعهم لنظرية الاختيار أو الانتقاء Electic Theary التى تفسر عمليات الاستثمار والشركات على المستوى العالمى(١٥) .

٣ ـ نظرية سياسة التنميـة Development Policy Theory :

يوضح تحليل تراث الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى، مدى تنوع النظريات التى تعالج هذا التراث على المستوى النظرى وتحليل النتائج الامبريقية . وهذا ما يتبين من خلال مضمون هذه النظرية ، التى تركز بصورة أساسية على تحليل العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات، وكل من الدول الاصلية Home Countries والدول المضيفة Host Countries وماهى طبيعة السياسات المتبادلة بين هذه الاطراف الثلاثة السابقة .

كما يتركز جانبا كبيرا من اهتمامات هذه النظرية على دراسة ما يعرف بمدخل التكاليف والمنافع Costs-Benefits Approach للاستثمـار الاجنبى والشركات متعددة الجنسيات سواء للدول المضيفة او الأم (الاصلية) أو هذه الشركات ذاتها . وتعـد تحليـلات كل من ديننج Dunnig ، وبهـرمان Behram ، وهيـلنر Helleiner ، ووسـترتن Streeten ، وفايتسـوس Vaitsos من أهم التحليلات التى تركز عليها هذه النظرية ، واعترافهم بواقعية المكاسب والخسـائر التى يمكن أن تنتج عن عمليـات الاستثمار أو شركات متعددة الجنسيات ، لكل من الاطراف الذين يتقاسمون بينهم نتائج هذه العمليات بصورة عامة .

كما نجد أن هذه النظرية استقطبت عدد من علماء الاقتصاد والاجتماع

والتنمية والسياسة ولاسيما فى دول العالم الثالث ، لدراسة حقيقة أبعاد السياسات الاستثمارية والشركات متعددة الجنسيات خاصة وأن هناك مجموعة من الانتقادات التى توجه الى هذه الشركات منذ بداية ظهورها أو انتشارها السريع فى السنوات الاخيرة • ولقد طور بعض العلماء نوعية السياسات التى يجب الاهتمام بها بواسطة صانعى القرارات والسياسات الاستثمارية • ومن هذه السياسات المقدمة كما تصورها دننج Dunnig بايجاز :(١٦)

(١) ضرورة التعرف على المشكلات التى تواجه الاستثمار عامة •

(٢) تحديد أسباب هذه المشكلات وتقييمها من ناحية التكاليف والمنافع •

(٣) فهم العوامل المؤثرة فى سلوكيات وقرارات الاستثمار المختلفة •

(٤) تقييم مظاهر التكاليف والمنافع بصورة مستمرة لاتخاذ السياسات البديلة •

(٥) اهمية اختيار وتحديد أهداف السياسات فى الدول المضيفة للاستثمار •

٤ - نظرية التبعية Dependent Theory (١٧) :

كما اشرنا سابقا ، ان تراث الشركات متعددة الجنسيات يرتبط بالعديد من النظريات المفسرة لها ، ولاسيما ان هذه الظاهرة تتعلق بالكثير من الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، التى ظهرت بصورة كبيرة منذ بداية الخمسينات من هذا القرن • وكما اوضحنا فى الفصل السابق، ظهور الماركسية او الماركسية المحدثة كاحد المدارس التى عالجت العديد من مجالات وقضايا علم الاجتماع الاقتصادى•وبالطبع ان الشركات متعددة الجنسيات تعد من اهم هذه المجالات التى يعالجها هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ، واهتم بدراستها مجموعة من رواد النظرية الماركسية المحدثة أو ما يعرف بالمدخل الراديكالى فى التامية والذى ظهر بوضوح فى الستينات وركز على قضية التبعية والتنمية والتخلف بصورة أساسية •

حقيقة ، يوضح تحليل التراث النظرى للشركات متعددة الجنسيات كيفية تناول اصحاب المدخل الراديكالى او التبعية سواء فى الدول المتقدمة

أو فى الدول النامية على وجه الخصوص ، مركزين على العلاقة بين هذا النوع من الشركات ونواحى الاستغلال الذى يقوم عليها النظام الرأسمالى الحديث . ولقد نما هذا المدخل فى أمريكا اللاتينية فى تحليلات كاردوسو Cardoso ، وفـيرتادو Furtado ، وفى افريقيـا فى كتابات سمير أمين S. Amin وفى أوروبا أو فرنسا بالتحديد امانويل Emmanul وفى الولايات المتحدة من أمثال باران Baran ووارن Warren وغيرهم(١٨) . ويركـز عامة أصحاب هـذا المدخل أو النظرية الماركسية المحـدثة على أن طبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد طرح بعض المتغيرات والمظاهر الجديدة، التى تعزز من فرص الاستغلال والامبريالية الحـديثة ، ولاسيما فى دول العالم الثالث،تلك الدول التى تنعم بالكثير من الموارد الطبيعية والثروات. وتسعى الدول الرأسمالية الاستعمارية بعد رحيلها نتيجة للاستقلال السياسى الى العودة مرة أخرى للاستغلال الاقتصادى والثقافى والاجتماعى،وجعل الدول النامية فى تبعيـة مستمرة لهـا عن طريق انشطة الشركات متعددة الجنسيات ، التى تعتبر وكالات لهذا الاستعمار الاقتصادى الجديد،والذى وجد شرعيته فى اطار ما يعرف بالنظام العالمى لتقسيم العمل .

كما تركز هذه النظرية على مجموعة من الانتقادات الهامة الى الشركات متعددة الجنسيات ، خاصة وانها تمتلك القـوة الاقتصادية والتفاوضية ، لاستغلال أكبر قدر ممكن من عوائد الاستثمار الاجنبىولا تترك الا النـذر القليل للبلاد المضيفة لها وخاصـة النامية . كما تؤدى هـذه الشركات الى تدمير الاقتصاد المحلى والقومى ، ووضع تكنولوجيا وأساليب للانتاج غير ملائمة ، تؤدى الى زيادة التمايز الطبقى والانماط الاستهلاكية واللامساواة فى الدخل ، كما أنها تزيد من مظاهـر الفساد للقـوى السياسية وتبعيتها للدول الغربية .

بايجاز ، تلك أهم النظريات التى تعالج الشركات متعددة الجنسيات والتى تكشف عن مدى تعقد هذه الظاهرة ، نظرا للعوامل المتعددة التى تتداخل معها أو حسب المهتمين بدراستها وتحليلها . ولقد اشرنا الى هذه النظريات بصورة مختصرة فى اطار معالجتنا لهذه الشركات كأحد المجالات الهامة التى يهتم بها علم الاجتماع الاقتصادى فى السنوات الاخيرة .

٤ ـ الشركات متعددة الجنسيات وتنمية العالم الثالث :

يكشف تحليل ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى

فى دول العالم الثالث العـديد من الآراء النظـرية والنتائج الميدانية التى اجريت بواسطة المهتمين بهـذه الشركات سـواء أكانوا افـرادا عاديين أو حكومات ومؤسسات دول العالم الثالث ، أو المنظمات والمعاهد المتخصصة دراسة الشركات متعددة الجنسيات التابعة للامم المتحدة ، وبعض المراكـز العلمية التى تهتم بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تنتشر فى كثـير من دول العـالم . وان كنا نلاحـظ ، على هذا التراث أنه يتضمن مجموعة من الحقائق الايجابية والسلبية أو مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبى وجهـود الشركات متعددة الجنسيات ، وعـلاقتها بعمليات التنمية بصورة عامة فى دول العالم الثالث.فى هذا الصدد،وكما اكدنا سابقا ، ان افضل مدخل لدراسة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات هـو مدخـل التكاليف والمنافع Costs & Benefits approach ، لانه يظهـر بوضوح كل من النتائج الايجـابية والسلبية المصاحبـة لوجود هـذه الشركات والحقيقـة الواقعية للاستثمار الاجنبى فى دول العالم الثالث .

على أية حال ، نحاول فيما يلى ان نشير الى أهم الاسهامات الايجابية التى يمكن ان تقوم بها او تؤديها بالفعل الشركات متعددة الجنسيات فى دول العالم الثالث ، ثم بعد ذلك نشير لأهم الانتقادات الهامة التى توجـه لهذه الشركات ، ولاسيما فى دول العالم الثالث . ويمكن أولا تصنيف أهم الاسهامات للشركات متعـددة الجنسيـات فى تنمية دول العـالم الثـالث كما يلى :(١٩)

أولا : التنمية الاقتصادية ــ وتشمل زيادة حجم الصـادرات ، وتنـويع الانتاج ، وزيادة الدخل القومى ، والادخار ، وتوفير رأس المال الاجنبى، وتحسين ميزان المدفـوعات وغـيرها . حيث تكشف اهتمامات البـاحثين والمهتمين بدراسة الشركات متعددة الجنسيات ، بأن هذه الشركات تعمـل على زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، وتغيـير نمط الظروف والانشـطة الاقتصادية التى توجد فى الدول النامية ، واعادة تخصيص عمليات الانتاج فى الكثير من القطاعات الاقتصادية،والحراك بين هذه القطاعات للاستفادة من العـائد الاقتصادى لها . وهـذا يؤدى بصفة عامة ، لتغـير الانمـاط التقليدية للبيئة الاقتصادية الموجودة فى الدول النامية .

ويؤكد بعض علماء الاقتصاد والمتخصصين فى نشاط الشركات متعددة

الجنسيات والاستثمار الاجنبى ، أن تلك الشركات لديها القدرة على تنويع القطاعات الانتاجية أو الصناعية بما يتلاءم مع طبيعة المواد الخام الاولية الموجودة ، واحتياجات السوق الداخلى والعالمى • ويمكن أن تسهم هـذه الشركات عن طريق أربعة مظاهر أساسية وهى :

١ ـ اعادة تخصيص المواد الاولية المستخدمة فى الصناعة والانتاج •

٢ ـ احلال الواردات للانشطة الصناعية •

٣ ـ تعزيز الصادرات للعمليات الاقتصادية •

٤ ـ الاهتمام بقطاع الخدمات •

بالطبع ،تشتمل هذه المظاهر السابقة على العديد من العمليات المختلفة للانتاج والتوزيع ، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة ، وان كان ذلك يتحدد أيضـا حسب نوعية السياسات الحكومية الاستثمارية والوضـع الاقتصادى العـــالمى •

كمـا تسهم الشركات متعـددة الجنسيات فى زيادة معدلات الادخـار وتوفير رأس المال الاجنبى اللازم لعمليات الانتاج المختلفة ، ولاسيما فى حالة عدم وجود هذا المال محليا فى معظم الدول النامية • ومن ثم ، يؤدى توافر رأس المال الاجنبى الى تحسين مستويات ميزان المدفـوعات للدول المضيفة بعد حصولها على عوائد الاستثمار والتى تتمثل فى حصص الانتاج والارباح ، والضرائب من الشركات • علاوة على ذلك ، ان هذه الاسهامات تؤدى الى «احلال الواردات» وزيادة الصادرات عن طريق تنـويع الانتاج الوطنى ، وتغطية احتياجات السوق المحلى •

وتكشف دراسـتنا الميدانية على شركة فسـتيا العالمية فى مصر ـ التى تعمل مع شركة «ستيا» فى اطـار ما يعـرف بالاستثمار الاجنبى المشترك Joint Venture System ، والذى يعـــد من افضـــل انواع الاستثمـارات لدو لالعالم الثالث ـ ان وجود الشركة الفرنسية بخبرتها العالمية فى صناعة الملابس الجاهزة أدى الى استغلال المواد الخام من النسيج والاصواف لشركة «ستيا» وزيادة أرباحه اومبيعاتها من النسيج • بالاضافة الى انتـاج شركة (فستيا) من المـلابس الجاهـزة والذى أدخل لأول مرة فى مصر ، وأدى عموما لتنويع الانتاج الصناعى للشركة • ولقد بلغت جملة مبيعات الشركة

فى أول عامها الانتاجى ما يوازى ثمانية أضعاف رأس المال العام لها . علاوة على ذلك ، أدى انشاء شركة «فستيا» لتوسيع حجم شركة ستيا وانشاء أربعة مصانع لاحقة لتغطية انتاج المصنع الجديد بالاضافة الى العديد من المكاسب الاخرى التكنولوجية والادارية التى سوف نشير اليها تباعا .

ثانيا : التنمية التكنولوجية ، تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم الوسائل التى تسهم فى عمليات نقل التكنولوجيا الى دول العالم الثالث، وتعمل على تحديث القدرات التكنولوجية والمهارات الادارية الموجودة ، وما يعرف بـ Know-How فى القطاعات الانتاجية المختلفة . بالرغم من ذلك توجد الكثير من الانتقادات أيضا التى توجه الى هذه الشركات فى هذا القطاع ولاسيما ما يتعلق باستخدام أساليب الانتاج ، والبحث العلمى، والتكنولوجيا الملائمة . (وهذا ما سوف يكون موضوع اهتمامنا فى الفصل القادم) .

ثالثا : العمالة والاجور ، تشير تقارير منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO) الى أن اسهامات الشركات متعددة الجنسيات فى مجالات العمل والعمالة والاجور تعبر عن أهم الاسهامات التى تعزز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فلقد بلغت جملة توظيف هذه الشركات فى دول العالم ما بين ١٣ ــ ١٤ مليون عامل خلال السبعينات ، وبلغ نصيب الدول النامية ٢٦٪ والدول المتقدمة ٧٤٪ .وحسب هذا التقدير أن نصيب الدول النامية يصل الى ٥ر٣ مليون وظيفة وهذا يعد أحد الانجازات النسبية التى حدثت خلال السبعينات بالمقارنة بما أشارت اليه دراسة ريبر Reuber بأن نصيب العمالة فى الدول النامية بلغ ٦ر١ مليون عام ١٩٦٧ . وخلال الثمانينات ، أشار أحد تقارير (ILO) الى أن حجم العمالة فى الدول النامية التى أسهمت بها الشركات العالمية يقدر بحوالى ٤ مليون وظيفة . وبالرغم من ضآلة هذه النسبة بالمقارنة بنصيب الدول المتقدمة نجدها شيئا ايجابيا لا يتصور تحقيقه فى حالة عدم وجود هذا النوع من الاستثمار فى الدول النامية . كما كشفت تحليلاتنا السابقة عدم وجود توازن بين توزيع الاستثمارات الاجنبية فى العالم فحسب تقديرات ١٩٩٠ ، ان ٣٠ مليار دولار فقط تعد جملة نصيب دول العالم الثالث من ٢٠٠ مليار دولار اجمالى حجم هذه الاستثمارات على المستوى

العالمى ، الامر ، الذى يؤدى الى خلل فى حجم الفوائد والايجابيات التى تتركها الشركات متعددة الجنسيات ويؤثر بوضوح على قوة العمل والتوظيف بها(٢٠) .

حقيقة، ان غياب الاحصاءات الدقيقة لحجم العمل والتوظيف للشركات متعددة الجنسيات يعد أحد المشكلات التى تواجه دراسة هذه الشركات وتقييم اسهاماتها بصورة واقعية . وان كانت تشير الاحصاءات السابقة الى ما يعرف بحجم العمالة المباشرة Direct Employment Effects أى العمالة التى تستخدمها الشركات العالمية مباشرة فى مصانعها ووحدات انتاجها . ولكن هناك ايضا ما يعرف بحجم العمالة غير المباشرة Indirect Employment effects وهو مقدار ما تسهم به هذه الشركات وعملياتها المختلفة عن طريق معاملاتها ونشاطها مع الشركات الوطنية والاجنبية الاخرى فى نفس الدول المضيفة لها ، فزيادة هذه الانشطة تؤثر بالطبع على حجم العمالة بصورة ملحوظة . وكما تشير بعض الدراسات التى اجريت على هذا الجانب من العمالة فى عدد من الدول الاسيوية مثل كوريا الجنوبية ، وتايلاند ، والفلبين ، وماليزيا ، وسنغافورة ، والهند ، ان حجم العمالة المباشرة وغير المباشرة يتراوح من ٤ – ٢٠٪ من اجمالى حجم العمالة على هذه الدول .

بالاضافة الى ذلك ، ان تاثير العمالة المباشرة وغير المباشرة ، يمكن ان يسهم كثيرا فى تحسين مستويات الدخل والضرائب العامة القومية عن طريق الاجور التى تدفع سنويا للعاملين بالشركات متعددة الجنسيات.كما تعمل هذه الاجور على زيادة مستويات المعيشة ، والاستفادة من ايجابيات الشركات متعددة الجنسيات . كما تساعد هذه الشركات على تحسين ظروف وعلاقات العمل Labour Relations ، واحترام حقوق العاملين بها طبقا لقوانين العمل الدولية ، مثل ساعات العمل ، والاجازات ، والاجازات المرضية المدفوعة ، والعلاوات ، وغيرها من الاجراءات التى تعمل على تعزيز مستويات العمل والاجور فى الدول النامية .

وفى هذا الصدد ، كشفت دراستنا الميدانية على شركة فستيا العالمية عن تحسين مستويات الاجور سواء فى شركة ستيا (قطاع عام) أو فى الشركة العاملة المشتركة . ولكن بالطبع ، تباينت مستويات الاجور بين الشركتين فلقد بلغ تقريبا مستويات اجور شركة «فستيا» عن شركة ستيا

بنسبة ٤ : ١ على مختلف مستويات الفئات العاملة بالشركة . وتعتبر النسبة مرتفعة جدا ، الامر الذى ادى الى تحسين مستويات شركة (ء كقطاع عام ليس على مستوى الحد الادنى والاقصى للاجور التى تحدده قواعد الاجور العامة فى القطاع العام المصرى ، بقدر ما لجات الشركة لتحسين مستويات العلاوات ، والمنح ، وساعات العمل الزائدة وغيرها كبديل لحل مشكلة ضآلة اجورها بالمقارنة الى شركة فستيا للاستثمار المشترك .

رابعا : اسهامات أخرى ، يكشف تحليل تراث الشركات متعددة الجنسيات عن مجموعة من الاسهامات التى تعزز بها هذه الشركات مدى قدرتها فى عمليات التنمية مثل تحسين مستويات الطرق والمواصلات ، والاتصالات ، والموانى ، والخدمات الملاحية والبحرية ، والخدمات البنكية ، والكهرباء والمياه والغاز ، وغيرها من الخدمات التى يجب توافرها لعمليات الانتاج والتوزيع . علاوة على ذلك ، خلق روح المنافسة بين الشركات الوطنية لتحسين جودة الانتاج ، وتنويع خطوطه الاساسية، وعمليات التوزيع وغيرها .

٥ ـ اهم الانتقادات للشركات متعددة الجنسيات :

عرضنا فيما سبق وبصورة موجزة لأهم الايجابيات والفوائد التى يمكن ان تسهم بها الشركات متعددة الجنسيات فى الدول النامية ، ونحاول فيما يلى ان نطرح بعض الانتقادات الهامة التى توجه لهذه الشركات فى هذه الدول وهى بايجاز :(٢١)

أولا : ان اسهامات الشركات متعددة الجنسيات ضئيلة جدا فى عمليات التنمية ، خاصة وان هذه الشركات تعمل على استمرارية وجود الاقتصاد المزدوج Dualist Economy ، وخلق نوع من اللامساواة فى توزيع الدخل فى المناطق الجغرافية فى الدول النامية . كما ان هذه الشركات تعمل على زيادة دخول قطاع صغير من العاملين وتعمل على توسيع الهوة بين مستويات الدخل والاجور داخل البلد الواحد . كما تركز هذه الشركات معظم انتاجها فى تلبية احتياجات الصفوة الإقتصادية فى المجتمع دون مراعاة الحاجات الاساسية والضرورية للطبقة الفقيرة . كما تركز معظم انشطتها فى المناطق الحضرية مما يؤثر على زيادة فقر المناطق الريفية وزيادة نتائج مشكلات الهجرة السكانية فى الدول النامية .

ثانيا : تهدف الشركات متعددة الجنسيات الى زيادة ارباحها عن طريق طريق انتاج السلع غير الضرورية للطبقات الفقيرة . وتركز على انتاج السلع الكمالية لتلبية حاجات الطبقات الغنية ، وتستخدم فى ذلك أساليب الدعاية والاعلان الحديثة التى تؤثر عموما على أنماط الاستهلاك Consumpation Patterns وزيادة قوة احتكارها للاسواق المحلية . علاوة على استخدامها تكنولوجيا غير ملائمة Inappropriate Technology لطبيعة المجتمع من ناحية المواد الخام ، العمالة ، الطاقة وغيرها .

ثالثا : تعمل الشركات متعددة الجنسيات بواسطة قوتها الاقتصادية على تغيير السياسات الحكومية وتوجيهها بعيدا عن مسار التنمية الحقيقية أو تحقيق الاهداف القومية . حيث تستطيع هذه الشركات ممارسة الكثير من الضغوط الاقتصادية والسياسية لتعديل السياسات التنموية بما يخدم أغراضها الاستثمارية من الدرجة الاولى . كما تستطيع أن تقلل من حجم الضرائب والارباح الاستثمارية ،فى حين تحصل على خدمات العمل والطاقة باقل الاسعار . وهذا يؤثر أيضا على العائد الاجتماعى Social Benefits من وجود هذه الشركات والاستثمار الاجنبى عن طريق زيادة معدلات التضخم Inflation ، وارتفاع الاسعار ، وزيادة انماط الاستهلاك .

رابعا : تؤدى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المنافسة غير المتوازنة مع الشركات الوطنية على اجبار الاخيرة بعيدا عن القطاعات والانشطة الاقتصادية ، وتركها تعمل فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة دون دخولها فى القطاعات الانتاجية الكبرى . كما تعمل احيانا على تصفية الشركات الوطنية ولاسيما التى تعمل فى نفس القطاعات الاستثمارية خشية من زيادة قوتها فى المراحل المستقبلية .

خامسا : تعد الجوانب السياسية من المشكلات التى تحدثها الشركات متعددة الجنسيات فى الدول النامية ، فهناك الكثير من التجارب العالمية التى تشير لكيفية استغلال هذه الشركات واحتكارها الموارد المالية والاقتصادية . الامر الذى يجعلها تسيطر على البناءات والهيئات السياسية الاخرى،كما تؤدى عموما الى حدوث الفساد السياسى Political Corruption بالاضافة الى الفساد الاجتماعى مثل الرشوة ، والجريمة ، والسوق السوداء وهناك الكثير من التجارب والامثلة العالمية التى حدثت خاصة فى امريكا

اللاتينية ودور بعض الشركات العالمية الامريكية فى تغيير نظم الحكم فى هذه البلاد ولاسيما فى الستينات والسبعينات .

سادسا : تعمل الشركات متعددة الجنسيات عن طريق قوتها التفاوضية Bargaining Power على ارغام كثير من دول العالم الثالث على قبول شروطها واتفاقياتها الاقتصادية ، والتى غالبا ما تكون فى غير صالح هذه الدول ، نظرا لتواضع قوتها التفاوضية وقلة خبراتها فى المجالات الاستثمارية الاجنبية . ويؤكد ذلك بعض الشواهد التى ظهرت خلال السبعينات والثمانينات وتدل على تسارع الدول النامية لجذب الاستثمار الاجنبى ووضعها سياسات استثمارية ذات مميزات مغرية ،ولصالح الشركات متعددة الجنسيات من الدرجة الاولى(٢٣) .

سابعا : تؤثر الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من المظاهر السلبية فى عمليات التنمية الاجتماعية بالاضافة الى الاقتصادية ، سواء عن طريق زيادة الفوارق الطبيعية ، وتوزيع الاجور غير الملائمة ، والتركيز على قطاعات حضرية أكثر غنى ، وجعل المناطق الفقيرة أكثر فقرا ،واستخدام اساليب الفساد الادارى والسياسى للعاملين فى القطاعات الحكومية والتنظيمات السياسية الوطنية .

٦ ـ ادارة الشركات متعددة الجنسيات :

نهتم حاليا بمعالجة ادارة الشركات متعددة الجنسيات ليس على مستوى العمليات الادارية والتنظيمية الداخلية لها ، بقدر ما نسعى لتوضيح العلاقة بين هذه الشركات وادارتها فى ضوء متطلبات النظام الاقتصادى العالمى الجديد . فطبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التى ظهرت منذ بداية الستينات فرضت العديد من المتغيرات المتنوعة على هذه الظاهرة وكيفية ادارتها وتحديد سلوكها عالميا ،خاصة وان عملية تطورها وانتشارها بسرعة ، لم تلازمها تغيرات تشريعية وقانونية تحدد السلوك الاستثمارى، الذى يجب أن تتبعه هذه الشركات ولاسيما فى الدول المضيفة لها . فلقد ظهرت خلال العقود الماضية مجموعة من الاراء المتباينة حول أنشطة هذه الشركات فى الدول النامية ، واعتبارها وسيلة من وسائل الضغط السياسى التى تعمل لصالح حكوماتها ، أو انها تهدد مقومات وعناصر التنمية فى الدول النامية .

من هذا المنطلق،ظهرت فى السبعينات بعض المعاهد العالمية والقومية، لتقييم السلوك الاستثمارى العام لهذه الشركات ، بالاضافة الى زيادة أنشطة الامم المتحدة وتنظيماتها المختلفة ، وانشاء مركز للشركات العالمية تسعى لتقييم أعمالها بصورة مستمرة • علاوة على ذلك ، طرحت الكثير من القضايا التى اثارتها عدد من الدول النامية،من أجل توجيه السياسات الحكومية والعالمية لوضع أسس ومبادىء عامة للسلوك Conduct ولانشطة الشركات متعددة الجنسيات فى الدول المضيفة فى كافة الجوانب مثل نقل التكنولوجيا ، والمواد الخام ، والصادرات والواردات ، والتلوث والمحافظة على البيئة ، وتشغيل العمالة وعلاقات العمل وظروفه ، وتحويلات رأس المال وغير ذلك من القضايا والانشطة المختلفة الاخرى •

على أية حال ، سنسعى لتوضيح بعض الاساليب التى طرحت لتحديد السلوك وادارة وضبط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات ، والاستثمار الاجنبى خاصة فى الدول النامية ، والتى يمكن ايجازها على النحو التالى :(٢٢)

أولا ـ الادارة الوطنية :

توضح معظم أنماط الرقابة على الشركات متعددة الجنسيات بان مصدرها ياتى من الدول المضيفة لها ، بالرغم من قوة هذه الشركات من الناحية الاقتصادية وسيطرتها على الاسواق•الا أننا نلاحظ ظهور اتجاهات قوية منذ بداية الستينات من داخل الدول النامية أو المضيفة عموما ، التى تسعى للرقابة وادارة عمليات الاستثمار التى تجرى فى بلادها • ومن أهم مظاهر هذه الرقابة تنظيم حركة الاستيراد والتصدير لراس المال الاستثمارى والتحكم فى السوق الداخلى ، وحجم الضرائب المفروضة على المنتوجات، والمنافسة مع الشركات المحلية الوطنية واستغلال المواد الخام والبيئة الداخلية وحمايتها ، واستخدام القوى العاملة وتحديد أجورها وظروف العمل ، وغير ذلك من الانشطة المختلفة التى تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات ، وتسعى الدول المضيفة لوضع التشريعات والقوانين التى تحدد علاقاتها مع هذه الشركات عامة •

وتعد اليابان أولى «الدول النامية» سابقا والتى اتخذت سياسات ادارية ورقابية شديدة على عمليات الاستثمار بها منذ اواخر القرن التاسع

عشر ، وطرحت خلال الاربعينات والخمسينات قوانين استثمارية أعطت فيها الحكومة الوطنية صلاحيات شديدة لبعد ماستغلال الشركات الاجنبية العاملة بها بقدر الامكان ولاسيما حجم الملكية ، والارباح ، وتصدير رأس المال . كما طرحت الكثير من الاتفاقيات التي بموجبها تمكن اليابان من الحصول على التكنولوجيا . كما تطورت هذه القوانين خلال السبعينات والثمانينات لتلائم طبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد والقوة الاقتصادية اليابانية فى الوقت الحاضر .

ينطبق ذلك أيضا على تجربة كندا للاستثمار الاجنبى ، وبعض دول أمريكا اللاتينية ، وجنوب شرق آسيا ، كما بدأت الكثير من دول العالم الثالث تسعى للاستفادة من تجارب الدول المضيفة للشركات العالمية ذات الخبرة الطويلة معها ، لتقوية نفوذها فى المفاوضات مع الشركات بقدر الامكان ، ومن أجل فرض نوع من القيود المباشرة وغير المباشرة على انشطة هذه الشركات ، خاصة وأنها تتداخل مع البناءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وفى اطار ذلك ، أنشىء العديد من الاجهزة والتنظيمات الوطنية فى الدول المضيفة للشركات العالمية سواء فى الدول النامية أو المتقدمة لاحكام انماط الرقابة على الاستثمارات الاجنبية حتى تقلل من حكم تكاليف هذه الاستثمارات بقدر الامكان .

ثانيا ــ الادارة الاقليمية :

فرضت طبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد خلال العقود الماضية، العديد من التكتلات الاقليمية الاقتصادية التى لم تعرفها الساحة العالمية فى المراحل التاريخية السابقة . ونتج عن ظهور هذه التكتلات تنظيمات سياسية واقتصادية اقليمية تمثلت فى الروابط الاقتصادية والاتفاقيات والاسواق المشتركة مثل السوق الاوروبية المشتركة ، ورابطة الاسيان ، وأمريكا اللاتينية ، والوسطى وغيرها من الكثير من دول العالم . وبدأت التكتلات والظواهر السياسية والاقتصادية الجديدة ، تسعى للتنسيق فيما بينها لتطوير القوانين المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات والتشجيع لها، ولاسيما الشركات النامية على المستوى الاقليمى ، وهذا ما ظهر بالفعل على سبيل المثال خلال عقد الثمانينات .

كما يلاحظ أن معظم أنماط الرقابة الاقليمية خلال السنوات الاخيرة على الشركات متعددة الجنسيات ، تأخذ الجانب التفاوضى المباشر وغير

المباشر من ناحية،أو فرض بعض القيود على هذه الشركات وهذا ما حدث فى مجال استغلال الطاقة وحماية البيئة من التلوث ولاسيما بعد أن ظهرت الكثير من المخاوف والاثار السلبية التى تهدد البيئة الاقليمية والعالمية . وتعد السوق الاوروبية المشتركة نموذجا اقتصاديا متقدما فى مجال تنظيم العلاقات وانماط الرقابة على الشركات الاجنبية بصورة عامة .

ثالثا ـ الادارة العـــالمية :

لم يظهر تاثير الادارة العالمية على الشركات متعددة الجنسيات الا خلال عقد السبعينات ، فلم يحدد القانون الدولى نوعية التشريعات والقـوانين التى يجب ابرامها واتخاذها مع هـذه الشركات أو تحـديد سلوكها داخل الدول المضيفة ، وان كان ذلك لم ينف وجود بعض القوانين التى وضعت بعد الحرب العالمية الثانية ، لحمـاية الاستثمارات الاجنبيـة والتاميمات وحماية حقوق الاختراع وغيرها . ولكن مع بداية السبعينات ظهرت ضغوط قوية ولاسيما من الدول النامية لحمـاية اقتصادياتها من استغـلال هـذه الشركات وهذا ما تم بالفعل بعد ذلك فى اطار تطوير قانون منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التابعة للامم المتحـدة ، وانشـاء المجلس الاقتصـادى والاجتماعى للامم المتحدة ، وانشـاء مركز للشركات العـالمية خلال عـام ١٩٧٥ لتجميع المعلومات ومعرفة الانشطة ، التى تقوم بها هذه الشركات فى الدول المضيفة كما تم انشاء هيئة خاصة للشركات متعددة الجنسـيات تابعة للامم المتحدة .

بصورة موجزة ، هدفت هذه المراكز والمنظمات واللجان الدولية خلال السبعينات والثمانينات الى تطوير النظام العالمى للسلوك الخاص للشركات متعـددة الجنسيات مع التنسيق بين هـذه المؤسسات والشركات فى نفس الوقت(٢٤) ، وعقـد العديد من المؤتمـرات العـالمية ، التى تهتم بمعالجة عمليـات واثار الشركات على المستوى العـالمى ولاسيما فى مجـال نقـل التكنولوجيا ، والبيئة ، وتقديم المعلومات ، ومحاربة الفساد السـياسى والادارى ، وغيرها من المجالات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة .

٧ ـ الصعوبات التى تواجه الشركات متعددة الجنسيات :

لاحظنا فيما سبق ، نمو السياسات القـومية ، والاقليمية ، والعالمية تجـاه الشركات متعـددة الجنسيات والاستثمار الاجنبية ولاسيما منذ بداية

السبعينات . وبالطبع ، ان هذه الاتجاهات الحديثة التى طرحت نفسها فى ضوء المتغيرات الحديثة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، تكشف بوضوح عن مدى أهمية هذه الظاهرة وتاثيرها على كثير من العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى توجد فى الدول المضيفة للاستثمارات العالمية . كما سعت معظم دول العالم الثالث على سبيل المثال فى وضع كثير من السياسات الاستثمارية بجذب الشركات متعددة الجنسيات . الامر ، الذى جعل هناك نوعا من التنافس الملحوظ بين هذه بين هذه الدول لجذب اكبر عدد من الشركات العالمية حتى تستفيد من الايجابيات أو الاسهامات الناتجة من الاستثمار الاجنبى أو المشترك .

بالرغم من ذلك ، يظهر تحليل تراث الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى مجموعة من الصعوبات ، التى تواجه انشطة هذه الشركات وتعرقل من عملياتها الاستثمارية ولاسيما بعد تزايد الاتجاهات القومية والاقليمية والعالمية ، ومحاولتها وضع نوع من القيود المباشرة وغير المباشرة واحكام الرقابة بقدر الامكان على عمليات الاستثمار بصورة عامة. ويمكن حاليا أن نوجز أهم الصعوبات أو القيود التى تواجه الشركات العاية وهى :(٢٥) .

أولا ــ قيود الدول المضيفة :

كشفت التحليلات السابقة عن انماط الرقابة التى تسعى الدول المضيفة، أن تضعها على عمليات وانشطة الشركات متعددة الجنسيات ، بهدف التقليل من الاثار السلبية أو ما يعرف بتكاليف Costs الاستثمار الاجنبى أو المشترك . ولقد تزايدت قوة اساليب وسياسات الدول المضيفة ، خاصة بعد أن قطعت العديد من دول العالم الثالث شوطا من المعاملات والاتفاقيات فى هذا المجال ، وتزايدت حدة الانتقادات التى توجه للشركات متعددة الجنسيات ، لعدم مشاركتها بصورة ايجابية أو تحقيقها للاهداف المنشودة لعمليات التنمية فى الدول النامية .

ومن اهم القيود التى تطرحها الدول المضيفة على الشركات متعددة الجنسيات ما يعرف بقيود الملكية الاجنبية Restriction of Foreign Owneship ، حتى لا يحدث نوع من الاحتكارات على البناءات والموارد الاقتصادية والمالية ، واستغلالها بصورة سلبية فى الدول المضيفة لها . ولاسيما أن غالبية دول العالم الثالث عانت بالفعل من انماط الاستغلال

الاقتصادى فى الماضى • ولذا ، حددت هذه الدول حجم مشاركة الشركات متعددة الجنسيات بنسبة ٤٩٪ فى المشروعات الاستثمارية وهذا ما حدث فى مصر على سبيل المثال منذ بداية السبعينات(٢٦) • وتصنيف العمليات الاستثمارية الى مناطق استثمارية حرة ، ومشتركة ولكل من النظامين شروطهما الخاصة فى العمليات الاستثمارية •

بالاضافة الى ذلك ، سعى الكثير من دول العالم الثالث لوضع شروط معينة لاستغلال الموارد الانتاجية المحلية ، وتبنى أساليب من الانتاج والتكنولوجيا ، التى تسمح بتشغيل العمالة وتوظيفها ، ووضع القيود التى تمارسها الشركات على ميزان المدفوعات ، وحركة استيراد وتصدير رأس المال الاجنبى ، والاعفاءات الجمركية ، وحجم الارباح • علاوة على لجوء بعض الدول لنزع الملكية أو التاميم ، ودفع تعويضات للشركات متعددة الجنسيات ، وهذا ما ظهر خلال السبعينات على سبيل المثال • من ناحية أخرى،تعد عمليات عدم الاستقرار السياسى من العوامل الطاردة للشركات متعددة الجنسيات وضع أسهمها ورأس مالها للخسارة الكبيرة •

ثانيا ـ قيود الدولة الأم (الأصلية) :

منذ بداية الستينات لجأت كثير من الدول صاحبة الشركات متعددة الجنسيات بفرض بعض القيود ،التى تتحكم فى عمليات الاستثمار الاجنبى لشركاتها العاملة فى الخارج • وهذا ما حدث على سبيل المثال للشركات الامريكية خلال العقدين الماضيين ، ووضع هذه الشركات بواسطة الحكومة الامريكية للاستثمار فى بعض الدول النامية أو الاشتراكية ، بهدف ممارسة ضغوط سياسية على هذه الدول • وان كانت هناك بعض المظاهر الايجابية لهذا الضغط فى بعض الاحيان مثل ممارسة الدول الغربية ضغوطا استثمارية على جنوب افريقيا لتغيير سياستها العنصرية •

علاوة على ذلك ، تفرض الدول الأم نوعا من القيود المالية والجمركية والضرائب على حجم الارباح وعوائد الاستثمارات ، مما يؤثر على حجم راس المال الاستثمارى لهذه الشركات • والتقليل من حجم الاثار السلبية على ميزان مدفوعاتها ، او اجبارها لاستثمار جزء من راس المال ، بهدف التقليل من حجم ومعدلات البطالة ، ولاكتساب التاييد السياسى من الفئات العاملة والنقابات • وعموما ، تعتبر عملية فرض الضرائب المزدوجة

من الدول الأم والمضيفة احدى القيود التى تعانى منها الشركات متعددة الجنسيات .

خاتمـــة :

يوضح التحليل السابق للشركات متعددة الجنسيات أهميتها كأحد مجالات علم الاجتماع الاقتصادى الحديثة ، والتى استقطبت مجموعة كبيرة من المهتمين بهذا الفرع من فروع علم الاجتماع . كما نلاحظ ، أن دراسة ظاهـرة الشركات متعـددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى تعـد من الظواهر المعقدة، التى طرحتها ظروف ومتغيرات النظام الاقتصادى العالمى الجديد ولاسيمـا فى النصف الاخـير من هـذا القرن . وهذا ما يتضح فى تحديد مفاهيم وتصورات الشركات متعددة الجنسيات وتباينها عن المفاهيم التقـليدية الاقتصادية ، التى طورت المصـانع والشركات التى انشئت فى اعقاب تاثير ثروة الأمم ونتائج الثـورة الصناعية فى العـالم الغـربى فى المراحل الاولى للعصر الحديث .

كما يعكس دراسة تراث الشركات متعددة الجنسيات كيفية التطورات التاريخية النشأة هذه الظاهرة ، وظهور العديد من الانواع الحـديثة لها ولاسيما الشركات الاشتراكية (الحمراء) وشركات دول العالم الثالث، حيث توضح تلك الانواع الحديثة مدى التغيرات التى ظهـرت كنتيجـة طبيعية للتغيرات الاقتصادية والسياسية التى شهدها العالم خلال العقود الماضية ، وتركت بصماتها الواضحـة على الاقتصـاد العـالمى وبناءاته الاجتمـاعية والمؤسساتية المختلفة . علاوة على ذلك ، فلقد ظهرت نظريات الشركات متعـددة الجنسيات ، لتسـهم فى تحليـل مفاهيم وافكار وسياسات هـذه الشركات ، والى اى حـد تتباين مع النظـريات الاقتصـادية الكلاسـيكية والنيوكلاسيكية فى تفسيرها للظواهر الاقتصادية والاجتماعية التى ظهرت فى العقود الاخيرة ؟ . الامر ، الذى يؤكد على حقيقة هامة مؤداها : أن تحليل العلاقة الجـديدة بين الاقتصاد والمجتمـع لا يمكن قصورهـا على تصورات علماء الاقتصاد أو الاجتماع وحدها ، بقدر ما تعكس نوعـا من الاهتمـامات المشـتركة بين هـذين العلمين والعـلوم الاجتمـاعية الاخرى والاستفادة من الخبرات المتبادلة لفهم الظواهـر المجتمعية المعقدة مثـل الشركات متعددة الجنسيات .

حقيقة ، نلاحظ بوضوح مدى الجدل والتباين الواضح ، عنـد تحليـل

ترأث الشركات متعددة الجنسيات واسهاماتها فى الدول النامية ، ومعرفة الايجابيات والسلبيات الناجمة عن وجود أو عدم وجود هذه الشركات فى دول العالم الثالث . وتحليل الاسباب التى أدت لتزايد حجم الاستثمارات فى الدول النامية ، أو محاولة الاخيرة لانشاء شركاتها الخاصة بها . فى الواقع ، ان تحليل هذا التراث مازال يحتاج للمزيد من الدراسات النظرية والامبريقية للتعرف على واقع هذه الاسهامات والايجابيات أو الانتقادات التى توجه للشركات متعددة الجنسيات . ولكننى اعتقد ، انه يجب عند تقييم هذه الشركات ضرورة تبنى مدخل التكاليف ــ الفوائد ، حيث يعكس الكثير من التصورات والرؤى الواقعية لماهية هذ الشركات وطبيعة الاستثمار الاجنبى بصورة أكثر تحليلا،وهذا ما لاحظناه بوضوح فى دراستنا الميدانية على هذا النوع من الشركات متعددة الجنسيات .

وبالرغم من الانتشار السريع لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات الا أن هذه الظاهرة تحتاج للمزيد من الدراسة للتعرف على انماط الضبط والقيود والرقابة التى بدأت تظهر على المستويات المحلية ، والاقليمية ، والعالمية للتخفيف من حجم التكاليف والاثار السلبية الناجمة عن الشركات متعددة الجنسيات فى الدول المضيفة ، ولاسيما فى الدول النامية . كما تعكس تلك القيود وأنماط الرقابة نوعية السياسات والاستراتيجيات المتبادلة بين كل من الدول المضيفة ، والاصلية والشركات متعددة الجنسيات من ناحية ، وطبيعة النظام العالمى الاقتصادى الجديد من ناحية أخرى . ذلك النظام الذى خلق نوعا من المناخ الاستثمارى التنافسى بين الشركات متعددة الجنسيات ، والصراع المستمر لتحقيق المكاسب والارباح ، والسيطرة على الاسواق ، واحتكار التكنولوجيا والمعرفة ، والاستغلال الامثل للموارد ورأس المال ، والتحول نحو العالمية للشركات المحلية التقليدية وغير ذلك من مظاهر جديدة لم يعرف خصائصها الا المجتمع الحديث .

بايجاز ، أصبحت مشكلة الشركات متعددة الجنسيات من المشكلات ، التى تشكل اهتمام الكثير من المهتمين فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى وغيره من العلوم الاجتماعية الاخرى . بالاضافة الى القائمين على وضع السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية أو المضيفة أو المهتمين بدراسة النظام الاقتصادى العالمى الجديد بصورة عامة . على أية حال ، ان اهتمامنا بدراسة الشركات متعددة الجنسيات

يعكس بوضوح أهمية هذه الظاهرة كأحد المجالات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادى ، كما سيمتد لقاءنا مع هذه الشركات خلال الفصل القادم عند دراسة مشكلة عملية نقل التكنولوجيا الى دول العالم الثالث ، والتى تعد من المجالات الحيوية التى ظهرت خلال العقد الماضى ، وأحد الموضوعات التى يعالجها علم الاجتماع الاقتصادى فى السنوات الاخيرة .

الهـــوامش والمراجـــع :

١ ـ يرجع اهتمام الباحث بالشركات متعددة الجنسيات فى اطار رسالته للدكتوراه التى حصل عليها عام ١٩٨٥ ، ونحاول فى هذا الفصل ايجاز أهم الافكار والقضايا التى ترتبط بهذه الظاهرة بعد تحديثها وتطويرها علميا واحصائيا ، فى ضوء التغيرات التى حدثت وحتى عام ١٩٩٤ ولاسيما مدى اهتمام علماء الاجتماع الاقتصادى بالشركات متعددة الجنسيات فى الوقت الحاضر . لمزيد من التفاصيل انظر :

— Abdalla M. Abdelrhman, The role of Multinational Corporations in Egypt in The light of Open Door Policy "with particular Reference to Technology Transfer and Employment" unpublished PH. D. Thesis, Exeter Univ. England, 1985, (Chap. 3 & 4).

٢ ـ لمزيد من التحليلات حول التعريفات المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات ، ارجع الى المرجع السابق خاصة الفصل الثالث ص ٥٧ ـ ٦٠ .

(3) Bornschier, V. & H. Samm, "Transnational Corporation", in A. Martinelli & N. Smelser, Economic and Society" Overviews in Economic Sociology, Current Sociology, Vol. 38/No. 2/3 Aut. /Winter 1990, pp. 403-404.

٤ ـ ارجع الى المرجع التالى للمزيد من التفاصيل :

— Dunning, J. H., (ed.) International Investment, London : Penguin Books, 1972, p. 59.

(5) Channan, D. F & M. Jalland, Multinational Strutegic Planning, London : The Macmillan press, LTH, 1979, pp. 3-4.

(6) Todaro, M. P. Economic Development in The Third World (Fourth ed.), N. Y : Longman, 1989, p. 469-70.

(7) Stafford, J. C & R. A. Durkis, Macmillan Directory of Multinational Corporations, Macmillan Publish. Comp. 1987.

(8) Todaro, M, P. Op. Cit., p. 470.

(9) Ibid., p. 474.

(10) Ibid., p. 474.

(11) United Nations, Year Book of United Nations 1991, Vol. 45, U. N. : N. Y : Dept. of Public information 1992, Chap. V. p. 465.

كما توضح بعض الاحصاءات أن حجم الاستثمارات الاجنبية فى دول العالم الثالث قد تزايدت فى الثمانينا تولاسيما قطاع الصناعة والخدمات، كما بلغت جملة اسهامات الاستثمار الاجنبي المباشر حوالى ١٦٪من اجمالى الموارد المالية لدول العالم الثالث فى السبعينات ، وبلغ جملة المعدل السنوى لهذا الاسهام ٩٪ خلال عقدى الستينات والسبعينات . لمزيد من التفاصيل ارجع الى :

(Todaro, P. Op. Cit., p. 474.

(12) Abdalla, M. Abdelrhman, Op. Cit., pp. 65-70.

١١ ـ افيريت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خورى،عمان : مركز الكتب الاردنى ، ١٩٨٨ ، ص ٥٤١ .

(14) A. M. Abdelrhman, Op. Cit., Chap. 4.

— Bornschier, V. & H. Samm, Op. Cit., pp. 204-210.

١٥ ـ لمزيد من التفاصيل،انظر للباحث ـ المرجع السابق،ص٩٨ـ١٠٠ .

١٦ ـ يمكن الرجوع الى المزيد من التحليلات عن السياسات الاستثمارية والتى يجب الاهتمام بها بواسطة القائمين على عمليات الاستثمار فى الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسيات ، فى المرجع السابق ص ١٠٢ ـ ١٠٤ .

(17) Bornschier, V., Op. Cit., p. 50. Also, Muiller, R, The Multinational Corporations and underdevelopment of the Third World" in C. K. Wilber, (ed.) The Political Economy of Development and underdevelopment, N. Y : Random House, 1973, 124-151.

١٨ ـ انظر المرجع السابق ، فصل (١٤) .

١٩ ـ يجد القارىء مزيدا من التحليلات حول اسهامات الشركات العالمية فى العالم الثالث فى المراجع التالية على سبيل المثال :

— Vaitsos, C., World Industrial Development and The Transational Corporations" Industial and Development No. 3, United Nations. N. Y : 1979, pp. 33-40.

— Ghosh' P. K. (ed.) Multinational Corporations and Third World Development (Westport, Conn : Greenwood press 1984.

— Morton, T. H. (ed.) Multinational Corporations (Lexington Mass, D. C. Health 1985.

— Casson, M. & R. D. Pearce "Multinational enterprise in LDCS" in N. Gemmell (ed.) Survey in Development Economic Oxford : Basil Blackwell 1987, pp. 90-132.

٢٠ ـ لمزيد من التفاصيل انظر للباحث :

— Abdelrhman, Op. Cit., Chap. 6 & 8.

(21) Ibid., Chap. (3) - Todoro, M, Op. Cit., pp. 476-77.

٢٢ ـ يجد القارىء مزيد من التحليلات حول تدخل الشركات متعددة الجنسيات فى الشئون السياسية بما يتناسب مع مصالح الدول الأم لهذه الشركات واجبار الكثير من دول العالم الثالث لتغيير نظم الحكم أو الحكومات بها ، وتعديل سياساتها الاقتصادية وغير ذلك من مظاهر الضغط السياسى والاقتصادى ، انظر على سبيل المثال :
ـ جون سبيرو ، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة خالد قاسم ، عمان : المركز الاردنى للكتب، ١٩٨٧، ص١٣٠ـ١٣٤ .

٢٣ ـ المرجع السابق ، ص ١٤٢ ـ ١٤٨ .

٢٤ ـ منذ بداية السبعينات شكلت مجموعات ولجان متعددة عالمية تابعة للامم المتحدة لوضع العديد من الاسس والمبادىء والتوصيات التى يجب الاهتمام بها عند عمليات نقل التكنولوجيا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات الى الدول النامية، والتى تهدف لتنسيق العلاقات بين السياسات الحكومية المضيفة وهذه الدول ، ووضع ما يسمى بالسلوك العالمى لعملية نقل التكنولوجيا . لمزيد من التفاصيل ارجع الى :

— Abdelrhman, O . Cit., Chap. (5).

٢٥ ـ انظر على سبيل المثال :

ـ جون هندرسون ومارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور على ، الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٨ ، الباب السابع .

٢٦ ـ لمزيد من التفاصيل حول قوانين الاستثمار الاجنبى فى مصر انظر

— Abdelrhman, Op. Cit., Chap. 2.

الفصل السادس

اقتصاديات العـالم الثالث

تمهيـــــد :

(١) مفهوم العالم الثالث وتصنيفاته :

(٢) سوسيولوجيا اقتصاديات العالم الثالث •

(٣) أهم خصائص دول العالم الثالث :

- السـكان •
- الدخل القومى والفردى •
- الصحة والتعليم •
- التضخم والبطالة •
- الفقـــر •

(٤) التصنيع والتجارة الدولية •

(٥) المسـاعدات والديون •

(٦) التسليح والتنميـة •

خاتمـــة :

تمهيـــــد :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية عقد الخمسينات ، ظهر العالم الثالث علي الخريطة السياسية والاقتصادية ولاسيما بعد استقلال معظم هذه الدول من الاستعمار الغربي . ومنذ ذلك التاريخ وبعد انقضاء ما يقرب من نصف قرن حدث الكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصـادية والسياسية والثقافية التى شملت العالم وفى اطار ما يعرف بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد . واصبح العالم الثالث فى السنوات الاخيرة موضع اهتمام لكثـير من العلوم الاجتماعية والمهتمين بها خاصـة بعـد ان تغـيرت النظرة الى مجتمعات دول العالم الثالث،والتى كانت مستعمرات تابعة للدول الغربية. كما جاء هذا الاهتمام ليس فقط من داخل الدول النامية ، بل ايضـا من الدول الغربية المتقدمة ونتيجة لزيادة انشطة المنظمات الدولية والعـالمية ولاسيما منظمات الامم المتحدة .

وكما يكشف لنا تحليل التراث النظرى الغربى ولاسيما قبـل الستينات كيف اهمل تماما دول العـالم الثالث ، وركـزت كل النظريات الاقتصادية والسوسيولوجية والسياسـية على تحليـل واقـع المجتمعات الغـربية دون الاهتمام بالدول النامية . واكـدت معظم هـذه النظريات بعـد ذلك على ضرورة تبنى الدول الاخيرة نفس مسار التنمية التى سلكتها من قبل الدول المتقـدمة ، دون الاخـذ فى الاعتبـار الظـروف التاريخيـة والاستعمارية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية التى تعيشها الدول النامية . ويمكن القول لقد شهدت العقود الثلاثة الماضية اهتمامات ملحوظة بدراسة واقـع الدول النامية على المستويين النظرى والامبريقى ، لمعرفة الاختلافات المتبـاينة بين واقع هذه الدول ، والاسباب التى ادت لتخلفها واتساع الهوة بينها وبين الدول المتقدمة بصورة عامة .

حقيقة ، لقد ركـزنا فى الفصلين السابقين على الكثـير من خصـائص وسمات دول العالم الثالث ولاسيما عند دراسة الشركات متعددة الجنسيات ومشكلة نقل التكنولوجيا ومدى تاثيرها على الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية . ونسعى فى هذا الفصل لتحليل اهم ملامح اقتصاديات

دول العالم الثالث باعتبارها من أهم المجالات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادى . ولذا ،سنعالج طبيعة المفاهيم والتصورات التى ترتبط بصورة اساسية بمفهوم دول العالم الثالث ، وما مدى اهتمام علماء الاجتماع الاقتصادى والتنمية بدراسة قضايا ومشكلات هذه الدول (كمدخل نظرى)؟. ثم نشير الى ماهية الخصائص العامة او المؤشرات الاقتصادية لدول العالم الثالث مثل السكان ، ومستوى المعيشة ، والصحة والمرض ، والبطالة والفقر الشامل ؟ وبيان اهم الملامح الاقتصادية الاخرى ولاسيما التصنيع والتجارة الدولية ، والمساعدات والديون ؟ وما هى العلاقة بين زيادة النفقات الاقتصادية للتسليح والتنمية فى دول العالم الثالث ؟ .

١ ـ مفهوم العالم الثالث وتصنيفاته :

قبل الاشارة الى اهم اسهامات علم الاجتماع الاقتصادى والتنمية ، نود أن نوضح بايجاز مفهوم العالم الثالث واهم المفاهيم الاخرى التى ترتبط به عند تحليل اقتصاديات الدول النامية . يعكس تحليل تراث العالم الثالث، بأن استخدامات هذا المفهوم The Third World ، ظهر لأول مرة قبيل انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ واستخدمه العالم الفرنسى الفريد سوفى للاشارة الى كل من البلدان النامية ، التى تخلفت عن طبيعة النظامين الاقتصاديين والاجتماعيين اللذين كانا يسودا العالم بعد حركات التحرير، والتى ازدادت مع بداية الخمسينات .حيث انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية الى ما يسمى بالبلدان الراسمالية التى تعتمد على الملكية الخاصة واقتصاديات السوق ، وبين البلدان الاشتراكية التى تعمم ملكية وسائل الانتاج(١) .

وفى هذا الصدد يشير جولد ثروب Goldthrope (٢) الى أن مفهوم العالم الثالث ، إرتبط بالكثير من المفاهيم مثل التصنيع Industrialization والتنمية Development ، والتخلف Underdeveloped ، والتميز بصورة عامة بين المجتمعات المتقدمة Developed Countries ، والدول النامية Developing Countries . كما يرجع استخدام مفهوم «التخلف» بصورة أساسية الى احد تقارير الامم المتحدة الهامة التى اشارت الى المجتمعات غير الصناعية وذلك فى عام ١٩٥١ ، أما مفهوم التنمية استخدمه عالم الاجتماع الاقتصادى جونار ميردال Myrdal . ليشير بصورة دبلوماسية الى الدول النامية أو دول العالم الثالث . ولكننا نلاحظ حدوث مزيد من الخلط

والتداخل عند استخدام هذه المفاهيم عند تحليل واقع الدول النامية لتباينها الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، كما قد تظهر عند استخدامها العديد من المشاكل الاصطلاحية ، ولتجنب ذلك يمكن استخدام بصورة عامة مفهوم «العالم الثالث» .

حقيقة ، قد يثار جدل كثير عند مناقشة مفهوم العالم الثالث والمفاهيم الاخرى المرتبطة به ، ولكننا لسنا فى موضع لعرض تلك الاراء والمناقشات الجدلية ولاسيما عند تصنيف دول العالم ، وبالاخص الدول النامية وهذا ما اشار اليه بوضوح حديثا اندرو وبستر A. Webster ، بان تلك الدول لديها سمات وخصائص مشتركة ومن اهمها :(٢)

١ ــ الاعتماد بصورة اكبر على القطاع الزراعى من القطاع الصناعى .

٢ ــ تقوم بتصدير جانب كبير من المواد الخام .

٣ ــ يوجد بها مستويات عالية من الامية وسوء التغذية .

٤ ــ كانت تعتبر فى الغالب من المستعمرات السابقة .

كما يؤكد «وبستر» على وجود تمايز واضح بين الدول النامية ودول العالم الثالث التى تتميز غالبا بالخصائص والسمات السابقة ، وهذا مايشير اليه البعض من أمثال مابجنجى Mahoygunje عندما اقترح ثلاث مظاهر اساسية تعكس الكثير من التمايز والاختلافات بين دول العالم الثالث وهى السكان Population ، والموارد الطبيعية Natural Resources ومستويات التنمية Level of Development . وهذا ما سوف نوضحه لاحقا .

وتعد تحليلات الن مونتجوى A. Mountjoy ، ايضا من التحليلات المميزة عندما سعى لتوضيح ما المقصود بالعالم الثالث ؟ للاشارة للدول المتخلفة واعتبارها العنصر الثالث فى ميزان القوى العالمى ، فى حين تجد الدول المتقدمة التى تعتمد اساسا على احتكار التكنولوجيا العالمية وتشغل فقط ٤٠٪ من سطح الكرة الارضيه ، ويقل نصيبها من السكان العالمى عن ٣٠٪ فقط . وميز عموما «مونتجوى» مفهوم العالم الثالث والعديد من المفاهيم المرتبطة به والتى اشرنا اليها سابقا . ولكنه يؤكد على ان استخدام مصطلح الدول الاقل نموا less developed Countries ، بأنه اكثر

المصطلحات شيوعا ، نظرا لان كل هذه الدول تشترك فى خاصية الفقر Poverty ، وتخلفت كثيرا عن الدول الاوروبية ، وهذا ماتؤكده مؤشرات مثل : اجمالى الناتج القومى (GNP) ، وصافى الدخل الفردى،ونصيب كل فرد من السكان من الطاقة والتعليم ، وغير ذلك من مؤشرات تحديد الثروة وتوزيعها بين الدول الفقيرة (النامية) والمتقدمة (الغنية)(٤) .

عموما ، نلاحظ أن استخدام مفهوم العالم الثالث والبلدان النامية هو اكثر الاستخدامات فى الوقت الراهن من قبل علماء الاقتصاد ، والاجتماع، والسياسة وغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية الاخرى ، كما يرتبط مفهوم الدول النامية أو العالم الثالث بمفاهيم اخرى مثل «التخلف»،و«التنمية» كما توجد عوامل مشتركة توضح مظاهر التخلف وعناصر التنمية ولاسيما نقص النقدية ، وضعف الانتاجية ، وانخفاض الدخل القومى والفردى ، وقلة الاستثمارات الصناعية والتجارية،وتخلف البناء الاجتماعى،والتفاوت بين المناطق الجغرافية ، وانتشار الامية وزيادة السكان . بالاضافة الى ذلك توجد عوامل اخرى(٥) مثل : عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى،وسيطرة الشركات العالمية والدول المتقدمة على الاقتصاد المحلى ، والاعتماد على تصدير الحاصلات الزراعية دون تصنيعها محليا ، وتخلف القيم الثقافية والحضارية المختلفة ، وعدم الرغبة فى التحديث والتطور . وغير ذلك من عوامل متعددة يمكن اضافتها الى الخصائص والسمات العامة التى تتميز بها دول العالم الثالث أو الدول النامية .

تصنيفات العالم الثالث :

بعد الاشارة الموجزة لمفهوم العالم الثالث ، وحدوث العديد من التمايز بين دول هذا العالم ، نجد أن تحديد هذا المفهوم قد ظهر بعد الخمسينات فى ظل وجود العالمان «الرأسمالى» و «الاشتراكى الشيوعى» . ولقد ظل هذا التصنيف حسب رأينا لسنوات طويلة ، ولكن خلال عقد الثمانينات حدث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على بناءات القوى العالمية ومكونات دول العالم الثالث ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى سابقا ، وبعض الانظمة الاشتراكية مثل يوجوسلافيا مؤخرا وتحول الكثير من هذه الانظمة الى اقتصاديات السوق أو النظام الرأسمالى .

ويمكن أن نشير بايجاز الى أهم المحـاولات التصنيفية(٩) لما يعـرف بالعالم الثالث خاصة،وان هناك الكثير من المفارقات بين مفهوم هذه الدول فى الوقت الحاضر • ويعد تصنيف الامم المتحـدة United Nation أحـد هذه التصنيفات التى تقسم دول العالم الثالث الى ثلاث مجموعات وعددها (١٤٤) من اجمالى ١٥٩ دولة فى العالم وهى :

(١) ٤٣ دولة فقيرة أو أقل فقرا أو تقدما — Ieast developed

(٢) ٨٨ دولة غير مصدرة للبترول — Non-oil exporting

(٣) ١٣ دولة غنية ومصدرة للبترول (الاوبك) — (OPEC)

أما التصنيف الثانى ، فلقد حدد بواسطة منظمة التعاون الاقتصـادى والتنمية (OECD) التى صنفت دول العالم الثالث والمناطق الاخرى التى لم تدخل نطاق الامم المتحدة الى المجموعات التالية :

(١) ٦٢ دولة أقل دخلا فى العالم — Low Income Countries

(٢) ٧٣ دولة متوسطة الدخل — Middle In Come Countries

(٣) ١١ دولة حديثة التصنيع — New Industrializing

(٤) ١٣ دولة أعضاء منظمة «الاوبك» — (OPEC)

اما التصنيف الثالث ، فانه يستخدم بواسطة البنـك الدولى World Bank الذى يقسم العالم (متقدما وناميا) الى ست مجموعات وهى :

(١) الدول الاقل دخلا •

(٢) الدول متوسـطة الدخل •

(٣) الدول اعلى من متوسطة الدخل •

(٤) الدول البترولية ذات الدخل المرتفع •

(٥) الدول الصناعية ذات اقتصاد السوق •

(٦) دول أوروبا الشرقية (غير اقتصادية السوق) •

وشمل هذا التصنيف دول العالم الثالث فى المجموعات الاربع الاولى،

وعددها (١٤٤) دولة ، أما المجموعتان الاخرتان (٤٢) فهى دول العالم الاول والثانى ٠

تلك هى أهم التصنيفات العالمية «لدول العالم» والتى استخدمت بواسطة الامم المتحدة أو منظماتها الاخرى ، والتى حددت العالم الى (١٥٩) دولة ولكن هذا التحديد لم يشمل دول الاتحاد السوفيتى سابقا ، أو التى انفصلت عن بعض النظم الاشتراكية مؤخرا مثل يوجوسلافيا ، أما عدد دول العالم حاليا عام ١٩٩٣ فلقد بلغ (١٧٠) دولة ٠

٢ ـ سوسيولوجيا اقتصاديات العالم الثالث :

يعكس تحليل تراث العالم الثالث من قبل علماء الاجتماع ولاسيما علماء الاجتماع الاقتصادى والتنمية مدى اهتمامهم بدول العالم الثالث ومشكلاته المتعددة ٠ وان كنا قد لاحظنا عند تحليل مفهوم العالم الثالث، انه لم يظهر الا فى بداية الخمسينات وبعد حدوث الكثير من التغيرات على الساحة العالمية ، وبالتحديد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ٠ الامر ، الذى نتج عنه عدم تناول علماء الاجتماع الكلاسيكيين واستخدامهم هذا المفهوم بصورة واضحة عند تحليلهم لمشكلات العالم أو المجتمع الحديث وهذا ما جعل العديد من النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية عرضة للانتقادات ولاسيما عند تناولها قضايا «التقدم» و «التطور» و «التنمية» وقصرها على المجتمعات الغربية ٠

وبالرغم من ذلك ، فان المتعمق لتحليلات الجيل الاول من علماء الاجتماع يجد أن هؤلاء العلماء منذ أن وضع أوجست كونت A. Conte اسهاماته الاولى حول هذا العلم الحديث خلال العقود الاولى من القرن التاسع عشر ، قد تناول الكثير من الافكار والتصورات التطورية للمجتمعات البشرية ، فى اطار تحليل الخصائص العامة للمجتمع الصناعى الحديث، أو المراحل التى مرت بها المجتمعات البشرية من حالة البداوة الى المرحلة الحديثة ٠ وبايجاز ، ركز كونت مهمة علم الاجتماع للكشف عن مراحل التحول للجنس البشرى ٠ كما اتخذت أبعاد فكرة التنمية الاجتماعية Social development حيزا كبيرا فى تحليلات كل من سبنسر Spencer دوركايم Durkheim ، وماكس فيبر Weber ، وماركس Marx ولاسيما عند تناولهم للخصائص العامة التى كانت توجد عليها المجتمعات التقليدية

والمجتمعات الحديثة التى عاصروا مراحل تغييرها الاولى . وهذا بالفعل ما لاحظه تالكوت بارسونز T. Parsons ، ومتملسر Smelser عند دراستهما لظاهرة تقسيم العمل Division of Labour والخصائص العامة للمجتمع الرأسمالى الحديث(٧) .

الا أن الامر قد اختلف بعد ذلك ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وظهر مفهوم العالم الثالث ليستقطب العديد من علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الاقتصادى ، والتنمية الاقتصادية ،وفرضت مشكلات الدول النامية نفسها على تحليلات كل من المنظرين الغربيين وعلماء الدول النامية ، خاصة وان تلك المشكلات لها أصداءها على نوعية المشكلات التى تواجه المجتمع الصناعى المتقدم مثل ميزان المدفوعات ، والديون والقروض والتضخم ،والفقر وغيرها من المشكلات التى تفسر أسباب تخلف دول العالم الثالث أو وصف اقتصادهم بالاقتصاد المتخلفEconomics Backwordness .

وربما تعد تحليلات أحد علماء الاجتماع الاقتصادى المعاصرين وهو جولدثروب Goldthrope ، من أهم التحليلات التى سعى فيها لتوضيح مدى اهتمامات علماء الاجتماع الاقتصادى أو ما يعرف بعلماء اقتصاديات التنمية بتحليل قضايا ومشكلات اقتصاد دول العالم الثالث وهى بايجاز(٨):

١ ـ لويس روستو : تعد اهتمامات ارثر لويس A. Lewis أحد العلماء البارزين الذين تناولوا القضايا المرتبطة باقتصاديات العالم الثالث عند وضع تقريرا هاما للامم المتحدة عام ١٩٥١ ، حاول فيه أن يضع عدة مقاييس لدراسة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية أو المتخلفة . وركز على تحليل العلاقة بين التخلف ومشكلة الفقر والبطالة ، ووصف الدول النامية بانها الدول الفقيرة فى دخولها بالمقارنة بالدول المتقدمة . كما تناول كيفية حدوث التقدم الاقتصادى Economic Progress الذى لن يتم الا عن طريق رغبة السكان الذين يعيشون فى الدول النامية ، وتحسين مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية وتطوير المؤسسات والنظم القائمة على تحسين هذه المستويات . كما انتقد لويس العديد من السياسات الحكومية والتوازن غير العادل فى السياسات الاقتصادية أو التجارية بين الدول النامية الفقيرة والغنية .

كما تعتبر تحليلات روستو W. Rostow ومراحل النمو الاقتصادى

Economic Growth احدى التحليلات الشهيرة التى تناولت اساليب التطور التى يجب أن تتبناها الدول النامية - بالرغم من الانتقادات التى وجهت اليها بعد ذلك - فلقد حاول روستو أن يضرب بعض الامثلة لتجارب التنمية والتطور الاقتصادى الذى حدث فى بريطانيا خلال القرن الثامن عشر ، والولايات المتحدة واليابان فى القرن التاسع عشر ، والهند والصين منذ الخمسينات من هذا القرن • وان كانت قد حددت خطوات النمو الاقتصادى عند «روستو» كما حدث نفس الشىء فى الفكر الماركسى والخطوات التى اقترحها «ماركس» أيضا للتقدم الاقتصادى ، ولاسيما أن تلك الخطوات لم تكن محددة المعالم •

٢ - البرت هيرشمان : تظهر اهمية هيرشمان Hirshman فى فكرته عن التنمية غير المتوازنة Unbalance development ، والتى انتقد فيها أصحاب نظرية النمو المتوازن Blanace growth ، عند كل من روادان Rodan ونيركس Nurkse وغيرهم • وتصور عموما بان أهم مشكلات الدول النامية يكمن فى قلة مواردها وعدم اتاحة راس المال واستمرارية هذه المشكلات دون تقديم العلاج الاقتصادى والسليم لها • كما ركز على أهمية التعليم لاكتساب الخبرات العلمية والتكنولوجية واتفق مع ميردال Myrdal كثيرا حول أهمية وجود السياسات الحكومية ومعالجتها للمشكلات الاقتصادية والتنموية •

٣ - سلو فيرتادو C. Furtado ، ركز «فيرتادو» على فكرة التخلف Underdevelopment والاقتصاد العالمى International Economy ، ورأى بأن الحالة الاقتصادية لكل دولة ترجع الى طبيعة ظروفها الاقتصادية الذاتية ، وليس لطبيعة المراحل التطورية أو التنموية التى يجب أن تسلكها مثل الدول المتقدمة ، خاصة وأن تلك الدول الاخيرة تختلف من حيث الوضع الاقتصادى والمرحلة الزمنية ، والعديد من الظروف البيئية والثقافية والمجتمعية الاخرى • وتعد تحليلات فيرتادو كغيرها من التحليلات الماركسية المحدثة ، التى انتقدت بشدة افكار علماء اقتصاديات التنمية ، وتحليلهم لمشكلة التخلف والفقر فى الدول النامية • وان كانت قد تعرضت أيضا الماركسية والماركسية المحدثة للنقد لتصوراتها لعمليات التنمية والتخلف والاقتصاد العالمى من قبل «ميردال» وغيره من علماء الاجتماع الاقتصادى المحدثين •

٤ ـ جونار ميردال G. Myrdal ،تظهر اهمية تصورات «ميردال» حول اقتصاديات العالم الثالث من خلال معايشته لظروف هذا العالم من الناحية الواقعية ولاسيما جنوب القارة الاسيوية ،واجرائه مجموعة من الدراسات حول مشكلات الدول النامية ،التى ظهرت فى مؤلفات مثل «فقر الامم» «والدراما الاسيوية» وغيرها • وركز عموما على فكرة نتائج وآثار التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية وأسبابها الحقيقية ، والتى تكمن فى الزيادة السكانية ، والهجـرة ، وزيادة الضرائب وقلة رأس المـال ، والصـناعات اليدوية التقليدية ، والحكومة المركزية ، والتاريخ الاستعمارى،واللامساواة فى توزيع الدخول وغير ذلك من مشكلات متعددة ، تؤدى فى النهاية الى اللاتوازن الاقليمى Regional Imbalance (٩) • عـلاوة على ذلك ، ركـز «ميردال» على دور الدول المتقـدمة فى تخـلف الدول النـامية ولاسيمـا سياساتها للتجارة الدولية ، وضعف الروابط الاقتصادية العـالمية ، والدور الاستعمارى ، والمساعدات والديون وغيرها • عموما ، لقد نظـر مـيردال الى واقع النظم الاجتماعية فى الدول النامية وظروفها المتخلفة وارجعها الى مجموعة من العوامل وهى : الانتـاج والدخـل ، وظروف الانتـاج ، ومستويات المعيشة ، واتجاهات الناس نحو الحياة والعمل ، والمؤسسات والنظم والسياسات الحكومية • ومن ثم ، فلقد أعطى بعدا سوسيولوجيـا لدراسة التخلف والتنمية فى الدول النامية بصورة عامة •

٥ ـ سيرس وسترين Seers & Streeten • ركز كل منهمـا على انتقـاد المداخل الاقتصادية التقليدية عند معالجة مشكلات التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث • فلقد اهتم «سيرس» بان علمـاء الاقتصاد الغـربيين ركزوا اهتماماتهم على تحليل واقع اقتصاديات الدول الغربية ، وفهم هذا الواقع فى اطار البناءات السياسية والثقافية والمجتمعية ، ثم محاول تطبيق نوعية الاقتصاد الغربى باعتباره حالة خاصة وفـريدة ، على المجتمعات النـامية من الناحية النظرية فقط ، دون الاهتمام بالواقع الامبريقى لمشكلات الفقر والاقتصاد المختلفة فى آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية • عـلاوة على ذلك ، ركز «سيرس» على ضرورة تفسير اقتصـاد دول العالم الثـالث فى اطار الاقتصاد العالمى المتغير ، ويجب على علماء الاقتصاد الغربيين أو فى دول العالم الثالث ان يهتموا بمدى تأثير هذا الاطار الاقتصادى العالمى •

اما «بول سترتن» فلقد سعى لانتقاد علماء الاقتصاد الغربيين وأساليبهم

التقليدية عند معالجتهم لاقتصاد الدول النامية ، ولاسيما عند تركيزهم على فكرة أو تحليل العامل الرئيسى One-Factor Analysis ، بغرض تشخيص مشكلات اقتصاد العالم الثالث ووضع عـلاج غير ملائم له وهـذا ما حـدث بالفعل عند المدارس الاقتصادية التقليدية حيث ركـز الطبيعيون على قيمة الارض كمصدر للثروة ، والمدرسـة الاقتصادية الكلاسيكية على «العمـل» و «رأس المال» وكما تركز المدارس الحـديثة على «التعليم» أو استثمـار راس المال البشرى Human Investment ، أو على مراكز البحث والتطوير R & D . وبايجاز ، يتصور «سترتن» ضرورة معرفة العوامل المتداخلة التى تزيد من عناصر ومشكلات تخلف دول العـالم الثالث ، والتمييز بين مشكلات هذا العالم وأسبابها وحلولها بعيدا عن مثيلتها فى الدول المتقدمة. ويضرب على ذلك بعض الامثلة ، حيث يشير الى أن تفسير عمليات الانفاق على الصحـة والتغـذية فى الـدول الغـربية يعـد نوعـا من الاستهـلاك Consumptions ، بينما ينظر اليهـا فى الدول الناميـة على أنهـا نوع من الاستثمار Investement ، الذى يؤدى الى زيادة الانتاج Production .

٦ ـ بولى هيمفـريز P. Humphreys . ترجـع أهميـة تحليـلات «هيمفريز» لواقعيتها لدراستها اقتصاد مجتمعات غرب افريقيا مثل «غانا الجنوبية» كما فعل ذلك من قبـل ميردال على غـرب آسـيا ، كمـا كان لاستخدامها الاسـاليب السوسيولوجيـة والانثربولوجيـة التى اضفت بعدا تحليليا هاما للتعـرف على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الواقعيـة أو ما حددته عموما بالاقتصاديات الاهلية Indignous Economics . وحاولت هيمفريز أن تفند الاراء والتصورات النظرية لعلماء الاقتصـاد الغربيين فى تفسيرهم للمشكلات والعوامل التى تحدد طبيعة اقتصاد دول العالم الثالث ومحاولتهم لتقديم «نماذج غربية» لتقليدها كما هى دون الاخذ فى الاعتبار انماط الملكية ، والعمل ، وتوزيع الانتـاج ، والايديولوجيـا الحكومية ، والانماط المميزة لما يعرف بالاقتصاد الاهـلى ، ومدى تاثير فترات الحـكم الاستعمارى الغربى عليه بصورة عامة . وبايجـاز ، تؤكـد هيمفريز على ما يعرف بتفسير أيديولوجيات التخلف Ideology of underdevelopment الواقعية فى دول العـالم الثالث والبعـد عن الاراء النظرية والتحليـلات الاحصائية المجمعة غير الواقعية ، أو تطبيق النماذج الاقتصادية الغـربية. بعيدا عن الظروف المرتبطة أو المفسرة لهذا الواقع فى الدول النامية .

٧ ـ جـــولدثروب Goldthrope · تـــعد تصـورات جولدثروب من التصورات الحديثة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ودراسة اقتصـاديات التنمية على وجه الخصوص ، حيث حدد اقتصاديات التنمية Development Economics بانها «علم تطبيقى» يجب أن لا يخضع للاراء النظرية لعلماء الاقتصـاد الغـربيين ونماذجهم الرياضية والاحصـائية التقـليدية ، والتى يتصورون امكانية تطبيقها على الدول النامية · ومن ثم ، فان الاهتمـام باقتصاديات التنمية لدول العالم الثالث يجب أن تكون قاسما مشتركا بين علماء هذا الفرع من ناحية ، وعلماء الاجتماع والانثربولوجيا والسياسـة من ناحية أخرى·ويجب توسيع الاهتمامات المشتركة بين هؤلاء المتخصصين عند تفسيرهم لواقع مشكلات التخلف وأسبابها فى الدول النامية·فمن وجهة النظر السوسيولوجية والانثربولوجية يجب تفسير الجوانب الثقافية والنظم الاجتماعية الهامة التى تحدد انساق الملكية ، والقرابة ، والضبط،والدين، والتمايز الطبقى وغير ذلك من عوامل أخرى تشكل طبيعة النظام الاقتصادى الموجود فى الواقع ·

علاوة على ذلك ، يجب الاهتمام بمشكلات التنمية وطبيعة السياسات الحكومية ومستشاريها وأيديولوجياتهم نحو التنمية والاصـلاح الاقتصادى والاجتماعية علاوة على تفسير واقعية الطموح نحو العمل والدافعية لزيادة الانتـاج ، والملكية ، وتغـير الانماط التقليدية لاساليب الحيـاة والمعيشـة والتطلع عموما نحـو المستقبـل وغـير ذلك من ميكانزمات متقـدمة تفسر المشكلات والاسباب التى تكمن وراء عمليات تخلف دول العالم الثالث،مع تقديم الاساليب العلاجية المتعددة دون الاعتماد على العامل الوحيـد فقط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ·

عموما ، لقد سعى «جولدثروب» بعرض اهم اسهامات علماء الاجتماع الاقتصادى المحدثين والكلاسيكيين ـ وتناولهم لقضية اقتصاديات دول العالم الثالث ـ والتى أشرنا اليها بصـورة موجـزة · ولكننا نرى أيضا أن هناك عـددا من علمـاء الاجتمـاع الاقتصـادى المعـاصرين الذين لم يشر اليهم «جولدثروب» ومنهم على سبيل المثال لا الحصر تحليلات جوزيف شومبيتر J. Schumpeter ونيل سملسر N. Smelser (١٠) · فلقد قـام «الاول» بدراسـة قضية التنمية فى المجتمعـات النـامية أو ما اسمـاه عمـوما بالمجتمعـات الانتقالية Transtitional States ويقصد بها المجتمعات الاشتراكية والنامية

واهتم بمعالجة مشكلات التحول مثل البناء الطبقى ، والعادات والتقاليد والاتجاهات ، والدين ، وتوزيع الثروة ، وبنـــاءات السلطة ، والميزانيات العامة والديون وغيرها • أما تحليلات «سملسر» فى هذا المجال مازالت تسهم فى تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادى حتى الان،والتى تغيرت كثيرا عن موضوعات ومجالات هذا العلم فى الخمسينات.فلقد اهتم بدراسة مشكلات اقتصـــاد دول العالم الثـــالث وركز على ضرورة تفسـيره فى ضوء النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والنمو غير المتوازن بين دول الشمــال والجنوب وغير ذلك من القضـــايا التى ترتبط باقتصاديات العـــالم النامى عمـــوما •

٣ ـ أهم خصائص دول العالم الثالث •

كشف تحليلنا الموجز لأهم اسهامات علماء الاجتماع الاقتصادى ودراسة اقتصاديات التنمية فى دول العـــالم الثالث ، مدى اهتمام هـؤلاء العلماء كغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية الاخـرى الذين ركـزوا على تحليـل مشكلات العالم الثالث وأسباب تخلفه ولاسيما فى النصف الاخير من القرن العشرين • وفى اطار تحليلنا لنوعية اقتصاديات الدول النامية نشير بايجاز الى اهم الخصـــائص والسمات العــامة والمميزة لهـذه الدول والتى تعكس بوضــوح المشـكلات الرئيسـية التى تواجـه عمليـــات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى الوقت الحاضر •

الســـــكان :

تشير احصاءات السكان العالمية أن اجمالى عدد السكان فى العالم بلغ ٣ر٥ بليون نسمة فى عـــام ١٩٩٠ ، يعيش ٧٥٪ منهم فى العـــالم الثالث ، و ٢٥٪ فى الدول المتقدمة • كما تعكس معدلات المواليد والوفيات كثـيرا من أوجه التناقض والتباين بين كل من الدول النامية والمتقـدمة ، حيث يتسم معدل المواليد Birth Rate فى الدول النــامية بالارتفاع ، ويتراوح ما بين ٣٠ ـ ٤٠ فى الالف الواحد بينما يصل الى اقل من نصف هذا المعدل فى الدول المتقدمة • كما يوجد الكثير من التجانس والاختـلاف بـ ين الدول النامية ذاتها ، حيث توجد مجموعة من الدول ترتفع معدلات مواليدها الى اكثر من ٢٥ حالة فى الالف ، بينما توجد مجموعة أخرى تقل فيهــا هـذه النسبة (أى اقل من ٢٥ حالة فى الالف) كما يعكس معدل الوفيات Death Rate العديد من المشكلات التى ترتبط بنوعية المشكلة السكانية،ولاسيما

مشكلة العلاج والصحة والمرض والتعليم والامية والظروف المعيشية الاخرى التى سوف نسعى لتحليلها فيما بعد بايجاز ٠

وتشير بعض الاحصاءات لمعدلات المواليد واختلافها بين دول العالم الثالث والمتقدم عن الكثير من التباين ، فنجد على سبيل المثال أن معدلات الزيادة بلغت ١٠ حالات فى الالف سنويا فى كل من سويسرا ، والنمسا ، والمانيا ، واليابان ، بينما بلغت ٥٠ حالة فى الالف فى بعض الدول النامية (أى خمس أضعاف الدول المتقدمة) مثل النيجر ، ومالى ، وزامبيا ، وتنزانيا ، وأوغندا على سبيل المثال ٠ ويعكس ذلك أيضا ، معدلات النمو السنوى للسكان فلقد بلغ فى العالم (١ر٢٪) ، وفى دول العالم الثالث ٤ر٢٪ (ماعدا الصين) بالمقارنة ٦ر٪ فى العالم الصناعى المتقدم(١١) ٠

كما يشير طبيعة (الهرم السكانى) ومعدلات المواليد فى كل من الدول النامية والمتقدمة للعديد من اوجه التناقض الاخرى ٠ فنجد على سبيل سبيل المثال ، أن فئة الاطفال تحت عمر ١٥ سنة تكون أكثر من ٤٠٪ من العدد الاجمالى للسكان فى الدول النامية ، فى مقابل أقل من ٢٣٪ لهذه الفئة العمرية فى الدول المتقدمة ٠ وهذا ما يفسر العديد من النتائج السلبية على عناصر القوى العاملة فى الدول النامية ، حيث يبلغ اجمالى عدد الاطفال الضعف تقريبا عما هو موجود فى الدول المتقدمة ٠ كما أن فئة كبار السن لاكثر من ٦٥ عاما فى الدول الاخيرة يرتفع عن مثيله فى الدول النامية وهذا يعكس عموما الكثير من مظاهر الخلل فى الهرم السكانى ونتائجه السلبية على عناصر القوى الانتاجية ، والعديد من المظاهر السلبية الاخرى على عمليات ومكونات التنمية فى دول العالم الثالث ٠

وتوضح مؤشرات النمو السكانى الحالية والمتوقعة عام ٢٠٠٠ عن الكثير من التباين سواء بين الدول المتقدمة والنامية (الغنية والفقيرة) أو بين دول العالم الثالث ذاتها ، حيث توجد المفارقات المتعددة بين هذه الزيادة السكانية ونصيب الدخل الفردى من الناتج القومى وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التى يهتم بها عند تحليل اقتصاديات وخصائص دول العالم الثالث ، ويمكن أن نلاحظ بوضوح عدة ملاحظات وهى :(١٢)

مؤشرات النمو السكاني ١٩٩٠/٦٥ وحتى عام ٢٠٠٠ ٠

مجموعة البلدان	السكام عام (١٩٨٩) بالملايين	متوسط النمو السنوى (٪)		
		٧٣/٦٥	٩٠/٨٠	٢٠٠٠/٩٠
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	٤٠٣٧	٥ر٢	١ر٢	٩ر١
دول منخفضة الدخل	٢٩٤٧	٦ر٢	٠ر٢	٩ر١
دول متوسط الدخل	١٠٩٠	٤ر٢	١ر٢	٩ر١
افريقيا وجنوب الصحراء	٤٧٩	٦ر٢	٢ر٣	١ر٣
شرق آســـــيا	١٥٦٦	٧ر٢	٥ر١	٤ر١
جنـــــوب آســـــيا	١١٣٢	٤ر٢	٣ر٢	٩ر١
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٤٠٤	٩ر١	١ر٢	١ر٢
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٤٢٢	٧ر٢	١ر٢	٨ر١
الـــدول المديونة	٥٠٦	٥ر٢	١ر٢	٨ر١
الدول المرتفعة الدخل	٧٨٩	١	٧ر	٥ر
مصدروا النفط	٦٠٩	٧ر٢	٧ر٢	٤ر٢

ـ المصدر ، البنك الدولى ، تقـرير عن التنميـة فى العـالم ١٩٩٠ـ (الفقر) مؤشرات التنمية الدولية ، واشنطن ، ١٩٩٠ ، ص ١٩١ جـدول (أ) (١) ٠

١ ـ ان الاقليم العالمية الاكثر فقرا مثل (افريقيا وجنوب الصحراء) تبلغ معدلات نموها الحالية والمتوقعة ١ر٣٪ سنويا ، يليها فى ذلك شمال افريقيا والشرق الاوسط (الدول العربية) ١ر٢٪ ٠ بينما نجـدها تقل فى شرق آسيا وجنوبها الى (٤ر١٪ و ٩ر١٪ على التوالى) ٠

٢ ـ كما نلاحظ أن الدول المصدرة للنفط بلغ معدل نموهـا السكانى الحالي والمتوقع عام ٢٠٠٠ الى (٧ر٢ و ٤ر٢٪ سنويا) وهذا يعكس بعض الظروف السكانية التى تربط دول الخليج العربى على سبيل المثال ومامدى ارتباطها بالعمليات التنموية والظروف الاستراتيجية والعسكرية كمـا ظهر واضحا فى أعقات حرب الخليج وآهمية العنصر السكانى ٠

٣ ـ يوجد تمايز واضح بين نسبة نمو السكان السنوى الحالى والمتوقع عام (٢٠٠٠) بـ ينأكثر المناطق فقرا فى العالم (جنوب الصحـراء ١ر٣٪) والدول المتقدمة ٥ر٠٪ ٠ أى أن الاقاليم الاولى الفقيرة يزيد عـدد سـكانه

بمقدار ستة أضعاف الدول المتقدمة وهذا يعكس بوضوح الكثير من المشاكل المتوقعة على بلدان الاقاليم الفقيرة وهذا يفسر ما حدث فى اثيوبيا والصومال فى الوقت الحالى ٠

الدخل القومى والفردى ٠

يعد استخدام اجمالى الناتج القومى Gross National Product (GNP) من اهم المؤشرات الاقتصادية التى يستخدمها العلماء عند دراسة المستوى الاقتصادى القومى ونصيب الدخل الفردى ٠ حيث تعكس الاحصاءات العالمية الاختلاف الكبير بين معدلات (GNP) لكل من الدول المتقدمة والنامية فنجد على سبيل المثال وطبقا لاحصاءات عام ١٩٨٨ ان اجمالى الانتاج القومى العالمى قدر بحوالى ٥ر١٥ بليون دولار ، بلغ نصيب الدول المتقدمة ٦٥٠ر١٢ بليون دولارا فى مقابل ٨٥٠ر٢ بليون دولارا للدول النامية ٠ وبالمقارنة لاجمالى عدد السكان وتوزيع هذا الناتج القومى نجد الهوة تظهر اكثر اتساعا وتشاؤما فى نفس الوقت ، حيث نلاحظ ان اكثر من ٨١٪ من اجمالى الناتج القومى العالمى ينتج بواسطة الدول المتقدمة، والتى تقدر عددها باقل من ٢٣٪ من اجمالى عدد السكان العالمى ٠ فى مقابل ذلك نجد ان الدول النامية تنتج ١٩٪ من اجمالى الناتج القومى العالمى ويبلغ عدد سكانها ٧٧٪ من حجم سكان العالم(١٣) ٠ وطبقا لاحصاء الامم المتحدة لعام ١٩٩٢ بان اجمالى الانتاج العالمى لعام ١٩٩٠ بلغ (٢١) تريليون دولار ، تشارك الدول النامية فقط ١ر١٦٪ فى مقابل ٩ر٨٣٪ للدول المتقدمة (الدول الاشتراكية سابقا ٣ر١٢٪ ، والغربية الراسمالية ٧ر٧١٪) وتكشف هذه الارقام الاخيرة مقدار انخفاض نصيب الدول النامية ومشاركتها فى الاقتصاد العالمى لما يقرب من ٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٨ ٠

واذا حاولنا او نوضح بعض التحليلات الاخرى بين الدول النامية والمتقدمة وتوزيع الناتج القومى ونصيب الدخل الفردى ، نجد الكثير من الاختلافات ٠ وهذا ما يظهر فى الشكل التالى بين اغنى دولة فى العالم وهى سويسرا حيث بلغ نصيب الدخل الفردى فيها ٨٤٠ر١٧ دولار سنويا ويصل الى ١٤٨ مرة ضعف اثيوبيا،و ١١١ مرة لنصيب الفرد فى بنجلاديش و ٦٦ مرة فى الهند ٠

نصيب الدخل الفردى من الدخل القومي لبعض الدول الفقيرة والغنية .

سـنويسرا	١٧ر٨٤٠
الولايات المتحدة	١٧ر٥٠٠
اليـــابان	١٢ر٨٥٠
المملكة المتحـــدة	٨ر٩٢٠
روســـــيا	٧ر٤٦٠
المكســـيك	١ر٨٥٠
البرازيـــــل	١ر٨١٠
كولمبيـــــا	١ر٢٣٠
نيجـــيريا	٦٤٠
الفـــــلبين	٥٧٠
كينيـــــا	٣٠٠
الصـــين	٣٠٠
الهنـــد	٢٧٠
بنجـــلاديش	١٦٠
اثيوبيـــا	١٢٠

The Source : Population Referenc Bareau, 1983 World Bank Population Data Sheet (Washington, 1). (1988).

كما تعكس معدلات النمو السنوى لنصيب الدخل الفردى من اجمـــالى الناتج القومى العديد من الشواهد الاحصائية المتباينة بين الدول المتقـدمة والنامية ولاسيما فى الفترة من منتصف الستينات وحتى منتصف الثمانينات على سبيل المثال . حيث أشارت تقارير الامم المتحـدة لاكثر من ٣١ دولة افريقية فقرا بلغ معدل نمو الدخل الفردى فيها ٠٣ر٪ سنويا خـلال هـذه الفترة ، أما الدول النامية فبلغ معدلها ٧ر٣٪ سنويا . وينخفض هذا الرقم اذا نظرنا الى نصيب الدول النامية غير المصدرة للبترول حيث يصل المعدل بها الى ٨ر٢٪ فقط . علاوة على ذلك ، نجد تناقض كبير بين الدول النامية ذاتها ، حيث نجـد أن متوسط النمـو لنصيب دخـل الفرد فى بعض دول افريقيا مثل اوغندا بلغ بالسالب اقل من ٦ر٢٪ وزائير ـ ٢ر٢٪ وتنزانيـا ـ ٣٪ ، فى مقابل دول نامية اخرى حققت معـدلات مرتفعة مثـل كـوريا

الجنوبية بلغ ٧ر٦٪ ، اندونيسا ٦ر٤٪ ، البرازيل ٣ر٤٪ فى الفترة ما بين ١٩٦٥/١٩٨٦(١٤) .

وخلال التسعينات ، والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ لمعدلات النمو لكل من الناتج القومى ونصيب الفرد عن وجود بعض المؤشرات الاحصائية المتباينة سواء بين الدول النامية والمتقدمة أو بين الدول النامية ذاتها . فنجد على سبيل المثال(١٥) ، أن معدلات النمو الحقيقية لاجمالى الناتج المحلى للدول الصناعية بلغ ٣٪ سنويا وسيظل على نفس المعدل حتى عام ٢٠٠٠ ، اما فى البلدان النامية فقد بلغ خلال الثمانينات ٣ر٤٪ ومن المتوقع أن يصل الى ١ر٥٪ . كما توجد بعض المفارقات بين الدول الاخيرة فنجد على سبيل المثال ، فى افريقيا وجنوب الصحراء بلغ نفس المعدل ١٪ خلال الثمانينات ، وسيرتفع الى ٧ر٣٪ عام ٢٠٠٠ ، أما اقليم جنوب آسيا فقد بلغ معدل النمو ٥ر٥٪ من المتوقع أن يظل هذا الرقم حتى عام٢٠٠٠ .

اما معدلات النمو الحقيقية فى نصيب الفرد من الناتج المحلى والاجمالى فبلغ فى الدول الصناعية خلال الثمانينات ٥ر٢٪ ويتوقع أن يصل الى ٦ر٢٪ عام ٢٠٠٠ ، فى مقابل الدول النامية ٣ر٢٪ (الثمانينات) ويتوقع أن يرتفع الى ٢ر٣٪ عام ٢٠٠٠ . يدل هذا المعدل السابق على بعض التحسنات المتوقعة فى نصيب دخل الفرد من الاجمالى الناتج المحلى خلال عقد التسعينات ، الا أن الموقف يزداد سوءا ولاسيما فى افريقيا وجنوب الصحراء ، حيث بلغ نصيب الفرد خلال الثمانينات ٢ر٢٪ ومن المتوقع انخفاضه الى ٥ر٪ حتى عام ٢٠٠٠ ، فى مقابل ذلك نجد اقليم جنوب آسيا بلغ هذا المعدل ٢ر٣٪ ومن المتوقع أن يظل على ما هو عام ٢٠٠٠ .

الصحة والتعليم

تظهر خصائص الصحة والتعليم العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، التى توضح واقع اقتصاديات العالم الثالث خلال السنوات الحالية ،وطبيعة الظروف المعيشية التى تختلف بين الدول المتقدمة والنامية او بين الدول الاخيرة التى يظهر بينها تباين واضح حسب الاقاليم العالمية ، وهذا ما ظهر بوضوح عند تناولنا لمعدلات السكان واجمالى الناتج القومى ونصيب الفرد من هذا الناتج .

الصحة : تعكس مؤشرات الصحة والمرض العديد من الشواهد الواقعية على تباين مستوياتها بين الدول المتقدمة والنامية ، والاهتمام بمعدلات الصحة يوضح العلاقة القوية بينها وبين طبيعة التنمية الشاملة فى المجتمعات النامية على وجه الخصوص . ولاسيما أن الصحة والمرض يؤثران على نوعية القوى العاملة ، ومعدلات الانتاجية وغير ذلك من متغيرات هامة تؤثر عموما على نوعيات ومستويات التخلف والفقر والمشكلات الاخرى التى ترتبط بالدول النامية وتعد من اهم خصائصها العامة .

فلقد اشارت بعض التحليلات الاحصائية عن الصحة فى كل من الدول النامية والمتقدمة عن تباين ملحوظ خلال عقد الثمانينات حيث بلغ مثلا متوسط نصيب الفرد فى الدول المتقدمة من الانفاق الصحى السنوى ٤٥٤ دولارا ، فى حين بلغ نصيب الفرد فى الدول النامية ١١ دولارا فقط ، أى ما يعادل ١ : ٤١ مرة لصالح الفرد فى الدول المتقدمة . كما يوجد طبيب لكل ٣٨٠ نسمة فى الدول المتقدمة ، فى مقابل ٢١٤٠ نسمة فى الدول النامية . كما بلغ متوسط عمر الفرد فى الدول المتقدمة ٧٣ سنة مقابل ٥٩ سنة فى الدول النامية . ويحصل تقريبا جميع عدد السكان فى الدول المتقدمة (٩٧٪) على مياه صالحة للشرب فى حين يحصل فقط نصف (٥٠٪) من سكان الدول النامية(١٦) .

كما تؤثر طبيعة الامراض المتوطنة على مستويات الصحة فى الدول النامية ، حيث نجد على سبيل المثال ، أن امراض تلوث المياه تتسبب فى وفاة ٢٥ مليون طفل من الدول النامية ، واصابة ٧٥٠ مليون شخص آخر ، كما يصيب مرض البلهارسيا ٣٠٠ مليون نسمة ، ومرض العمى النهرى ٥٠ مليون ، كما يهدد مرض الملاريا ٨٠٠ مليون نسمة . وتعكس هذه الاحصاءات السابقة ، بعد الدلالات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الاخرى التى تؤثر عموما على القابلية للعمل ، والطموح ، ومستويات الانتاجية ، ونفقات الصحة ، والمشاكل الاسرية الاخرى .

وتعد عملية تقديم الصحة للكبار فى الدول النامية من المشكلات الصحية الصعبة فى الدول النامية بالاضافة الى مشكلات الصحة للاطفال والاطفال الرضع . فنجد على سبيل المثال أن نصف سكان العالم النامى يتراوح اعمارهم ما بين ١٥ ـ ٦٠ سنة ، ويعتمد كلية على هذه الفئة فى العمل

والانتاج ورعاية النصف الاخر من السكان . كما أن هذه الفئة العمرية تعانى من نسبة كبيرة من الوفيات بلغ ١٠ ملايين نسمة عام ١٩٩٠ وينتشر بينهم أمراض الجهاز التنفسى ، والملاريا ، والاسهال ، والاوعية الدموية ، والسرطان ، والامراض المزمنة الاخرى بما فى ذلك الايدز . كما تقل فرص الحياة للفرد البالغ من العمر ١٥ سنة وحتى ٥٠ سنة عن ٥٠٪ فى الدول الفقيرة جدا مثل سيراليون وغينيا بيساو ، بينما تبلغ هذه النسبة فى الدول النامية بين ٥٠ – ٧٥٪ فى مقابل ٨٥٪ فى الدول المتقدمة[١٧] .

كما تعكس معدلات الانفاق ايضا على الصحة مؤشرات هامة فى الدول النامية الكثير من مظاهر الخلل العلاجى والصحى ، حيث تنفق هذه الدول ٧٠ – ٨٠٪ من متوسط الانفاق العام والخاص للصحة على الاغراض الصحية العلاجية ، بينما توجه ما بين ١٠ – ٢٠٪ على الاغراض الوقائية ، والنسبة الباقية ٥ – ١٠٪ على الخدمات الصحية والتوعية الصحية الاخرى . كما يلاحظ أيضا ، أن ٨٠٪ من التكاليف تنفق على قطاع المستشفيات (القطاع العلاجى) ، فى حين لم توجه السياسات الصحية الى الخدمات الوقائية والرعاية الصحية التى تعتبر اكثر جدوى من الخدمات الاولى (العلاجية) . وهذا ما يفسر الكثير من السياسات العلاجية والصحية غير السليمة فى هذا القطاع الهام للاستثمار البشرى . كما تعكس بعض الامثلة من الدول النامية على سياسات صحية غير متكافئة بين الحضر والريف فنجد فى الصين ، أن نصيب الفرد من الخدمات العلاجية فى الحضر بلغ ثلاثة أمثال الفرد فى الريف . وفى السنغال ، يتركز ٧٠٪ من الاطباء والصيادلة ، و ٤٠٪ من الممرضات فى العاصمة (دكار) والتى يوجد بها ٣٠٪ من السكان فقط . وفى بيرو يوجد ٦٧٫٧٪ من الاطباء فى العاصمة لعلاج ٢٧٪ من السكان فقط ، اما فى الريف فلا يوجد غير طبيب واحد لكل ١٠ آلاف نسمة أو اكثر .

التعليم : تشير احصاءات التعليم والانفاق التعليمى فى الدول النامية والمتقدمة الى تباين ملحوظ بالرغم من سعى الدول الاولى فى العقدين الماضيين للتركيز على مستويات التعليم وزيادة الانفاق الحكومى فى هذا القطاع بالمقارنة بالمستويات السابقة فى الخمسينات والستينات . وفى اطار تحليلنا لهذا المجال ، سوف نشير بصورة موجزة لأهم المؤشرات والتحليلات الاحصائية لقطاع التعليم باعتباره من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التى تعكس واقع اقتصاديات الدول النامية .

توضح احدى المؤشرات الاحصـائية ، بأن متوسط نصيب الفـرد من الانفاق التعليمى بلغ فى الثمانينات فى الدول المتقدمة ٤٩٠ دولارا للفرد فى مقابل٢٨ دولارا فقط للفرد فى الدول النامية٠أى بنسبة ١ : ١٨ لصالح الدُول المتقدمة ٠ كما بلغت نسبة المتعلمين فى الدول الاخيرة ٩٩٪ فى حين وصلت هـذه النسبة الى ٦٠٪ فى الدول النـامية ٠ كما تعكس بعض الاحصـاءات بين الولايات المتحدة واحدى الدول الفقيرة مثل مالى عن عددا من الشواهد والدلالات الاحصائية الاخرى ٠ فنجد على سبيل المثال ، أن عدد المتعلمين فى الولايات المتحدة بلغ ٩٥٪ من اجمالى عدد السكان ، فى حـين بلغت نسبة الامية ٩٥٪ من اجمالى سكان مالى ٠ وتنفق الولايات المتحدة ٣٤٠٠ ضعف ما تنفقــه مالى سـنويا على التعـليم و ٧٠٠٠ ضعف ما تنفقــه على الصحة(١٨) ٠

وكما تعكس عموما بعض الاحصـاءات الحديثة حـول نفقات التعليم فى الدول النامية عن تزايدا ملحوظا منذ بداية الستينات وحتى الان ، وهذا يرجـع الى تكريس العـديد من السياسات الحـكومية الاهتمـام بالتعليم والتخطيط للاستثمارات البشرية والقوى العاملة ٠ كمـا يعكس ذلك ايضـا رغبة سكان الدول النامية وطموحاتهم للتعليم وتنمية المهارات وارتباطها عموما بالدخل وتحسين مستويات المعيشة ٠ ونتيجة لهذه الظروف ، نلاحظ على سبيل المثال تزايد نفقات التعليم العام بالنسبة لاجمالى الدخل القومى فى الدول النامية حيث ارتفع بصورة ملحوظة خلال العقود الثلاث الماضية٠ ففى آسـيا ارتفـع تكاليف التعـليم الى ثلاثة اضعـافه خلال الستينات ، والسبعينات ٠ وفى كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية بلغ اجمالى التكاليف اكثر من الضعف ٠ اما خلال الثمانينات بلغت اجمالى ميزانيات التعليم فى الدول النامية ما بين ١٥ ـ ٣٠٪ من اجمالى الانفاق العام الحكومى(١٩)٠ بالرغم من ذلك فان الهوة فى الانفاق التعليمى بين الدُول النامية والمتقدمة مازالت كبيرة حيث بلغ نصيب الفرد من الانفاق التعليمى فى الدول المتقدمة ٤٢٨ دولارا سنويا فى مقابل فقط ٢٧ دولارا للفرد فى الدول النامية،ولكن قد يزداد هذا الموقف سوءا وخاصة فى الدول النامية الاكثر فقرا او الفقيرة نتيجة لعجز ميزانيتها العامة وكثرة ديونها وقلة معدلات النمو الاقتصادى السـنوى ٠

بالاضافة الى ذلك تشـير بعض التحليـلات الى الخـلل فى السياسات

والانفاق الحكومى فى قطاع التعليم فى الكثير من الدول النامية(٢٠)،ففى غرب افريقيا،تنفق الحكومة نصف ميزانية تعليمها العالى على صرف بدلات للطلاب بالجامعات،وتنفق افريقيا ٢٢٪من ميزانية التعليم على التعليم العالى الذى لا يلتحق به أو يحضره سوى ٢٪ فقط من اجمالى الملتحقين بالتعليم. وتنفق البرازيل ٩٪ على التعليم الثانوى ، ٢٣٪ على التعليم العالى.وفى باكستان يلتحق ٦٣٪ بالمدارس المختلفة من الذكور فى مقابل ٣٢٪ للبنات ويصل فى الريف ٢٠٪ فقط .

ويزداد الموقف اكثر صعوبة ولاسيما فى الدول ذات الدخل المنخفض حيث تكثر مشكلات التعليم بصورة عامة . فلقد بلغت معدلات التسرب من التعليم الى اكثر من ٤٠٪ من اجمالى الملتحقين بالمدارس الابتدائية،وحتى فى الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى نجد لا يستكمل الدراسة سوى ٨٥٪ من اجمالى الملتحقين بالمدارس ، مما يؤثر عموما على معدلات الامية وانتشارها فى الدول النامية . وفى الواقع ، ان الاستثمار فى مجال التعليم يرتبط عموما بالكثير من النتائج الايجابية التى تخفف من حدة التخلف ومشكلات التنمية فى الدول النامية ، وهذا ما تؤكده احدى الدراسات التى اجريت على ٥٨ دولة نامية خلال الفترة من ١٩٨٥/٦٥ ، بأن التعليم يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة فى زيادة الناتج الاجمالى ، فزيادة سنة واحدة فى سنوات التعليم (فى المتوسط) يمكن أن تؤدى الى زيادة قدرها ٣٪ من نسبة الناتج المحلى والاجمالى ، وهذا ما يكشف عموما العائد الاجتماعى للاستثمار البشرى .

التضخم والبطالة :

التضخم : ظهرت فى الثمانينات اهتمامات كبيرة من قبل علماء الاقتصاد،وعلماء الاجتماع الاقتصادى بدراسة ظاهرة التضخم **Inflation** فى دول العالم الثالث ، وان كان تحليلنا السابق لتراث علم الاجتماع الاقتصادى يعكس أيضا مدى اهتمام علماء المدرسة الفرنسية بدراسة هذه المشكلة من أمثال تحليلات «هنرى أوجاك» منذ بداية السبعينات.وبايجاز، لقد اصبحت هذه المشكلة من أهم المشكلات التى تعكس بوضوح المشكلات الاقتصادية والتنمية الشاملة فى دول العالم الثالث . ولسنا فى موضع لتحليل التراث النظرى حاليا لقضية التضخم ولاسيما فى الدول النامية ،

بقدر ما نحاول أن نعرض لها بايجاز كاحد الخصائص والسمات العامة لاقتصاديات العالم الثالث .

تشير التحليلات الاحصائية الى ارتفاع معدلات التضخم فى دول العالم الثالث منذ بداية الثمانينات ، كما أن هناك من يصنف العقد الماضى بأنه عقد التضخم ، نظرا للمشكلات التى عانت منها دول العالم ولاسيما الثالث من هذه المشكلة . ولقد ظهر التضخم نتيجة لقلة الانتاج أو النمو البطىء للانتاج مع ارتفاع معدلات أسعار المعيشة . كما يظهر التضخم نتيجة للتناقضات المتعددة فى الاسواق الاقتصادية وارتفاع معدلات الاسعار عموما. فمع بداية عام ١٩٨٢ ارتفع التضخم بما يزيد عن ٢٠٪ فى أكثر من ٢٠ دولة نامية ، بينما لم يبلغ فى عدد من الدول المتقدمة الى ما بين ١ ــ ٢٪ سنويا خلال نفس العام . ومع نهاية عام ١٩٨٧ ارتفعت الاسعار ٢٠٪ سنويا فى أكثر من ٢٠ دولة نامية ، وظهرت صعوبات اقتصادية متعددة للحد من هذا المعدل المتزايد حتى نهاية الثمانينات(٢١) .

ومع بداية التسعينات ، ظهرت معدلات التضخم واضحة جدا فى العديد من الدول النامية ولاسيما فى دول أمريكا اللاتينية والجنوبية ، فلقد بلغ معدلات التضخم عام ١٩٩١/٩٠ ما بين ١٠٠ ــ ٤٠٠٪ فى كل من البرازيل وكولومبيا والارجنتين(٢٢) وغيرها ، فى مقابل ذلك نجد أن معدلات التضخم فى الدول الغربية لم تبلغ الا ٥ر٥٪ فقط . كما لم تستطع كثير من الدول النامية الحد من التضخم نتيجة للبرامج والسياسات المالية التقليدية من ناحية ، وضعف معدلات نمو فى الانتاج ، وعدم القدرة على السيطرة على معدلات ارتفاع الاسعار ، وتراكم الديون، وزيادة عجز الميزانيات العامة والانفاق ، والاجور وغيرها من عوامل أخرى.كما نتج عن ذلك تفاقم مشكلات اقتصادية أخرى مثل زيادة معدلات الضرائب الحكومية المباشرة وغير المباشرة Direct & Indirect taxes وزيادة الطلب على الاستدانة أو القروض من الخارج . هذا بالاضافة الى عدم خبرة كثير من دول العالم الثالث بالاساليب الحديثة للسيطرة على التضخم وضعف اقتصادياتها بصورة عامة ، وهذا ما أثر بوضوح على مشكلات اقتصادية أخرى مثل البطالة .

البطالة :

ترتبط مشكلة البطالة بالعديد من المشكلات الاخرى التى تواجه العالم

الثالث ، وتفسر واقعية اقتصادياته بصورة عامة ، حيث توجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم ، والاسعار ، والهجرة ، وقلة الدخل ، وزيادة وزيادة معدلات الفقر ، ، والانحراف والجريمة ، وانخفاض مستوى المعيشة ، وقلة الانتاج وضعف الاقتصاد القومى ، وغير ذلك من مشكلات متعددة أخرى . ويركز كثير من علماء الاجتماع الاقتصادى على دراسة مشكلة البطالة ومعرفة معدلات زيادتها فى دول العالم الثالث ولتحديد أهم الخصائص العامة لاقتصاديات الدول النامية .

تشير المؤشرات الاحصائية لمشكلة البطالة فى الدول النامية الى تفاقم هذه المشكلة فى الثمانينات بالمقارنة بالستينات والسبعينات ، كما تعكس أيضا التوقعات لهذه المشكلة حتى عام ٢٠٠٠ العديد من الاثار السلبية فى الدول النامية ، كما تترجم كثيرا من مظاهر الخلل فى البناءات الاقتصادية لدول العالم الثالث . وهذا ما يوضحه بالفعل الجدول التالى لتطور كل من حجم العمالة والبطالة فى الدول النامية منذ بداية الستينات وحتى عام ١٩٩٠ . فلقد ارتفعت نسبة البطالة فى الدول النامية فى عام ١٩٦٠ الى ٧ر٦٪ ، وفى عام ١٩٦٧ الى ٢ر٨٪ ، كما يلاحظ أن معدلات البطالة فى افريقيا أعلى بكثير من معدلاتها فى قارات دول العالم الثالث الاخرى (آسيا ــ وامريكا اللاتينية) حيث بلغت فى افريقيا خلال هذه الفترة من ٧ر٧٪ الى ٩ر٩٪ ، بالمقارنة باسيا وامريكا اللاتينية (٨ر٦ و ٧ر٤٪ على التوالى) الى (٣ر٨٪ و ٥ر٥٪ على التوالى)(٢٢) .

ومن المتوقع ، ارتفاع نسبة البطالة فى الدول النامية وحتى عام ٢٠٠٠ نتيجة لعدة عوامل منها زيادة السكان ومعدلات الحياة ، وقلة الوفيات ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، وزيادة معدلات الهجرة ، والديون ، وغيرها . فلقد وصل عدد البطالة فى الدول النامية الى ما يقرب من ٩٠ بليون عاطل عام ١٩٩٠ . ولكن يتضاعف هذا العدد اذا أضفنا أيضا مايسمى بالبطالة المقنعة ، فسوف يصل هذا العدد الى اكثر من ٧٠٠ مليون ويشمل ذلك ايضا العمال الموسميين ، والعاملين جزءا من الوقت ، وذو الانتاجية الضعيفة وغيرهم .

معدلات العمالة والبطالة فى الدول النامية (بالآلاف)

المؤشرات	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
الدول النامية				
العمـــالة	٥٠٧ر٤١٦	٦١٧ر٢٤٤	٧٧ر١١٠	٩٩١ر٦٠٠
البطـــالة	٣٨ر٤٦٦	٤٨ر٧٩٨	٦٥ر٦٢٠	٨٨ر٦٩٣
معدل البطالة ٪	٦ر٧	٧ر٤	٧ر٨	٨ر٢
افريقيـــا				
العمـــالة	١٠٠ر٤١٢	١١٩ر٦٣٣	١٤٩ر٣٩٠	١٩١ر١٨٠
البطـــالة	٨ر٤١٦	١٢ر٨٣١	١٥ر٩٧٣	٢١ر١٠٥
معدل البطالة ٪	٧ر٧	٩ر٦	٩ر٨	٩ر٩
آســـيا				
العمـــالة	٣٤٠ر٢١١	٤١٣ر٩٩١	٥١٦ر٨٠٠	٦٦٠ر٣٠٠
البطـــالة	٢٤ر٧٩٢	٣١ر٤٤٠	٤٣ر٠٢٩	٥٩ر٤٨٥
معدل البطالة ٪	٦ر٨	٧ر١	٧ر٧	٨ر٣
امريكا اللاتينيـة				
العمـــالة	٦٦ر٧٩٣	٨٣ر٦٢٠	١٠٦ر٩٢٠	١٤٠ر١٢٠
البطـــالة	٣ر٣٥٨	٤ر٥٢٧	٦ر٦١٨	٨ر١٠٣
معدل البطالة ٪	٤ر٧	٥ر١	٥ر٨	٥ر٥

كما تعكس ايضا بعض التحليلات المرتبطة بمشكلة البطالة فى الدول النامية أن معدلات البطالة المفتوحة Open Employment تفوق هذه النسبة السابقة سواء فى القطاعات الحضرية أو الريفية أو بين الفئات العمرية الشبابية من ٢٤/١٥ سنة . فلقد قدرت احدى التحليلات ان معدل البطالة الحالى يصل فى المناطق الحضرية من ١٠ ــ ١٥٪ ، ولكن البطالة بين الفئة العمرية الشبابية فى الريف تصل الى ضعف هذا الرقم أى ٢٠ ــ ٣٠٪ ويعد ذلك الرقم الاخير احد المؤشرات السلبية التى تنذر بالعديد من المشكلات المصاحبة لمشكلة البطالة . كما ان معدلات البطالة ترتفع بين الدول النامية ذاتها فلقد بلغت فى فنزويلا (المناطق الحضرية) الى ٣٨٪ لفئة الشباب و ١٨ر٨٪ للبالغين من العمر اكثر من ١٥ سنة فى حين نجد هذه النسبة أقل فى الارجنتين حيث تبلغ النسبة الاولى ٦ر٣٪ فى المناطق الحضرية لفئة الشباب ، ٤ر٢٪ فئة أكثر من ١٥ سنة(٢٤) .

الفقــــــر :

يشير مفهوم «الفقر» الى معان متعددة ، ولكن نقصـد حاليا بمشـكلة الفقر فى الدول النامية باعتبـار مؤشرات الفقر الاقتصـادية والاجتماعية من المؤشرات الهـامة التى تحـدد طبيعـة اقتصـاديات العـالم الثالث ، كما يعد «الفقر» أحـد الخصائص الهـامة التى يمكن الاستناد اليها عنـد تفسير الواقع الاجتماعى والاقتصادى المعقد فى الدول النامية . كما تتضمن مؤشرات الفقر العديد من المؤشرات الاحصـائية ذو الدلالات الاجتمـاعية الواقعية فى كثير من الاحيان ، ومن اهم هذه المؤشرات التى ترتبط بالفقر، مؤشرات أساليب الحيـاة والمعيشة والسـكان ، وتقديم الخـدمات الطبية والتعليم والاسكان والمرافق وغيرها .

كما أن هناك من يحـدد مفهوم الفقـر حسب مقياسان «فقـر نسبى» و «فقر مطلق» . ويقصد «بالفقر النسبى» الشىء المدرك الذى لا وجـود فعلى أو واقعى له ، ويشار اليه عند التمييز بين معايير الحياة الغربية وفى البلدان النامية . أما «الفقر المطلق» هو ما يمتلكه الانسان ليشـبع أولى حاجاته الاساسية فى الحياة اليومية والعادية . وفى البلدان النامية يعيش أكثر من ٤٠٪ من السكان فى فقر مطلق absolute Poverty ، وكما أشارت احدى التقارير الحديثة الى أن عدد هؤلاء الناس وصـل الى ١ر٣ مليـار نسمة ، واهم مظاهر الفقر هو المجاعة وسوء التغذية الذى يقتل سنويا ١٥ مليون نسمـة فى الدول النـامية اى اكثر ما قتل خـلال الحرب العـالمية الثانية(٢٥) .

وعموما ، يعتمـد علماء الاقتصـاد على بعض التقـديرات والمؤشرات لقياس معدلات الفقر فى العالم ومنها اولا قياس متوسـط الدخـل القومى National Income ، وثانيا : علاقته بالنسبة لنصيب الدخل الفردى . كما ظهر اصطلاح خط الفقر العالمى International Poverty Line ، لمعـرفة حجم السكان الذين يقل دخلهم السنوى فى الدول النامية فى الجدول التالى ، لسكان الذين يقل دخلهم السنوى عن ٣٧٠ دولارا أمريكا ،وتبين الاحصاءات التالية لمعدلات وحجم الفقراء فى الدول النامية فى الجدول التالى ،أن عدد السكان الفقراء فى الدول النـامية حسب تقديرات ١٩٨٨ بلـغ ٨ر١٫٣٧٥ مليار نسمة بواقع ٣٥٪ من حجم السـكان فى الـدول النامية (٠ر٣٫٩٣١ مليار نسمة) . كما نلاحظ وجود تفاوت نسبى على مستوى قارات العالم الثالث ـ من حيث توزيع حجم الفقراء ، فنجدها بلغت ٤٠٪ من اجمـالى حجم سكان آسيا ، و ٣٢٪ فى أفريقيا ، و ١٩٪ فى أمريكا اللاتينية .

كما تشير الاحصاءات السابقة لمعدلات الفقر فى الدول النامية الى وجود تفاوت كبير بين هذه الدول ، اذا نظرا على مستوى الفقر فى عدد من الدول النامية أو الفقيرة . فلقد بلغ متوسط نسبة الفقر لاجمالى حجم السكان فى هذه الدول ٣٥٪، ولكن نجد أن هذه النسبة ترتفع فى بنجلاديش الى ٦٠٪ ، والهند ٤٦٪ على سبيل المثال(٢٦) . وهذا ما ظهر واضحا فى توزيع الفقر بين القارات الثلاث (للدول النامية) . كما نجد مصر أكثر حظا من هذه الدول السابقة ، حيث بلغ نسبة الفقراء ١٤٪ أى ما يعادل ٥ر٧ مليون نسمة من اجمالى عدد السكان ٣ر٥٧ مليون نسمة ، طبقا لاحصاءات ١٩٨٨ . (كما يبلغ متوسط نصيب دخل الفرد من الدخل القومى ٧٦٠ دولار) . ولكننا نلاحظ ايضا أن مصر أقل حظا من بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الارجنتين ، والبرازيل،وشيلى،وكولومبيا،والمكسيك، وفنزويلا حيث تتراوح نسبة عدد الفقراء الى اجمالى عدد السكان ما بين ٣ ـ ١٠٪ فقط . وأقل ايضا من بعض الدول الاسيوية مثل تركيا وسيرلانكا ١١ ، ١٠٪ على التوالى) . وفى أفريقيا زامبيا ٧٪ ، تونس ٩٪ على سبيل المثال .

حجم السكان ومعدلات الفقر فى دول العالم النامى حسب احصاءات ١٩٨٨

القارات	من الدخل القومى نصيب الفرد بالدولار	عدد السكان (١٩٨٨ بالمليون)	نسبة الفقراء من السكان (٪)	عدد السكان الفقراء (بالمليون)
أمريكا اللاتينية	١٧٢٠	٤٢٩	١٩	٥ر٨١
آسيا (ماعدا اليابان)	١٠٢٠	٢٫٩٩٥ر٠	٤٠	١ر١٩٨ر١
أفريقيا	٦٢٠	٦٢٣ر٠	٣٣	٦ر٢٠٥
دول العالم الثالث	٦٤٠	٣٫٩٣١ر٠	٣٥	٨ر٣٧٥ر١

ـ المصدر : Todaro, M. P. Op. Cit., p. 32, Table 7. 2.

بالرغم من الموقف الحالى للفقر فى الدول النامية ، نجد بعض التقارير الاكثر تفاؤلا نسبيا والتى تتوقع أن نسبة الفقر سوف تنخفض فى عام ٢٠٠٠ الى ١٨٪ ، بعد أن كانت ٣٣٪ فى عام ١٩٨٥ . وسوف يكون العدد الاجمالى للفقراء ٨٢٥ مليون بعد أن كان ١ر١ بليون نسمة خلال هذه الفترة . ولكن يشير التقرير الى أن ذلك مرهون بمجموعة من العوامل مثل تقدم اقليم جنوب الصحراء ، والاهتمام عموما بتقديم الخدمات الاجتماعية والصحة ، وتوفير فرص العمل ، وزيادة كفاءة اداء الاقتصاد

العالمى بصورة عامة . ويتضمن التقرير ايضا احتمالات ظهور تبـاين واضح بين توزيع الفقراء فى العالم ، حيث ستنخفض معدلات الفقر فى آسيا لتسهم فقط فى اجمالى فقراء العالم ، بنسبة ٥٣٪ بعد ان كانت ٧٢٪ عام ١٩٨٥ . وفى افريقيا وجنوب الصحراء سيزداد عدد الفقراء من ٨٥ مليون نسمة الى ٢٦٥ مليون فى عام ٢٠٠٠(٢٧) . كما تبلغ عدد الدول الافريقية التى تعيش تحت مستوى الفقر فى عام ١٩٩٣ ، ٢٩ دولة اى بنسـبة ٦٩٪ من اجمالى عدد الدو ل الافريقية فى الوقت الحاضر .

بايجاز ، لقد تناولنا اهم خصائص اقتصاديات العالم الثالث ، والتى تركزت فى مجموعة من الخصائص وهى السكان ، والدخل القومى والفردى والصحة والتعليم ، والبطالة ، والفقر . ولقـد كشفت تلك الخصائص عن العـديد من المؤشرات الاحصائية الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبط بها ، وتعكس كثـيرا من مظـاهر الحيـاة الاجتماعية العامة فى الدول النـامية ولاسيما فى الوقت الحاضر او التوقعات المستقبلية خلال عقد التسعينات . ولكن توجد ايضا بعض الخصائص الهامة الاخرى ، والتى تكشف عن الكثير من اقتصاديات العالم الثالث مثل التصنيع والتجارة الدولية ، والمساعـدات والديون ، والتسليح وهذا ما سوف نعالجه بصورة موجزة حاليا .

٤ ـ التصنيع والتجارة الدولية :

التصـــنيع

عكست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السابقة لدول العـالم الثالث ـ التى اشرنا اليها بايجاز ـ العديد من المشكلات المرتبطة بواقع اقتصاديات هذه الدول ، وعن التباين الواضح بينها وبين اقتصاديات الدول النـامية ذاتها . ويعد اهتمامنا حاليا بتناول «التصنيع» ومشكلة الصناعة فى الدول الدول النامية فى اطار تركيزنا على أهم ملامح وخصائص مكونات الانشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة التى تحدد ماهية اقتصاديات الدول النامية. كما كشفت اشارتنا الموجزة لسوسيولوجيـا اقتصاديات العـالم الثالث مدى اهتمام علماء الاجتماع الاقتصادى بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما منذ بداية الخمسينات ، كما يلاحظ ايضا أن معالجة هؤلاء العلماء قد ظهرت مع اهتمامات الرعيل الاول من علماء الاجتماع عند تركيزهم على اهمية الصناعة والمشكلات المترتبة عليها فى المجتمع الحديث،وهذا ما ظهر فى تحليلات فيبر ، ودوركايم ، وسبنسر ، وماركس ، وغـيرهم من رواد

علم الاجتماع الاقتصادى الكلاسيكيين ، ثم أيضا عالج هذه القضية كتابات المدارس السوسيولوجية الحديثة ولاسيما من اهتموا بمشكلات العالم الثالث ومنهم على سبيل المثال ، ميردال ، وجيلبرث ، وجولدثروب ، ووبستر وغيرهم(٢٨) .

تدل البيانات الاحصائية الحديثة ، على وجود تفاوت كبير بين الدول المتقدمة والنامية من حيث المشاركة فى الاقتصاد العالمى ، وهذا ما ظهر بوضوح اذا لاحظنا أن اجمالى الناتج المحلى العالمى GDP يقدر بحوالى ١٥ر٥ بليون دولارا ، وبلغ نصيب الدول المتقدمة ٢ر٦٥٠ بليون دولارا (أو بنسبة ٨١٪) ،أما نصيب الدول النامية قدر بحوالى٢ر٨٥٠ بليون دولارا (أى بنسبة ١٩٪)(٢٩) . فى مقابل ذلك نجد أن اجمالى سكان العالم والذى بلغ عام ١٩٩٠ ، ٥ر٢٩٢ مليار نسمة ونصيب الدول النامية منها ٤ر٠٧٤ مليار نسمة (بنسبة ٧٧٪) والدول المتقدمة ٨١٨ مليون نسمة «أى بنسبة ٢٣٪)(٣٠) . وهذا يعكس فى مجمله الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية من حيث مساهمتها فى الانتاج الاقتصادى فى بداية التسعينات .

وحسب ما توضحه بعض الاحصاءات لمنظمة التنمية الصناعية والبنك الدولى عن حجم الانتاج الصناعى فى الدول النامية خلال العقود الثلاث الماضية(٣١) ، فلقد بلغ معدل هذا الانتاج ٧٪ سنويا فى الدول النامية كما حقق مساهمة قدرها ٥ر٥٪ من اجمالى الناتج المحلى (GDP) وذلك خلال الستينات . أما فى السبعينات ، فلقد بلغ متوسط الانتاج الصناعى ما يقرب ٧ر٧٪ ، وأسهم بنسبة ٦٪ فى اجمالى الناتج المحلى ، وبالتحديد خلال الفترة من ١٩٧٧/٧٠ . وبصورة موجزة ، فلقدبلغ اجمالى متوسط نمو القطاع الصناعى فى الدول النامية خلال السبعينات ٥ر٧٪ ، وبالرغم من هذه الزيادة أو هذا المتوسط ، الا أن معدلات نمو هذا القطاع لم تحقق المعدلات المستهدفة له خلال نفس الفترة (٨٪) وليسهم بنسبة ٦٪ من اجمالى الناتج المحلى للدول النامية .

ومع بداية التسعينات،أشارت بعض احصاءات البنك الدولى (١٩٩٠) لطبيعة حجم اسهامات الانتاج الصناعى فى اجمالى الناتج المحلى والذى يتضح فى الجدول التالى وفقا لمجموعات وأقاليم هذه الدول :

معدل مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي (١٩٨٩/٨٠) .

الاقـــــاليم	١٩٨٠ %	١٩٨٩ %
جنوب صحارى افريقيا (ماعدا نيجيريا)	٤ر	٦ر١
جنوب آســـــيا	١	٤ر٢
شرق آسيا والباسفيـــك	٣ر٣	٧ر٧
أمريكا اللاتينيــة والكاريبي	٢ر١	٠١ر
الشرق الاوسط وافريقيـــا	١ر١	٧ر٣

وتكشف الارقام السابقة عن اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحـلي للدول النامية خـلال الفترة ١٩٨٩/٨٠ ، ومدى عـدم تحقيق التقـديرات المتوقعة مسبقا للصناعة وهو ٧ر٨٪ . كما نلاحظ العديد من مظاهر التباين بين الاقاليم المكونة للعالم الثالث،حيث بلغ أدنى معدلات النمو أو مساهمة القطاع الصناعي في كل من افريقيـا (اقليم جنـوب الصحـراء) وأمريكا اللاتينية في حين نلاحظ اعلى نسبة ظهرت في الاقاليم الاسيوية (جنوب، وشرق آسيا والباسفيك) (والذى بلغ ٧ر٧٪) . كما نلاحظ في نفس الوقت أن اقليم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذى يتركز فيه الدول العربية انه مازال بعيداً جدا عن تحقيق معدلات النمو في المناطق النامية الاخرى، بغض النظر عن تحقيق التقديرات المستهدفة مسبقا لهذا القطاع في اجمالي الناتج المحلي . وهذا ما يدل بوضوح عن تواضع القطاع الصناعي في العالم العربي بالمقارنة بغيرها من الدول النامية .

كما تكشف أيضا بعض المؤشرات الاحصائية عن حجم الصادرات الصناعية فلقد ارتفعت نسبيا خلال الثمانينات بالمقارنة بالستينات والسبعينات حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية لهذا القطاع (الصناعي) حوالي ١٢٪ (ما عدا صادرات الطاقة) في الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨ . وان كانت قد سيطـرت الصادرات الصناعية على غالبية الصادرات من الدول النامية ولاسيما اقاليم شرق وجنوب آسيا مثل هونج كونج ، وكـوريا الجنـوبية ، وسنغافورة ، والهند،وايضا البرازيل المكسيك.أما خلال الثمانينات فلقد تزايدت عموما الصادرات الصـناعية العـالمية من ٥٤٪ الى ٧٠٪ في الفـترة ما بين ٨٠/ ١٩٨٨ . وبلغ نصيب زيادة صادرات الصناعة في الدول النامية من ١٩٪

الى ٥٢٪ خلال نفس الفترة السابقة (اى ارتفع أكثر من الضعف بالمقارنة مع بداية الثمانينات) • وان كانت تشير الاحصاءات أيضا الى انخفاض ملحوظ فى حجم الصادرات الصناعية عام ١٩٩٠ بسبب أزمة الخليج • علاوة على ذلك ، اكدت الاحصاءات على السيادة التصديرية للصناعات من الدول النامية ولاسيما الاقاليم الصناعية الاسيوية الحديثة(٢٣) •

حقيقة ، ان هناك الكثير من التطلعات حول مكانية زيادة الانتاج الصناعى فى الدول النامية لمواجهة مشكلاتها المتزايدة بصورة عامة، وهذا بالفعل ما اكدت عليه بعض الاستراتيجيات العامة للتنمية الصناعية العالمية والتى طرحتها سواء تنظيمات الامم المتحدة أو غيرها من بعض السياسات الحكومية فى العالم الثالث ولاسيما فى المرحلة القادمة (خلال التسعينات وحتى عام ٢٠٠٠) ، وتهدف الى زيادة جملة معدلات اسهامات القطاع الصناعى بواقع ٢٥٪ خلال الثمانينات والتسعينات ولكن كشفت احصاءات الثمانينات أن هذا القطاع لم يحقق سوى معدل ٤ر١٪ فقط(٢٤) • وبايجاز ، ان تحقيق هذه السياسات الصناعية وتوقعاتها المستقبلية خلال عقد التسعينات مازال يحتاج الى الكثير من اسهامات مختلف أنواع القطاعات الصناعية ولاسيما القطاع الصناعى الثقيل الذى مازال يسيطر عليه من قبل الدول المتقدمة•كما كشفت ايضا التحليلات فى الفصول السابقة سيطرة تلك الدول على التكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات الاجنبية أو الشركات متعددة الجنسيات ، حيث مازالت نسبة الدول النامية متواضعة جدا من جملة الاستثمارات العالمية لهذه الشركات ، بالاضافة الى تواضع حجم الاستثمارات الوطنية المحلية وقلة الانتاج فى الدول النامية ، مقارنة بحجم السكان الحالى أو المتوقع وحتى خلال نهاية التسعينات •

التجارة الداخلية :

عكست تحليلاتنا السابقة حول اسهامات الصادرات الصناعية للدول النامية بعض المؤشرات لاقتصاديات العالم الثالث ، ولكننا سنشير حاليا الى تطور حجم التجارة الدولية ولاسيما الصادرات والواردات وغيرها من بعض المؤشرات الاخرى التى تعكس واقع ونوعية اسهامات وحجم التجارة الدولية للدول النامية فى اجمالى التجارة العالمية وخاصة فى السنوات الاخيرة •

ترتبط اقتصاديات العالم الثالث بنوعية الاقتصاد العالمى،ويؤثر بالطبع

نوعية الاداء العام لهذا الاقتصاد على كل من مستويات التقـدم والتنميـة الاقتصادية فى الدول النامية . وتوضح عوامل التغير خلال النصف الاخير من هذا القرن ـ ولاسيمـا مع بداية الخمسينات ـ ظهـور اقتصـاد الدول النامية ليشارك فى حجم التجارة الدولية ، وطبيعة الصادرات والواردات العالمية . علاوة على ذلك ، ادت سياسة تبادل حـركة رأس المال العـالمية ومتطلبات السلع الاقتصادية وعمليات الاستثمار ونقل التكنولوجيـا ، عن المساهمة الايجابية فى نظام التجارة الدولية ، وهذا بالطبع ينطبـق على تحسين مستويات اقتصاديات العالم الثالث ، خاصة بعد أن تزايدت حركة الصادرات الصناعية والنفطية من الدول النامية(٣٥) .

كما تشير الاحصاءات التالية ، الى حركة التجارة العالمية (الصادرات والواردات منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٩١)(٣٦) ، حيث تعكس العـديد من الملاحظات الهامة سواء بين الدول النامية أو المتقدمة وهى بايجاز :

قيمة الواردات والصادرات للدول النامية والمتقدمة ١٩٥٠ ــ ١٩٩١
(بالمليون دولار)

السنوات	الدول النامية		الدول المتقدمة	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٥٠	١٧٣٠٠	١٨٩٠٠	٤١٣٠٠	٣٦٩٠٠
١٩٦٠	٣٠٨٠٠	٢٨٣٠٠	٨٨٣٠٠	٥٨١٠٠
١٩٧٠	٥٨٧٠٠	٥٧٩٠٠	٢٣٤٩٠٠	٢٢٣٥٠٠
١٩٨٠	٤٧٦٣٠٠	٥٧٣٥٠٠	١٤٠٥٥٠٠	١٢٥١٦٠٠
١٩٩٠	٧٢٣٥٠٠	٧٣٨٠٠	٢٥٦٦٨٠٠	٢٤٣٩٣٠٠
١٩٩١	—	٧٨١٤٠٠	—	٢٨٤٩٠٠٠

المصـدر : UNCTAD, Hand Book of International and Development Statistics, N. Y. UN, 1992, p. 13 Table 1.1 - 1.3.

١ ــ تضاعف حجم الصـادرات والواردات للدول النـامية فى الفترة ما بين ١٩٥٠ ــ ١٩٩١/٩٠ الى ما يقرب من ٤١ مرة . أما الدول المتقدمة فلقد تضاعفت صادراتها ووارداتها أيضا بنسبة كبير تفوق الدول النـامية . (٧٧ مرة للصادرات و ٦٢ مرة للواردات) .

٢ ـ يزيد حجم صادرات وواردات الدول المتقدمة تقريبا ثلاثة أضعاف ونصف عن حجم صادرات وواردات الدول النامية عام ١٩٩١/٩٠، وهذا يوضح مقدار سيطرة الدول المتقدمةعلى حركة التجارة العالمية بالرغم من زيادة اسهامات الدول النامية خلال بداية التسعينات مقارنة بالخمسينات .

وتوضح بعض الاحصاءات لعام ١٩٩١ ، أن قيمة الصادرات من الدول النامية قد ارتفعت بنسبة ١٢٪ ، مقارنة بقيمة صادرات عام ١٩٩٠ ويرجع ذلك لزيادة صادرات بعض الدول النفطية. أما حجم الواردات فلقد تزايدت ايضا بمقدار ٥ر١٠٪ . وعموما تقدر زيادة حجم الصادرات والواردات من الدول النامية خلال عام ١٩٩١/٩٠ من ٦٤ الى ٢١ بليون دولارا أمريكيا. كما أشارت هذه الاحصاءات ايضا ، عن وجود تفاوت كبير بين الدول النامية ، واسهاماتها فى التجارة الدولية والصادرات والواردات . فلقد تزايد حجم صادرات الدول الصناعية الحديثة لكل من كوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وتايوان ، وتايلاند ، واندونيسيا وماليزيا . فلقد ارتفعت على سبيل المثال صادرات ماليزيا الى أكثر من ٢٠ بليون دولار عام ١٩٩٠ عن جملة صادراتهما خلال النصف الاول من الثمانينات .

علاوة على ذلك ، تعكس المؤشرات الاحصائية السابقة عن عدد من التناقضات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة والمشاركة فى حجم صادراتها ووارداتها . فلم تشارك الدول النامية سوى ٣٠٪ فقط من حجم الصادرات العالمية ، فى قطاعات الاغذية والمعادن ، والذى تراجع عن معدلاته السابقة بكثير فى الثمانينات . بينما ، خرجت دول مثل البرازيل ، وهونج كونج ، وماليزيا ، وكوريا الجنوبية عن زيادة حجم صادراتها من الآلات والمعدات والنقل الى ما يزيد عن ٢٠٪ من اجمالى صادراتها عام ١٩٨٥ .

٥ ـ المساعدات والديون .

تعد دراسة كل من المساعدات والديون أحد المجالات الهامة للتعرف على طبيعة اقتصاديات العالم الثالث ، ذلك الاقتصاد الذى تعددت ملامحه وتنوعت خصائصه الهامة ، وهذا بالفعل ماظهر واضحا منذ بداية السبعينات ، وظهرت المساعدات الخارجية كأحد الوسائل المميزة لانتقال المعونات الاجنبية بين دول العالم . ولكن هذه الظواهر زادت ولاسيما خلال العقد الماضى (الثمانينات) ، واصبحت أحد المعالم الرئيسية للاقتصاد العالمى

الحديث ، كما تركت بصماتها واضحة على كل من البناءات والعمـليات الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من دول العالم الثالث فى الوقت الحاضر ٠

حقيقة ، ان تحليل تراث المساعـدات والديون يحتــاج الى المزيد من التحليلات التى لا نستطيع تحقيقها حاليا نظرا لموضع اهتمامنا بتقـديم عرض موجز لها خلال معالجتنا لاقتصاديات العالم الثالث واهم خصائصه العامة التى أصبحت موضع استقطاب لكثـير من المهتمين بعلم الاجتمـاع الاقتصادى والفروع الاخرى مثل اجتماع التنمية ، وعلم الاجتماع السياسى على سبيل المثال ٠ كما يعكس تحليل دراسة مشكلة المساعدات والديون الى دول العالم الثالث ، مدى اهتمام علمـاء الاجتمـاع الاقتصادى المعاصرين بهذه القضية ، خاصة وانها تؤثر على عمليات التنمية والشاملة ، ومن بينهم هؤلاء العلماء نجد سملسر ، وميردال ، وجولدثروب ، ووبستر وسويدبرج وغيرهم آخرون ٠ ولاسيما أن اهتمامات هؤلاء العلماء ركزت على مناقشة اقتصاديات التنمية فى العالم الثالث واعتبارها جزءا هاما يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادى العالمى الحديث ٠

المســاعدات :

يرجع تقديم المساعدات للدول النامية لطبيعة النظام الاقتصادى خاصة لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، واعتبرت بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ان اهمية هذه المساعدات تكمن فى زيادة النشاط الاقتصادى العالمى وان كانت اخذت بعد ذلك هذه المساعدات أهدافا سياسية وأيديولوجية ظهرت بصورة خاصة خلال ما يعرف بالحرب الباردة(٢٧) ٠ وان كانت قـد تاسست عام ١٩٤٩ أولى اللجان الدولية لتقديم المساعدات عن طريق الامم المتحدة ، وتطورت بعد ذلك خلال الخمسينات لانشـاء صندوق عالمى يهتم بتقديم المساعـدات الدولية ٠ ولقـد بلغت جملة هـذه المساعدات بين عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ ، ٨ر١ بليون دولار سنويا قدمتها الدول المتقدمة الى النامية ، بالاضافة الى المساعدات الجماعية ١٠٠ بليون دولار سنويا(٢٨) ٠

وخلال الستينات ، تعددت انماط المعونات الاجنبية الى دول العـالم الثالث ، سواء عن طريق المعونات الثنائية (بين دولة واخرى) ، او حصول الدول النامية على معونات من اطراف متعددة ، كما يحدث فى المعونات العالمية الامريكية للدول النامية ٠ ولقد قدر اجمالى المســاعدات المالية الى

الدول النامية عام ١٩٦١ ، ٨٠٠٩ مليون دولار وارتفع الى ٣٦٧٥٩ مليون دولار عام ١٩٧٥(٣٩) . ولكن حجم المعونات خفض فى بداية الستينات حيث مثلت هذه المعونات عام ١٩٦٠ حوالى ٥,٢ر٪ من مجموع النـاتج المحـلى الاجمالى للدول المتقدمة ، وانخفضت الى ٣٢ر٪ عام ١٩٧٨ . والسـبب يرجع الى اهتمام الدول المتقدمة بتقديم القروض بدلا من سياسات المعونات الممنوحة ، كما حدثت تخفيضات كبـيرة من المعونات الامريكية الاجنبيـة بصورة خاصة ، كما انخفضت المساعدات المقدمة من دول منظمة التعـاون الاقتصادى والتنمية من ٣ر٢ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، ٦ر٢٥ بليون دولار عـام ١٩٨١(٤٠) . وان كانت قد ظهـرت منظمة الدول المصـدرة للبترول (الاوبك) خلال هذه الفترة لتسهم فى اجمالى المساعدات الدولية ولاسيما الدول النامية ، والذى بلغ ٨١٪ من اجمالى مساعدات هذه المنظمة لعـام ٨٠/٨١ وبمقدار ٦ر١٨ بليون دولار(٤١) .

وخلال عقد الثمانينات ، تغير كثير من ملامح المساعـدات الى الدول النامية ولاسيما مساعدات التنمية الحـكومية أو الرسميـة ، والتى تشمل الاتفاقيات الثنائية ، والقروض ، والمساعدات التكنولوجيـة والتعليمية . حيث أشارت احدى الاحصاءات ، بان معدلات الزيادة السنوية للمساعدات، ارتفع من ٦ر٤ بليون الى ٣٧ بليون خلال الفترة من ٦٠ – ١٩٨٦ . وان كانت هذه النسبة تشير الى أن معدل المساعـدات الخاصة للدول المتقـدمة بالنسبة لاجمالى الناتج القومى لها ، قد انخفض من ٥١ر٠٥٪ الى ٣٦ر٠٪ خلال هذه الفترة .كما لم تعد الولايات المتحدة هى المصدر الاول للمساعدات فلقد حلت مكانها اليابان كما حدث عام ١٩٨٨ . كما تظهر بعض التحليلات الاحصائية بأن اسهامات منظمة «الاوبك» قـد ارتفعت خـلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات،حيث أسهمت بتقديم مساعدات بلغت عام ١٩٧٠ ٣٩٨ مليون دولار ، وفى عام ١٩٨٠ ، ٩١٢٠ مليـون دولار ، ولـكل ذلك انخفض عام ١٩٨٥ الى ٣٥٢٧ مليون دولار . وهذا يعكس مدى علاقة زيادة المساعدات بزيادة أسعار البترول وانخفاضه وخاصة خلال النصف الاول من الثمانينات ، كما بلغت نسبة الدول العربية المستفيدة من مساعدات الاوبك بمقدار ٧ر٧٨٪ من اجمـالىّ حجم المساعـدات خـلال الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨١(٤٢) .

فى الواقع ، ان تقديم المساعدات الى الدول النامية يحدث حولها جدلا

مثيرا منذ ظهورها حتى الوقت الحاضروخاصة مدى تاثيرها على عمليات التنمية فى العالم الثالث ، ولاسيما ان نسبة كبيرة من المساعدات نجدها مشروطة بالشروط السياسية والاهداف الاستراتيجية ، وتحقيق مصالح الدول المانحة ولاسيما المساعدات الامريكية . وهناك من(٤٣) يرى ضرورة تحويل المتبقى من المساعدات الخارجية خاصة بعد انخفاض معدلاته فى الوقت الحاضر مقارنة بالستينات والسبعينات على سبيل المثال . والعمل على زيادة حجم التجارة والصناعة ، وتشجيعها فى الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية ، ومواجهة المشكلات المعقدة فى هذه الدول ولاسيما البطالة والتضخم وارتفاع الاسعار ، وزيادة الديون وعجز ميزان المدفوعات .

الديـــــون .

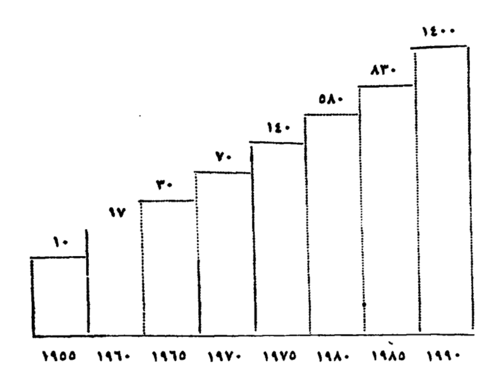
اصبحت مشكلة الديون اهم المشكلات التى تواجه دول العالم الثالث، كما تعتبر من أهم المصادر التى تستنزف نتائج عمليات التنمية بصورة عامة ولاسيما خلال الثمانينات . ولقد كشفت التحليلات الموجزة السابقة عن تقلص حجم المساعدات الخارجية التى تمنحها الدول المتقدمة الى النامية، خاصة وأن تلك المساعدات اصبحت مشروطة لاعتبارات سياسية اليديولوجية وفى غير صالح الدول النامية وتحقيق اهدافها التنموية . الامر الذى جعل الكثير ينتقد تلك المساعدات ويعتبرها معوقة للتنمية وعمليات التكامل الاقتصادى.ولكن بالطبع هناك الكثير من الاسباب التى ادت لزيادة عمليات القروض الاجنبية واستدانة الدول النامية من المتقدمة ، وهذا يرجع حسب تصورنا مجموعة عوامل داخلية وخارجية ـ يصعب تحليلها بصورة مفصلة حاليا ـ ولكن تكمن العوامل الداخلية فى مشكلات الزيادة السكانية،والخلل فى سياسات الاصلاح الاقتصادى ، وضعف الانتاج المحلى والصادرات ، والتركيز على الواردات ، بالاضافة الى نفقات التسليح والحروب فى الدول النامية كما سنشير الى ذلك لاحقا . اما العوامل الخارجية ، فترجع عموما لسيطرة الدول المتقدمة على مقومات الاقتصاد العالمى ، والخلل الناتج عن عدم توازن السياسات العالمية الائتمانية والنقدية .

منذ بداية الخمسينات اصبحت الدول النامية طرفا فى الاقتصاد العالمى وسياساته ونظمه الائتمانية الراسمالية المميزة ، وان لم تكن معظم الدول النامية واقتصادياتها فى طرف متكافىء على الاطلاق ، ولاسيما ان كثيرا من مكونات هذا الاقتصاد النامى حديثة فى سياساته ومكوناته العامة لما

يعـرف بالاقتصاد الرأسمالى الحـر ، الذى يقـوم على الاحتكار والمنافسة والعرض والطلب ، وغير ذلك من خصائص تجعل العديد من الدول النامية غارقة فى ديونها فى الوقت الحالى . وبايجاز ،لقد تنوعت أشكال القروض الاجنبية التى تؤدى الى تراكم الديون الى ثلاثة أنواع وهى : (١) السلف والقروض الحكومية (الثنائية) ، (٢) القروض الحكومية متعددة الاطراف وقروض المنظمات المالية الدولية الاقليمية ، (٣) قروض البنوك الخاصة.

كما تعكس أزمة الديون فى الدول النامية مستحقات متعـددة ومركبة على هذه الدول ، والتى تتمثل فى عدة مظاهر وهى : (١) ضخامة حجم هذه الديون ، (٢) ضخامة حجم أعباء خدمة الديون ، (٣) تزايد عـدد الدول النامية المستدينة للدول المتقدمة ، (٤) أصبحت الديون مشكلة وأزمة عالمية فى الوقت الحـاضر . ولاسيما بعـد توقف عـدد من الدول عن دفع ديونها وخاصة بعض دول أمريكا اللاتينية والجنوبية ، والتى عـدلت عن موقفها نظرا للضغوط العالمية السياسـية والمالية واحتيـاجها لاستمـرارية الاستدانة من أجل البقاء فى حلبة النظام الاقتصادى العالمى الجديد ..

وكما تشير بعض التحليلات الاحصائية الهامة(٤٤) الى تطور ازمة ديون العالم الثالث ، أن اجمالى ديون هذه الدول بلغ عام ١٩٥٥ ، ١٠ مليـار دولار ، ارتفع الى ١٧ مليار عام ١٩٦٠ ، ثم تضاعف عشرة مرات ليبلغ ٧٠ مليار عام ١٩٧٠ . وما لبث أن تضاعف هذا الرقم الاخير الى ١٤٠ مليـار فى الفترة من ١٩٧٠/١٩٨٠ . ولكنه تضاعف الى عشرة مرات حتى عـام ١٩٩٠ ليصل الى ١٤٠٠ مليار دولار . وبايجاز يمكن القول أن اجمـالى ديون العالم الثالث ، تضاعف ١٤٠ مرة خـلال الفترة من ١٩٥٥ ــ ١٩٩٠ كما هو موضح فى الشكل التالى :



(اجمالى ديون العالم الثالث ١٩٥٥/١٩٩٠ مليارات دولار)

وتظهر بعض الاحصاءات الاخرى عن ديون العالم الثالث أن اجمالى هذه الديون وصلت عام ١٩٨٧ ، ١٠٢ تريليون دولار أى بزيادة قدرها ١٠٪ عن قيمة ديون عام ١٩٨٦ . أما خدمة الديون فلقد ارتفعت من ٩ر١٤٣ مليون عام ١٩٨٦ ، الى ٦ر١٤٦ عام ١٩٨٧ . كما ترجع أسباب زيادة ديون بعض الدول النامية خلال هذه الفترة نتيجة لزيادة أسعار النفط،كما أثرت عموما على عجز ميزان المدفوعات في العديد من الدول النامية خلال هذه الفترة فى نفس الوقت(٤٥) . كما انعكس ذلك ايضا على عدد الدول المدينة ففى خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٧ ارتفع عدد الدول المديونة من عشرة دول الى ١٣٣ دولة . ولكن يوجد كثير من التفاوت فى توزيع الديون حيث تعتبر دول أمريكا اللاتينية تحوز وحدها على ٥٠٪ من اجمالى ديون الدول النامية . كما كانت تتقاسم عشرون دولة فقط ٧٥٪ من اجمالى هذه الديون،حيث بلغ ديون سبع منها حوالى ٤٠٠ مليار دولار وهى المكسيك، والارجنتين ، والبرازيل ، وفنزويلا ، وكوريا الجنوبية ، والفلبين ، واندونيسيا(٤٦) .

ومنذ عام ١٩٨٨ شهدت ازمة ديون العالم الثالث بعض التطورات

الايجــابية ، خاصــة بعــد أن امتنعت بعض الدول الـكبرى النامية مثل الارجنتين والبرازيل عن دفع ديونها مما هدد بافــلاس كثير من البنــوك التجارية والخاصة فى الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة . ومن ثم، اخذت هذه المشكلة طابعا عالميا فى سوق المال الدولية واضطر العــديد من الحكومات والمنظمات الحالية والبنوك،من اعادة جدولة ديون بعض الدول النامية ، واسقاط جانب كبــير من حجم الديون ولاسيما خــدمات الديون التراكمية.ففى عام ١٩٨٨ على سبيل المثال،أسقط مايوازى ٧ بليون دولار ، كما الغى عام ١٩٩٠ جانب كبير من ديون الدول الاشتراكية سابقا (الاتحاد السوفيتى) من قبل مجموعة دول O E C D ، كما أسقط البنــك الدولى ٧ر١٠ بليون دولار ، وايضا قامت مجموعة السوق الاوروبية المشتركة بالغاء ما يقرب من ٢ بليون دولار من بغض الدول الاوروبية والافريقية ومنطقــة الكاريبى والباسفيك . ولقد أجرى العديد من المفاوضات بين الدول الدائنة والمدينة فى اطار ما يعرف بنادى باريس ولندن خلال عامى ١٩٩٣/٩٢ ، لمناقشة أزمة الديون مع الدول النامية . وان كانت لم تتوافر الاحصــاءات حول اجمالى الديون الملغاة أو عدد الدول المدينة حاليا من الدول النامية، (والتى قدرت ٩٦ دولة فى عــام ١٩٨٨) التى تشــير الى ان عــدد الدول المدينة التى تم اعادة جدولة ديونها عام ١٩٩٠ بلغ ٣٧ دولة منهم ١٦ دولة تم جدولة ديونها ثلاث مرات خلال الخمس سنوات الماضية(٤٦) .

كمــا تعكس بعض الاحصــاءات الحــديثة لعام ١٩٩٢(٤٨) ، بان حجم الديون الخارجية واعبائها زاد من مشكلات الدول النامية بصــورة سلبية جدا فعلى سبيل المثال ، لقد ارتفعت ديون أفريقيا من ٧ر٢٠٧ مليار دولار عام ٨٩ الى ٤ر٢٣٥ مليار دولار عــام ١٩٩٢ ، كمــا ارتفعت اعباء هــذه الديون من ٤ر٤٤ مليار دولار الى ٩ر٣٠ مليار خلال نفس الفترة . واصبح يمثل نسبة هذه الديون حوالى ٦٠٪ من اجمالى الناتج المحلى لافريقيــا ، ويشكل أكثر من ٢٣٧٪ من قيمــة الصــادرات . وادى كل من زيادة حجم الديون وانخفاض قيمة الصــادرات وأسعــارها الى تراجــع معدل النمــو للصادرات من ٢ر٧٪ عام ١٩٨٥ الى ٦ر٢٪ فقط عام ١٩٩٢ ، بينمــا زاد معدل نمو الواردات من ١٪ الى ٨ر٣٪ ونتج عن ذلك ارتفاع العجــز فى ميزان المدفوعات لدول القارة .

عموما ، بالرغم من نتائج أزمة ديون العالم الثالث وبعض الاجراءات

الايجابية للتخفيف من حجم ديون هذه الدول ، الا أننا نلاحظ مدى المشاكل المترتبة على أزمة الديون ولاسيما على واقع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما اننا نتوقع تزايد هذه الديون بمعدلات أسرع فى ظل السياسات العالمية النقدية والائتمانية ونتائج النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، على واقع اقتصاديات الدول النامية ، وهذا ما سوف نكشف عن جزء منه خلال تحليلنا لزيادة نفقات التسليح والدفاع وأثرها على عمليات التنمية .

٦ ـ التسليح والتنمية .

عند دراسة اقتصاديات العالم الثالث ، من الصعب تجاهل نفقات الدفاع أو التسليح ، التى أصبحت من أهم الخصائص العامة المرتبطة بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى الدول النامية ، والتى تؤثر على عمليات التخطيط واستراتيجيات التقدم الاقتصادى بصورة أساسية . وتكشف لنا الشواهد الواقعية التى عاصرتها مجتمعات العالم الثالث منذ بداية استقلالها فى الخمسينات أو خلال النصف الاخير من القرن الحالى ، عن العديد من مظاهر الانفاق العسكرى والتسليح ،والذى ارتبط كثيرا بواقع مشكلات وأزمة الديون بل يعد سببها الرئيسى فى الوقت الراهن .

حقيقة ، يوصف كثير من علماء الاقتصاد والتنمية اقتصاديات العالم الثالث «بالاقتصاد المتخلف» Underdeveloped Economy ، ذلك الاقتصاد الذى ورث الفقر والتخلف معا،ونتج عنهما الكثير من المشكلات الاخرى التى لازالت تقف عقبة قوية ضد عمليات التنمية الحقيقية فى الدول النامية . ومن ثم ، فان تخلف الدول النامية أصبح مصدرا لمختلف النزاعات الداخلية والخارجية ، وهذا ما ظهر واضحا فى السنوات الاخيرة ، كما كانت الصراعات الداخلية والاقليمية فى الدول النامية ، والتى توصف عامة بالصراعات القبلية هى مصدر الحروب الاهلية والاقليمية ، التى عاصرها العالم خلال العقود الماضية . علاوة على طابع التعصب والنزعات الدينية وغيرها التى اصبحت مصدرا للصراع فى امريكا الوسطى ، وآسيا والشرق الاوسط وافريقيا . وبالطبع ان مشكلة تخلف اقتصاديات العالم الثالث تكمن ايضا فى مضمون العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية،التى طرحت ذاتها لتكون احد المصادر لزيادة نفقات التسليح ونتائجها السلبية على التنمية .

بايجاز ، لسنا فى موضع لمناقشة كل القضايا المتعلقة بمشكلة التسليح

والدفاع فى الدول النامية أو العالم ، بقدر ما نسعى للاشارة المختصرة لمدى تأثير نفقات التسليح على التنمية ولاسيما عند تطرقنا لاقتصاديات العالم الثالث . فى الواقع ان الجدل حول هذه المشكلة متعدد الجوانب ، ولكن لا يختلف أحدا حول الاثار السلبية الناجمة عن زيادة نفقات التسليح فى الدول النامية ، ولاسيما زيادة الهوة بين هذه الدول المتقدمة ، واهدار مصادر تمويل عمليات التنمية الشاملة وخاصة المصادر المالية والبشرية فى نفس الوقت .

وكما تشير بعض التحليلات الاحصائية ، ان النفقات العسكرية فى العالم الثالث كانت تمثل ٥ر٤٪ من اجمالى دخلها القومى عام ١٩٦٠ وارتفعت لتصبح فى حدود ٢ر٧٪ عام ١٩٧٠ ، ثم ٥ر١٣٪ عام ١٩٧٥ ، و ١ر١٦٪ عام ١٩٨٠(٤٩) . وبلغ ١٧ - ٢٠٪ فى عام ١٩٩٠(٥٠) كما أنفق العالم الثالث مليار دولار على السلاح عام ١٩٦٠ وتضاعف عشرون مرة أى ٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ ، ويبالغ حاليا أكثر من ٢٠٠ مليار دولار .

كما قد ارتبطت عمليات بيع الاسلحة الى العالم الثالث بطبيعة الحروب التى ظهرت فيه مثل الحرب الفيتنامية ، وحرب عام ١٩٧٣ حيث ارتفعت على سبيل المثال المبيعات من ٤ر٧ مليار عام ١٩٧٢ ، الى ٤ر١٥ مليار دولار عام ٧٧ ، ثم ٣٠ مليار عام ١٩٨٢ . وجاءت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى طليعة الدول المصدر للسلاح للدول النامية خلال هذه الفترة واحتكارهما ٥٠ - ٦٠٪ من الصادرات العالمية للسلاح ، وشاركت اجمالى صادرات فرنسا والمانيا ، وبريطانيا ، وايطاليا بحوالى ٢٠ - ٣٠٪ من هذه الصادرات . وان كانت ازمة الديون قد أثرت على مشتريات العالم الثالث من السلاح بعد ١٩٨٣ لتهبط أكثر من ٥٠٪ ، وهذا اثر بدوره على صناعة السلاح وتجارته العالمية . ومنذ عام ١٩٧٣ ، تعد منطقة الشرق الاوسط اكبر سوقا لاستيراد السلاح العالمى ٤٥٪ ، ٣٠٪ لشرق آسيا ، ٤٪ لجنوب آسيا ، ٦٪ لامريكا اللاتينية ، ٦٪ لافريقيا(٥١) .

وتشير بعض التحليلات ايضا ، الى ان النفقات العسكرية فى الدول النامية فى الفترة من ٧١/١٩٨٠ بلغت ٣ر٤٧ بليون دولار ، أى ما يوازى ٣ر١٧٪ من اجمالى نفقات العالم العسكرية ، ولكن ارتفع الى ٤ر١٤٢ بليون دولار ، وبنسبة ٧ر٢١٪ فى عام ١٩٨٠ . كما ارتفعت عمليات شراء الاسلحة خلال السبعينات لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا بواقع ٢٢٪

زيادة سنويا . وخلال الثمانينات كرست أفقر دول العالم الثالث مقدار ٥- ١٥٪ من اجمالى الناتج المحلى لاغراض النفقات العسكرية،في مقابل ٤ر٥٪ فقط للدول المتقدمة(٥٢) . ولقد بلغ اجمالى نفقات الدفاع فى الدول النامية عام ١٩٨٧ ، ٨ر١٧٢ بليون دولارا أى ما يوازى ٢٠٪ من جملة الانفاق الحكومى عامة(٥٣) . وعموما خلال الثمانينات ، ارتفعت عمليات استيراد الاسلحة من قبل الدول النامية ، حيث تستورد ٧٥٪ من قيمة السلاح العالمى،وتشكل الدول العربية أكبر مستورد لهذا السلاح.كما ظهرت عدد من الدول النامية المصدرة أيضا للسلاح وهى الهند ، والصين ، والارجنتين ، وباكستان ، وكوريا الجنوبية ، وان كانت ٨٠٪ من التجارة العالمية للسلاح فى أيدى الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الاوروبية(٥٤) .

بالاضافة الى ، عملية تزايد التسليح فى الدول النامية بالمقارنة الى اجمالى الناتج الاجمالى والذى بلغ متوسطه ٢٠٪ فى عام ١٩٩٠ ، الا اننا نلاحظ ايضا ، مقدار تزايد هذه النفقات فى مقابل متطلبات ونفقات عمليات التنمية الاخرى وتوفير الخدمات الاساسية فى الدول النامية.فنجد على سبيل المثال اجمالى نفقات الدول النامية عام ١٩٨٨ للدفاع بلغ ١٣٪ من اجمالى النفقات الحكومية ، فى حين بلغ الانفاق على اجمالى التعليم ١١٪ ، والصحة ٤٪ . كما تعكس الشواهد الاحصائية الكثير من عناصر التباين حول عملية توزيع الانفاق الحكومى فى عدد من الاقاليم النامية، فنجد بلدان الشرق الاوسط انفقت ٣ر١٨٪ عام ١٩٨٨ على الدفاع فى مقابل ٨ر٥٪ على الصحة . وفى آسيا بلغ الدفاع ٩ر١٦٪ من الانفاق الحكومى فى مقابل التعليم ٧ر٩٪ ، والصحة ٥ر٢٪ . وفى افريقيا بلغ الانفاق على الدفاع ١١٪ فى مقابل الخدمات الاجتماعية ٥ر٢٪ ، والصحة ٩ر٣٪(٥٥) .

من ناحية أخرى ، توجد العديد من المظاهر السلبية على عمليات التنمية لزيادة نفقات التسليح فى الدول النامية وهذا ما يظهر بوضوح ، اذا نظرنا الى اعداد القوات العسكرية فى هذه الدول وجملة نفقاتها التى لا تقتصر فقط على شراء السلاح ، ولكن ايضا على تاهيل هذه القوات واستبعادها من حجم العمالة التى تحتاجها عمليات التنمية . ففى عام ١٩٨٧ على سبيل المثال،بلغ عدد جيوش الدول النامية ١١ مليون شخص ، يتكلف اعداد الجندى الواحد اكثر من عشرة أضعاف دخل الفرد

فى هذه الدول ذات الاقتصاد النامى.وتؤدى الحروب عامة لتكلفة اقتصادية كبيرة وهذا ما حدث على سبيل المثال فى الحرب العراقية الايرانيـة التى أودت بحياة مليون شخص وكلفت اقتصـاد البلدين بحوالى ٥٠٠ مليـار دولار(٥٦) . وأيضا الحرب العراقية والكويتية التى قدرت تكلفتها بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار .

كما تؤكد الشواهد الاحصائية الحديثة لعام ١٩٩٠ ، بأن بعض بلدان الشرق الاوسط العربية تكرس ٥٠٪ على الاقل من اجمالى الانفاق الحكومى على الدفاع ، وان كانت هناك بعض الدول الخليجية العربية حاليا تنفـق أكثر من ميزانية الدولة كلها للانفاق العسكرى فقط ولاسيما بعـد الحـرب العراقية ـ الكويتية . كما توجد علاقة قوية بين الديون وميزانية الدفـاع حيث أشارت احدى التقـارير بان أكثر من ثلث ديون العـالم الثالث كان مصدرها استيراد الاسلحة(٥٧)،وهذا يفسر عموما العلاقة بين نفقات التسليح والتنمية فى العالم الثالث ومدى تاثيرها على تحقيق استراتيجيات التنمية مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاخـرى التى تحـدد من قبـل السلطات المحلية الحكومية ، أما تحديد نفقات التسليح والدفاع فهى تتركز فى القرارات السياسية العليا .

عموما ، أشارت تلك الاحصاءات السابقة والتحليلات الموجـزة الى التسليح وزيادة النفقات العسكرية فى الدول النامية خلال العقود الماضية، ومدى ارتباط تلك النفقات وتاثيرها على الميزانية العامة للدول،وحدوث الكثير من المشاكل الاقتصادية دون تقديم حلول علاجية أو اصـلاحية لها، ولاسيما مشكلة الديون الخارجية ، والبطالة ، والتضخم،والعجز فى ميزان المدفوعات ، وقلة حجم الانتاج القومى ، وتوجيه معظمه لتسـديد نفقات ديون التسليح التى بلغت أكثر من ثلث اجمالى ديون العالم الثالث .

خاتمـــــة :

كشفت التحليـلات السابقة التى تنـاولها هذا الفصـل عن الكثـير من خصائص «اقتصاديات العالم الثالث» والتى أصبحت أحد المجالات الرئيسية التى يهتم بها علماء الاجتماع الاقتصادى ، منـذ بداية الستينات . ولقـد ارتبطت هـذه الاهتمامات بتوضيح مفهـوم العـالم الثـالث ومتى ظهـر استخدامه من قبـل علماء الاجتمـاع والاقتصـاد والسياسة وغـيرهم من

المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ،ثم تحديد أهم التصنيفات التى ارتبطت بعملية تحديد مفهوم العالم الثالث ، خاصة وأن هـذه التصنيفات متغـيرة حسب طبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

حقيقة ، لقد انتقد الكثير من النظريات الاقتصادية والسوسيولوجيـة والسياسية التى ظهرت فى العالم الغربى قبل الخمسينات ، نظـرا لعـدم اهتمامها بواقع دول العالم الثالث وربما يفسر ذلك ، أن ظهور هذا العالم لم يعرف الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وعمليات الاستقلال وانقسام العالم بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى . أما بعد الخمسينات ، فلقـد ركزت جهود علماء الاجتمـاع الاقتصـادى كغـيره من العـلوم الاجتماعية الاخرى لدراسة اقتصاديات العالم الثالث ، كما ظهر العديد من البـاحثين والمهتمين بتحليل هذا الاقتصـاد عن طريق اجـراء الدراسـات الامبريقية والنظرية فى نفس الوقت .

كمـا تبلورت معظم هـذه الجهـود فى تحليـل واقع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى كشفت الكثير من السمـات والخصـائص المشتركة لاقتصاديات العـالم الثـالث ولاسيما السـكان ، والدخل القومى والفردي ، والصحـة والتعـليم والتضخم والبطالة ، والفقـر والتخلف ، والتصنيع والتجارة الدولية ، والمساعدات والديون والتسليح وغـيرها من الخصائص الاخـرى التى تعـد دراسـتها تحليـلا للمؤشرات الاقتصـادية والاجتماعية التى يتكون منها طبيعة مكونات اقتصاديات العالم الثالث . علاوة على ذلك ، جاء تركيز علماء الاجتمـاع الاقتصادى لدراسـة هـذه المؤشرات الاقتصـادية والاجتماعية فى نفس الوقت مع الاهتمـام بالواقع الاجتماعى والثقافى والسياسى والدينى الذى يوجد بالفعـل فى مجتمعات الدول النامية . من ناحية أخرى ، ان تحليل اقتصاديات العالم الثـالث ترتبط بمدى المؤثرات والعوامل الخارجية التى تكون فى مجملها طبيعـة النظام العالمى الجـديد ، والدور الذى يقـوم به فى تشـكيل السـياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والقومية لدول العالم الثالث وهذا ماسوف نشير اليه خلال الفصول القادمة .

الهـــوامش والمراجــع :

١ ـ ج. ف. كلوتشوفسكى ، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة : موسكو ، دار التقدم ١٩٩٠ ، ص ١٨ .

(2) Goldthrope, J. E., The Sociology of The Third World, Disparity and Involvement, Cambridge : Cambridge Univ. press 1979, p. 3.

(3) Webster, A., Introduction to The Sociology of Development, London : The Macmillan press, 1986, p. 23.

٤ ـ محمد الجوهرى وآخرون ، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ ، الفصل الرابع ص ١٢٩ ـ ١٣١ .

٥ ـ لمزيد من التفاصيل حول هذه العوامل انظر :

ـ عبـد المنعم زنابيلى ، العـالم الثـالث فى التوازن الاقتصادى العالمى : دمشق ، دار الثقافة ١٩٩٢ ، ص ٢١٩ ـ ٢٢١ .

(6) Todaro, M. P., Economic Development in The Third World, (4 edition) Essex, Longman Group LTH, 1989, p. 14.

كما تحتوى هذه التصنيفات على عرض واضح لجميع دول العالم المتقدم والنامى ، بالاضافة الى وضع هذه الدول على خريطة العالم وموقعها ، بالاضـافة الى تركيزه على مفهـوم دول العالم الثالث والسمات المشتركة بين هذه الدول والتى عرضنا لها سابقا ، للمزيد من التفاصيل (انظر نفس المرجع ص ١٤ ـ ١٨) .

٧ ـ ارجع الى الباب الثانى والثالث من هذا الكتاب .

(8) Goldthrope, Op. Cit., pp. 144-162.

٩. ـ انظر للمزيد من التحليلات الفصل(١٢) .

١٠ ـ ارجع للفصل رقم (١٢) ، (١٤) .

(11) Todaro, M. Op. Cit., p. 38.

١٢ ـ البنـك الدولى ، تقـرير عن التنميـة فى العـالم ١٩٩٠ (الفقر) مؤشرات التنمية الدولية ، واشنطن ١٩٩٠ ، ص ١٩١ جدول (أ) (١) ، كما تشير احصاءات الامم المتحـدة لعـام ١٩٩٠ بأن عـدد سكان العالم بلغ ٥ر٢٩٢ مليار نسمة ، بلغ نصيب الدول النـامية منها ٤ر٠٧٤ مليار نسمة ، انظر المرجع التالى :

— U.N, World Economic Survey 1991, N. Y : UN, 1991, p. 19, Tadle 11.1.

١٣ ـ أعتمدنا على المرجع التالى بالنسبة لاحصاءات عام ١٩٨٨ :

— M. Op. Cit., p. 29.

أما احصاءات (١٩٩٠) انظر الى المرجع التالى :

— U. N, World Economic Survey 1992, N. Y. UN, p. (6).

(14) .Todaro, M., Op. Cit., p. 29.

(وللمزيد من التحليلات حول معدلات النمو السنوى لاجمالى الناتج المحلى والقومى حسب الاقاليم العالمية وحجم السكان خلال الفترة من ٦٥/١٩٨٩ ارجع الى البنك الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ ـ ١٩٥ جداول (أ) (٥) .

١٥ ـ المرجع السابق ، ص ٣٠ الجدول ١ ـ ٣ .

١٦ ـ عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ـ عالم المعرفة (١٣٣) ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٣ ـ ١٥٦ .

١٧ ـ البنك الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

١٨ ـ عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ ـ ١٥٧ .

١٩ ـ للمزيد من التفاصيل حول التعليم ومستويات الانفاق فى القطاعات المختلفة يمكن الرجوع الى المرجع التالى

(Todaro, Op. Cit., Chap. 11)

ـ كما يجد القارىء بعض التحليلات الهامة حول التعليم فى الدول النامية ، والتباين بين التعليم فى الريف والحضر ، ونتائج التعليم واثره على العمل والانتاجية ، ومردود التعليم عموما وسياساته العامة وتوصيات تحسين القطاع التعليمى فى الدول النامية فى المرجع التالى :

ـ افيرت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خورى ، عمان : المركز الاردنى ١٩٨٨ ، الفصل العاشر ص ٢٨٩ ـ ٣٠٧ .

٢٠ ـ البنك الدولى ، مرجع سابق ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

ـ توجد بعض المنافع الاخرى الهامة للتعليم ولاسيما فى محاربة الفقر والانتاجية وسوق العمل ،فلقد تبين ان زيادة سنة واحدة لتعليم الأم ارتبط بأنخفاض قدره ٩٪ من وفيات الاطفال ، كما يؤثر على معدلات الخصوبة . كما توجد علاقة قوية بين التعليم والصحة والتغذية والانتاجية ففى اندونيسيا على سبيل المثال زادت انتاجية

العمال الذين حصلوا على كميات من الحديد فى الغذاء لمدة شهرين بنسبة تراوحت بين ١٥ ـ ٢٠٪ من حجم انتاجهم . كما اثبتت نتائج دراسة أخرى فى أندونيسيا ان نقص اليود يؤثر على الاداء المعرفى والتعليمى من سن ٩/١٢ سنة . للمزيد من التفاصيل انظر ، البنك الدولى ، المرجع السابق ص ١٠٤ ـ ١٠٥) .

(21) Third World Economic Hand Book, London : Euromoiter, 1989, pp. 67-68.

(22) N. N. World Economic Survey 1991, N. Y : U. N, 1991, p. 30&10.

(23) Todaro. Op. Cit., p. 238-Table 8.1.

(24) Ibid, pp. 38-39.

٢٥ ـ ج. ف. كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥ . انظر أيضا للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الفقر فى العالم الثالث والمفاهيم الاخرى المرتبطة به .

— Webster. A., Op. Cit., pp. 18-24.

ـ كما توجد احدى الدراسات الهامة حول الفقر فى المناطق الفقيرة بمدينة نيويورك ، والعلاقة عموما بين الفقر والاستهلاك وغيرها من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاخرى . للمزيد من التفاصيل انظر :

ـ محمد الجوهرى ، «دراسة الفقر» ، علياء شكرى وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع الاقتصادى والتنمية الاجتماعية ـ اشراف محمد الجوهرى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ ، الفصل العاشر ص ٣٥٩ ـ ٣٧٠ .

(26) Todaro, Op. Cit., p. 32, Table 2.2.

توجد بعض التحليلات السوسيولوجية الهامة التي طرحها «جولدثروب» عن الظروف الاقتصادية فى العالم الثالث ، ولاسيما خلال الخمسينات والستينات ، وتصنيف دول العالم الى أربع مجموعات من حيث الدخل وتوافر ضروريات المعيشة ومؤشراتها المختلفة ، بالاضافة الى المشكلات التى تواجه عمليات استخدام هذه المؤشرات الاحصائية ، لمزيد من التفاصيل انظر

(Goldthrope, Op. Cit., Chap. 4

٢٧ ـ البنك الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

كما يشير هذا التقرير الى الاختلافات الاقليمية فى الفقر خلال

الثمانينات والتسعينات ، وعـدد من المؤشرات الاجتماعية الهامة التى ترتبط بالفقر مثل النمو الاقتصادى ، والتعـليم ، والديون ، والمعونات ، والانفاق العام ، والاجور ، والاستثمار ، والاستهلاك، والتجارة وغير ذلك من معدلات هامة اخرى .

٢٨ ـ للمزيد من التفاصيل ارجع الى فصول الباب الثالث والرابع من هذا الكتاب .

عـلاوة على ذلك يجـد القارىء تحليـلا وافيا للتصنيع فى الدول النامية ولاسيما خلال الخمسينات والستينات ، والمشكلات المرتبطة بالتصنيع وكيفية مواجهتها ، ونمو التصنيع فى بعض الدول النامية مع الاشارة لعدد من التجارب مثل الهند،ومصر ،وأمريكا اللاتينية. بالاضافة الى،تمثيل العلاقة بين التصنيع والتنمية والتخلف والمشكلة السكانية والبيئية والبشرية فى المرجع التالى .

ـ آلان منتجوى ، التصـنيع فى الدول النـامية ، ترجمة وتعليق السيد الحسينى ، القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٨٢ .

(29) Todaro, Op. Cit., p. 29.

(30) U. N., The World Economic, Op. Cit., p. 10, Table 11.1.

(31) U. N, Economic and Social Council, Elements in an International Development Strategy for The (1980's) 1979, IAC. 541 (9).

ـ كما جاءت هذه التحليلات حول النظـام الصناعى فى المرجـع التـالى :

ـ عبد الله عبد الرحمـن ، التنمية الصناعية فى العـالم الثالث : دراسة ميدانية عن منطقة الرسيل الصناعية سلطنة عمان ، مجـلة العلوم الاجتماعية ، (تحت النشر) .

(32) World Bank, World Tables 89/90, The Publications of the World Bank 1990 p. 32. Table (9).

٣٣ ـ لمزيد من التفاصيل انظر ، عبد الله عبد الرحمن ، مرجع سابق

٣٤ ـ ارجع الى المراجع التالية لمزيد من التحليلات حول استراتيجيات التنمية الصناعية وحتى عام ٢٠٠٠ :

— UNIDO, Industrialization and Social Objectives of Development", Industry and Development, No. 4, N. Y : UN 1979, pp. 2-3.

— Bos, H. C, 'The Role of Industry and Industrial Policies in The Third Development Decade" Industry and Development, No. (5) N. Y : UN 1980, pp. 4-5.

(35) Third World Economic, Op. Cit., pp. 26-27.

(36) UNCTAD; Hand Book of International Trade and Development Statistics, N. Y : UN 1992, p. 13.
(Table 1.1-1.3).

(37) UN, World Economic Survey 1991, Op. Cit., pp. 49-54.

٣٨ ـ للمزيد من التفاصيل حول المساعدات ارجــع الى المراجع التــالية على سبيل المثال :

— Meier, G. M. The International Economics of Development London : Harper & Row Publ., 1968, Chap. (6).

— Webster, A. Op. Cit., Chap. (4).

٣٨ ـ ج٠ سبيرو ، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة خــالد قاسم ، عمان : المركز الاردنى ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ ٠

٣٩ ـ آلان منتجوى ، مرجع سابق ، ص ١١٩ ، جدول (٦) ٠

٤٠ ـ ج٠ هندرسون و م٠ هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور على،الرياض : دار المريخ ١٩٨٧ ، ص ٦٩٢ ـ ٦٩٣ ٠

٤١ ـ هاجن ، اقتصاديات التنمية ، مرجــع سابق ، ص ٥٥٤ (جــدول ٢٠ ـ ٤) ٠

(42) Todaro, M. Op. Cit., pp. 481-495.

٤٣ ـ لمزيد من التفاصيل انظر ،

ـ محمد الجوهرى وآخرون ، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث مرجع سابق ، الفصل الخامس عشر ـ ص ٢٨٥ ـ ٣٠١ ٠

٤٤ ـ عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ ـ ١٨٧ ٠

(45) Third World Economic, Op. Cit., pp. 46-7 (Table, 2.11).

٤٦ ـ عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ ٠

(47) U. N. The World Economic Survey 1990, Op. Cit., pp. 156-160.

ـ لم تتوافر حاليا عدد الدول المدينة أو اجمالى قيمة الديون الحالية بعد اجراء التعديلات والجدولة خــلال الفترة من (١٩٩٣/٩١) ، ولكن قدرت عدد الدول المدينــة على مســتوى الدول النامية عــام ١٩٨٨ بحوالى ٩٦ دولة ٠ انظر : البنك الدولى ، مرجــع ســابق، جداول ٢٣/٢٤/ب ، ص ٢٥٦ ٠ كما توجد تحليلات هامة خاصــة

«عن ديون مصر فى الفترة الاخيرة»

ـ انظر للباحث مقالا مطولا عن هـذا الموضوع فى أعمـال ندوة عاطف غيث العلمية الخامسة ، مارس ١٩٩٤ ، جامعة الاسكندرية (كلية الآداب) : الناشر : دار المعرفة الجامعية (تحت الطبع) .

٤٨ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جريدة الاهرام،دراسات المديونية الافريقية بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٥ ، ص ٧ .

٤٩ ـ عبد المنعم زنابيلى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨٨ .

(50) U. N, Op. Cit., p. 171.

٥١ ـ عبد المنعم زنابيلى ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠ ـ ٣٣٤ .

(52) Todaro, M. Op. Cit., p. 579. (Table A 17.1).

ـ كما توجد الكثير من التحليلات الاحصائية الهامة حـول نفقات التسليح فى الدول النامية والمتقدمة خلال الخمسينات والستينـات فى المرجع التالى (عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، الفصـل الثالث ص ٩٠ ـ ١٣١ . .

(54) Todaro, Op. Cit., p. 578.

(55) U. N. Op. Cit., p. 171, (Table VIII.I).

٥٦ ـ ج. ف. كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ .

(57) U. N, Op. Cit., pp. 171-172.

الفصل السابع

سوسيولوجيا الاقتصاد العالمى الجديد

تمهيـــــــد •

١ ـ نظرية النظام العالمى •

٢ ـ ظهور النظام الاقتصادى العالمى •

٣ ـ الاقتصاد العالمى وسياسات التنمية فى العالم الثالث •

٤ ـ الدور الجديد للمنظمات الاقتصادية العالمية •

٥ ـ التعاون والتكامل الاقتصادى العالمى •

خاتمـــة •

تمهيـــــد :

توضح التغيرات الاجتماعية والاقتصـادية والسياسية التى ظهرت فى العالم خلال النصف الاخير من القرن العشرين ، طبيعة نظام عالمى جديد بدات تتشكل ملامحه بصورة خاصة بعـد انتهاء الحـرب العالمية الثانية . حقيقة ، لقد تركت هذه الحرب العالم ينقسم الى قوتين عالميتين ، ونشات قوة الدول النامية لتدور معظم دولها فى اطار هذا التقسيم الدولى، الذى نتج عنه تطورات متعددة يصعب تحليل نتائجها على المدى القريب. ولكن خـلال العقدين الماضيين ظهـرت أفكار جـديدة لتعبر عن نوعيـة النظام الاقتصادى والسياسى العالمى الجديد ، وان كانت قد تبلورت مظاهر هـذا النظام بصـورة أكثر وضوحـا بعد انهيـار الاتحـاد السوفيتى أو الكتـلة الاشتراكية، وهيمنة الولايات المتحدة والدول الغربية على واقع هذا النظام العالمى الجديد .

ويعـد «سـوسيولوجيا الاقتصاد العالمى» Sociology of International Economy احد المجالات الحديثة التى طرحت ذاتها على اهتمامات علماء الاجتماع الاقتصادى كغيره من العلوم الاجتماعية الاخـرى ، الذين بدأوا تحليل التغيرات والظواهر الحديثة لهذا الاقتصاد العالمى الجديد ، ومعرفة ما طبيعة انعكاسـات هذه التغيرات على واقع العالم الغربى والنـامى فى نفس الوقت؟ . ولقد لاحظنا ، فى اطار تحليلاتنا السابقة نوعية التغيرات الاقتصادية التى بدات تظهر على الانشطة والتنظيمات الاقتصادية ، والتى تتباين مع مثيلتها خلال النصف الاول من القرن الحالى ، أو التى ظهرت بالفعل خلال القرن التاسع عشر . فلقـد ادى انتشـار الشركات متعـددة الجنسيات ، وزيادة الاستثمـار الاجنبى ، وعمليات نقـل التكنولوجيـا العالمية ، وتمايز الانماط والخصائص العامة للاسـواق الدولية ، وظهـور الصراع بين الشمال والجنوب أو الدول المتقدمة والنامية ، عن تحـولات جوهرية كبيرة تجاه «ظاهرة العالمية» ، التى بدات تشكل عمليات وانشطة الحيـاة الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة التى توجـد على المستويات المحلية والقومية .

من هذا المنطلق ، بات الامر واضحا لتغيير الانماط التقليدية للنظريات الايديولوجية العامة التى توجه هذا النظام العالمى الجديد ، خاصة وان النظريات التقليدية الاقتصادية الرأسمالية أو الاشتراكية أو التنموية لم تعد تتلاءم مع طبيعة هذه التغيرات الشاملة والسريعة . ومن ثم ، فلقد ظهرت بعض التحليلات الحديثة من قبل علماء الاجتماع الاقتصادى،الذين ركزوا على طرح بعض النظريات العامة البديلة لهذه النظريات التقليدية. وهذا ما سوف نعالجه فى هذا الفصل ،«لموسيولوجيا النظام الاقتصادى العالمى الجديد» ، للتعرف على ماهية النظريات التى تعكس واقع هذا النظام بالفعل أو ما هى الاسباب التى أدت لظهور النظام الاقتصادى العالمى ؟ وما طبيعة الادوار الجديدة للتنظيمات الاقتصادية العالمية؟ والى أى مدى تنعكس آثار هذا النظام على واقع سياسات واستراتيجيات التنمية ولاسيما فى العالم الثالث ؟ وما هى حقيقة مظاهر وأوجه التعاون والتكامل الاقتصادى العالمى على المستويات الدولية،والاقليمية والمحلية (العربية)؟.

١ ـ نظرية النظام العالمى .

مع بداية الثمانينات ظهرت مجموعة من الدراسات النظرية(١) التى بدات التشكيك فى النظريات الاقتصادية والسوسيولوجية ، التى ظهرت مسبقا خلال الستينات والسبعينات ، والتى لم تعد تعكس واقع النظام الاقتصادى والسياسى العالمى الجديد ، ولاسيما أن هذا النظام فى تغير مستمر وسريع . ولجات الافكار والنظرية السوسيولوجية الحديثة لتبنى بعض التحليلات التى تفسر واقع ظاهرة العالمية Globalization ، بدلا من التركيز على نظريات تقليدية مثل الاشتراكية أو التبعية ، والتحديث ، والليبرالية الرأسمالية التى ظهرت كل منها فى ضوء متغيرات الخمسينات والستينات والتى عكست واقع مجتمعات معينة فى فترات تاريخية محددة، ولم تشر الى طبيعة «التحول نحو العالمية» ولا التوقعات المستقبلية لحياة المجتمع الحديث .

فلقد ظهرت النظريات البرجوازية الليبرالية Bourgeois Liberal Theories فى اطار المجتمعات الغربية الرأسمالية ، وركزت على ايديولوجيات طبيعية اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ، تجد فى مضمونها مسارات التقدم والتطور الاقتصادى الهائل الذى ظهر خلال العقود الماضية ، وتعتمد على سياسات الاقتصاد الرأسمالى القائم على

السيطرة والاحتكار ، ومتغيرات العرض والطلب ، والمنافسة ، واقتناء التكنولوجيا المتقدمة ، والانتاج الشامل ، وتراكم راس المال القومى ، وزيادة حجم الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى وغير ذلك من ميكانزمات اقتصادية هامة تؤدى بدورها ، لزيادة مصحوبة فى معدلات الرفاهية الاقتصادية ، والتى تقاس بارتفاع مستويات الدخل القومى والفردى ومستويات المعيشة ، وانخفاض معدلات الفقر والبطالة ،وتحقيق ما يسمى عموما باقتصاديات الرفاهية Welfare Economics . ولكن كما لاحظنا سابقا ، لقد تركت الاسواق الراسمالية الحرة ، كثيرا من التناقضات داخل اقتصاديات دول الرفاهية مثل ، البطالة والتضخم والجريمة وغيرها مما يعكس عدم ملاءمة هذه النظريات لواقع الحياة الراسمالية العالمية .

فى مقابل ذلك ، ظهرت النظريات الماركسية والماركسية المحدثة Marxists & New Marxists Theories لتطور من واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق سيطرة طبقة البروليتاريا وشيوعية الملكية العامة ، واللانقود ، واللااسواق ، والتركيز على عدالة التوزيع بغض النظر عن نوعية وملكية الانتاج ، وتراكم راس المال ، ومقومات راس المال والادخار ، والسعى لتحقيق العمالة الشاملة Full Employment ، والعمل على تصدير الافكار الايديولوجية خارل حدود الدول الاشتراكية وغير ذلك من سياسات شمل الكثير منها عناصر اليوتوبيا الخيالية ،التى لم تتغير كثيرا عن يوتوبية هيجل وخيالية بودان . وبايجاز ، لقد انهارت أسس هذا النظام الاشتراكى مع انهيار الاتحاد السوفيتى سابقا ، ولاسيما بعد ان اتت عوامل التغير الداخلى من بروسترويكا جورباتشوف ومساعدته العوامل الخارجية على ذلك أو ما يسمى بالمتغيرات الحديثة للنظام العالمى الجديد .

من ناحية اخرى ، فلقد جاءت نظريات التحديث Modernization Theories وغيرها من نظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية ، والتى اتخذت من الاطار الليبرالى منطلقا لها ، أو ايضا التى تبنت نظريات التبعية Dependent Theories ، وركزت على حتمية التغير والتقدم فى ضوء سياسات الاغلاق وعدم الانفتاح على الراسمالية الفردية ، وتكوين سياسات الاعتماد على الذات ، وتحقيق استراتيجيات التنمية البديلة الواقعية ، وغير ذلك من متغيرات لم تعد تلائم واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية فى كثير من دول العالم الثالث ولاسيما

الفقر،والبطالة،وزيادة السكان ، والهجرة ، وانخفاض مستويات المعيشة ، والدخل القومى الفردى ، وزيادة المديونية ، واللجوء لسياسات التسليح بدلا من تحقيق استراتيجيات التنمية • وبايجاز ، لم تعد نظريات التنمية والتحديث والتبعية بديلا عن نظريات الرأسمالية والاشتراكية فى دول العالم الثالث ، ولم تفسر واقع مشكلاته المتزايدة والمتباينة ، أو طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب ، أو تحلل واقع اختلاف وتمايز دول العالم الثالث وتصنيفها الى أكثر من ثلاث أو أربع مجموعات على أساس التقدم الاقتصادى والاجتماعى والصناعى فى نفس الوقت • وظهور مناطق نامية اشد فقرا ، وأخرى يبلغ معدلات النمو الاقتصادى السنوى بين ٨ – ١٠٪ وتمتلك شركات عالمية جديدة ، لم يعرفها الواقع الدولى من قبل ، ولكنها تفسر بالطبع واقع النظام الاقتصادى العالمى الجديد •

والسؤال الذى يطرح ذاته الان : ما هى النظريات البديلة للنظريات التقليدية السابقة التى سادت خلال النصف الاخير من القرن الحالى ؟ حقيقة ، يجيب على ذلك السؤال ، بعض التحليلات الحديثة التى قد اتخذت مؤخرا ما يعرف بالنظريات المستقبلية العالمية World Futures Theories اطارا عاما لها ، محاولة أن تحدد مفاهيمها وتصوراتها وأطرها النظرية والمثيودلوجية ، وتفسير ظاهرة العالمية ، وتبنى ايضا مداخل النظرية التطورية المحدثة New Evolutionary Theory • تلك النظرية التى اعتمدت بدورها على التحليلات الاولية لعالم الاجتماع الشهير تالكوت بارسونز T. Parsons ، والتى تعرف بنظرية الانساق Systems Theories ومحاولتها تفسير مفهوم النسق وعلاقاته المتداخلة مع بقية الاجزاء أو العمليات المعقدة الاخرى ، التى توجد فى البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العامة • ولكن بالطبع ، ان طبيعة «النسق» System – حسب مفهوم وتصورات «النظريات المستقبلية العالمية» – لم يعد له وجود على المستوى المحلى أو الدولة بقدر ما اصبح يتداخل على المستوى الدولى أو العالمى ويشمل هذا النسق الانساق العالمية الجغرافية ، والطبيعية ، والسكانية ، والايكولوجية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية •

وتعد تحليلات كرستوفر شاسى – دينن C. Chase-Dunn (٣) من أهم التحليلات فى علم الاجتماع الاقتصادى التى ظهرت حديثا حول نظرية

النظام العالمى World System Theory ، والتى تناولت طبيعـة التشكيل أو التكوين العالمى Global Formation ، وحقيقة واقع النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، من خلال التركيز على تفسيرات علم الاقتصاد ،والسياسة ، والاجتماع.كما تساءل «دينن» هل لم تتحدد بعد طبيعة النظام الاقتصادى الدولى الحالى وخصائصه العامة فى الوقت الراهن ؟ وهل بالفعل أن هذا النظام لم يعد يتميز بالاسلوب العالمى للانتاج Global mode of Production أو هل يشمل النظام العـالمى نماذج مختلفة ومتبـاينة من الانتاج ؟ وماذا يستفيد من مجموعة العلاقات الدولية الحديثة ؟.وحسب اجابات «دينن» على تلك التساؤلات ان النظام العالمى يتميز بالاقتصاد العالمى الرأسمالى، لان النمط العام للانتاج السائد يحمل نفس خصائص النظـام الراسمالى . ولكن مكونات النظرية الراسمالية Capitalism Theory ، يجب أن تتعدل كثيرا عن واقعها التقليدى لتشمل انماط الانتاج المتعدد ، ومايسمى بضرورة اعادة الانتاج Reproduction للرأسمالية والواقع الاقتصادى العالمى الجديد.

فى نفس الوقت يؤكد «دينن» على ان أسباب تغيير النظرية الراسمالية التقليدية ، يرجع الى تباين البناءات السياسية والاقتصادية والاجتمـاعية العـالمية ، وما أسماه عمـوما بالميكانزم المجتمعى Societal Mechanism لنمو الانتاج الراسمالى . كما أن الراسمالية لم تعد المفسر العـام لواقـع العلاقات السوسيولوجية مثل الطبقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج والعمل، تلك العلاقات التى يجب مراعاة تفسيرها عن دراسة وفهم نظـرية النظام العالمى . بالاضافة الى ذلك حاول «دينن» أن يناقش نظرية(٤) واللرشتين Wallerstein Theory عن العـالم ، تلك النظـرية التى يمكن أن توصف بالماركسية ـ الاسميثية المحدثة New-Smithan Marxism . وبالرغـم من الانتقادات ايضا التى وجهت الى تحليلات «دينن» حول نظرية النظـام العالمى ، الا انها تعد من المحاولات الجادة التى سعت لتفسير التـكوين العالمى الجديد ، ونوعية النظام الاقتصادى الدولى ، وهذا ما جعله يركز على النمط الاقتصادى الاكثر شيوعا «النمط الراسمالى» ، ولكن حسـب ما اكد عليه «دينن» ان النظرية الراسمالية لم تعد تلائم طبيعـة الواقـع السوسيولوجى والسياسى والاقتصادى والمجتمعى العالمى .

بايجاز ، يمكن القول ان «نظرية النظام العـالمى» اصبحت موضـع اهتمام عدد من الباحثين فى العـلوم الاجتماعية من اجـل تفسـير الواقع

الجديد للنظام الاقتصادى السياسى الدولى . وكمـا ظهر فى التحليـلات السابقة الموجزة عن فحوى ومضمون هذه النظرية ، الا أن كثيرا من معالمها لم تتضح بعـد ، ولاسيما ان تكوين النظـرية وتشكيلها يحتاج لكثـير من وضوح المفاهيم والاطر التصورية النظـرية والتحليـلية المثيودلوجية التى يمكن أن تعتمد عليها هذه النظرية العالمية . من ناحية أخرى ، ان مشكلة النظرية العامة للنظام العـالمى قـد تتعرض لانتقـادات متبـاينة حسب اهتمامات الباحثين فى العلوم الاجتماعية المتعددة التخصص والاهتمامات بصورة عامة . ولكن بالطبع ، يوجد اتفاق عام فى الوقت الحـاضر بين هؤلاء الباحثين ، بان الوقت قـد حان لطرح نظريات بديلة تفسر النظـام الاقتصادى والاجتماعى العالمى الجديد ، ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرون ، خاصة وأن النظريات الرأسمالية والاشتراكية والتنموية لم تعد تناسب طبيعة «الظاهرة العالمية»،التى لا تحمل فى طياتها عناصر التكامل او التعاون الدولى بصورة كلية ، بقدر ما تكشف ايضا عن جوانب كثـيرة لعدم التجانس والصراع بين التكتلات الاقليمية والعالمية المختلفة المصـالح والاهتمامات .

ومن ثم ، فان الفرصة مازالت سانحـة لاجـراء المزيد من الدراسـات النظرية والواقعية حول طبيعة «النظـام العالمى الجـديد» ووضع اطـر تصورية وتحليلية لدراسة هذا النظام أو فهم متغيراته المتباينة بصورة أكثر وضوحا . وان كنا نركز على اهمية «الدراسات التحليلية المقارنة» كمدخل هام لفهم هذا الواقع العالمى المتغير ذلك النوع من الدراسات الذى يعتمـد على المدخل التعددى الشامل Inter-discipline Approach بين العـلوم الاجتماعية المتخصصة ولاسيما السياسة ، والاقتصاد ،والتاريخ ،والاجتماع، وعلم النفس،للتعرف على اسباب ظهور النظام العالمى وتطوره والتوقعات المستقبلية له ايضا .

٢ ـ ظهور النظام الاقتصادى العالمى .

ترجع جذور النشاة التاريخية للنظام الاقتصادى العالمى فى أواخـر الحرب العالمية الثانية ، عندما دعت الولايات المتحدة لعقـد مؤتمـر فى بريتون خلال يوليو عام ١٩٤٤ ، وابرمت اتفـاقية بين مجمـوعة من دول العالم سميت بمكان الاجتماع «بريتون» ، وانشئت على اثرها مؤسسـات لاعادة بناء الاقتصاد الدولى المتدهور خلال هذه الفـترة ، والعمـل على

تنظيم العلاقات الدولية بين الدول «الكبرى الاقتصادية» • وجاء تطور هذه الاحداث بعد أن ظهرت على الساحة العالمية مجموعة الدول النامية خلال الخمسينات وبداية الستينات ككتلة اقتصادية سياسية تبلورت أهدافها خلال مؤتمر عدم الانحياز الاول الذى عقد فى بلجراد عام ١٩٦١ ، ويعد الخطوة الاولى لانشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ، والتركيز لاتاحة الفرصة للدول النامية التى لم تحقق درجات كبيرة من التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، والعمل على ارساء قواعد الاستقرار الاقتصادى والسياسى العالمى(٥) •

وخلال الستينات ، تبلورت ملامح النظام الاقتصادى العالمى ولاسيما بعد انشاء الانكتاد UNCATD (وهو مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) الذى تم فى أواخر الستينات وتأسس بمجموعة (٧٧ دولة)•ثم عقدت بعد ذلك مجموعة من المؤتمرات الدولية كان أهمها انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٤ والتى تم خلالها الاعلان باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ووضع برنامج محدد من أجل اقامة هذا النظام من أهمها :(٦)

ـ المساواة فى سيادة الدول وحق تقرير المصير لجميع الشعوب وعدم التدخل السياسى •

ـ المشاركة المتكافئة لجميع الدول فى كل القضايا الاقتصادية العالمية لصالح جميع العالم •

ـ حق كل دولة فى تبنى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الملائمة •

ـ السيادة الكاملة لكل دولة على مواردها الطبيعية والاقتصادية •

ـ مبدأ التعايش السلمى بين الدول ونزع السلاح الشامل •

ـ تاكيد الترابط بين نزع السلاح والتنمية •

ـ ممارسة التجارة الدولية وتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادى •

بالاضافة الى ذلك وضعت بعض برنامج النظام الاقتصاد الدولى الجديد وهى :

- تخفيف تذبذب أسعار الخامات وتقليل الفجوة بينها وبين اسعار الصناعات التحويلية ٠

- تشجيع التصنيع وتهيئة الظروف الدولية لحفز الصادرات الصناعية للدول النامية ٠

- اتخاذ الاجراءات اللازمة للتخفيف من حدة الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية ٠

- زيادة تدفق رؤوس الاموال والموارد من الدول المتقدمة الى النامية٠

- تطبيع نظام العمل الدولى وضبط أنشطة الشركات العالمية ٠

ويرى بعض المحللين الاقتصاديين(٨) لظهور النظام الاقتصادى العالمى، انه جاء كنتيجة للتطورات الاقتصادية التى شهدها العالم خلال الخمسينات ونوعية العلاقات الدولية التى تكشف عن انماط التخصص وتقسيم العمل الدولى ، ذلك النظام الذى ترجع جذوره التاريخية الى النظريات الكلاسيكية فى التبادل التجارى بين دول العالم ، والتى وضع اسسها عدد من علماء هذه النظريات من أمثال «ريكاردو» و «مالتوس» و «هيوم» ومل ؛ والتى تطورت بعد ذلك على ايدى عدد من علماء الاقتصاد البارزين من امثال «اوهلن» ، الذى تصور عموما ان طبيعة التخصص بين دول العالم وتقسيم العمل الدولى الجديد ، هو الذى يحدد واقعية تباين التكاليف النسبية لانتاج السلع المختلفة لكل دولة ، ذلك الانتاج الذى يتحدد بدوره وفقا لاسس اختلاف الوفرة لعناصر الانتاج المطلوبة لكل سلعة ٠

بالرغم من تعرض تلك النظريات الاقتصادية لعديد من الانتقادات فى ضوء ما ترتب على نظام التخصص وتقسيم العمل الدولى ، الا انها كانت بمثابة الاطار الفكرى الاقتصادى، الذى تقوم عليه عناصر التبادل التجارى والاقتصادى فى العالم ٠ وادت ايضا ، الى حدوث كثير من مظاهر الصراع بين دول الشمال والجنوب ، ولاسيما بعد تزايد مشكلات الديون، وانخفاض معدلات الانتاج ، فى كثير من اقاليم دول العالم الثالث ، او حدوث تمييز واضح بين هذه الدول ، واختلاف مستويات النمو الاقتصادى والاجتماعى٠

وانطلاقا من الاثار الناجمة عن افكار التخصص وتقسيم العمل الدولى

ظهرت آراء متعددة من الدول النامية تنادى بضرورة اعـادة النظـر فى النظام الاقتصادى العالمى ، وشبكة العلاقات الاقتصادية الدولية،وضرورة السعى من أجل تحليل العلاقات التجـارية بين البلدان على أساس عـدم التوازن الواقعى ولاسيما عناصر التبادل ، والتركيز على أهميـة تحقيق سياسات التصنيع فى الدول النامية لاصلاح واقع اللاتوازن ، والاهتمـام بحل مشكلات التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وطبيعة مشكلات الديون والفقر ، والتضخم ، والعجز فى الميزان التجارى والمدفوعات . تلك الاراء التى عبرت عنها الكثير من الاوساط السياسية والاقتصادية سواء فى الدول المتقدمة أو النامية ولاسيما فى الاخيرة والتى ظهرت على وجه الخصوص خلال الثمانينات خلال مناقشات ديون العالم الثالث على سبيل المثال .

وبالرغم من المشكلات الناجمة والاثار المترتبة على النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والتى سوف نناقشه لاحقا فيما بعد ، نود أن نشير أيضـا الى بعض الاراء التى تناولته أن هناك عدد من المكاسب والاثار الايجابية التى حصلت عليها دول العالم الثالث بصورة خاصة . حقيقة هناك اعتراف دولى بمدى حدوث الاثار الجانبية على اقتصاديات هذه الدول ولاسيما انها دخلت النظام الاقتصادى العالمى ذى الطابع الرأسمالى الحر ، الذى يعتمد على الاحتكار والمنافسة الشديدة ، مما يحـرم الدول النامية من منـافع ومزايا التقسيم الدولى للعمل . الامر الذى يجعل الدول النامية تسعى لضرورة اعادة تنظيم علاقات التعاون الاقتصادى على أسس متوازنة بقدر الامكان ، وان كان هـذا النظـام لم يراع نوعيـة البنـاءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الواقعية التى تعيش فيها الدول النامية .

ومن اهم المكاسب(٨) التى استفـادت منهـا على الاقـل بعض الدول النامية خـلال السبعينات والثمانينـات ، تبنى بعض سـياسات التنميـة الصناعية التى أعلنتها الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة ، التى سعت من خلال زيادة الانتاج الصناعى العالمى ، ومشاركة نصيب الدول النـامية من هذا الانتاج بنسبة ٢٥٪ حتى عام ٢٠٠٠(٩) . وقد أسهمت هـذه السياسة بالفعل فى تطـوير بعض الصـناعات الوطنيـة وزيادة حجم الصـناعات التصديرية ولاسيما من بعض دول شرق وجنـوب آسـيا وامريكا اللاتينية خاصة . كما استفادت بعض الدول النـامية ايضا ، من ميادين التعـاون الدولى والتنسيق بين عدد من حكومات الدول المتقـدمة ومنظمـات الامم المتحدة ، بشأن تنظيم قواعد السلوك الخاصة بنقل التكنولوجيا سواء بين

طريق الشركات متعددة الجنسيات او الوسائل الاخرى لعمليــات النقــل والتكنولوجيا الى الدول النــامية . وهذا بالفعل ما نتج عنه تطوير بعض الدول من انماط التكنولوجيا المنقولة ، وتعديلها الى تكنولوجيا ملائمة ، ولاسيما فى بعض الدول الاسيوية ، وتحديث التكنولوجيا الوطنية ، وهذا ما ظهر على سبيل المثال ، فى تايوان ، وهونج كونج ، وكوريا الجنوبية. كما استفاد ايضا عدد كبــير من الدول النامية خــلال النصف الاخــير من الثمانينات واوائل التسعينات من السياسات المالية او الائتمانية الجــديدة فى ضوء برنامج النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وتم جدولة وشطب جزء كبير من هذه الديون ، كما اصرت عدد من الدول على ضرورة زيادة مساهمتها فى ادارة المؤسسات والتنظيمات المالية العالمية .

بالاضافة الى ذلك ، فلقد ساعد النظام الاقتصادى العالمى بالاعتراف بسيادة الدول النامية على مواردها الوطنية ، وامكانية زيادة نصيبها من جميع الخامات الاولية والصناعات التحويلية فى الاسواق الخارجية. وهذا ما ظهر على سبيل المثــال ، فى اعادة توزيع عائدات صــادرات البترول للدول المنتجــة . كما تمكنت الدول النــامية من تكوين البيئة الاســاسية الدولية «للبرنامج التكاملى للخامات» وتكوين الصنــدوق المشترك ، لهذا البرنامج مما يسهم فى زيادة معدلات الانتاج والتصــدير الصناعى . من ناحية اخرى ، لقد خصصت بعض الدول المتقدمة ، زيادة فى مســاهمتها لتقديم المساعدات الحكومية الرسمية ، وهذا ما ظهر واضحا فى معــدلات بداية السبعينات ، والثمانينات من اجــل تطبيق برامج التنمية فى دول العالم الثالث وعدم تكريس المساعدات العالمية على القروض غير الميسرة. كما تمكن ايضا النظام الاقتصادى العالمى الجديد من تخفيض نسبى لاسعار البترول العــالمية واستقــراره ، مما يســاعد على تطــوير حركة التنميــة ولاسيما فى الدول النامية غير المنتجة للبترول وهذا ما ظهر بوضوح منذ عام ١٩٨٦ .

ولكن ما هى نتائج النظــام الاقتصــادى العالمى على المــدى القريب والبعيد وواقع الدول النــامية ، التى لازالت تعــانى بالرغم من تحقيقها بعض المكاسب الناجمة عن تطبيــق هــذا النظام؟ . بالطبع ، ان المكاسب الاقتصادية وتوزيعها بين دول الشمال الغنية والجنوب النــامية الفقيرة ، تشير بوضوح الى حصول الدول الاولى على نصيب الاسد دائما ، وهــذا

يعكس اسباب الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الدول ويوسع مصادر الصراع بين الشمال والجنوب . فمازالت الدول المتقدمة تنظر الى الدول النامية على أنها السبب الاول فى تخلفها وتباطؤ نموها الاقتصادى والاجتماعى ، وتشدد الدول المتقدمة ومنظمات النظام الاقتصادى العالمى على الدول النامية للتعجيل بتحسين مستويات ميزانها التجارى والدخل القومى ، وفى نفس الوقت لا تقدم تنازلات كبيرة من أجل تحقيق نوع من التوازن فى حركة التجارة الدولية ، أو أسعار الخامات الاولية والتكنولوجيا . بالاضافة الى أن الدول المتقدمة تعد أيضا المسئولة عن حدوث التمايز بين دول العالم الثالث ، وظهور فئات جديدة بين هذا العالم النامى ، وهذا ما يظهر بالفعل على خريطة توزيع الاقاليم الاقتصادية للدول النامية ، وعموما سوف نشير الى ذلك عند تناولنا للعلاقة بين النظام الاقتصادى العالمى والتنمية فى العالم الثالث .

٣ ـ الاقتصاد العالمى وسياسات التنمية فى العالم الثالث .

كشفت التحليلات السابقة فى الفصل الخاص «باقتصاديات العالم الثالث» عن طبيعة هذا الاقتصاد والمشكلات التى تواجهه خلال النصف الاخير من القرن الحالى ، أو بالتحديد منذ بداية الستينات . وفى الواقع ، لقد تزايدت الدراسات الحديثة التى تناولت العلاقة بين الاقتصاد العالمى وسياسات التنمية فى العالم الثالث ، كما أهتمت تلك الدراسات بتحليل الاسباب والعوامل التى جعلت من استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث تابعة بصورة أو باخرى لنوعية النظام الاقتصادى العالمى ، ولاسيما أن افكار الثمانينات وأواخر القرن الحالى تؤكد على أن عمليات التنمية فى العالم الثالث ،ترتبط بصورة أساسية بمتغيرات ومتطلبات الواقع الاقتصادى والسياسى العالمى .

كما تناولنا من قبل ،كيف أدى النظام العالمى الجديد الى حدوث تباين بين دول العالم الثالث ،حيث تواجه حاليا الدول الغنية والفقيرة ، والدول الصناعية واللاصناعية ،والبترولية وغير البترولية ، والمديونة وغير المدينة والدائنة وغير ذلك من مستويات متباينة التمييز بين مايعرف عموما بالعالم الثالث . كما تعكس ايضا الدراسات الحديثة ، أن هناك اسبابا جميعها تفسر عدم تطور وتنمية بعض الاقاليم الجغرافية دون الاخرى ، والسبب يرجع بالطبع الى ظروفها الواقعية الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن ايضا

يفسر ذلك مدى العلاقة بين الدولة أو الحكومة والمجتمع والاقتصاد من ناحية وعلاقة استراتيجيات وأيديولوجيات التنمية بالنظام الاقتصادى العالمى من ناحية أخرى ٠

وربما تعتبر الدراسات الحديثة التى ظهرت فى مجال سوسيولوجيا الاقتصاد العالمى ، من أهم هذه الدراسات فى الوقت الحاضر بالرغم من أجرائه بعضها على عدد من الدول وبعض المناطق الجغرافية الاقتصادية فى العالم الثالث ٠ وتعد دراسة ستيفن كراسنر S. Krasner ، من الدراسات التى سعت للربط بين السياسات القومية فى الدول النامية والنظام الاقتصادى العالمى ٠ فلقد اثر هذا النظام فى تغييرات بنائية ايجابية على طبيعة سياسات التنمية فى أعداد كبيرة من الدول النامية بعد نهاية الحرب العالمية مباشرة وحصول هذه الدول على الاستقلال ، كما قد توسعت هذه الدول لتبنى سياسات اقتصادية تستقطب التكنولوجيا الغربية بوسائلها المتعددة ، والعمل على تكييفها وملاءمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية وتحديث تكنولوجيتها المحلية واستغلال مواردها البشرية والطبيعية ٠ كما تمكنت هذه الدول من الاستفادة من التنظيمات العالمية الدولية أو الدول المتقدمة الغنية ، والعمل على تحديث صناعاتها المحلية ، واصبحت تنافس منتوجات هذه الدول داخل اسواقها الغربية ٠ فى نفس الوقت يؤكد «كراسنر» على أن الدول النامية استفادت ايضا فى تحديث القيم والمعايير السلوكية والاجتماعية التى ترتبط بالعمل والانتاج ، وتغيير الانماط (البيروقراطية) الادارية ، وتحديثها بما يناسب تحقيق استراتيجيات وهذا بفضل الاستفادة من النظام الاقتصادى العالمى ٠

وفى دراسة أخرى على دول شمال شرق آسيا ، حاول كيومنجس(١١) Cumings الربط بين تطور هذه الدول وتقدمها الاقتصادى والصناعى الحديث نتيجة للتنسيق بين سياساتها المحلية والاستفادة من النظام الاقتصادى العالمى ، ولكن ذلك يعتمد أيضاً على فهم العوامل الجغرافية والسياسية ، التى تربط دول هذه المجموعة ولاسيما باليابان والولايات المتحدة ٠ علاوة على ذلك ، ان توجهات السياسات القومية الغربية كان لها تاثير واضح على تطوير السياسات الداخلية (المحلية) لبعض دول هذه المجموعة مثال تلك العلاقة بين السياسة الأمريكية تجاه تايوان وكوريا الجنوبية خلال العقدين الماضيين .ولكن فى نفس الوقت ،اكد (كيومنجس)

على أن احتمالات الحصول على المكاسب الاقتصادية من السياسات القومية أو النظام الاقتصادى العالمى قد تكون مؤقتة وليست لها طابع الاستمرارية .

ومن الدراسات الحديثة الهامة فى مجال سوسيولوجيا الاقتصاد العالمى دراسة جيرى جيرفى G. Gereffi ، التى ركزت على تحليل العلاقة بين السياسات المحلية (القومية) والنظام الاقتصادى العالمى الجديد . ونظرا لأهمية هذه الدراسة نحاول بايجاز عرض أهم أفكارها ونتائجها كما يلى(١١٢) :

أولا : ركزت الدراسة على تحليل أثر النظام الاقتصادى الجديد على السياسات المحلية سواء فى الدول النامية والمتقدمة . وتناولت على سبيل المثال ، ان عوامل هذا النظام قد غيرت كثيرا من الهيكل الاقتصادى للدول المتقدمة ، فلقد تراجعت القوة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة سواء فى حجم الاستثمارات الطبيعية والصادرات الصناعية بالنسبة لليابان والمانيا فى السنوات الاخيرة . كما نتج عن هذا النظام ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة فى الدول المتقدمة أيضا ومنها البطالة ،والتضخم وغيرها . كما اصبحت أسواق الدول الغربية مهددة بالمنافسة الشديدة من بعض الدول الصناعية النامية ولاسيما جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية .

ثانيا : اهتمت الدراسة باكثر المناطق الجغرافية من حيث التقدم الاقتصادى والصناعى وهى دول غرب آسيا مثل (هونج كونج ،وسنغافورة ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان) وأيضا الدول الاقتصادية الكبرى فى أمريكا اللاتينية والجنوبية وهى (الارجنتين ،والمكسيك ،والبرازيل) ، وتوصلت الدراسة الى أن هذه الدول استطاعت منذ الخمسينات فى ضوء النظام الاقتصادى العالمى من تبنى «سياسات احلال الواردات» فى بادىء الامر ، وتم التركيز بعد ذلك على «سياسات التصدير الموجهة» .كما سعت لاستقطاب الاستثمار الاجنبى المباشر ونقل التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق مقومات التحول نحو التصنيع ، ثم الى مسايرة ظاهرة العالمية وتكوين الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثا : تشير نتائج الدراسة ، الى ان سياسات وتجارب التنمية فى كل من أمريكا اللاتينية ، ودول غرب آسيا تعكس الكثير من ملامح العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع فى هذه الدول ، كما تؤكد أنه ليس من السهل فهم التقدم الاقتصادى دون تحليل العلاقة بين هذا التقدم والتنمية السياسية

والتى ارتبطت عموما بالنظام الاقتصادى العالمى · ذلك النظام الذى حد كثيرا من معالم وخطوات التنمية القومية،ولكن ذلك لا ينفى عدم الاهتمام بواقع ومكونات العلاقات الاجتماعية والمؤسساتية النظامية الاخرى التى قد تتمايز من دولة لاخرى ·

رابعا : فى نفس الوقت اكدت الدراسة على ان العلاقة بين السياسات القومية والمحلية والنظام الاقتصادى فى العالم لا يمكن تعميمها على دول العالم الثالث ، نظرا لوجود الفوارق والاختلافات الكبيرة بين طبيعة هذه الدول أو التى اهتمت بها الدراسة ذاتها · ومازال هناك الكثير من التحديات التى تواجه بعض هذه الدول ولاسيما امريكا اللاتينية ، مثل المكسيك وظروفها السياسية والمؤسساتية القائمة والديون التى ترهق اقتصاديات كل من الارجنتين والبرازيل كما اشرنا الى ذلك فى الفصول السابقة ·

خامسا : ان العلاقة بين الدولة والمجتمع والسياسة فى دول غرب اسيا تتمايز عن دول أمريكا اللاتينية ، ولاسيما فى دول المجموعة الاولى التى تعد اكثر ديناميكية واتجاه الدولة أو الحكومة نحو القطاع الخاص،واعطاء فرص اكبر لميكانزمات السوق الاقتصادى الحر ، وغير ذلك من السياسات الليبرالية · ومن ثم ، ان التناقض بين الدول النامية وسياساتها والنظام الاقتصادى العالمى ينعكس أيضا من خلال طبيعة المؤسسات النظامية الاجتماعية والاقتصادية ، وطبيعة الظروف السياسية والثقافية والجغرافية الاقليمية ، التى تسهم فى عمليات الاستفادة من مكونات النظام الاقتصادى العالمى أو تكون لها نتائج سلبية على سياسات التنمية الفعلية ·

وجدير بالاشارة ، أن نوضح بايجاز العلاقة بين النظام الاقتصادى العالمى والسياسة الاقتصادية فى مصر منذ بداية السبعينات · حقيقة ان هذه العلاقة تمتد جذورها الى بداية الخمسينات عند حصول مصر على على استقلالها عام ١٩٥٢ · مع بداية حكم عبد الناصر ، فلقد تغيرت الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والتى ارتبطت كلية بطبيعة النظام السياسى الاقتصادى العالمى،حيث وجهت السياسة الاقتصادية المصرية نحو الاتحاد السوفيتى سابقا · وبعد مضى عقدين تقريبا لجأت مصر فى عهد السادات لتغيير السياسة الاقتصادية نحو النظام الاقتصادى العالمى السائد وهو الاتجاه الليبرالى ، وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى(١٢) ، ولاسيما

بعد فترات من الكساد الاقتصادى ونتائج الحرو بالمستمرة على الاقتصاد المصرى . وبايجاز ، يمكن القول ، ان تغيير السياسة الاقتصادية المحلية خلال عهدى عبد الناصر والسادات كان نتيجة لتاثير النظام الاقتصادى العالمى الخارجى بالاضافة الى مجموعة الظروف السياسية والاقتصادية المحلية التى فرض تضغوطا معينة منذ بداية الخمسينات وتكييف هذه السياسات فى اطار النظام العالمى .

ومنذ بداية السبعينات اخذت السياسة الاقتصادية المصرية فى التشكيل والتعديل المستمر ، وهذا ما ظهر بالفعل خلال عقد الثمانينات والمفاوضات المصرية مع التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية التى تنعكس بوضوح مدى تاثير النظام الاقتصادى العالمى الجديد . فتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ودعوة الاستثمار الاجنبى والشركات متعددة الجنسيات ، الى سياسات الغاء الدعم الحكومى ، ورفع مستويات الاسعار على المستويات المحلية ، والتحسين التدريجى أو النسبى للاجور ، وتقلص نشاط القطاع الحكومى والغاء سياسات التاميم والاصلاح الزراعى وجدولة الديون وغير ذلك من اجراءات اقتصادية وتنظيمية ومؤسساتية متعددة جاءت جاءت نتيجة لضغوط النظام الاقتصادى العالمى أو مؤسساته المتعددة مثل البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، والمؤسسات النقدية العالمية الاخرى . علاوة على ذلك ، نلاحظ ايضا طبيعة توجيه المساعدات الاقتصادية الحكومية الرسمية ، التى تحصل عليها مصر ولاسيما من الولايات المتحدة ودول السوق الاوروبية المشتركة تركز ايضا على اقامة مشروعات معينة ومحددة . حقيقة ان معظمها يحقق سياسات واستراتيجيات التنمية ، الا ان كثيرا منها ايضا موجهة لاغراض اقتصادية وسياسية للدول المانحة أو المساعدة . وبايجاز ، يمكن القول ان السياسات الاقتصادية المحلية تتاثر عموما بنوعية النظام الاقتصادى العالمى الجديد وهذا ما ظهر واضحا من خلال الاشارة السابقة الموجزة للسياسات الاقتصادية فى مصر منذ بداية الخمسينات وحتى الوقت الحاضر .

٤ ـ الدور الجديد للمنظمات الاقتصادية العالمية .

اشرنا فيما سبق لتطور ظهور النظام الاقتصادى العالمى ، والذى تمتد جذور نشأته التاريخية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث سارعت الدول الكبرى الاقتصادية آنذاك للسعى لتحديد المعالم الدولية الاقتصادية

والعلاقات المتبادلة بين دول العالم فى اطار فترة ما بعد انتهاء الحرب مباشرة وكان ذلك فى بريتون عام ١٩٤٤ . ولكن مع زيادة قوة الدول النامية ولاسيما بعد الخمسينات طرحت قضايا النظام الاقتصادى العالمى على مسرح منظمة الامم المتحدة ، وبالفعل حددت مؤتمرات «الانكتاد» الاولى فى عام ١٩٦٤ ، ضرورة تنظيم مكونات النظام العالمى كما أشرنا لاهم مبادئه الاساسية سابقا . ولقد وضعت استراتيجية للتنمية الاقتصادية والصناعية للمجتمع الدولى واعتبر العقد الاول للتنمية (الستينات) والثانى (السبعينات) والثالث (الثمانينات) والرابع (التسعينات) وهدفت هذه الاستراتيجيات لزيادة حجم مساهمة الدول النامية فى الانتاج الصناعى العالمى بواقع ٢٥٪ حتى عام ٢٠٠٠ .

وقبل الاشارة الى تحليل اسهامات علماء الاجتماع الاقتصادى حاليا وتقييم ادوار المنظمات الاقتصادية العالمية ولاسيما البنك الدولى، وصندوق النقد العالمى . يجب أن نوضح ايضا ، أن هناك عدد من المنظمات(١٤) العالمية التابعة للامم المتحدة التى تقدم مساعدات متنوعة للدول النامية مثل منظمة التنمية الصناعية (يونيدو) (UNIDO) ، ومقرها فينا ، وتركز هذه المنظمة انشطتها التى انشئت عام ١٩٦٧ على مساعدة البلدان النامية فى القطاع الصناعى وتطوير مجالات التعاون الدولى الصناعى . كما تأسست عام ١٩٤٥ منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (فاو) (FAO) ومهمتها جمع المعلومات ودراسة البيانات اللازمة لتطوير مجالات الانتاج الزراعى ومساعدة الدول النامية فى مجال الغذاء . كما تأسس عام ١٩١٩ فى جينيف منظمة العمل الدولية (ILO) ، التى تهتم بقضايا العمل والعمال وتحسين الظروف الفيزيقية والمعيشية للعمال والقضايا الدولية فى هذا المجال . وفى عام ١٩٤٦ انشىء فى باريس منظمة التعليم والعلم والثقافة (اليونسكو) (UNISCO) ، التى تسهم فى تطوير روابط التعاون الثقافى والعلمى فى الدول النامية ، والاهتمام بتحديث برامج التعليم المختلفة . بالاضافة الى ذلك توجد بعض المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة الاخرى مثل منظمة حماية البيئة (يونيب) والمنظمة البحرية الدولية (ايمو) .

ويلاحظ عموما على هذه المنظمات انها تتميز بنوع من التكافؤ بين أعضائها من ناحية التصويت ، بخلاف بعض المنظمات الاخرى أو مجلس الامن على سبيل المثال . كما تكرس احيانا جهودها لخدمة اهدافها

الاساسية للتنسيق بين الجهود الدولية فى مجـالاتها المتخصصـة • ولكن بالطبع ، تتاثر هذه المنظمات بنوعيـة السياسات الخارجية أو النظـام الاقتصادى العالمى ايضا ، وهذا ما حدث على سبيل المثال أثناء سـنوات الحرب الباردة وبالتحـديد بداية الثمانينـات ، فلقـد انسحبت الولايات المتحدة من تقديم المساعدات الى اليونسكو وتبعها فى ذلك بريطانيا بحجة أن الاتحاد السوفيتى سابقا سيطر على توجيه مجالات التعاون الدولية بها ، ولتنفيذ أغراضه السياسية الخارجية ولاسيما فى دول العالم الثالث والدول الاشتراكية •

أما المنظمات الاقتصادية العالمية (الغير تابعة للامم المتحـدة) والتى تلعب دورا رئيسيا فى الوقت الحاضر فى تشكيل أنماط وسياسات النظـام الاقتصادى العالمى الجديد فهى :(١٥)

أولا : البنك الدولى للانشاء والتعمير World Bank •

ثانيا : صندوق النقد الدولى International Monetary Fund (IMF) .

١ ـ تاسس البنك الدولى فى مؤتمر بريتون عام ١٩٤٤ ، وقـامت بتاسيسه مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى وتمتلك الولايات المتحدة وحدها حوالى ٨ر٢٠٪ من جميع الاصوات مما يخول لها حق الفيتو فى هذا البنك ومنذ بداية الثمانينات صار اكثر من ٤٠٪ من اجمالى الاصـوات مركـزا لخمس دول وهى الولايات المتحدة ، وبريطانيـا ، والمانيـا ، وفرنسا ، واليابان • وتتميز القرارات باغلبية أربعة اخماس الاصـوات ، وحسـب قواعد البنك لابد أن يكون المدير مواطن أمريكى ، كما يقع مقر البنك فى واشنطون • وعموما يتصف البنك الدولى بانه مؤسسة مساهمة وسيطة بين مصادر واصحـاب رأس المال والمستدينين أو المقـرضين من هـذا البنك • وتشترى البنوك المركزية فى هذه الدول ٣٠٪ ، أما الباقى من رأس المـال فيباع فى الاسواق المالية • كما بلغت جملة اسهامات دول الاوبك (المصدرة للبترول) ٢٠٪ من رأس المال •

كما لا تتركز أنشـطة البنك الدولى فى تقـديم القروض المالية بقـدر ما يسهم أيضا فى اجراء الدراسات اللازمة لوضـع خطط واستراتيجيـات التنمية الوطنية ، ويقدم الوصايا المتعددة والحلول المقترحة بشان المشكلات الاقتصادية فى الدول النامية • كما أسهم البنك فى تاسيس بعض البنوك

التنموية الاقليمية فى عدد من الدول النامية . وفى عام ١٩٦٠ نشات بعض اللجان والروابط بين البنك والدول النامية ، بشأن تقليل فوائد القروض وتقديم تيسيرات ائتمانية أكبر للدول الاقل نموا أو تطورا .

٢ - وانشىء صندوق النقد الدولى أيضا عام ١٩٤٤ ولكنه بدأ نشاطه عام ١٩٤٧ وتقريبا تسيطر عليه نفس دول البنك الدولى كما تتمتع الولايات المتحدة أيضا بحق الفيتو . ويهدف الصندوق عموما لتقديم قروض قصيرة الاجل لدعم ميزان المدفوعات فى الدول الاعضاء ويعمل على استقرار العملة بها . كما توزع نسب اسهامات الصندوق وفقا لاهمية الاعضاء من الناحية الاقتصادية وجملة مشاركتهم فى رأس المال ، وعموما تحصل الدول الرأسمالية المكونة للصندوق على نحو ٨٠٪ لخدمة تحسين ميزان مدفوعاتها فى مقابل ٢٠٪ من الدول النامية الاخرى المساهمة فى رأس المال . كما قد ظهرت اتهامات وانتقادات متعددة لكل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتقديمها قروض مجحفة الفوائد وقصيرة الاجل ، كما تتدخل كثيرا فى الشئون الداخلية والسيادة القومية للدول النامية ، وبعيدا عن مجالات اختصاصاته وهذا ما سوف نوضحه فيما يلى حسب نتائج بعض دراسات علماء الاجتماع الاقتصادى الحديثة .

وفى اطار اهتمامات علم الاجتماع الاقتصادى بمجال سوسيولوجيا الاقتصاد العالمى ، اهتم عدد من الباحثين فى السنوات الاخيرة ، بدراسة بعض المؤسسات والتنظيمات المالية العالمية ، ولاسيما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى(١٦). وتعد دراسة فرد بلوك F. Block احدى تلك الدراسات التى عالجت النشأة التطورية لكل من البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وذلك فى اطار تحليله للسياسات النقدية والائتمانية للولايات المتحدة . ولقد توصل الى عدة نتائج هامة من أهمها أن الولايات المتحدة انفقت أموالا طائلة لخلق النظام الاقتصادى العالمى ، وذلك بهدف وضع الضمانات الكافية لتسويق منتوجات الولايات الاتحدة فى الاسواق العالمية . كما هدفت أيضا ، بتقليص الرغبة الاوروبية من انشاء مايعرف بالرأسمالية الوطنية National Capitalism . ومن ثم فان الهدف الاساسى من انشاء البنك الدولى ،وصندوق النقد الدولى هو تنفيذ السياسات الامريكية وانفتاح الاقتصاد العالمى . كما توصلت الدراسة أيضا ، أن سياسة صندوق النقد الدولى تهدف لمنع الدول الاخرى من تنظيم معدلات عملاتها الخاصة ،

والتبادل التجارى بصورة افضل ، بينما يهدف البنك الدولى لتمويل واعادة بناء الصناعة الاوروبية بصورة تمنع من انشاء الرأسمالية الوطنية.

كما أجريت أيضا لورانس شوب L. Shoup بعض الدراسات لدراسة كل من البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وتوصلت ايضا الى أن الهدف من انشائهما كان لتحقيق السياسة الامريكية مع نهاية الاربعينات ، ووضع ملامح النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وتتأثر عمليات اصدار القرارات الهامة بمدى نفوذ جماعات النفوذ والضغط ، التى توجد فى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، اللذان يركزان اهتماماتهما من أجل تقوية نفوذ الامبراطورية الامريكية الاقتصادية فى الخارج ، ولاسيما التجارة الدولية ، لتشمل كل من الدول الاوروبية ، والمستعمرات السابقة ، والصين ، واقاليم جنوب غرب آسيا . وبايجاز ، توصلت الدراسة ، الى أن اهداف واستراتيجيات البنك الدولى وصندوق النقد ، يركز عامة لتحقيق السياسات الخارجية الامريكية بعيدا عن النظريات الكينزية والرأسمالية الاخرى .

بالاضافة الى هاتين الدراستين السابقتين ، فلقد اجريت عدة دراسات اخرى من قبل علماء الاجتماع الاقتصادى على كل من البنك الدولى وصندوق النقد وايضا على بعض المنظمات المالية الاخرى التابعة للبنك الدولى (هيئة التمويل الدولية ، ومؤسسات التنمية الدولية) ، ولقد اشارت نتائج بعض الدراسات الى بعض الايجابيات الناتجة لتمويل هذه المنظمات سواء للدول النامية والمتقدمة ولاسيما القروض طويلة الاجل وتحسين ميزان المدفوعات . ولكن اشارت ايضا بعض الدراسات لعدة انتقادات متعددة لانشطة البنك الدولى ، ومن اهم هذه الدراسات دراسة هيتر Hayter وبيير Payer ، وماكلير Makler ، وود Wood ، ومايير Meyer وهاولى Hawely ، وهيرشمان Hirschman وآخرون . وهذا يعكس بوضوح ، كيف أصبحت التنظيمات والمؤسسات المالية العالمية مجالا هاما للدراسة والتحليل للباحثين فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، خاصة عند تركيزهم فى السنوات الاخيرة على تقييم دور هذه التنظيمات الاقتصادية العالمية وتحليلهم لطبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد . ولاسيما بعد ان تزايدت حدة الانتقادات لدور هذه المنظمات فى تطوير النظام الاقتصادى العالمى بما يحقق اهداف التنمية الفعلية وبالاخص فى الدول النامية ،

فالبنك الدولى على سبيل المثال(١٧) «لا يمنح قروضا للدول التى لم تستطع دفع ديونها الخارجية،أو التى تتعامل بصورة افضل مع الممتلكات الاجنبية أو عقد الاتفاقيات الاقتصادية على الشركات العالمية . واذا أرادت أى دولة ان تحصل على قروضا من صندوق النقد الدولى يجب عليها ان تتخلص من أنشطة القطاع العام ، وتظهر ترحيبا اكثر للمستثمرين الاجانب،وتلغى الدعم على الاسكان والغذاء ، واذا أرادت اى دولة أن تتحدى البنك الدولى وصندوق النقد ، يجب ان تتاكد ان مصيرها المقاطعة التامة من أسواق المال العـالمية» .

بايجاز ، تلك اشارة مختصرة لتقييم الادوار الجديدة لبعض المنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية ، والتى ظهرت فى اطـار نشـأة النظام الاقتصاد ىالعالمى الجديد ، وكيف ارتبطت هذه المنظمات بتحقيق أهداف واستراتيجيات هذا النظام ، واصبحت عموما أحد المجـالات الهامة الحديثة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى كغيرها من المجالات الاخرى، ولاسيما أيضا انماط التعاون والتكامل التى ظهـرت فى العقود الاخـيرة لتعكس بوضوح المظاهر المتعددة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد وهـذا ما سنعالجه حاليا .

٥ ـ التعاون والتكامل الاقتصادى العالمى .

يعكس تحليل منجا لالاقتصاد العـالمى الجديد الكثـير من الظواهـر الناتجة عن هذا الاقتصاد ، ولاسيما خلال النصف الاخير من القرن الحالى، فلقد كان لتاثير التغيرات الدولية الاقتصادية المتعددة نتائج متباينة على كل من الدول المتقدمة والنـامية وطبيعة المنظمـات والمؤسسات الاقتصـادية والمالية الدولية ، وحركة التجارة الدولية ، والتصنيع وحجم الصـادرات والواردات ، وتغيير انماط البناءات الاقتصادية التقليدية،ووضع مجموعة من القواعد والتعريفات الجمركية والاتفاقيات الدولية والاقليمية . كما كان لظهور وانتشار الشركات متعددة الجنسيات واتساع عمليات نقل التكنولوجيا وانشاء المناطق التجارية والصناعية الحرة ، وغير ذلك من مظاهر متعددة اخرى تعبر بوضوح عن طبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

علاوة على ذلك ، تعد عملية التعاون والتكامل الدولى والاقليمى من اهم العمليات ، التى ظهرت نتيجة لتغيير الانماط الاقتصادية سواء التى كانت موجـودة فى القـرن التاسع عشر او خلال النصف الاول من القـرن

الحالى . ولقد ظهرت عمليات التعاون والتكامل الاقتصادى الدولى ، للاستفادة من المتغيرات الجديدة والمرتبطة بما يسمى بالتقسيم الدولى للعمل والتخصص الحديث . وظهور ميكانزمات الصراع والمنافسة والاحتكار وغير ذلك من متغيرات السوق الاقتصادى العالمى ، وهذا ما عبر عنه الحزوب الاقتصادية سواء بين الدول المتقدمة مثال الولايات المتحدة واليابان أو الولايات المتحدة واوروبا واتفاقية (الجات GATT) بالاضافة الى وجود الصراع بين دول الشمال والجنوب ، الذى اخذ ابعادا متعددة تختلف مظاهره عن الصراع الاستعمارى وتكوين الثروات فى ضوء متغيرات النظام الدولى الجديد .

ومن ثم ، يمكن القول بان عمليات التعاون والتكامل الاقتصادى العالمى جاءت نتيجة حتمية للنظام الاقتصادى العالمى وتعكس اساليب التقارب المتبادل ، وتكييف الاوضاع والظروف الاقتصادية لعدد من الدول وانشاء اتحادات تكاملية تعاونية ، تكرسها من اجل زيادة الانتاج والدخل القومى والاقليمى . وهذا ما يفسر وظيفة التكامل الاقتصادى العالمى ، للعمل على زيادة الانتاج وحجم الصادرات والنمو الاقتصادى ، بالاضافة ايضا لخلق نوع من المؤسسات الانتاجية والتجارية الاقتصادية الاكثر كفاءة واستقرارا لخدمة الاهداف القومية والمحلية . وبايجاز ، ان عمليات التكامل الاقتصادى العالمى International Economic Integration ترتبط بصورة مباشرة بظروف الاوضاع الخارجية للنظام الاقتصادى العالمى(١٨) .

حقيقة . ان تراث التعاون والتكامل الاقتصادى يوضح مدى اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع ، بنوعية الاثار المترتبة على هذه العمليات فى تطوير وتحديث استراتيجيات التنمية العالمية ولاسيما فى الدول النامية . لقد ظهرت نظريات متباينة حول التكامل الاقتصادى واهدافه ، حيث توجد النظريات الاقتصادية الكلاسيكية المتباينة سواء أكانت راسمالية ليبرالية أم اشتراكية ولاسيما خلال عقد الخمسينات والستينات(١٩) . كما تعكس المؤشرات العالمية العديد من التجارب الواقعية لعمليات التعاون والتكامل الدولى والتى يصعب علينا تحليلها كلية فى الوقت الراهن ، بقدر ما نشير الى ان هذه العمليات جاءت لتتكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة التى افرزها على الساحة العالمية النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

بالاضافة الى ذلك ، ان عمليات التعاون والتكامل بين البلدان النامية تتميز بعدة خصائص عند اجراء بعض جوانب المقارنة لنفس العمليات فى الدول المتقدمة . وهذا بالفعل ما تعكسه الشواهد العالمية لدول العالم الثالث ، ولاسيما ان عمليات التكامل والتعاون فى هذه الدول الاخيرة نابعة لتحقيق أهداف التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى . كما ترجع أسباب ظهورها الى رغبة الدول النامية فى تغيير انماط تقسيم العمل الدولى ونتائجه غير المتكافئة فى صالح هذه الدول . من ناحية أخرى ، تظهر عمليات التعاون والتكامل بين الدول النامية ، مستويات مختلفة بين الدول من حيث التطور الاقتصادى والاجتماعى ، والسياسات الاقتصادية غير المتماثلة . فبعض هذه السياسات تأخذ طابعا تقدميا وديموقراطيا ، والاخر يلجأ الى الاتجاهات الديموقراطية البرجوازية ، وثالث يأخذ طابع مناهض للرأسمالية وهكذا . وحسب احصاءات(٢) الامم المتحدة فى منتصف الثمانينات ، يوجد فى العالم الثالث ٣٣ منظمة اقتصادية عامة ، ٤٤ جماعة اقتصادية تجارية اقليمية ، و ٣٠ رابطة لمنتجى البضائع ، و ٨ اتفاقيات للمدفوعات والمقايضة ، و ٥ اتفاقيات للقروض . ولقد شاركت فى هذه الانماط لعمليات التعاون والتكامل ١١٧ دولة من الدول النامية ، بهدف زيادة وتوسيع سبل التعاون بينها ، وتطوير اقتصادياتها والتجارة الدولية بينها ، وهذا ما يفسر فى الواقع عملية تشجيع علاقات دول الجنوب ـ بالجنوب فى السنوات الاخيرة .

وتشير بعض الاحصاءات الهامة عن مدى تأثير عمليات التعاون والتكامل الاقتصادى خلال السبعينات بين الدول النامية ، وزيادة حجم الصادرات والتجارة الدولية بصورة عامة . فلقد ارتفع نصيب مشاركة الدول النامية فى حجم الصادرات بينها فى عام ١٩٧٠ من ٨ر١٩٪ الى ٩ر٣١٪ عام ١٩٨٦ . كما بلغ اجمالى نسبة مساهمة هذه الدول (النامية) فى حجم الصادرات العالمية خلال هذه الفترة من ٥ر٢٣٪ الى ٩ر٢٦٪ . فبرغم من قلة هذه النسبة بالطبع بالنسبة للدول المتقدمة الاخرى ، الا أنه يمكن ملاحظة ان حجم اسهامات الدول النامية قد تضاعف تقريبا من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، وهذا يعكس زيادة حجم الانتاج الصناعى والصادرات الصناعية للدول النامية . كما تشير احصاءا تعام ١٩٩٢ ، ان حجم قيمة الصادرات العالمية للدول النامية ارتفع من ٤٥٢ بليون دولار عام ١٩٨٦ ، الى ٨٤٦ بليون

دولار عام ١٩٩١ (أى تضاعف تقريبا نسبة اسهامات الدول النامية خلال هذه الفترة) . علاوة على ذلك ، فلقد ارتفع زيادة المعدل السنوى للصادرات من ٢ر١٪ عام ١٩٨٣ الى ١٠ر١٪ عام ١٩٩١(٢٢) . وهذا يؤكد عموما على تزايد ثمار ونتائج عمليات التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية وارتفاع نسبة اسهاماتها فى حجم الصادرات العالمية .

وفى اطار تحليلنا الموجز لعمليات التعاون والتكامل للاقتصاد العالمي نشير باختصار الى أهم اتحادات ومنظمات التعاون الاقليمي التى ظهرت فى ظل النظام الاقتصادى العالمي وهى :

١ ـ السوق الاوروبية المشتركة European Economic Community

انشئت عام ١٩٥٧ بين ست دول أوروبية وهى (فرنسا ، المانيا الغربية ، بريطانيا ، والدنمارك ، وايرلندا ، واليونان ، واسبانيا) . وتسعى للانضمام حاليا كل من النمسا والبرتغال . ولقد دخلت هذه السوق فى علاقات اقتصادية متعددة سواء مع الدول النامية والغربية عامة .

٢ ـ المجلس الاقتصادى للمساعدة المتبادلة (COMECON) سابقا ، وتاسس هذا المجلس كرابطة اقتصادية عام ١٩٤٩ يضم الاتحاد السوفيتى سابقا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، والبانيا ، وبلغاريا ، ورومانيا . ولقد تطور هذا المجلس على عدة مراحل ، وتعاون أيضا مع بعض البنوك والمنظمات الاقتصادية الدولية ، الى ان الغى فى ضوء انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية مؤخرا .

٣ ـ منطقة التجارة الحرة فى امريكا اللاتينية (LAFTA) واقيمت عام ١٩٥٦ وتضم الارجنتين ، وبوليفيا ، والبرازيل ، وشيلى ، وبارجواى وبيرو ، وارجواى . وتركز هذه المنطقة على وجود إتفاقيات محدودة لازالة الرسوم الجمركية والقيود التجارية ، وزيادة حجم الصادرات والواردات وتشجيع سبل التعاون الاقتصادى بين دول المجموعة .

٤ ـ السوق العربية المشتركة ، وقع على هذه السوق عام ١٩٦٤ عدد من دول وهى مصر ، وسوريا ، والعراق ، والأردن ، والكويت ، وانضم اليها السودان واليمن(٢٣) . وكرست بنود هذه السوق لزيادة سبل التعاون الاقتصادى بين الدول العربية ولكن للأسف لم تاخذ هذه السوق حيز التنفيذ والنشاط كغيرها من المنظمات الاقتصادية الاقليمية . وهذا ما ينطبق أيضا

على اتفاق مصر ، والاردن ، وسوريا فى نهاية الثمانينات.وان كنا نلاحظ بدء اجراءات تنفيذ سوق اتحاد دول المغرب العربى ونأمل أن يسهم فى عمليات التعاون والتكامل الاقتصادى ويخرج الى حيز الوجود .

٥ ـ مجلس التعاون الخليجى ، انشىء هذا المجلس عام ١٩٨٥ ، ليضم كل من السعودية ، والكويت ، وسلطنة عمان ، وقطر ، والبحرين. ويأخذ هذا المجلس أهدافا سياسية واقتصادية (واجتماعية الى حد ما) من أجل تطوير سبل التعاون والتكامل بين الدول العربية الخليجية كما تزايدت علاقاته الدولية مع السوق الاوروبية وغيرها من المنظمات العالمية الاخرى .

٦ ـ منظمة دول جنوب شرق آسيا (اسيان) وتجمع هذه المنظمة كل من أندونيسيا ، وتايلاند ، والفلبين ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وبروناى. ولقد كرست هذه المنظمة جهودها لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية وزيادة حجم التعاون الاقتصادى والتجارى بين دول هذه المجموعة والدول النامية الاخرى . وعموما تعد من أهم المنظمات الاقتصادية نشاطا فى الوقت الحاضر .

وبالاضافة الى تلك المنظمة السابقة ، توجد منظمات اخرى فى الدول النامية مثل رابطة (الاند) فى أمريكا اللاتينية ، بين دول شرق آسيا،وبين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وايضا «منظمة الاوبك» وغيرها من المنظمات الاقتصادية التى ظهرت فى العقود الماضية وتعتبر نتاجا حقيقيا لما يعرف بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد .

وأخيرا ، ان دراسة مظاهر التعاون والتكامل الاقتصادى تعد من الظاهر الحديثة التى يجب الاهتمام بها من قبل علماء الاقتصاد والاجتماع والتى يمكن ان تكشف عنها المزيد من نتائج الدراسات المستقبلية التى يجب أن تهتم بما يعرف «بالدراسات المقارنة للاقتصاد السياسى العالمى» فى الوقت الراهن . وهذا بالفعل ما نادى به بعض الباحثين المهتمين بعلم الاجتماع الاقتصادى فى اطار تطويرهم لمجالات البحث والدراسة لما يعرف بسوسيولوجيا الاقتصاد العالمى .

خاتمــــة :

توضح التحليلات السابقة حول مجال سوسيولوجيا النظام الاقتصادى

العالمى الجديد ، عن مدى اهمية هذا المجال الحديث فى اطار اهتمامات علم الاجتماع الاقتصادى فى السنوات الاخيرة . ذلك النظام الذى تظهر اثاره المتعددة على نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية وتوجيهها نحو المتطلبات العامة التى تفرض من قبل العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . حقيقة ، ان الجذور التاريخية للنظام الاقتصادى الدولى قد ترجع الى عقود عديدة مضت . ولكن بالطبع يوجد تباين فعلى بين هذا النظام الحديث والنظم التقليدية السابقة. وانطلاقا من هذا الرأى نجد كثيرا من علماء الاجتماع الاقتصادى كغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية الاخرى يتطلعون لتحديد أطر نظرية بديلة جديدة تختلف عن النظريات التى ظهرت خلال النصف الاخير من القرن الحالى ، تلك النظريات التى يطلق عليها «بنظريات النظام العالمى» . بايجاز، يجب بذل الجهود من اجل التركيز على ضرورة بلورة هذه النظريات بصورة افضل لفهم واقع النظام الاقتصادى العالمى المتغير ولاسيما فى السنوات الاخيرة .

علاوة على ذلك ، لقد كشفت اهتمامات هذا الفصل عن البدايات الاولى لظهور النظام الاقتصادى العالمى ونوعية القوى الدولية الكبرى التى سعت للتخطيط من اجل وضع استراتيجية عالمية مستقبلية ، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولكن منذ بداية الخمسينات شهد العالم العديد من التغيرات فى بناءات القوى الاقتصادية والسياسية الدولية ، كان من أهمها تشكل قوة دول العالم الثالث وظهور الحرب الباردة ، واختفاء القوى العالمية الكبرى (الاتحاد السوفيتى سابقا) ، وزيادة مظاهر صراع الشمال والجنوب ، والجنوب مع الجنوب أيضا حول الكثير من الموارد والحدود الاقليمية والسياسية . ولكن بالرغم من ذلك ، نجد أن طبيعة النظام العالمى الجديد قد افرز مظاهر أخرى ، للتعاون والتكامل الاقتصادى العالمى والاقليمى ، تلك المظاهر التى تكشف بوضوح عن عدم الرضا من الخلل فى النظام الاقتصادى العالمى ، ولاسيما بين دول العالم الثالث ، ومشكلاتها المختلفة سواء مع التنمية والتخلف ، ومع الدول المتقدمة والديون وغيرها .

من ناحية اخرى ، لقد تعددت نوعية المؤسسات والمنظمات العالمية سواء التابعة للامم المتحدة أو التكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية

الاخرى ، وتباينت طبيعة هذه المؤسسات حسب أهدافها واستراتيجيـاتها التى وضعت من أجله وهذا ما ظهر على سبيل المثال فى البنـك الدولى، وصندوق النقد العالمى . وبايجاز ، ان الحاجة مازالت ماسة لاجراء المزيد من البحوث والدراسات اللازمة من أجل فهم واقع النظام الاقتصادى العالمى الجديد والتوقعات المستقبلية لهذا النظام خاصة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .

الهـــوامش والمراجـــع :

١ ـ للمزيد من التفـاصيل حـول هـذه الدراسات وتقييمها للنظريات السوسيولوجية ـ الاقتصادية التقليدية التى ظهرت خلال هذا القرن يمكن الرجوع الى :

— Evans, P. & J. D. Stephens, "Development and The World Economy" in N. Smelser Hand Book of Sociology, California; The SAGE, 1988, p. 739-746.

— Hoogrelt, A. M., The Third World in Global Development, London : The Macmillan press, 1992, Chap. (4) pp. 120-148.

(2) Ibid., p. 122-124.

(3) Chase-Dun, C, Global Formation : Structure of The World Economic, Cambridge : MA : Basil Bluckwell 1989.

٤ ـ يجد القارىء مزيدا من التحليلات حول هذه النظرية فى المراجـع التـــالية :

— Wallerstein, I., The Modern World System Vol. (1) & (2), N. Y. : Academic Press, 1980.

— Wallerstein, I., The Politics of The World Economy : The State The Movements and Civilization, Cambridge : Cambridge, Univ. Press, 1984.

٥ ـ انظر على سبيل المثال المراجع التالية :

ـ ج. هدسون و م. هرندر ، العـلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه منصور ومحمد عبد الصبور ، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٧، الفصل العشرون ، ص ٦٧٥ ـ ص ٦٨٥ .

ـ ايليا حريق ، العرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ،بيروت دار الشروق والغرب ، ١٩٨٣ ، ص ١٤ ـ ١٨ .

٦ ـ ج. ن. كلوتشكوفسكى ، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة،دمشق : دار التقدم ، ١٩٩٠ ، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ .

٧ ـ للمزيد من التفاصيل ارجع الى :

ـ على ضاهـر الطفيلى ، السياسة الاقتصـادية الدولية : وظيفتها وتنظيماتها ، بيروت : دار الكتاب الحديث ١٩٨٧ ص ١٩ ـ ٢٣ .

٨ ـ انظر ، ج. كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ص ٣٣١ ـ ٣٣٦، وأيضا ج. هدسون ، مرجع سابق ، ص ٦٨٠ ـ ٦٩٠ .

٩ ـ للمزيد من التحليلات حول استراتيجيات التنمية الصناعية العالمية للدول النامية خلال ما سمى بعقود التنمية الثلاث (الستينات ـ السبعينات والثمانينات) ارجع الى :

— Bos, H. C., "The Role of Industry and Industrial Policies in The Third Development Decade" Industry and Development No. (5), (U. N. Publications) 1980, 4-5.

(10) Krasner, S., Structural Conflict : The Third World Against Global Liberalism : Berkeley : Univ. of California Press, 1985.

(11) Cumings, B. "The Origins of The development of The Northeast Asian Political Economy : Industrial Sectors, Product Cycles and Political Consequences" International Organization (38), 1984, pp. 1-140.

(12) Gereffi, G., International Economics and Domestic Policies" in A. Martinalli & N. Smelser, (ed.) Economy and Society Current Sociology, Vol. (39) No. 2/3, 1990, pp. 231-258.

١٣ ـ للمزيد من التفاصيل حول سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر انظر للباحث :

— Abdelrman, A., The role of Multinational ... Op. Cit., Chap. (1).

١٤ ـ ارجع على سبيل المثال الى المراجع التالية :

ـ ج. كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

١٥ ـ المرجع السابق ص ١٣٩ ـ ١٤٢ ، وايضا ، الطفيلى ، مرجع سابق ص ٢٢١ ـ ٢٣٠ .

ـ ج. هندرسون ، مرجع سابق ، الفصل (٢٤) ، (٢٥) ص ٧٧١ ـ ٨٣٥ .

(16) Swedberg, R., "International Financial Networks and Institutions" in A. Martinalli, & N. Smelser, Op. Cit., pp. 273-77.

(17) Ibid., pp. 274-75.

(18) U. N., World Economic Survey 1991, U. N, N. Y. : 1992 pp. 142.

١٩ ـ توجد تحليلات هامة حول عمليات التكامل والتعاون الاقتصادى الدولى والاقليمي والعربى بالاضافة الى تحليل التراث النظرى

وتعريفات متعددة لهذه العمليات ، ومدى ارتباطها بنظرية التجارة الدولية ، والنمو الاقتصادى وغيرها فى المرجع التالى :

– محمد محمود الامام «التكامل الاقتصادى : الاساس النظرى والتجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربى» أعمال المؤتمر العلمى الاول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مايو ١٩٨٩ : بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية : ١٩٩٠ ، ص٢٢٣–٢٦١ ٠

٢٠ – انظر المرجع التالى :

– ج٠ كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ – ٣٠٧ ٠

(21) Sewell, J. W. & S. K. Tucker (ed.) Growth, exports and Jobs in a changing World Economy : A genda 1988 (New Burnswick, N. J. : Transaction Books, 1988, Table A. 7.

(22) N. U., World Economic Survey 1991, Op. Cit., p. 50, (Table 111-1).

٢٣ – على الطفيلى ، مرجع سابق ، ص ٣٩ – ٦٦٠ ٠

كما نلاحظ ايضا ، أن هناك منظمات اقتصادية اقليمية واجهت صعوبات متعددة وفشلت مثل السوق العربية المشتركة ، مثال ذلك منظمة التعاون الاقتصادى الاقليمى التى تضم تركيا،وايران، وباكستان ٠